

الميلاد والنحل

تأليف

أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني

(٤٧٩ — ٥٤٨ هـ)

الجزء الأول

تحقيق

محمد سيد كسلاني

ماجستير من كلية آداب جامعة القاهرة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
محمود نصار الحلبي وشركاه - خلفاء

المَلِكُ وَالنَّحْلُ

تأليف

أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني

(٤٧٩ — ٥٤٨ هـ)

الجزء الأول

تحقيق

محمد سيد كياني

ماجستير لن كلية آداب جامعة القاهرة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

محمود نصار الحلبي وشركاه - خلفاء

١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م
حقوق الطبع محفوظة للناسر

مقدمة

محمد بن عبد الكريم الشهرستاني

٤٧٩ — ٥٤٨ هـ

هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشافعي المتكلم ، والمؤلف المشهور . ولد ببلدة شهرستان الواقعة في شمال خراسان ، وبها نشأ وتلقى العلوم على شيوخ عصره مثل أحمد الخوافي ، وأبي القاسم الأنصاري ، وأبي الحسن المدائني ، وأبي نصر بن القاسم القشيري . وظهر ميله إلى التحصيل وإقباله على الدرس منذ صغره . وامتاز بجودة الفهم والاستنتاج والاستقصاء في البحث والتعمق في تناول الموضوعات ، والبعد عن الهوى ، والاعتدال في إصدار الأحكام ، وصحة المنهج الذي يسلكه في بحوثه ، والإحاطة بالموضوع من جميع نواحيه .

وكان كغيره من علماء عصره يكثر من الرحلات ، والانتقال من جهة إلى جهة ، والاجتماع بعلماء تلك الجهات وتلاميذها ، وعقد مجالس الدرس في مساجدها . فطوف بنواحي خوارزم وخراسان . وحينما بلغ الثلاثين من عمره شد رحاله إلى مكة لأداء فريضة الحج سنة ٥١٠ هـ . وبعد أن فرغ من أداء الفريضة غادر مكة قاصدا بغداد فأقام بها ثلاثة أعوام ؛ ألقى في خلالها كثيراً من الدروس النافعة بالمدرسة النظامية . وكان كبار العلماء يحضرون لسماعه والاستفادة منه .

وقد اهتم المسلمون بدراسة الأديان والمذاهب للرد على أصحابها وألفوا في ذلك كتباً بعضها خاص بطائفة من الطوائف ، وبعضها عام . فآلف أبو الحسن الأشعري كتابه : « مقالات الإسلاميين » . وآلف عبد القاهر البغدادي كتابه « الفرق بين الفرق » كما آلف ابن حزم الظاهري كتابه « الفصل في الملل والنحل » . أما الكتب الخاصة فمثل « تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة » للبيروني . والكتب الكثيرة التي وضعت في الرد على النصارى واليهود ، أو في رد بعض الفرق الإسلامية على بعضها الآخر .

إلا أن كتاب « الملل والنحل » للشهرستاني يمتاز عن غيره من الكتب التي ألفت في هذا الموضوع بميزة جعلته فريداً في بابهِ . فهو دائرة معارف مختصرة للأديان والمذاهب والفرق ، وللآراء الفلسفية المتعلقة بما وراء الطبيعة التي عرفت في عصر المؤلف . وقد حاز هذا الكتاب إعجاب الناس وتقديرهم في الشرق والغرب . فنجد مثلاً العالم الألماني « هابركر » يقول في مقدمة ترجمته للمل والنحل « بواسطة الشهرستاني في كتابه المل والنحل نستطيع أن نسد الثغرة في تاريخ الفلسفة بين القديم والحديث » وقال العالم الألماني « ملخ » وكان في عصره من المتخصصين في الفلسفة اليونانية « إنه لا يشك في صحة ما نسبته الشهرستاني من الأقوال إلى ديمقريطيس على الرغم من أنه لم يجد هذه الأقوال محفوظة بين ما نقله كتاب الإغريق عن ديمقريطيس » .

إلا أننا نجد أحمد أمين يتنقص من قدر الشهرستاني ويطعن في قيمته العلمية ، ويقلل من شأنه ، فيقول في مقدمة « قصة الفلسفة اليونانية » ما نصه : « . . . ورأيت مؤلفي العرب كالشهرستاني والقفطي وأمثالهما قد خلطوا حقاً وباطلاً ، فكثيراً ما نسبوا القول إلى غير قائله ، وترجموا حياة الفيلسوف ترجمة لا يقرها التاريخ الصحيح ، وخلعوا عليها من خيالهم الإسلامي ما لا يتفق وحياة الفلاسفة اليونانيين الوثنيين » .

ولا شك في أن أحمد أمين لم يكن موفقاً إلى الصواب فيما قاله عن الشهرستاني وإليك الدليل .

قال الشهرستاني تحت عنوان « رأى تاليس » ما نصه « . . . ومن العجب أنه نقل عنه أن المبتدع الأول هو الماء . قال : الماء قابل لكل صورة ومنه أبدع الجواهر كلها ؛ من السماء والأرض وما بينهما . وهو علة كل مبدع ، وعلة كل مركب من العنصر الجسماني . فذكر أن من جمود الماء تكونت الأرض ، ومن انحلاله تكون الهواء ، ومن صفوة الهواء تكونت النار ، ومن الدخان والأبخرة تكونت السماء ، ومن الاشتعال الحاصل من الأثير تكونت الكواكب فدارت حول المركز دوران المسبب على سببه بالشوق الحاصل فيها إليه » .

وجاء في قصة الفلسفة اليونانية لأحمد أمين تحت عنوان « طاليس » ص ١٩ ما نصه : « وإذا التمس الفكر الإنساني مادة تكون أصلا لكل ما يشمل الوجود من ظواهر ، فلن يصادف إلا عددا قليلا من ألوان المادة التي يجوز عقلا أن تكون كذلك ، إذ لا بد لتلك المادة الأولية المنشودة أن تكون مرنة شديدة المرونة في قابليتها للتشكل في صور مختلفة . وألا تكون محدودة الصفات ، محصورة الخواص حتى تنسج لكل شيء . أفلا نستطيع أن نحزر ما ذا تكون تلك المادة الأولية عند قوم يتأخون البحر ، فترسخ في نفوسهم صورته ، ويدوى في أسماعهم هديره كلما أمسى مساء أو أصبح صباح ؟ إنها الماء . فليس عجيبا إذن أن ينهض طاليس أول فيلسوف عرفته الدنيا وأجمع على فلسفته المؤرخون ويجهرون بأن الماء هو قوام الموجودات بأسرها . فلا فرق بين هذا الإنسان وتلك الشجرة وذلك الحجر إلا الاختلاف في كمية الماء الذي يتركب منها هذا الشيء أو ذلك . أليس الماء يستحيل إلى صور متنوعة فيصعد في الفضاء بخارا ، ثم يعود فيهبط فوق الأرض مطرا ، ثم يصيبه برد الشتاء فيكون ثلجا ؟ وإذن فهو غاز حيناً ، وسائل حيناً ، وصلب حيناً . وكل ما يقع في الوجود لا يخرج عن إحدى هذه الصور الثلاث » .

« كان الماء عند طاليس هو المادة الأولى التي صدرت عنها الكائنات ، وإليها تعود »
فأى فرق بين ما ذكره الشهرستاني عن تاليس وبين ما ذكره أحمد أمين ؟ بل إن

الشهرستاني كان أدق في عباراته وفي تناوله للموضوع من أحمد أمين الذي تبدو عليه السطحية والسذاجة .

ربط الشهرستاني بين ما قاله تاليس عن الماء وبين ما جاء في سفر التكوين السابق على عصر تاليس وهو [إن مبدأ الخلق هو جوهر خلقه الله تعالى ، ثم نظر إليه نظرة الهيبة فذابت أجزاؤه فصارت ماء . ثم ثار من الماء بخار مثل الدخان ، فخلق منه السموات ، وظهر على وجه الماء زبد مثل زبد البحر فخلق منه الأرض ، ثم أرساها بالجبال] .

في حين أن أحمد أمين علل رأى تاليس في الماء بأن هذا الفيلسوف كان يسكن على شاطئ البحر ويسمع هدير الماء صباح مساء . ويرد على هذا الرأي القاسد أن هناك فلاسفة كانوا يسكنون على شاطئ البحر ، وفي نفس المدينة التي كان يقيم بها تاليس ، ولكنهم لم يقولوا إن الماء هو البدع الأول الذي ظهرت منه سائر الموجودات .

وانظر إلى ما أورده الشهرستاني تحت عنوان « رأى أنكساغورس » وهو « قال إن مبدأ الموجودات هو جسم أول متشابه الأجزاء ، وهي أجزاء لطيفة لا يدركها الحس ولا ينالها العقل ، منها كون الكون العلوي منه والسفلي ، لأن المركبات مسبقة بالبسائط ، والمختلفات أيضا مسبقة بالمتشابهات » .

وحكي فرفور يوس عنه أنه قال : « إن أصل الأشياء جسم واحد موضوع الكل ؛ لانهاية له . ولم يبين ما ذلك الجسم ، أهو من العناصر ؟ أم خارج عن ذلك ؟ قال : ومنه تخرج جميع الأجسام والقوة الجسمانية والأنواع والأصناف » .

وجاء عند أحمد أمين ص ٢٢ « كلا ! لا يمكن أن يكون الماء أصلا للوجود . فهما بلغ الماء من المرونة وقابلية التشكل فهو ذو صفات معروفة معينة تستطيع أن تميزه بها عن المواد الأخرى . . . إنما أصل الكون مادة لا شكل لها ، ولا نهاية ، ولا حدود » .

وقال الشهرستاني تحت عنوان « رأى أنكسيانس » ما نصه « ونقل عنه أيضا أن أول الأوائل من المبدعات هو الهواء ، ومنه تكوّن جميع ما تكون في العالم من الأجرام العلوية والسفلية » .

« قال : ما كوّن من صفو الهواء المحض لطيف روحاني لا يدثر ولا يدخل عليه الفساد ، ولا يقبل الدنس والخبث . وما كون من كدر الهواء كثيف جسماني يدثر ويدخله الفساد ويقبل الدنس والخبث . فما فوق الهواء من العوالم فهو من صفوه ؛ وذلك عالم الروحانيات . وما دون الهواء من العوالم فهو من كدره ؛ وذلك عالم الجسمانيات . ولعله جعل الهواء أول الأوائل لموجودات العالم الجسماني ، كما جعل العنصر أول الأوائل لموجودات العالم الروحاني » .

« وهو على مثال مذهب تاليس ، إذ أثبت العنصر والماء في مقابلته ، وهو قد أثبت العنصر والهواء في مقابلته » .

وعند أحمد أمين ص ٢٤ « إذا كان الماء الذي فرضه تاليس أصلا للكون لم يصادف من العقل اطمئنانا ، لأنه ليس من الشمول بحيث يسع الكون بأسره . وإذا كانت مادة انكسمندر التي ليس لها شكل ولا حدود لم تسلم من النقد ، فقد نهض أنكسمينس واختار مادة ثالثة فيها الشمول الذي ينقص الماء ، وفيها الصفات التي تعوز مادة انكسمندر ، ألا وهي الهواء . فهو ذو صفات معروفة لا تنكر ، وهو في نفس الوقت يشيع في كل أنحاء الوجود ، يغلف الأرض ، ويملأ في نظره جوانب السماء ، بل ويتغلغل في الأشياء والأحياء مهما دقت . أليست الحياة في صميمها أنفاسا من الهواء تتردد في الصدر شهيقا وزفيرا ؟ إذن فهو الجوهر الأول الذي صدرت عنه جميع الكائنات . يتكاثف حينما فيكون شيئا ، ويتخلخل حينما فيكون شيئا آخر . والهواء إذا أمعن في تخلخله انقلب نارا . فإذا ارتفعت كونت الشمس والأقمار . وإذا هو أمعن في التكاثف انقلب سحابا ، ثم أنزل السحاب ماء ، ثم تجمد الماء فإذا هو تربة وصخور » .

هذه أمثلة كافية تبين بوضوح كيف تجنى أحمد أمين على الشهرستاني حين وصفه بأنه يخلط حقا بباطل في الفلسفة اليونانية .

والشهرستاني مؤلفات كثيرة نذكر منها :

١ — المصارعة . قال ابن قيم الجوزية ص ٢٦٣ ج ٢ إغاثة اللفان طبع مصطفى البابي الحلبي ١٩٦١ م .

« وصارع محمد الشهرستاني ابن سيناء في كتاب سماه : « المصارعة » ، أبطل فيه قوله بقدوم العالم وإنكار المعاد ، ونفى علم الرب تعالى وقدرته وخلقه العالم . فقام له نصير الإلحاد وقعد ، ونقضه بكتاب سماه : « مصارعة المصارعة » ، ووقفنا على الكتابين . نصر فيه أن الله تعالى لم يخلق السموات والأرض في ستة أيام وأنه لا يعلم شيئا ، وأنه لا يفعل شيئا بقدرته واختياره ولا يبعث من في القبور » ونصير الإلحاد الذي ذكره ابن القيم هو نصير الدين الطوسي .

٢ — نهاية الأقدام في علم الكلام ، نشره المستشرق الإنجليزي الفردجيوم سنة ١٩٣٤ م .

٣ — الجزء الذي لا يتجزأ ، ألحقه الفردجيوم بالكتاب السابق .

٤ — الإرشاد إلى عقائد العباد ، ذكره الشهرستاني في كتابه نهاية الأقدام .

٥ — شبهات أرسطو طاليس وابن سينا ونقضها ، ذكره الشهرستاني .

٦ — نهاية الأوهام ؛ أشار إليه الشهرستاني في كتابه نهاية الأقدام .

وهناك كتب أخرى نسبها إليه بعض المؤرخين ، ولم نعتز عليها .

وقد ترجم كتاب الملل والنحل إلى اللغة الفارسية والتركية والألمانية ، وطبع في أوربا عدة طبعات ، وفي فارس والهند وتركيا . وظهرت منه في مصر عدة طبعات وعن بعضهم بتخریجه وتحقیقه والتعليق عليه .

وحينما فكرت في تحقيق هذا الكتاب رأيت أن أرجع إلى النسخ الخطية الموجودة منه في دار الكتب المصرية ، وفي المكتبة التيمورية ، وفي مكتبة الجامعة الأزهرية ، وجامعة الدول العربية .

أما الشريط المحفوظ بمكتبة جامعة الدول العربية تحت رقم ٣١٥١ فاتح فلم أطلع عليه ، لأنني أخبرت أنه غير صالح خلال وقع في أثناء التقاطة . وأحيانا يقولون إن آلات القراءة مختلفة . وهكذا تنفق الأموال الطائلة في إرسال الموظفين إلى الخارج ، وفي شراء الأشرطة الخام ، وفي نقل المخطوطات عليها ، وفي مرتبات الموظفين الذين يعملون بالمكتبة المذكورة ، ثم تبحث بعد ذلك عن الفوائد العلمية التي تعود على الأفراد أو على المجتمع فلا تجد شيئاً ، لا كثيراً ولا قليلاً .

وأما نسخة دار الكتب فيها نقص وتحريف وتصحيف . وقد كتبت سنة ١١١٧ هـ . والنسخة التيمورية جيدة الخط ، ذكر في نهايتها أنها حررت في دار السلطنة العلية . سنة ١١٨٤ هـ .

وفي مكتبة الجامعة الأزهرية نسخة كتبت سنة ١٠٨٩ هـ عن نسخة مخطوطة . سنة ٥٩٨ هـ . وبها نسختان أخريان لم يعلم تاريخ كتابتهما .

وقد استعنت ببعض الكتب النافعة فيما كتبه بالهوامش ؛ مثل « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري ، و « الفرق بين الفرق » لعبد القاهر البغدادي ، و « تحقيق ما للهند من مقولة » لليروني ، و « الكامل للمبرد » وغيرها مما يراه القارئ . واستفدت كثيراً من طبعة كيورتن ، كما انتفعت بطبعة الشيخ محمد فتح الله بدران .

أما تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول ، ووضع العناوين الكثيرة ، فهذا ليس من عمل الشهرستاني ، وإنما هو عمل قمت به تسهيلاً للقارئ .

وقد رأيت إحياء لذكرى المؤلف أن ألحق كتابه بذييل مختصر أسلك فيه مسلكه ،
وأنهج نهجه فأتكلم عما فاتته أن يتكلم عليه من الديانات القديمة كديانة قدماء المصريين ،
والديانة الصينية واليابانية . ثم أتناول بعض الملل والفرق التي ظهرت حديثا كالبهائية
والقاديانية . والله الموفق والمعين ؟

محمد سيد كبروني

القاهرة في } ٢٥ محرم سنة ١٣٨١ هـ
٨ يولييه سنة ١٩٦١ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الشاكرين بجميع محامده كلها ؛ على جميع نعمائه كلها ، حمدا كثيرا طيبا مباركاً كما هو أهله . وصلى الله على محمد المصطفى رسول الرحمة خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين ؛ صلاة دائمة بركتها إلى يوم الدين ، كما صلى على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنه حميد مجيد .

وبعد : فلما وفقني الله تعالى لمطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل ، والوقوف على مصادرها ومواردها ، واقتناص أوانسها^(١) وشواردها^(٢) ، أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوى جميع ما تدّين به المتدينون ، وانتحله^(٣) المنتحلون ؛ عبرة لمن استبصر ، واستبصاراً لمن اعتبر .

وقبل الخوض فيما هو الغرض لابد من أن أقدم خمس مقدمات :

المقدمة الأولى : في بيان أقسام أهل العالم جملة مرسلة^(٤) .

المقدمة الثانية : في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية .

المقدمة الثالثة : في بيان أول شبهة وقعت في الخليفة ، ومن مَصْدَرُها ،

وَمَنْ مٌظْهِرُها . ؟

(١) أوانس : جمع آنسة ، وهي الشابة الجميلة الطيبة النفس . والمراد هنا المعلومات القيمة .

(٢) شوارد : مشهورة . (٣) انتحل الشيء : ادعاه لنفسه . والنحلة ؛ بالكسر ؛ اللعوى .

(٤) مرسلّة : مطلقة .

المقدمة الرابعة : في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها^(١) ،
ومن مصدرها ، ومن مظهرها ؟ .

المقدمة الخامسة : في بيان السبب الذي أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق
الحساب .

المقدمة الأولى

في بيان تقسيم أهل العالم جملة مرسله

١ — من الناس من قسم أهل العالم بحسب الأقاليم السبعة . وأعطى أهل كل إقليم
حظه من اختلاف الطبائع والأنفس التي تدل عليها الألوان والألسن .

٢ — ومنهم من قسمهم بحسب الأقطار الأربعة التي هي : الشرق ، والغرب ،
والجنوب ، والشمال . ووفر على كل قطر حقه من اختلاف الطبائع ، وتباين الشرائع .

٣ — ومنهم من قسمهم بحسب الأمم ، فقال كبار الأمم أربعة : العرب ، والعجم ،
والروم ، والهند ، ثم زاوج بين أمة وأمة . فذكر أن العرب والهند يتقاربان على مذهب
واحد ، وأكثر ميلهم إلى تقرير خواص الأشياء والحكم بأحكام الماهيات والحقائق ،
واستعمال الأمور الروحانية . والروم والعجم يتقاربان على مذهب واحد ، وأكثر
ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء والحكم بأحكام الكيفيات والكميات ، واستعمال
الأمور الجسمانية .

٤ — ومنهم من قسمهم بحسب الآراء والمذاهب . وذلك غرضنا في تأليف هذا
الكتاب . وهم منقسمون بالقسمة الصحيحة الأولى إلى أهل الديانات والملل ، وأهل
الأهواء والنحل .

(١) انشعابها : انقسامها وتفرقها .

فأرباب الديانات مطلقا مثل المجوس ، واليهود ، والنصارى ، والمسلمين .
وأهل الأهواء والآراء مثل الفلاسفة ، والدةهرية^(١) ، والصابئة ، وعبد الكواكب
والأوثان ، والبراهمة .

ويفترق كل منهم فرقا . فأهل الأهواء ليست تنضبط مقالاتهم في عدد معلوم . وأهل
الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها . فافترقت المجوس على سبعين فرقة .
واليهود على إحدى وسبعين فرقة . والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة . والمسلمون على
ثلاث وسبعين فرقة . والناجية أبدا من الفرق واحدة ، إذ الحق من القضيتين المتقابلتين
في واحدة ، ولا يجوز أن يكون قضيتان متناقضتان متقابلتان على شرائع التقابل إلا وأن
تقتسما الصدق والكذب . فيكون الحق في إحداها دون الأخرى . ومن المحال الحكم
على المتخاصمين المتضادين في أصول المعقولات بأنهما محققان صادقان . وإذا كان الحق في
كل مسألة عقلية واحداً ؛ فالحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة . وإنما
عرفنا هذا بالسمع وعنه أخبر التنزيل في قوله عز وجل (وَرَمْنُ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ
وَبِهِ يَعْدِلُونَ^(٢)) وأخبر النبي عليه السلام : « سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ،
الْناجِيَةُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ ، وَالْبَاقُونَ هَلَكَى . قِيلَ : وَمَنِ الْناجِيَةُ ؟ قَالَ : أَهْلُ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ . قِيلَ : وَمَا السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ ؟ قَالَ : مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي » .

وقال عليه السلام : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ » وقال عليه السلام : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

(١) الدهرى : بفتح الدال المهملة وتضم : القائل ببقاء الدهر ، الذى لا يؤمن بالحياة الأخرى .

(٢) الأعراف آية ١٨١ .

المقدمة الثانية

في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية

اعلم أن لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق الإسلامية ، لا على قانون مستند إلى أصل ونص ، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود . فاجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق .

ومن المعلوم الذي لامرأ فيه أن ليس كل من يميز عن غيره بمقالة ما ؛ في مسألة ما ، عد صاحب مقالة . وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد . ويكون من انفراد بمسألة في أحكام الجواهر مثلاً معدوداً في عداد أصحاب المقالات . فلا بد إذن من ضابط في مسائل هي أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافاً يعتبر مقالة ، ويعد صاحبه صاحب مقالة .

وما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط ، إلا أنهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق ، وعلى الوجه الذي وجد ، لا على قانون مستقر ، وأصل مستمر . فاجتهدت على ما تيسر من التقدير ، وتقدر من التيسير حتى حصرتها في أربع قواعد ، هي الأصول الكبار .

القاعدة الأولى : الصفات والتوحيد فيها . وهي تشمل على مسائل : الصفات الأزلية ، إثباتاً عند جماعة ، ونفياً عند جماعة . وبيان صفات الذات ، وصفات الفعل ، وما يجب لله تعالى ، وما يجوز عليه ، وما يستحيل . وفيها الخلاف بين الأشعرية ، والسكرامية ، والمجسمة والمعتزلة .

القاعدة الثانية : القدر والعدل فيه . وهي تشمل على مسائل : القضاء ، والقدر ، والجبر والكسب ، وإرادة الخير والشر ، والمقدور ، والمعلوم ؛ إثباتاً عند جماعة ، ونفياً

عند جماعة . وفيها الخلاف بين : القَدَرِيَّة ، والنَّجَّارِيَّة ، والجبرية ، والأشعرية ،
والكَرَّامِيَّة .

القاعدة الثالثة : الوعد ، والوعيد ، والأسماء ، والأحكام . وهي تشتمل على مسائل :
الإيمان ، والتوبة ، والوعيد ، والإرجاء ، والتفكير ، والتضليل ؛ إثباتا على وجه عند
جماعة ، ونفيا عند جماعة . وفيها الخلاف بين المرجئة ، والوعيدية ، والمعتزلة ، والأشعرية ،
والكَرَّامِيَّة .

القاعدة الرابعة : السمع والعقل ، والرسالة ، والإمامة . وهي تشتمل على مسائل :
التحسين ، والتقبيح ، والصالح والأصلح ، واللفظ ، والعصمة في النبوة . وشرائط
الإمامة ، نصا عند جماعة ، وإجماعا عند جماعة . وكيفية انتقالها على مذهب من قال بالنص ،
وكيفية إثباتها على مذهب من قال بالإجماع . والخلاف فيها بين الشيعة ، والخوارج ،
والمعتزلة ، والكرامية ، والأشعرية .

فإذا وجدنا أفراد واحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القواعد ، عددنا مقالته مذهباً .
وجماعته فرقة . وإن وجدنا واحداً انفرد بمسألة فلا نجعل مقالته مذهباً ، وجماعته فرقة .
بل نجعله مندرجاً تحت واحد ممن وافق سواها مقالته . ورددنا باقى مقالاته إلى القروع
التي لاتعد مذهباً مفرداً ؛ فلا تذهب المقالات إلى غير النهاية . فإذا تعيينت المسائل التي
هى قواعد الخلاف ، تبينت أقسام الفرق الإسلامية ، وانحصرت كبارها فى أربع بعد أن
تداخل بعضها فى بعض .

كبار الفرق الإسلامية أربع

(١) القَدَرِيَّة . (٢) الصفاتية . (٣) الخوارج . (٤) الشيعة .

ثم يتركب بعضها مع بعض ، ويتشعب عن كل فرقة أصناف ، فتصل إلى ثلاث .
وسبعين فرقة .

ولأصحاب كتب المقالات طريقان في الترتيب :
أحدهما : أنهم وضعوا المسائل أصولا . ثم أوردوا في كل مسألة مذهب طائفة طائفة
وفرقه فرقة .

والثاني : أنهم وضعوا الرجال وأصحاب المقالات أصولا . ثم أوردوا مذاهبهم ،
في مسألة مسألة .

وترتيب هذا المختصر على الطريقة الأخيرة ، لأنني وجدتُها أضبط للأقسام ، وأليق
بباب الحساب .

وشرطى على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم ؛ من غير
تعصب لهم ، ولا كسر عليهم ؛ دون أن أبين صحيحه من فاسده ، وأعين حقه من باطله ،
وإن كان لا ينبغي على الأفهام الذكية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات
الباطل ، وبالله التوفيق .

المقدمة الثالثة

في بيان أول شبهة وقعت في الخليفة ، وَمَنْ مَّضَدَّ رُهَا فِي الْأَوَّلِ ،
وَمَنْ مَّظْهَرُهَا فِي الْآخِرِ

اعلم أن أول شبهة وقعت في الخليفة : شبهة إبليس لعنه الله . ومصدرها استبداده
بالرأى في مقابلة النص . واختياره الهوى في معارضة الأمر ، واستكباره بالمادة التي
خلق منها وهي النار على مادة آدم عليه السلام وهي الطين .

وانشعبت من هذه الشبهة سبع شبهات ، وسارت في الخليفة ، وسرت في أذهان
الناس حتى صارت مذاهب بدعة وضلالة . وتلك الشبهات مسطورة في شرح الأنجيل
الأربعة : إنجيل لوقا ، ومارقوس ، ويوحنا ، ومثى . ومذكورة في التوراة متفرقة على
شكل مناظرات بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود ، والامتناع منه

قال كما نقل عنه ؛ إني سلمت أن البارئ تعالى إلهي وإله الخلق ، عالم قادر ، ولا يسأل عن قدرته ومشيئته . وأنه مهما أراد شيئا قال له كن فيكون . وهو حكيم ، إلا أنه يتوجه على مساق حكمته أسئلة . قالت الملائكة : ما هي ؟ وكم هي ؟ قال لعنه الله : سبع .

الأول منها : أنه قد علم قبل خلق أي شيء يصدر عني ويحصل مني . فلم خلقتي أولا ؟ وما الحكمة في خلقه إياي ؟

والثاني : إذ خلقتني على مقتضى إرادته ومشيئته ؛ فلم كلفني بمعرفته وطاعته ؟ وما الحكمة في هذا التكليف بعد أن لا ينتفع بطاعة ، ولا يتضرر بمعصية ؟

والثالث : إذ خلقتني وكلفني فالتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة فعرفت وأطعت ، فلم كلفني بطاعة آدم والسجود له ؟ وما الحكمة في هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك في معرفتي وطاعتي إياه ؟

والرابع : إذ خلقتني وكلفني على الإطلاق ، وكلفني بهذا التكليف على الخصوص ، فإذا لم أسجد لآدم ، فلم لعنتي وأخرجني من الجنة ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحا إلا قولي : لا أسجد إلا لك ؟

والخامس : إذ خلقتني وكلفني مطلقا ، وخصوصا ؛ فلم أطع فلعنتي وطردتني ، فلم طرقتني ^(١) إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانياً وغرته بوسوستي ، فأكل من الشجرة المنهى عنها ، وأخرجه من الجنة مبعي ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو منعني من دخول الجنة لاستراح مني آدم ، وبقي خالدا فيها ؟ .

والسادس : إذ خلقتني وكلفني عموما ، وخصوصا ، ولعنتي ، ثم طرقتني إلى الجنة ، وكانت الخصومة بيني وبين آدم ؛ فلم سلطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يرونني ، وتؤثر فيهم وسوستي ولا يؤثر في حولهم وقوتهم ، وقدرتهم واستطاعتهم ؟ وما الحكمة

(١) طرقتني : جعل لي طريقا .

فى ذلك بعد أن لو خلقهم على الفطرة دون من يحتالهم^(١) عنها فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين ، كان أخرى بهم ، وأليق بالحكمة .

والسابع : سلمت هذا كله : خلقنى وكلفنى مطلقا ومقيدا ، وإذ لم أطع لعننى وطرذننى وإذ أردت دخول الجنة مكنتى وطرقتنى ، وإذ عملت عملى أخرجنى ثم سلطنى على بنى آدم ، فلم إذ استمهلت أمهلتى ، فقلت : (أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ^(٢)) - قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ^(٣)) . وما الحكمة فى ذلك بعد أن لو أهلكنى فى الحال ، استراح آدم والخلق منى وما بقى شرٌّ ما فى العالم ؟ أليس بقاء العالم على نظام الخير خيرا من امتزاجه بالشر ؟

قال : فهذه حجتي على ما ادعيتة فى كل مسألة .

قال شارح الإنجيل : فأوحى الله تعالى إلى الملائكة عليهم السلام ، قولوا له : إنك فى تسليمك الأول أنى إهلك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص ، إذ لو صدقت أنى إله العالمين ما احتسكت على بليم ، فأنا الله الذى لا إله إلا أنا ، لا أسأل عما أفعل ، والخلق مسئولون . وهذا الذى ذكرته مذكور فى التوراة ، ومسطور فى الإنجيل على الوجه الذى ذكرته .

وكنيت برهة من الزمان أتفكر وأقول : من للعلوم الذى لامرية فيه أن كل شبهة وقعت لبني آدم ؛ فإنما وقعت من إضلال الشيطان الرجيم ووساوسه ، ونشأت من شبهاته . وإذا كانت الشبهات محصورة فى سبع ، عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع . ولا يجوز أن تعدو شبهات فرق الزيف والكفر والضلال هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات ، وتباينت الطرق ، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبذور ، وترجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق ، وإلى الجنوح إلى الهوى فى مقابلة النص .

(١) يحتالهم عنها : يحولهم عنها . (٢) الأعراف آية ١٣ .

(٣) الحجر : آية ٣٧ ، ٣٨ .

هذا ، ومن جادل نوحا ، وهودا ، وصالحا ، وإبراهيم ، ولوطا ، وشعيبا ، وموسى ، وعيسى ، ومحمداً ؛ صلوات الله عليهم أجمعين ، كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول في إظهار شبهاته . وحاصلها يرجع إلى دفع التكليف عن أنفسهم ، وجحد أصحاب الشرائع والتكاليف بأسرهم ، إذ لا فرق بين قولهم : (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا^(١)) وبين قوله (أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا^(٢)) وعن هذا صار مفصل الخلاف ، ومحز الافتراق ماهو في قوله تعالى : (وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا^(٣)) فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى ، كما قال المتقدم في الأول (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ^(٤)) وقال المتأخر من ذريته كما قال المتقدم (أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ^(٥)) وكذلك لو تعقبنا أقوال المتقدمين منهم وجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين (كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ^(٦)) (فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ^(٧)) .

فاللعين الأول لما حكم العقل على من لا يحكم عليه العقل ، لزمه أن يجرى حكم الخالق في الخلق ، أوحكم الخلق في الخالق . والأول غلو ، والثاني تقصير .

فتار من الشبهة الأولى مذاهب : الحلولية ، والتناسخية ، والمشبهة ، والغلاة من الروافض ، حيث غلوا في حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بأوصاف الإله .

وثار من الشبهة الثانية مذاهب : القدرية ، والجبرية ، والجسمة ، حيث قصرُوا في وصفه تعالى حتى وصفوه بصفات المخلوقين .

فالمعتزلة مشبهة الأفعال ، والمشبهة حلولية الصفات ، وكل واحد منهم أعور بأي عينيه شاء ، فإن من قال : إنما يحسن منه ما يحسن منا ، ويقبح منه ما يقبح منا ، فقد شبه الخالق

(١) التغابن آية ٦ . (٢، ٣) الإسراء آية ٦٠ ، ٩٤ . (٤) الأعراف آية ١١ .

(٥) الزخرف آية ٥١ . (٦) البقرة آية ١١٨ . (٧) يونس آية ٧٤ .

بخلق ؛ ومن قال : يوصف البارى تعالى بما يوصف به الخلق ، أو يوصف الخلق بما يوصف به البارى تعالى فقد اعتزل عن الحق . وسنخ^(١) القدرية طلب العلة فى كل شيء ، وذاك من سنخ اللعين الأول ؛ إذ طلب العلة فى الخلق أولاً ، والحكمة فى التكليف ثانياً ، والفائدة فى تكليف السجود لآدم عليه السلام ثالثاً . وعنه نشأ مذهب الخوارج ، إذ لافرق بين قولهم : لا حكم إلا لله ولا نحكم الرجال ، وبين قوله : لا أسجد إلا لك ، (أَسْجُدُ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ^(٢)) وبالجمل « كلا طرفى قصد الأمور ذميم » فالمعتزلة غلوا فى التوحيد بزعمهم حتى وصلوا إلى التعطيل بنفى الصفات . والمشبهة : قصروا حتى وصفوا الخالق بصفات الأجسام . والروافض : غلوا فى النبوة والإمامة حتى وصلوا إلى الحلول . والخوارج : قصروا حتى نفوا تحكيم الرجال .

وأنت ترى إذا نظرت أن هذه الشبهات كلها ناشئة من شبهات اللعين الأول ، وتلك فى الأول مصدرها ، وهذه فى الآخرة مظهرها . وإليه أشار التنزيل فى قوله تعالى (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ^(٣)) :

وشبه النبى صلى الله عليه وسلم كل فرقة ضالة من هذه الأمة بأمة ضالة من الأمم السالفة ، فقال : « الْقَدَرِيَّةُ نَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ » وقال « الْمُسَبِّهَةُ يَهُودُ هَذِهِ الْأُمَّةُ » والروافض نصاراًها « وقال عليه الصلاة والسلام جملة : « لَتَسْلُكُنَّ سُبُلَ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ حَدُّ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ^(٤) ، وَالنَّعْلَ بِالنَّعْلِ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ » .

(١) السنخ ؛ بالكسر ؛ الأصل .

(٢) الآية - قال ألم أكن لأسجد لبشر خلقتة من صلصال من حمأ مسنون - الحجر آية ٣٢ .

(٣) البقرة آية ١٦٨ .

(٤) القدة ؛ بالضم ، ريش السهم .

المقدمة الرابعة

في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها . ومن مَصْدَرُهَا ،
ومن مظهرُهَا .

وكما قررنا أن الشبهات التي وقعت في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي
وقعت في أول الزمان ، كذلك يمكن أن نقرر في زمان كل نبي ودور صاحب كل ملة
. وشريعة : أن شبهات أمته في آخر زمانه ؛ ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفار
والملاحدين وأكثرها من المنافقين . وإن خفي علينا ذلك في الأمم السالفة لتمادي الزمان ،
فلم يخف في هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافقي زمن النبي عليه السلام ،
إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى . وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى ،
وسألوا عما منعوا من الخوض فيه ، والسؤال عنه ، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدل فيه .

اعتبر حديث ذى الخويصرة التميمي إذ قال : اَعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ ، حتى
قال عليه الصلاة والسلام : « إِنْ لَمْ أَعْدِلْ فَمَنْ يَعْدِلُ ؟ » فعاود اللعين وقال : هُنْذِهِ
قِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى . وذلك خروج صريح على النبي عليه الصلاة والسلام .
ولو صار من اعترض على الإمام الحق خارجيا ، فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون
خارجيا . أوليس ذلك قولاً بتحسين العقل وتقييحه ؟ وحكما بالهوى في مقابلة النص ،
واستكبارا على الأمر بقياس العقل ؟ حتى قال عليه الصلاة والسلام : « سَيَخْرُجُ مِنْ
ضِئْضِي^(١) هَذَا الرَّجُلُ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ . . . »
الخبر بتمامه .

واعتبر حال طائفة أخرى من المنافقين يوم أحد إذ قالوا : (هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ

(١) الضِئْضِيُّ : الجنس ، والأصل ، والمحتد ؛ يقال : فلان من ضِئْضِيٍّ صديق : أى من
محتد صديق .

شَيْءٌ^(١) وقولهم : (لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا ههنا^(٢)) وقولهم : (لَوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا^(٣)) فهل ذلك إلا تصريح بالقدر ؟ وقول طائفة من المشركين : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ^(٤)) وقول طائفة : (أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ^(٥)) فهل هذا إلا تصريح بالجبر ؟

واعتبر حال طائفة أخرى حيث جادلوا في ذات الله ، تفكروا في جلاله ، وتصرفوا في أفعاله حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى : (وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ^(٦)) فهذا ما كان في زمانه عليه الصلاة والسلام وهو على شوكته وقوته وصحة بدنه . والمنافقون يخادعون فيظهرون الإسلام ويبطنون الكفر . وإنما يظهر نفاقهم بالاعتراض في كل وقت على حركاته وسكناته ، فصارت الاعتراضات كالبدور ، وظهرت منها الشبهات كالزروع .

وأما الاختلافات الواقعة في حال مرضه عليه الصلاة والسلام وبعد وفاته بين الصحابة رضى الله عنهم ، فهي اختلافات اجتهادية كما قيل ، كان غرضهم منها إقامة مراسم الشرع ، وإدامة مناهج الدين .

فأول تنازع وقع في مرضه عليه الصلاة والسلام فيما رواه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى بإسناده عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه ، قال : « لَمَّا أُشْتِدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَضُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَالَ : ائْتُونِي بِدَوَاةٍ وَقِرْطَاسٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوْا بَعْدِي » فقال عمر رضى الله عنه : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ غَلَبَهُ الْوَجَعُ . حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ » وكثر الالخط ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قَوْمُوا عَنِّي ، لَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ » قال ابن عباس : « الرَّزِيَّةُ كُلُّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٤) النحل آية ٣٤ .

(١) آل عمران آية ١٥٣ ، ١٥٦ .

(٦) الرعد آية ١٤ .

(٥) يس آية ٤٧ .

الخلاف الثانى فى مرضه أنه قال : « جَهِّزُوا جَيْشَ أُسَامَةَ ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ » فقال قوم : يجب علينا امتثال أمره ، وأسامة قد برز من المدينة . وقال قوم : قد اشتد مرض النبي عليه الصلاة والسلام فلا تسع قلوبنا مفارقتة ، والحالة هذه ، فنصبر حتى نبصر أى شيء يكون من أمره .

وإنما أوردت هذين التنازعين ، لأن الخالفين ربما عدوا ذلك من الخلافات المؤثرة فى أمر الدين ، وليس كذلك . وإنما كان الغرض كله : إقامة مراسم الشرع فى حال تزلزل القلوب ، وتسكين نائرة^(١) الفتنة المؤثرة عند تقلب الأمور .

الخلاف الثالث : فى موته عليه السلام ، قال عمر بن الخطاب : من قال إن محمداً قد مات قتله بسيفى هذا ؛ وإنما رفع إلى السماء كما رفع عيسى عليه السلام . وقال أبو بكر ابن أبى قحافة رضى الله عنه : من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات . ومن كان يعبد إله محمد فإن إله محمد حيّ لم يموت ولن يموت وقرأ قول الله سبحانه وتعالى (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ^(٢)) فرجع القوم إلى قوله ، وقال عمر رضى الله عنه « كَأَنى ماسمت هذه الآية حتى قرأها أبو بكر » .

الخلاف الرابع : فى موضع دفنه عليه السلام . أراد أهل مكة من المهاجرين رده إلى مكة لأنها مسقط رأسه ، ومأنس نفسه ، وموطئ قدمه ، وموطن أهله ، وموقع رحله . وأراد أهل المدينة من الأنصار دفنه بالمدينة لأنها دار هجرته ، ومدار نصرته . وأرادت جماعة نقله إلى بيت المقدس لأنه موضع دفن الأنبياء ، ومنه معراجة إلى السماء . ثم اتفقوا

(١) نائرة الفتنة .

(٢) آل عمران آية ١٤٣ .

على دفنه بالمدينة لما روى عنه عليه السلام : « الْأَنْبِيَاءُ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يَمُوتُونَ » ..

الخلاف الخامس : في الإمامة ، وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذ ماسل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ماسل على الإمامة في كل زمان . وقد سهل الله تعالى في الصدر الأول فاختلف المهاجرون والأنصار فيها فقالت الأنصار منا أمير ومنكم أمير واتفقوا على رئيسهم سعد بن عبادَةَ الأنصاري ، فاستدركه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في الحال بأن حضرا سقيفة بنى ساعدة ، وقال عمر : كنت أزور^(١) في نفسى كلاما في الطريق ، فلما وصلنا إلى السقيفة أردت أن أتكلم فقال أبو بكر : مه^(٢) يا عمر . فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ما كنت أقدره في نفسى كأنه يخبر عن غيب . فقبل أن يشتغل الأنصار بالكلام مددت يدي إليه فبايعته وبايعه الناس وسكنت الفتنة . إلا أن بيعة أبي بكر كانت فلتة^(٣) وفي الله المسلمين شرها ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه . فأبى رجل بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين ، فإنهما تغررة^(٤) يجب أن يقتلا .

وإنما سكنت الأنصار عن دعواهم لرواية أبي بكر عن النبي عليه السلام « الْأئمة من قریش » وهذه البيعة هي التي جرت في السقيفة . ثم لما عاد إلى المسجد انثال^(٥) الناس عليه وبايعوه عن رغبة سوى جماعة من بنى هاشم ، وأبى سفيان من بنى أمية . وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان مشغولا بما أمره النبي صلى الله عليه وسلم من تجهيزه ودفنه وملازمة قبره من غير منازعة ولا مدافعة .

(١) أزور كلاما : أحسن كلاما وأقومه وأتممه . (٢) مه : اكفف .

(٣) فلتة : دون تدبر وتمهل . (٤) تغرة : غرر بنفسه تغريرا ، وتغرة : عرضها للهلاك .

(٥) انثال عليه الناس : انصبوا عليه وتكاثروا حوله .

الخلاف السادس : في أمر فذك^(١) والتوارث عن النبي عليه السلام ، ودعوى فاطمة عليها السلام وراثته تارة ، وتمليكها أخرى حتى دفعت عن ذلك بالرواية المشهورة عن النبي عليه السلام « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ ، مَا تَرَ كُنَاهُ صَدَقَةٌ » .

* * *

الخلاف السابع : في قتال مانعي الزكاة . فقال قوم : لا نقاتلهم قتال الكفرة . وقال قوم بل نقاتلهم حتى قال أبو بكر رضي الله عنه : لو منعوني عقالا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه . ومضى بنفسه إلى قتالهم ، وواقفه جماعة الصحابة بأسرهم . وقد أدى اجتهاد عمر رضي الله عنه في أيام خلافته إلى رد السبايا والأموال إليهم ، وإطلاق المحبوسين منهم ، والإفراج عن أسراهم .

* * *

الخلاف الثامن : في تنصيب^(٢) أبي بكر على عمر بالخلافة وقت الوفاة ، فمن الناس من قال : قد وليت علينا فظا غليظا ، وارتفع الخلاف بقول أبي بكر : لو سألتني ربي يوم القيامة لقلت : وليت عليهم خيرهم لهم .

وقد وقع في زمانه اختلافات كثيرة في مسائل ميراث الجد ، والإخوة ، والكلالة^(٣) ، وفي عقل^(٤) الأصابع ، وديات الأسنان ، وحدود بعض الجرائم التي لم يرد فيها نص ، وإنما أهم أمورهم : الاشتغال بقتال الروم ، وغزو العجم ، وفتح الله تعالى الفتوح على

• (١) فذك : قرية شمال المدينة ، كانت لليهود ، ولما انهزم يهود خيبر خشي يهود فذك على أنفسهم فسلموا قريتهم للنبي عليه السلام دون قتال فكانت خالصة له ينفق منها على نفسه ، وعلى بعض المحتاجين من بني هاشم .

(٢) انظر كلام أبي بكر في هذا الموضوع ، ج ١ ص ٨ من الكامل للمبرد ، ط مصطفى الحلبي .

(٣) من عدا الولد والوالد من الورثة . وقيل الكلالة : من مات ولا والد له ولا ولد .

(٤) العقل : ما يدفع للمجنى عليه كتعويض لما أصابه .

المسلمين ، و كثرت السبايا والغنائم ، وكانوا كلهم يصدرن عن رأى عمر رضى الله عنه .
وانتشرت الدعوة ، وظهرت الكلمة ، ودانت العرب ، ولانت العجم .

الخلاف التاسع : فى أمر الشورى واختلاف الآراء فيها . واتفقوا كلهم على بيعته
عثمان رضى الله عنه ، وانتظم الأمر واستمرت الدعوة فى زمانه ، وكثرت الفتوح ، وامتلاء
بيت المال ، وعاشر الخلق على أحسن خلق ، وعاملهم بأبسط يد ، غير أن أقاربه من
بنى أمية قد ركبوا نهابر^(١) فركبته ، وجاروا فخير عليه ، ووقعت فى زمانه اختلافات كثيرة
وأخذوا عليه أحداثا كلها محالة^(٢) على بنى أمية .

منها : رده الحكم بن أمية إلى المدينة بعد أن طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان يسمى طريد رسول الله . وبعد أن تشفع إلى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما أيام
خلافتهم فما أجابا إلى ذلك ، ونفاه عمر من مقامه باليمن أربعين فرسخاً .
ومنها نفيه أبا ذر إلى الربرة^(٣) ، وتزويجه مروان بن الحكم بنته ، وتسليمه خمس
غنائم أفريقية له وقد بلغت مائتى ألف دينار .

ومنها : إيواؤه عبد الله بن سعد بن أبى سرح ، وكان رضيعه بعد أن أهدر النبی عليه
الصلاة والسلام دمه ، وتوليته إياه مصر بأعمالها ، وتوليته عبد الله بن عامر البصرة حتى
أحدث فيها ما أحدث . إلى غير ذلك مما نعموا عليه ، وكان أمراء جنوده : معاوية بن
أبى سفيان عامل الشام ، وسعد بن أبى وقاص عامل الكوفة ، وبعده الوليد بن عقبة ،
وسعيد بن العاص . وعبد الله بن عامر عامل البصرة ، وعبد الله بن سعد بن أبى سرح عامل
مصر . وكلهم خذلوه ورفضوه حتى أتى قدره عليه ، وقتل مظلوماً فى داره ، وثارت الفتنة
من الظلم الذى جرى عليه ، ولم تسكن بعد .

(١) نهابر : مهالك ، جمع هبرة بضم النون فيهما .

(٢) محالة : محولة ، أى محمولة ومنسوبة .

(٣) الربرة : من قرى المدينة .

الخلاف العاشر : في زمان أمير المؤمنين على رضي الله عنه بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة له . فأوله : خروج طلحة والزبير إلى مكة . ثم حمل عائشة إلى البصرة ، ثم نصب القتال معه . ويعرف ذلك بحرب الجمل . والحق أنهما رجعا وتابا ، إذ ذكروها أمرا فخذ كراه . فأما الزبير فقتله ابن جرموز بقوس وقت الانصراف ، وهو في النار لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « بَشْرٌ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ » وأما طلحة فرماه مروان ابن الحكم بسهم وقت الإعراض^(١) فخر ميتا . وأما عائشة رضي الله عنها فكانت محمولة على ما فعلت ، ثم تابت بعد ذلك ورجعت . والخلاف بينه وبين معاوية ، وحرب صفين ، ومخالفة الخوارج ، وحمله على التحكيم ، ومغادرة عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري ، وبقاء الخلاف إلى وقت وفاته مشهور . وكذلك الخلاف بينه وبين الشراة^(٢) للمارقين بالنهروان^(٣) عقدا وقولا ، ونصب القتال معه فعلا ظاهرا معروفا ، وبالجملة كان على رضي الله عنه مع الحق ، والحق معه . وظهر في زمانه الخوارج^(٤) عليه مثل الأشعث ابن قيس ، ومسعود بن فذكي التميمي ، وزيد بن حصين الطائي وغيرهم . وكذلك ظهر في زمانه الغلاة في حقه مثل عبد الله بن سبأ وجماعة معه . ومن الفريقين ابتدأت البدعة والضلالة ، وصدق فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يَهْلِكُ فِيهِ أَثْنَانِ : مُحِبٌّ خَالٍ مَوْبُغِضٌ قَالٍ » .

وانقسمت الاختلافات بعده إلى قسمين : أحدهما الاختلاف في الإمامة . والثاني : الاختلاف في الأصول .

(١) وقت الإعراض : وقت أن أعرض عن القتال ، أي كف واعتزل الحرب .
 (٢) الشراة : الخوارج ، الواحد شار ؛ سموا بذلك لقولهم شرينا أنفسنا في طاعة الله ، فهو من شري يشري كرمي يرمي ، فهو شار وجمعه شراة بخلاف شري كفرج . فإن اسم فاعله شر ، وهو لا يجمع على شراة . قيل : ويجوز أن يكون من الإشارة أي المجادلة .
 (٣) النهروان ؛ بفتح النون وتثنية الراء ، وبضمها : عدة قرى بين واسط وبغداد بالعراق .
 (٤) سيأتي الكلام على الخوارج في موضعه .

والاختلاف في الإمامة على وجهين :

أحدهما : القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار .

والثاني : القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين .

فمن قال إن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار ؛ قال بإمامة كل من اتفقت عليه الأمة ، أو جماعة معتبرة من الأمة : إما مطلقا ، وإما بشرط أن يكون قرشيا ؛ على مذهب قوم . وبشرط أن يكون هاشميا ؛ على مذهب قوم . إلى شرائط أخرى كما سيأتي .

ومن قال بالأول ، قال بإمامة معاوية وأولاده . وبعدهم بخلافة مروان وأولاده .

والخوارج اجتمعوا في كل زمان على واحد منهم بشرط أن يبقى على مقتضى اعتقادهم ، ويجرى على سنن العدل في معاملاتهم ، وإلا خذلوه وخلعوه ، وربما قتلوه .

ومن قالوا إن الإمامة تثبت بالنص ، اختلفوا بعد على رضى الله عنه ، فمنهم من قال إنه نص على ابنه محمد بن الحنفية ، وهؤلاء هم الكيسانية ، ثم اختلفوا بعده ، فمنهم من قال إنه لم يمت ، ويرجع فيملا الأرض عدلا ، ومنهم من قال إنه مات ، وانتقلت الإمامة بعده إلى ابنه أبي هاشم . واختلف هؤلاء ، فمنهم من قال الإمامة بقيت في عقبه وصية بعد وصية ، ومنهم من قال إنها انتقلت إلى غيره ، واختلفوا في ذلك الغير ، فمنهم من قال هو بنان ابن سميان النهدي ، ومنهم من قال هو علي بن عبد الله بن عباس ، ومنهم من قال هو عبد الله بن حرب الكندي ، ومنهم من قال هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وهؤلاء كلهم يقولون إن الدين طاعة رجل ، ويتأولون أحكام الشرع كلها على شخص معين كما ستأتي مذاهبيهم .

وأما من لم يقل بالنص على محمد بن الحنفية فقال بالنص على الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وقال : لا إمامة في الأخوين إلا الحسن والحسين رضى الله عنهما . ثم اختلفوا ، فمنهم من أجرى الإمامة في أولاد الحسن ، فقال بعده بإمامة ابنه الحسن ، ثم ابنه عبد الله ، ثم ابنه محمد ، ثم أخيه إبراهيم الإمامين ، وقد خرجا في أيام المنصور فقتلا في أيامه . ومن

هؤلاء من يقول برجة محمد الإمام . ومنهم من أجرى الوصية في أولاد الحسين وقال بعده
 بإمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين نصا عليه . ثم اختلفوا بعده ، فقالت الزيدية
 بإمامة ابنه زيد ، ومذهبهم أن كل فاطمي خرج وهو عالم ، زاهد ، شجاع ، سخي : كان
 إماماً واجب الاتباع ، وجوزوا رجوع الإمامة إلى أولاد الحسن . ثم منهم من وقف وقال
 بالرجعة . ومنهم من ساق وقال بإمامة كل من هذا حاله في كل زمان ، وسيأتي فيما بعد
 تفصيل مذاهبهم . وأما الإمامية فقالوا بإمامة محمد بن علي الباقر نصا عليه ، ثم بإمامة جعفر
 ابن محمد الصادق وصية إليه ، ثم اختلفوا بعده في أولاده : من المنصوص عليه ؟ وهم
 خمسة : محمد ، وإسماعيل ، وعبد الله ، وموسى وعلي . فمنهم من قال بإمامة محمد وهم
 العمارية ، ومنهم من قال بإمامة إسماعيل وأنكر موته في حياة أبيه وهم المباركية . ومن
 هؤلاء من وقف عليه وقال برجته . ومنهم من ساق الإمامة في أولاده نصا بعد نص إلى
 يومنا هذا ، وهم الإسماعيلية . ومنهم من قال بإمامة عبد الله الأفتح ، وقال برجته بعد
 موته لأنه مات ولم يعقب . ومنهم من قال بإمامة موسى نصا عليه إذ قال والده : سابعكم
 قائمكم ، ألا وهو سمي صاحب التوراة . ثم هؤلاء اختلفوا ، فمنهم من اقتصر عليه وقال
 برجته ؛ إذ قال لم يمت هو ، ومنهم من توقف في موته وهم المطورة . ومنهم من قطع
 بموته ، وساق الإمامة إلى ابنه علي بن موسى الرضا ، وهم القطعية . ثم هؤلاء اختلفوا
 في كل ولد بعده ، فالإثنا عشرية ساقوا الإمامة من علي الرضا إلى ابنه محمد ، ثم إلى ابنه
 علي ، ثم إلى ابنه الحسن ، ثم إلى ابنه محمد القائم المنتظر الثاني عشر ، وقالوا : هو حي لم
 يمت ، ويرجع فيملاً الدنيا عدلاً ، كما ملئت جوراً . وغيرهم ساقوا الإمامة إلى الحسن
 العسكري ، ثم قالوا بإمامة أخيه جعفر ، وقالوا بالتوقف عليه ، أو قالوا بالشك في حال محمد ،
 ولهم خبط طويل في سوق الإمامة ، والتوقف ، والقول بالرجعة بعد الموت ، والقول
 بالغيبة ، ثم بالرجعة بعد الغيبة .

فهذه جملة الاختلافات في الإمامة ، وسيأتي تفصيل ذلك عند ذكر المذاهب .

وأما الاختلافات في الأصول فحدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني ، وغيلان الدمشقي ، ويونس الأسواري في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر ، ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الغزالي ، وكان تلميذ الحسن البصري ، وتلمذ له عمرو بن عبيد ، وزاد عليه في مسائل القدر . وكانت عمرو من دعاة يزيد الناقص أيام بني أمية ، ثم والى المنصور وقال بإمامته ، ومدحه المنصور يوما فقال : نثرت الحب للناس فلقطوا غير عمرو بن عبيد .

والوعيدية من الخوارج ، والمرجئة من الجبرية .

والقدرية ابتدعوا بدعتهم في زمان الحسن . واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه بالقول منه بالمنزلة بين المنزلتين . فسمى هو وأصحابه معتزلة ، وقد تلمذ له زيد بن علي وأخذ الأصول . فلذلك صارت الزيدية كلهم معتزلة . ومن رفض زيد بن علي لأنه خالف مذهب آبائه في الأصول ، وفي التبري والتولي ؛ وهم من أهل الكوفة ؛ وكانوا جماعة سمو رافضة . ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام ، وأفردتها فنا من فنون العلم ، وسمتها باسم الكلام ، إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها ، هي مسألة الكلام ، فسمى النوع باسمها . وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق ، والمنطق والكلام مترادفان .

* * *

وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر ، وافق الفلاسفة في أن الباري تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته . وكذلك قادر بقدرة ، وقدرته ذاته . وأبدع بدعا في الكلام ، والإرادة ، وأفعال العباد ، والقول بالقدر ، والآجال ، والأرزاق ، كما سيأتي في حكاية مذهبه . وجرت بينه وبين هشام بن الحكم مناظرات في أحكام التشبيه . وأبو يعقوب الشحام والآدمي صاحب أبي الهذيل وافقاه في ذلك كله .

ثم إبراهيم بن سيار النظام في أيام المعتصم كان غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة وانفرد عن السلف ببدع في القدر والرفض ، وعن أصحابه بمسائل نذكرها . ومن أصحابه محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران ، والفضل الجدي ، وأحمد بن خابط . وواقفه الأسوارى في جميع مذاهب إليه من البدع . وكذلك الإسكافية أصحاب أبي جعفر الإسكافي ، والجعفرية أصحاب الجعفر بن جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب .

ثم ظهرت بدع بشر بن المعتز ؛ من القول بالتولد والإفراط فيه والميل إلى الطبيعيين من الفلاسفة ، والقول بأن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، وإذا فعل ذلك فهو ظالم ، إلى غير ذلك مما تفرد به عن أصحابه .

وتلمذ له أبو موسى المردار راهب المعتزلة ، وانفرد عنه بإبطال إعجاز القرآن من جهة الفصاحة والبلاغة . وفي أيامه جرت أكثر التشديدات على السلف لقولهم بقدم القرآن . وتلمذ له الجعفران ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد صاحب المردار ، وأبو جعفر الإسكافي ، وعيسى بن الهيثم صاحب جعفر بن حرب الأشج .

ومن بالغ في القول بالقدر : هشام بن عمرو القوطي ، والأصم من أصحابه ، وقدحا في إمامة على رضي الله عنه بقولهما : إن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم . والقوطي والأصم اتفقا على أن الله تعالى يستحيل أن يكون عالما بالأشياء قبل كونها ، ومنعاً كون المعدوم شيئاً .

وأبو الحسين الخياط ، وأحمد بن علي الشطوي صحبا عيسى الصوفي ، ثم لهما أبا مجالد .

وتلمذ الكمي لأبي الحسين الخياط ، ومذهبه بعينه مذهبه . وأما معمر بن عباد السلي ، وثمالة بن أشرس النخري ، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ فكانوا في زمان واحد متقاربين في الرأي والاعتقاد ، منفردين عن أصحابهم بمسائل في موضعها نذكرها .

والتأخرون منهم أبو علي الجبائي ، وابنه أبوهاشم ، والقاضي عبد الجبار ، وأبو الحسين البصري ؛ قد اختلفوا طرق أصحابهم ، وانفردوا عنهم بمسائل ستأتي .

أما رونق الكلام فابتدأه من اخلفاء العباسيين : هارون ، والمأمون ، والمعتصم ، والواثق ، والمتوكل . وانتهأه من صاحب ابن عباد وجماعة من الديلمة .

* * *

وظهرت جماعة من المعتزلة متوسطين ، مثل ضرار بن عمرو ، وحفص الفرد ، والحسين النجار . ومن المتأخرين خالفوا الشيوخ في مسائل ، ونبغ منهم جهم بن صفوان في أيام نصر بن سيار ، وأظهر بدعته في الجبر بترمذ ، وقتله سالم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية بمرور .

وكانت بين المعتزلة وبين السلف في كل زمان اختلافات في الصفات . وكان السلف يناظرونهم عليها ، لا على قانون كلامي ، بل على قول إقناعي ، ويسمون الصفاتية . فمن مثبت صفات الباري تعالى معاني قائمة بذاته . ومن مشبه صفاته بصفات الخلق . وكلهم يتعلقون بظواهر الكتاب والسنة ، وينظرون المعتزلة في قدم العالم على قول ظاهر . وكان عبد الله ابن سعيد الكلابي ، وأبو العباس القلانسي ، والحارث بن أسد المحاسبي أشبههم إتقاناً ، وأمتهم كلاماً . وجرت مناظرة بين أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، وبين أستاذه أبي علي الجبائي في بعض مسائل التحسين والتقبيح . فألزم الأشعري أستاذه أموراً لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر مذهبهم على قاعدة كلامية ، فصار ذلك مذهباً منفرداً ، وقرر طريقته جماعة من المحققين مثل القاضي أبي بكر الباقلاني ، والأستاذ أبي إسحاق الاسفرائيني ، والأستاذ أبي بكر بن فورك ، وليس بينهم كثير اختلاف .

ونبغ رجل متمسك^(١) بالزهد من سجستان يقال له أبو عبد الله محمد بن كرام ، قليل العلم ، قد قش^(٢) من كل مذهب ضعفاً^(٣) وأثبتته في كتابه ، وروجه على أغنام^(٤) غرجه ، وغور ، وسواد

(١) متمسك . (٢) قش من كل مذهب : أخذ رذالته .

(٣) الضعف : الباطل ، والكلام المخلط الفاسد . (٤) الذين لا يفصحون .

بلاد خراسان ، فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهبا ، وقد نصره محمود بن سبكتدين
السلطان ، وصب البلاء على أصحاب الحديث والشيعة من جهتهم ، وهو أقرب مذهب
إلى مذهب الخوارج ، وهم مجسمة ، وحاش غير محمد بن الهيصم فإنه مقارب .

المقدمة الخامسة

في السبب الذى أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب
وفيه إشارة إلى مناهج الحساب

لما كان مبنى الحساب على الحصر والاختصار، وكان غرضى من تأليف هذا الكتاب
حصر المذاهب مع الاختصار : اخترت طريق الاستيفاء ترتيبيا ، وقدرت أغراضى على
مناهجه تقسيما وتبوييا . وأردت أن أبين كيفية طرق هذا العلم وكيفية أقسامه ؛ لئلا يظن
بى أنى من حيث أنا فقيه ومتكلم ، أجنبي النظر فى مسالكه ومراسمه ، أعجمى القلم
بمداركة ومعالله . فأثرت من طرق الحساب أحكمها وأحسنها ، وأقمت عليه من حجج
البرهان أوضحها وأمتنها ، وقدرتها على علم العدد، وكان الواضع الأول منه استمداد المدد ،
فأقول : مراتب الحساب تبتدى من واحد ، وتنقضى إلى سبع ، ولا تتجاوزها ألبتة .

المرتبة الأولى : صدر الحساب وهو الموضوع الأول الذى يرد عليه التقسيم الأول .
وهو فرد لا زوج له باعتبار، وجملة يقبل التقسيم والتفصيل باعتبار . فمن حيث إنه فرد فهو
لا يستدعى اختنا تساويه فى الصورة والمدة ، ومن حيث هو جملة فهو قابل للتفصيل حتى
ينقسم إلى قسمين . وصورة المدة يجب أن تكون من الطرف إلى الطرف ، ويكتب تحتها
حشوا ، مجملات التفاصيل ، ومرسلات التقدير والتقرير ، والنقل والتحويل . وكليات
وجوه المجموع ، وحكايات الإلحاق والموضوع ، ويكتب تحتها بارزا من الطرف الأيسر
كميات مبالغ المجموع .

المرتبة الثانية منها : الأصل ، وشكلها محقق . وهو التقسيم الأول الذى ورد على المجموع الأول ، وهو زوج ليس بفرد . ويجب حصره فى قسمين لا يعدوان إلى ثالث . وصورة المدة يجب أن تكون أقصر من الصدر بقليل ، إذ الجزء أقل من الكل . ويكتب تحتها حشوا ما يخصها من التوجيه ، والتنويع ، والتفصيل . ولها أخت تساويها فى المدة وإن لم يجب أن تساويها فى المقدار .

* * *

المرتبة الثالثة من ذلك : الأصل ، وشكله محقق أيضا ، وهو التقسيم الثانى الذى ورد على الموضوع الأول والثانى . وذلك لا يجوز أن ينقص عن قسمين . ولا يجوز أن يزيد على أربعة أقسام . ومن جاوز من أهل الصنعة فقد أخطأ ، وما علم وضع الحساب . وسندكر السبب فيه . وصورته ومدته أقصر من مدة منها الأصل بقليل . وكذلك يكتب تحتها ما يليق بها حشوا وبارزا .

* * *

المرتبة الرابعة منها : المطموس . وشكلها هكذا « ط » وذلك يجوز أن يجاوز الأربعة . وأحسن الطرق أن يقتصر على الأقل ومدتها أقصر مما مضى .

* * *

المرتبة الخامسة من ذلك : الصغير . وشكله هكذا « ص » وذلك يجوز إلى حيث ينتهى التقسيم والتبويب . والمدة أقصر مما مضى .

* * *

المرتبة السادسة منها : المعوج ، وشكله هكذا « ، » وذلك أيضا يجوز إلى حيث ينتهى التفصيل .

* * *

المرتبة السابعة ، من ذلك : المعقد ، وشكله هكذا « ل » ولكن يمد من الطرف إلى الطرف ، لا على أنه صدر الحساب ، بل من حيث إنه النهاية التى تشا كل البداية .

فهذه كيفية صور الحساب نقشاً ، وكية أبوابها جملة ، ولكل قسم من الأبواب أخت تقابله ، وزوج يساويه في المدة لا يجوز إغفال ذلك بحال . والحساب تاريخ وتوجيه .

والآن نذكر كية هذه الصورة ، وانحصار الأقسام في سبع ، ولم صار العدد الأول فرداً لا زوج له في الصورة ؟ ولم انحصر منها الأصل في قسمين لا يعدوان إلى ثالث ؟ ولم انحصر من ذلك الأصل في أربعة أقسام ؟ ولم خرجت الأقسام الأخر عن الحصر ؟

فأقول : إن العقلاء الذين تكلموا في علم العدد والحساب اختلفوا في الواحد : أهو من العدد ، أم هو مبدأ العدد وليس داخلاً في العدد ؟ وهذا الاختلاف إنما ينشأ من اشتراك لفظ الواحد . فالواحد يطلق ويراد به ما يتركب منه العدد ، فإن الاثنين لا معنى لها إلا واحد مكرر أول تكرير ، وكذلك الثلاثة والأربعة . ويطلق ويراد به ما يحصل منه العدد ؛ أي هو علة ولا يدخل في العدد ، أي لا يتركب منه العدد . وقد تلازم الواحدية جميع الأعداد لأعلى أن العدد تتركب منها ، بل كل موجود فهو في جنسه أو نوعه ، أو شخصه واحد . يقال : إنسان واحد ، وشخص واحد . وفي العدد كذلك ، فإن الثلاثة في أنها ثلاثة واحدة . فالواحدية بالمعنى الأول داخلة في العدد ، وبالمعنى الثاني علة للعدد ، وبالمعنى الثالث ملازمة للعدد ، وليس من الأقسام الثلاثة قسم يطلق على الباري تعالى معناه ، فهو واحد لا كالأحاد : أي هذه الوحدات ، والكثرة منه وجدت ، ويستحيل عليه الانقسام بوجه من وجوه القسمة .

وأكثر أصحاب العدد على أن الواحد لا يدخل في العدد ؛ فالعدد مصدره الأول اثنان ، وهو ينقسم إلى زوج وفرد . فالفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة ، وما وراء الأربعة فهو مكرر كالخمسة فإنها مركبة من عدد وفرد ، وتسمى العدد الدائر ؛ والستة مركبة من فردين وتسمى العدد التام ، والسبعة مركبة من فرد وزوج ، وتسمى العدد الكامل ؛ والثمانية مركبة من زوجين وهي بداية أخرى وليس ذلك من غرضنا .

فصدر الحساب في مقابلة الواحد الذي هو علة العدد ، وليس يدخل فيه . ولذلك هو

فرد لأخت له . ولما كان العدد مصدره من اثنين ، صار منها المحقق محصوراً في قسمين .
ولما كان العدد منقسماً إلى فرد وزوج ، صار من ذلك الأصل محصوراً في أربعة . فإن
الفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة وهي النهاية ، وما عداها مركب منها . فكانت
البسائط العامة الكلية في العدد : واحد ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة وهي الكمال . وما زاد
عليها مركبات كلها ولا حصر لها ، فلذلك لا تنحصر الأبواب الأخر في عدد معلوم ، بل
تتناهى بما ينتهى به الحساب ، ثم تركيب العدد على العدود ، وتقدير البسيط على المركب
فن علم آخر . وسند ذكر ذلك عند ذكرنا مذاهب قدماء الفلاسفة .

فإذا نبجرت المقدمات على أوفى تقرير وأحسن تحرير ، شرعنا في ذكر مقالات أهل
العالم من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، لعله لا يشذ من أقسامها مذهب .
ونكتب تحت كل باب وقسم ما يليق به ذكراً ، حتى يعرف لم وضع ذلك اللفظ
لذلك الباب . ونكتب تحت ذكر الفرق المذكورة ما يعم أصنافها مذهباً واعتقاداً ، وتحت
كل صنف ما خصه وانفرد به عن أصحابه .

ونستوفى أقسام الفرق الإسلامية ثلاثاً وسبعين فرقة ، ونقتصر في أقسام الفرق الخارجة
عن الملة الخيفية على ما هو أشهر وأعرف أصلاً وقاعدة ، فنقدم ما هو أولى بالتقديم ، ونؤخر
ما هو أجدر بالتأخير .

وشرط الصناعة الحسابية أن يكتب بإزاء المحدود من الخطوط ما يكتب حشوا .
وشرط الصناعة الكتابية أن تترك الحواشي على الرسم المعهود عفواً . فراعيت شرط
الصناعتين ، ومددت الأبواب على شرط الحساب ، وتركت الحواشي على رسم الكتاب ،
وبالله أستعين ، وعليه أتوكل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

مذاهب أهل العالم

من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل

من الفرق الإسلامية وغيرهم ممن له كتاب منزل محقق ، مثل : اليهود ، والنصارى .
وممن له شبهة كتاب مثل : المجوس والمناوية . وممن له حدود وأحكام دون كتاب مثل :
الفلاسفة الأولى ، والدهرية ، وعبد الكواكب والأوثان ، والبراهمة . نذكر أربابها
وأصحابها ، وننقل مأخذها ومصادرها عن كتب طائفة طائفة ؛ على موجب اصطلاحاتها
بعد الوقوف على مناهجها ، والفحص الشديد عن مبادئها وعواقبها .

ثم إن التقسيم الصحيح الدائر بين النفي والإثبات هو قولنا : إن أهل العالم انقسموا
من حيث المذاهب إلى : أهل الديانات ، وإلى أهل الأهواء . فإن الإنسان إذا اعتقد
حقدا ، أو قال قولا ، فإما أن يكون فيه مستفيدا من غيره ، أو مستبدا برأيه . فالمستفيد من
غيره مسلم مطيع ، والدين هو الطاعة . والمسلم المطيع فهو المتدين . والمستبد برأيه محدث
مبتدع . وفي الخبر عن النبي عليه السلام : « مَا شَقِيَ أَمْرٌ عَنْ مَشُورَةٍ ، وَلَا سَعِدَ بِاسْتِبْدَادٍ
بِرَأْيٍ » وربما يكون المستفيد من غيره مقلداً قد وجد مذهباً اتفاقياً ، بأن كان أبواه أو معلمه
على اعتقاد باطل فيقلده منه دون أن يتفكر في حقه وباطله ، وصواب القول فيه وخطئه ؛
فحينئذ لا يكون مستفيدا ، لأنه ما حصل على فائدة وعلم ، ولا اتبع الاستاذ على بصيرة
ويقين (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ^(١)) شرط عظيم فليعتبر .

وربما يكون المستبد برأيه مستنبطاً مما استفاده على شرط أن يعلم موضع الاستنباط
وكيفيته ، فحينئذ لا يكون مستبدا حقيقة ، لأنه حصل العلم بقوة تلك الفائدة (لَعَلَّهُ
الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ^(٢)) ركن عظيم ، فلا تغفل .

(١) الزخرف آية ٨٥ .

(٢) النساء آية ٨٢ .

فالمستبدون بالرأى مطلقاً هم المنكرون للنبوات مثل الفلاسفة ، والصابئة ، والبراهمة ،
وهم لا يقولون بشرائع وأحكام أمرية ، بل يضعون حدوداً عقلية حتى يمكنهم
التعايش عليها .

والمستفيدون هم القائلون بالنبوات .

ومن كان قال بالأحكام الشرعية فقد قال بالحدود العقلية ، ولا ينعكس .

تمهيد

أرباب الديانات والملل

من المسلمين ، وأهل الكتاب ، ومن له شبهة كتاب

تتكلم ههنا في معنى الدين ، والملة ، والشرعة ، والمنهاج والإسلام ، والحنيفية ، والسنة ،
والجماعة . فإنها عبارات وردت في التنزيل ، ولكل واحدة منها معنى يخصها ، وحقيقة توافقها
لغة واصطلاحاً . وقد بينا معنى الدين أنه الطاعة والانقياد . وقد قال الله تعالى : (إِنَّ الدِّينَ
عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ^(١)) وقد يرد بمعنى الجزاء ، يقال « كما تدين تدان » ، أى كما تفعل تجازى .
وقد يرد بمعنى الحساب يوم المعاد والتناد ، قال تعالى : (ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ^(٢)) فالمتدين هو المسلم
بالمطيع المقر بالجزاء والحساب يوم التناد والمعاد ، قال الله تعالى (وَرَضِيتُ لَكُمْ
الْإِسْلَامَ دِينًا ^(٣)) .

ولما كان نوع الإنسان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من بنى جنسه في إقامة معاشه ،
والاستعداد لمعاده ؛ وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التمانع والتعاون
حتى يحفظ بالتمانع ما هو أهله ، ويحصل بالتعاون ما ليس له ؛ فصورة الاجتماع على هذه
الهيئة هي الملة . والطريق الخاص الذى يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج ، والشرعة ،

(١) آل عمران آية ١٨ . (٢) التوبة آية ٣٥ . (٣) المائدة آية ٤ .

والسنة . والاتفاق على تلك السنة هي الجماعة . قال الله تعالى : (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ^(١)) :

وان يتصور وضع الملة ، وشرع الشريعة إلا بوضع شارع يكون مخصوصا من عند الله بآيات تدل على صدقه ، وربما تكون الآية مضمنة في نفس الدعوى . وقد تكون ملازمة وربما تكون متأخرة .

ثم اعلم أن الملة الكبرى هي ملة إبراهيم الخليل عليه السلام ، وهي الحنيفية التي تقابل الصبوة ^(٢) تقابل التضاد . وسندكر كيفية ذلك إن شاء الله تعالى ، قال الله تعالى : (مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ^(٣)) .

والشريعة ابتدأت من نوح عليه السلام . قال الله تعالى : (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ^(٤)) والحدود والأحكام ابتدأت من آدم ، وشيث ، وإدريس عليهم السلام . وختمت الشرائع والملل والمناهج والسنن بأكملها وأتمها حسنا وجمالا بمحمد عليه السلام . قال الله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ^(٥)) .

وقد قيل : خص آدم بالأسماء ، وخص نوح بمعاني تلك الأسماء ، وخص إبراهيم بالجمع بينهما ، ثم خص موسى بالتنزيل ، وخص عيسى بالتأويل ، وخص المصطفى ، صلوات الله عليهم أجمعين ، بالجمع بينهما على ملة أبيكم إبراهيم .

ثم كيفية التقرير الأول ، والتكميل بالتقرير الثاني بحيث يكون مصدقا كل واحد ما بين يديه من الشرائع الماضية ، والسنن السالفة ؛ تقديرا للأمر على الخلق ، وتوفيقا للدين على الفطرة . فمن خاصية النبوة : لا يشاركهم فيها غيرهم . وقد قيل إن الله عز وجل أسس دينه على مثال خلقه ليستدل بخلقته على دينه ، وبدينه على خلقه .

(١) المائة آية ٤٧ (٢) الصبوة : المراد بها هنا الميل عن الحق .
(٣) الحج آية ٧٨ . (٤) الشورى آية ١٣ . (٥) المائة آية ٢ .

الباب الأول

المسلمون

١ — قد ذكرنا معنى الإسلام ، ونفرق ههنا بين الإيمان والإحسان . ونبين ما المبدأ ، وما الوسط ، وما الكمال بالخبر المعروف في دعوة جبريل عليه السلام حيث جاء على صورة أعرابي وجلس حتى ألصق ركبته بركبة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِسْلَامُ ؟ فَقَالَ : أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، وَتُحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . قَالَ : صَدَقْتَ . ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ » .

ففرق في التفسير بين الإسلام والإيمان . والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهراً ، ويشترك فيه المؤمن والمنافق . قال الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا^(١)) ففرق التنزيل بينهما .

(١) الحجرات آية ١٣ .

فإذا كان الإسلام بمعنى التسليم والانتقياد ظاهراً موضع الاشتراك ، فهو المبدأ . ثم إذا كان الإخلاص معه بأن يصدق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ويقر عقداً بأن القدر خيره وشره من الله تعالى ؛ بمعنى أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ؛ كان مؤمناً حقاً . ثم إذا جمع بين الإسلام والتصديق ، وقرن المجاهدة بالمشاهدة ، وصار غيبه شهادة ؛ فهو الكمال . فكان الإسلام مبدأ ، والإيمان وسطاً ، والإحسان كمالاً . وعلى هذا شمل لفظ المسلمين : الناجي والهاالك .

وقد يرد الإسلام وقرينه الإحسان ، قال الله تعالى : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ^(١)) وعليه يحمل قوله تعالى : (وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ^(٢)) وقوله : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ^(٣)) وقوله : (إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ^(٤)) وقوله : (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ^(٥)) وعلى هذا خص الإسلام بالفرقة الناجية ، والله أعلم .

٢ — أهل الأصول المختلفون في : التوحيد ، والعدل ، والوعد ، والوعيد ، والسمع ، والعقل .

تشكلم ههنا في معنى الأصول والفروع ، وشائر الكلمات .

قال بعض المتكلمين : الأصول : معرفة الباري تعالى بوحدانيته وصفاته ، ومعرفة الرسل بآياتهم وبيئاتهم . وبالجملة : كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهي من الأصول . ومن المعلوم أن الدين إذا كان منقسماً إلى معرفة وطاعة ، والمعرفة أصل والطاعة فرع ، فمن تكلم في المعرفة والتوحيد كان أصولياً ، ومن تكلم في الطاعة والشرعية كان فروعياً . فالأصول هو موضوع علم الكلام ، والفروع هو موضوع علم الفقه . وقال بعض

(١) البقرة آية ١١٢ . (٢) المائدة آية ٤ . (٣) آل عمران آية ١٩ .

(٤) البقرة آية ١٣٠ . (٥) البقرة آية ١٣٢ .

العقلاء : كل ما هو معقول ، ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال ؛ فهو من الأصول . وكل ما هو مظنون ويتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع .

وأما التوحيد فقد قال أهل السنة ، وجميع الصفاتية : إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسم له . وواحد في صفاته الأزلية لا نظيره ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

وقال أهل العدل : إن الله تعالى واحد في ذاته ، لا قصة ولا صفة له . وواحد في أفعاله ، لا شريك له . فلا قديم غير ذاته ، ولا قسم له في أفعاله . ومحال وجود قديمين ، ومقدور بين قادرين ، وذلك هو التوحيد .

وأما العدل فعلى مذهب أهل السنة أن الله تعالى عدلٌ في أفعاله ، بمعنى أنه متصرف في ملكه وملكه ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . فالعدل : وضع الشيء موضعه ، وهو التصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم ، والظلم بضده ، فلا يتصور منه جور في الحكم وظلم في التصرف . وعلى مذهب أهل الاعتزال : العدل ما يقتضيه العقل من الحكمة ؛ وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة .

وأما الوعد والوعيد فقد قال أهل السنة : الوعد والوعيد كلامه الأزلي . وعد على ما أمر ، وأوعد على ما نهى . فكل من نجا واستوجب الثواب فبوعده ، وكل من هلك واستوجب العقاب فبوعيده ، فلا يجب عليه شيء من قضية العقل .

وقال أهل العدل : لا كلام في الأزل ، وإنما أمر ونهى ، ووعد وأوعد بكلام محدث . فمن نجا فبفعله استحق الثواب ، ومن خسر فبفعله استوجب العقاب ، والعقل من حيث الحكمة يقتضى ذلك .

وأما السمع والعقل ؛ فقد قال أهل السنة : الواجبات كلها بالسمع ، والمعارف كلها بالعقل . فالعقل لا يحسن ولا يقبح ، ولا يقتضى ولا يوجب . والسمع لا يعرف ، أى لا يوجد المعرفة ، بل يوجب .

وقال أهل العدل : المعارف كلها معقولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبح .

فهذه القواعد هي المسائل التي تكلم فيها أهل الأصول وسنذكر مذهب كل طائفة مفصلاً إن شاء الله تعالى . ولكل علم موضوع ومسائل تذكرها بأقصى الإمكان إن شاء الله تعالى .

٣ — المعتزلة وغيرهم من الجبرية ، والصفائية ، والمختلطة منهم .

الفريقان من المعتزلة والصفائية متقابلان تقابل التضاد ، وكذلك القدرية والجبرية ، والمرجئة والوعيدية ، والشيعية والخوارج . وهذا التضاد بين كل فريق وفريق كان حاصله في كل زمان ، ولكل فرقة مقالة على حياها ، وكتب صنفوها ، ودولة عاونتهم ، ووصولة طاوعتهم .

الفصل الأول

المعتزلة

ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، والعدلية . وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركاً ، وقالوا : لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى ، احترازاً من وصمة اللقب ، إذ كان الذم به متفقاً عليه لقول النبي عليه السلام : « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ » وكانت الصفائية تعارضهم بالاتفاق ، على أن الجبرية والقدرية متقابلتان تقابل التضاد ؛ فكيف يطلق لفظ الضد على الضد ؟ وقد قال النبي عليه السلام : « الْقَدَرِيَّةُ خُصَمَاءُ اللَّهِ فِي الْقَدَرِ » والخصومة في القدر ، وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد لن يتصور على مذهب من يقول بالتسليم والتوكل ، وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم ، والحكم المحكوم . والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد :

القول بأن الله تعالى قديم ، والقدم أخص وصف ذاته . ونقوا الصفات القديمة^(١) أصلا ، فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته ؛ لا يعلم وقدرة وحياة . هي صفات قديمة ، ومعان قائمة به ؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف

(١) الكلام في صفات الله نفيا وإثباتا من الموضوعات التي شغلت بعض المفكرين من أهل الديانات الأخرى السابقة على الإسلام . فنجد البيروني يحكي عن الهنود فيقول « ص ١٣ » (العالم بذاته سرمد إذ العلم الطارىء يكون لما لم يكن بمعلوم ، وليس الجهل بمنته عليه في وقت ما ، أو حال . ثم يقول السائل بعد ذلك : فهل له من الصفات غير مذكورة ؟ ويقول المجيب : له العلو التام في القدرة لا المكان ، فإنه يحل عن التمكن ، وهو الخير المحض التام الذي يشقاه كل موجود ، وهو العلم الخالص عن دنس السهو والجهل . قال السائل : أفنصفه بالكلام أم لا ؟ قال المجيب : إذا كان عالما فهو لا محالة متكلم . قال السائل : فإن كان متكلماً لأجل علمه ، فالفرق بينه وبين العلماء والحكماء الذين تكلموا من أجل علومهم ؟ قال المجيب : الفرق بينهم هو الزمان ؛ فإنهم تعلموا فيه وتكلموا بعد أن لم يكونوا عالمين ولا متكلمين ، ونقلوا بالكلام علومهم إلى غيرهم ، فكلامهم وإفادتهم في زمان . وإذا ليس للأمور الإلهية بالزمان اتصال . فأنه سبحانه عالم متكلم في الأزل . قال السائل : فن أين له هذا العلم ؟ قال المجيب : علمه على حاله في الأزل . وإذا لم يجهل قط فذاته عالمة لم تكتسب علما لم يكن له) .

(ويختلف كلام الهند في معنى الفعل . فن أضافه إليه — أى إلى الله — كان من جهة السبب الأعم ، لأن قوام الفاعلين إذا كان به كان هو سبب فعلهم ، فهو فعله بوساطتهم . ومن أضافه إلى غيره فن جهة الوجود الأدنى . وفي كتاب سائل ؛ قال الناسك : هل يختلف في الفعل والفاعل أم لا ؟ قال الحكيم : قد قال قوم إن النفس غير فاعلة ، والمادة غير حية . فأنه المستغنى هو الذي يجمع بينهما ويفرق . فهو الفاعل ، والفعل واقع من جهته بتحريكهما كما يحرك الحى القادر الموات العاجز . وقال آخرون : إن اجتماعهما بالطباع ، فهكذا جرت العادة في كل ناشئ بال . وقال آخرون : الفاعل هو النفس . وقال آخرون : الفاعل هو الزمان ، فإن العالم مربوط به ورباط الشاة بجبل مشدود بها حتى تكون حركتها بحسب انجذابه واسترخائه) .

قال البيروني (وكل هذه الآراء منحرفة عن الصواب ، وإنما الحق فيه أن الفعل كله للمادة ، لأنها هي التي تربط وتردد في الصور وتتحل ، فهي الفاعلة وسائر ما تحتها أعوان لها على إكمال الفعل ، والخلو النفس عن القوى المختلفة هي غير فاعلة ، فهذا قول خواصهم في الله تعالى ويسمونه إيشفر ؛ أى المستغنى الجواد الذي يعطى ولا يأخذ ، لأنهم رأوا وحدته هي المحضة ووحدة ماسواه بوجه من الوجوه متكررة ، ورأوا وجوده حقيقيا لأن قوام الموجودات به ، ولا يمتنع توهم ليس فيها مع أيس فيه ، كما يمتنع توهم ليس فيه مع أيس فيها) .

وقد أورد الشهرستاني آراء فلاسفة اليونان في الذات والصفات . فن ذلك قول أنبا دقليس وهو « إن البارئ تعالى يعلم هويته فقط ؛ وهو العلم المحض ، وهو الإرادة المحضة ، وهو الجود ، والعزة ، والقدرة ، والعدل ، والخير والحق ؛ لا أن هناك قوى مسماة بهذه الأسماء ، بل هي : هو ، وهو : هذه كلها .

لشاركته في الإلهية . واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل . وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه . فإن ما وجد في المحل عرض قد فنى في الحال . واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاته ، لكن اختلفوا في وجوه وجودها ، ومحامل معانيها كما سيأتى . واتفقوا على نقي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه من كل وجه : جهة ، ومكانا ، وصورة ، وجسما ، وتمحيضا ، وانتقالا ، وزوالا ، وتغيرا ، وتأثرا . وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها . وسموا هذا النمط : توحيدا .

واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرا وشرها . مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة . والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر وظلم ، وفعل هو كفر ومعصية ، لأنه لو خلق الظلم كان ظالما ، كما لو خلق العدل كان عادلا .

واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد . وأما الأصلح واللفظ ففي وجوبه عندهم خلاف . وسموا هذا النمط : عدلا .

واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة ، استحق الثواب والعوض . والتفضل معنى آخر وراء الثواب . وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها ، استحق الخلود في النار ، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار . وسموا هذا النمط : وعدا ووعدا .

واتفقوا على أن أصول المعرفة ، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع . والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل . واعتناق الحسن ، واجتناب القبيح واجب كذلك . وورود التكاليف اللطاف للبارى تعالى ، أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام امتحانا واختبارا (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ يَتْنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ يَتْنَةٍ ^(١)) .

. واختلفوا في الإمامة ، والقول فيها نصا ، واختيارا ، كما سيأتى عند مقالة كل طائفة .

والآن نذكر ما يختص بطائفة طائفة من المقالة التي تميزت بها عن أصحابها .

١ - الواصليّة .

أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزّال^(١) الأثني . كان تلميذا للحسن البصري ، يقرأ عليه العلوم والأخبار . وكانا في أيام عبد الملك بن مروان ، وهشام بن عبد الملك . وبالمغرب الآن منهم شرذمة قليلة في بلد إدريس بن عبد الله الحسني الذي خرج بالمغرب في أيام أبي جعفر المنصور .

ويقال لهم الواصلية ، واعتزلهم يدور على أربع قواعد :

القاعدة الأولى : القول بنفي صفات الباري تعالى ؛ من العلم والقدرة ، والإرادة ، والحياة . وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجة . وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر ، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين . قال : ومن أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين .

وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة . وانتهى نظارهم فيها إلى ردّ جميع الصفات إلى كونه : علما ، قادرا . ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما : اعتباران للذات القديمة كما قال الجبائي . أو حالان كما قال أبو هاشم .

وميل أبي الحسن البصري إلى ردهما إلى صفة واحدة وهي العالمية ، وذلك عين مذهب الفلاسفة ، وسندكر تفصيل ذلك .

وكان السلف يخالفهم في ذلك إذ وجدوا الصفات مذكورة في الكتاب والسنة .

(١) لقب بالغزّال ، لأنه كان يلزم الغزاليين ليعرف المتعففات من النساء فيجعل صدقته لمن ، الكامل

للمبرد ص ٩٢١ ج ٣ ، وهو مؤسس فرقة المعتزلة ورئيسها الأول (٨٠ - ١٤١ هـ) .

القاعدة الثانية : القول بالقدر : وإنما سلكوا في ذلك مسلك معبد^(١) الجهني ؛
وغيلان الدمشقي^(٢) . وقرر واصل بن عطاء هذه القاعدة أكثر مما كان يقرر قاعدة
الصفات . فقال إن الباري تعالى حكيم عادل ، لا يجوز أن يضاف إليه شر ولا ظلم . ولا
يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر . ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه . فالعبد هو
الفاعل للخير والشر ، والإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية . وهو المجازي على فعله ، والرب
تعالى أقدره على ذلك كله . وأفعال العباد محصورة في الحركات ، والسكنات ، والاعتمادات
والنظر ، والعلم . قال : ويستحيل أن يخاطب العبد بأفعل وهو لا يمكنه أن يفعل . ولا
هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل . ومن أنكره فقد أنكر الضرورة . واستدل بآيات
على هذه الكلمات .

ورأيت رسالة نسبت إلى الحسن البصري كتبها إلى عبد الملك بن مروان وقد سأله
عن القول بالقدر والجبر . فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية . واستدل فيها بآيات من
الكتاب ودلائل من العقل . ولعلها لو اصل بن عطاء ، فما كان الحسن ممن يخالف السلف .
في أن القدر خيره وشره من الله تعالى ، فإن هذه الكلمات كالجمع عليها عندهم . والعجب
أنه حمل هذا اللفظ الوارد في الخبر على البلاء والعافية ، والشدة والرخاء ، والمرض والشفاء ،
والموت والحياة ؛ إلى غير ذلك من أفعال الله تعالى ، دون الخير والشر ، والحسن والقبیح .
إلصادين من اكتساب العباد ، وكذلك أورده جماعة من المعتزلة في المقالات عن
أصحابهم .

(١) ذكر بعض المؤرخين أن معبد الجهني المتوفى سنة ٨٠ هـ كان أول من تكلم في الإسلام بالقدر ،
وذكروا أنه أخذ ذلك عن نصراني من الأساورة اسمه أبو يونس سنسويه ويعرف بالأسواري .

(٢) غيلان الدمشقي أخذ القول بنفي القدر عن معبد الجهني ، وبالغ في القول بنفي القدر . وقد هم عمر بن
عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ) بقتله لولا أن تراجع غيلان عن آرائه وأعلن توبته منها . ولكنه عاد إلى
الكلام عن نفي القدر وأسرف في ذلك إسرافاً عظيماً في أيام هشام بن عبد الملك الذي كان شديداً على القدرية .
وقد أظهر غيلان تمسكاً شديداً بآرائه . فأمر هشام بصلبه على باب دمشق .

القاعدة الثالثة : القول بالمنزلة بين المنزلتين . والسبب فيه أنه دخل واحد على الحسن البصرى^(١) فقال : يا إمام الدين ، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبار . والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ؛ وهم وعيدية الخوارج . وجماعة يرجئون أصحاب الكبار . والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركنا من الإيمان . ولا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة . فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادا ؟

فتفكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ، ولا كافر مطلقا ، بل هو في منزلة بين المنزلتين : لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن . فقال الحسن : اعتزل عنا واصل . فسمى هو وأصحابه معتزلة .

ووجه تقريره أنه قال : إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنا وهو اسم مدح . والفاسق لم يستجمع خصال الخير ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنا . وليس هو بكافر مطلقا أيضا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة ، فهو من أهل النار^(٢) خالد فيها . إذ ليس في الآخرة إلا فريقان : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، لكنه يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار .

وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد^(٣) بعد أن كان موافقا له في القدر ، وإنكار الصفات .

(١) توفي الحسن البصرى سنة ١١٠ هـ .

(٢) نقل البيروني عن أهل الهند ص ٣٢ ما نصه (ما كل مذنب يدخل جهنم ، فإن مهم من ينجو بتقديم التوبة والكفارات) .

(٣) عمرو بن عبيد (٨٠ - ١٤٤ هـ) .

القاعدة الرابعة : قوله في الفريقين من أصحاب الجمل ، وأصحاب صفين إن أحدهما مخطئ لا بعينه . وكذلك قوله في عثمان وقاتليه وخاذليه ، قال : إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، كما أن أحد المتلاعنين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه . وقد عرفت قوله في الفاسق ، وأقل درجات الفريقين أنه لا تقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين . فلا يجوز قبول شهادة عليّ ، وطلحة ، والزبير على باقة بقل . وجوز أن يكون عثمان وعليّ على الخطأ . هذا قوله ، وهو رئيس المعتزلة ومبدأ الطريقة في أعلام الصحابة ، وأئمة العترة .

ووافق عمرو بن عبيد علي مذهبه ، وزاد عليه في تفسيق أحد الفريقين لا بعينه بأن قال : لو شهد رجلان من أحد الفريقين مثل علي ورجل من عسكره ، أو طلحة والزبير لم تقبل شهادتهما ، وفيه تفسيق الفريقين وكونهما من أهل النار . وكان عمرو بن عبيد من رواة الحديث ، معروفا بالزهد ، وواصل مشهورا بالفضل والأدب عندهم .

٢ — الهذيلية

أصحاب أبي الهذيل^(١) حمدان بن الهذيل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، والمناظر عليها . أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل ، عن واصل ابن عطاء . ويقال أخذ واصل عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . ويقال أخذه عن الحسن بن أبي الحسن البصري . وإنما انفرد عن أصحابه بعشر قواعد :

الأولى : أن الباري^(٢) تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته . قادر بقدره ، وقدرته ذاته . حي

(١) أبو الهذيل العلاف (١٣٥ — ٢٢٦ هـ) مولى عبد القيس ، وشيخ المعتزلة البصريين .

(٢) في « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري ص ٤٨٢ ج ٢ (فقال شيخهم أبو الهذيل العلاف : إن علم الباري سبحانه هو هو ، وكذلك قدرته وسمعه وبصره وحكمته . وكذلك كان قوله في سائر صفات ذاته . وكان يزعم أنه إذا زعم أن الباري عالم فقد ثبت علمها هو الله ، ونفى عن الله جهلا ، ودل على معلوم كان أو يكون . وإذا قال إن الباري قادر فقد ثبت قدرة هي الله ، ونفى عن الله عجزا ، ودل على مقدور يكون =

بحياة ، وحياته ذاته . وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه ، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته ، بل هي ذاته ، وترجع إلى السلوب أو اللوازم كما سيأتي .

والفرق بين قول القائل : عالم بذاته لا بعلم ، وبين قول القائل : عالم بعلم هو ذاته : أن الأول تنفى الصفة ، والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة . أو إثبات صفة هي بعينها ذات . وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات ؛ فهي بعينها أقانيم النصارى ، أو أحوال^(١) أبي هاشم .

= أولا يكون . وكان إذا قيل له : حدثنا عن علم الله سبحانه الذى هو الله ؛ أتزعم أنه قدرته ؟ أبى ذلك . فإذا قيل له : فهو غير قدرته ؟ أنكر ذلك . وكان إذا قيل له : إذا قلت إن علم الله هو الله ؛ فقل إن الله تعالى علم ؛ ناقض ولم يقل إنه علم ؛ مع قوله إن علم الله هو الله .

(وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطاطاليس ؛ قال فى بعض كتبه : إن البارى علم كله ، قدرة كله ، حياة كله ، بصر كله . فحسن اللفظ عند نفسه ، وقال : علمه هو هو ، وقدرته هي هو) .

(وكان أبو الهذيل إذا قيل له : أتقول إن الله علما ؟ قال : أقول إن له علما هو هو ، وإنه عالم بعلم هو هو . وكذلك قوله فى سائر صفات الذات . فنى أبو الهذيل العلم من حيث أوهم أنه أثبت . وذلك أنه لم يثبت إلا البارى فقط . وكان يقول : معنى أن الله عالم : معنى أنه قادر ، ومعنى أنه حى : أنه قادر . وهذا له لازم إذ كان لا يثبت للبارى صفات إلا هي هو ، ولا يثبت إلا البارى فقط) (وكان إذا قيل له : فلم اختلفت الصفات فقيل عالم ، وقيل قادر ، وقيل حى ؟ قال : لاختلاف المعلوم والمقدور) انظر ص ٤٨٦ ج ٢ من « مقالات الإسلاميين » .

(١) فى « الفرق بين الفرق » ص ١١٧ (... فأثبت الحال فى ثلاثة مواضع :

أحدها : الموصوف الذى يكون موصوفا لنفسه ؛ فاستحق ذلك الوصف لحال كان عليها .

والثانى : الموصوف بالشئ لمعنى صار مختصا بذلك المعنى لحال .

والثالث : ما يستحقه لنفسه ولا لمعنى ، فيختص بذلك الوصف دون غيره عنه لحال) .

ثم إنه لا يقول فى الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ولا محدثة ، ولا معلومة ولا مجهولة) .

(وزعم أن أحوال البارى عز وجل فى معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله فى مقدوراته لا نهاية لها .

كما أن مقدوراته لا نهاية لها) .

(وقالوا له : هل أحوال البارى من عمل غيره أم هي هو ؟ فأجاب : بأنها لا هي هو ولا غيره .

فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية قوهم فى صفات الله عز وجل فى الأزل إنها لا هي هو ولا غيره ؟) .

وانظر ما أورده الشهرستانى عند الكلام على الجبائية والبشمية .

الثانية : أنه أثبت^(١) إرادات لا محل لها ، يكون البارى تعالى مريدا بها . وهو أول من أحدث هذه المقالة ، وتابعه عليها المتأخرون .

الثالثة : قال فى كلام البارى تعالى إن بعضه لا فى محل وهو قوله « كن » وبعضه فى محل كالأمر ، والنهى ، والخبر ، والاستخبار . وكان أمر التكوين عنده غير أمر التكليف .

الرابعة : قوله فى القدر مثل مقاله أصحابه ، إلا أنه قد رى الأولى جبرى الآخرة . فإن مذهبه فى حركات أهل الخلدن فى الآخرة أنها كلها ضرورية لاقدرة للعباد عليها . وكلها مخلوقة للبارى تعالى ؛ إذ لو كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلفين بها .

الخامسة : قوله إن حركات أهل الخلدن تنقطع ، وأنهم يصيرون إلى سكون دائم خودا . وتجتمع اللذات فى ذلك السكون لأهل الجنة ، وتجتمع الآلام فى ذلك السكون لأهل النار . وهذا قريب من مذهب جهنم ، إذ حكم بفناء الجنة والنار ، وإنما التزم أبو الهذيل هذا المذهب لأنه لما ألزم فى مسألة حدوث العالم : أن الحوادث التى لا أول لها كالحوادث

(١) قال الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » ج ١ ص ١٨٩ ج ١ . (أصحاب أبى الهذيل يزعمون أن إرادة الله غير مراده وغير أمره . وأن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة ؛ بل هى مع قوله لها كونى خلق لها . وإرادته للإيمان ليست بخلق له وهى غير الأمر به . وإرادة الله قائمة لا فى مكان) .

وفى المصدر السابق ص ١٢٥ ج ٢ (ولم يقل أحد إن الخلق إرادة وقول ؛ غير أبى الهذيل) . وفى صفحة ص ١٠٥ ج ١ (وقال أبو الهذيل : إرادة الله سبحانه لكون الشئ هى غير الشئ المكون ، وهى توجد لا فى مكان . وإرادته للإيمان غيره وغير الأمر به وهى مخلوقة . ولم يجعل الإرادة أمرا ولا حكما ولا خبرا . وإلى هذا القول كان يذهب محمد بن عبد الوهاب الجبائى . إلا أن أبى الهذيل كان يزعم أن الإرادة لتكوين الشئ والقول له كن خلق للشئ . وكان الجبائى يقول إن الإرادة لتكوين الشئ هى غيره وليست بخلق له ، ولا جائز أن يقول الله سبحانه للشئ كن . وكان يزعم أن الخلق هو المخلوق . وكان أبو الهذيل لا يثبت الخلق مخلوقا) .

وفى صفحة ١١٥ ج ٢ (وكان أبو الهذيل يقول إن الخلق الذى هو إرادة وقول لا يقال إنه مخلوق إلا على المجاز . وخلق الله سبحانه للشئ مؤثقا الذى هو تأليف ، وخلق للشئ ملونا الذى هو لون ، وخلق للشئ طويلا الذى هو طول مخلوق فى الحقيقة) .

التي لا آخر لها ، إذ كل واحدة لا تنتهى ؛ قال : إني لا أقول بحركات لا تنتهى آخرها ، كما لا أقول بحركات لا تنتهى أولا ، بل يصيرون إلى سكون دائم . وكأنه ظن أن ما يلزمه في الحركة لا يلزمه في السكون .

السادسة : قوله في الاستطاعة إنها عرض من الأعراض غير السلامة والصحة . و فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح . فقال لا يصح وجود أفعال القلوب منه مع عدم القدرة ، فالاستطاعة معها في حال الفعل . وجوز ذلك في أفعال الجوارح وقال بتقديمها فيفعل بها في الحال الأولى وإن لم يوجد الفعل إلا في الحال الثانية ، قال « فحال يفعل » غير « حال فعل » ثم ما تولد من فعل العبد فهو فعله ، غير اللون والطعم والرائحة وكل ما لا يعرف كيفيته . وقال في الإدراك والعلم الحادثين في غيره عند إسماعه وتعليمه : إن الله تعالى يبدعهما فيه ، وليس من أفعال العباد .

السابعة : قوله في المكلف قبل ورود السمع : إنه يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر ، وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبداً . ويعلم أيضا حُسن الحسَنِ وَقُبْحَ القبيح ، فيجب عليه الإقدام على الحسَنِ كالصدق والعدل ، والإعراض عن القبيح كالكذب والجور . وقال أيضا بطاعات لا يراد بها الله تعالى ، ولا يقصد بها التقرب إليه ؛ كالقصد إلى النظر الأول ، والنظر الأول فإنه لم يعرف الله بعد ، والفعل عبادة . وقال في المُسكره : إذا لم يعرف التعريض والتورية فيما أكره عليه فله أن يكذب ، ويكون وزره موضوعا عنه .

الثامنة : قوله في الآجال والأرزاق : إن الرجل إن لم يقتل مات في ذلك الوقت ، ولا يجوز أن يزداد في العمر أو ينقص . والأرزاق على وجهين :

أحدهما : ما خلق الله تعالى من الأمور المنتفع بها يجوز أن يقال : خلقها رزقا للعباد ، فعلى هذا من قال : إن أحدا أكل أو انتفع بما لم يخلقه الله رزقا فقد أخطأ لما فيه أن في الأجسام ما لم يخلقه الله تعالى .

والثاني : ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد ، فما أحل منها فهو رزقه ، وما حرم فليس رزقا ، أى ليس مأمورا بتناوله .

التاسعة : حكى الكعبى عنه أنه قال : إرادة الله غير المراد ، وإرادته لما خلق هي خلقه له ، وخلق له الشيء عنده غير الشيء ، بل الخلق عنده قول لا في محل . وقال إنه تعالى لم يزل سميعا بصيرا بمعنى سيسمع وسيبصر . وكذلك لم يزل غفورا ، رحما ، محسنا ، خالقا ، رازقا ، مثيبا ، معاقبا ، مواليا ، معاديا ، آمرا ، ناهيا ، بمعنى أن ذلك سيكون منه .

العاشر : حكى الكعبى عنه أنه قال : الحجة لا تقوم فيما غاب إلا بنحو عشرين ؛ فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر . ولا تخلو الأرض عن جماعة هم أولياء الله معصومون ، لا يكذبون ، ولا يرتكبون الكبائر . فهم الحجة لا التواتر . إذ يجوز أن يكذب جماعة ممن لا يحصون عددا إذا لم يكونوا أولياء الله ، ولم يكن فيهم واحد معصوم .

وصحب أبا الهذيل : أبو يعقوب الشحام^(١) ، والآدبى وهما على مقالته . وكان سنة مائة سنة ، توفي في أول خلافة المتوكل سنة خمس وثلاثين ومائتين .

٣ - النَّظَامِيَّة

أصحاب إبراهيم بن سيار بن هانى^(٢) النظام^(٣) ، قد طالع كثيرا من كتب الفلاسفة

(١) أبو يعقوب الشحام مات سنة ٢٦٧ هـ وكان رئيس معتزلة البصرة في عصره . وقد عينه الواثق رئيسا لديوان الخراج . قال الأشعرى في « مقالات الإسلاميين » ص ١٩٩ ج ١ (وزعم بعضهم وهو الشحام أن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده . وإن حركة واحدة تكون مقدورة لله وللإنسان . فإن فعلها الله كانت ضرورة ، وإن فعلها الإنسان كانت كسبا) :

(٢) توفي النظام سنة ٢٣١ هـ : قال عبد القاهر البغدادي ص ٧٩ عند الكلام على النظامية (والمعتزلة يوهون على الأغمار بدينه ، ويوهمون أنه كان نظاما للكلام المنشور ، والشعر الموزون . وإنما كان ينظم الخرز في سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له النظام . وكان في زمان شبابه قد عاشر قوما من الثنوية ، وقوما من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة . وخالط بعد كبره قوما من ملحدة الفلاسفة . ثم خالط هشام بن الحكم الرافضى . فأخذ عن هشام ، وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذى لا يتجزأ ، ثم بنى عليه قوله بالطفرة =

وخلط كلامهم بكلام المعتزلة ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

الأولى منها : أنه زاد عَلَى القول بالقدر خيره وشره من قوله : إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة عَلَى الشرور والمعاصي ، وليست هي مقدورة للبارى تعالى ، خلافا لأصحابه فإنهم قضوا بأنه قادر عليها لكنه لا يفعلها لأنها قبيحة . ومذهب النظام أن القبح إذا كان حصة ذاتية للقبيح ، وهو المانع من الإضافة إليه فعلا ؛ ففي تجويز وقوع القبيح منه قبح أيضا ، فيجب أن يكون مانعا . ففاعل العدل لا يوصف بالقدرة عَلَى الظلم . وزاد أيضا عَلَى هذا الاختباط فقال : إنما يقدر عَلَى فعل ما يعلم أن فيه صلاحا لعباده . ولا يقدر عَلَى أن يفعل بعباده في الدنيا ما ليس فيه صلاحهم . هذا في تعلق قدرته بما يتعلق بأمر الدنيا . وأما أمور الآخرة فقال . لا يوصف الباري تعالى بالقدرة على أن يزيد في عذاب أهل النار شيئا ، ولا على أن ينقص منه شيئا . وكذلك لا ينقص من نعم أهل الجنة ولا أن يخرج أحدا من أهل الجنة وليس ذلك مقدورا له . وقد ألزم عليه أن يكون الباري تعالى مطبوعا مجبورا عَلَى ما يفعله . فإن القادر^(١) على الحقيقة من يتخير بين الفعل والترك . فأجاب إن الذي ألزمتموني في القدرة يلزمكم في الفعل ، فإن عندكم يستحيل أن يفعله وإن كان مقدورا ؛ خلا فرق . وإنما أخذ هذه المقالة من قدماء الفلاسفة حيث قضوا بأن الجواد لا يجوز أن يدخر شيئا لا يفعله . فما أبدعه وأوجده هو المقدور ؛ ولو كان في علمه تعالى ومقدوره ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه نظاما وترتيا وصلاحا لفعله .

= التي لم يسبق إليها وهم أحد قبله . وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب : وأخذ عن هشام بن الحكم أيضا قوله : بأن الألوان ، والطعوم ، والراوائح ، والأصوات أجسام . وبني على هذه البدعة قوله بتداخل الأجسام .

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٥٧٦ ج ٢ (وقال إبراهيم النظام : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا كل . وإن ما فعل من اللطف لا شيء أصلح منه إلا أن له عند الله سبحانه أمثالا ، ولكل مثل مثل ، ولا يقال يقدر على أصلح مما فعل أن يفعل ، ولا يقال يقدر على دون ما فعل أن يفعل ، لأن فعل ما دون نقص ، ولا يجوز على الله عز وجل فعل النقص . ولا يقال يقدر على ما هو أصلح ، لأن الله سبحانه لو قدر على ذلك ولم يفعل كان ذلك بخلا) .

الثانية : قوله في الإرادة : إن الباري تعالى ليس موصوفاً بها على الحقيقة . فإذا وصف بها شرعاً في أفعاله فالمراد بذلك أنه خالقها ومنشئها على حسب ما علم . وإذا وصف بكونه مريداً لأفعال العباد فالمعنى به أنه أمر بها ونه عنها . وعنه أخذ الكعبي مذهبه في الإرادة .

الثالثة : قوله إن أفعال العباد كلها حركات فحسب . والسكون حركة اعتماد . والعلوم والإرادات حركات النفس . ولم يرد بهذه الحركة حركة النقلة وإنما الحركة عنده مبدأ تغير ما ، كما قالت الفلاسفة من إثبات حركات في الكيف ، والكم ، والوضع ، والأين والتي . . . إلى أخواتها .

الرابعة : وافقهم أيضاً في قولهم إن الإنسان في الحقيقة هو النفس والروح ، والبدن آلتها وقالها . غير أنه تقاصر عن إدراك مذهبهم فقال إلى قول الطبيعيين منهم إن الروح جسم لطيف مشابك للبدن مداخل للقلب بأجزائه مداخله المائية في الورد ، والدهنية في السمس ، والسمنية في اللبن . وقال إن الروح هي التي لها قوة ، واستطاعة وحياة ومشية . وهي مستطاعة بنفسها ، والاستطاعة قبل الفعل .

الخامسة : حكى الكعبي عنه أنه قال : إن كل ما جاوز حد القدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخلقة : أي أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً ، وخلقه خلقة إذا دفعته اندفع ، وإذا بلغت قوة الدفع مبلغها عاد الحجر إلى مكانه طبعاً . وله في الجواهر وأحكامها خبط ومذهب يخالف المتكلمين والفلاسفة .

السادسة : وافق الفلاسفة^(١) في نفي الجزء الذي لا يتجزأ . وأحدث القول بالطفرة

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٣١٨ ج ٢ (وقال النظام : لا جزء إلا وله جزء ، ولا بعض إلا وله بعض ، ولا نصف إلا وله نصف . وأن الجزء جائز ، تجزئته أبداً ، ولا غاية له من باب التجزؤ) . وفي صفحة ٣٢١ ج ٢ (واختلاف الناس في الطفرة . فزعم النظام أنه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكان ، ثم يصير إلى المكان الثالث ولم يمر بالثاني على جهة الطفرة . واعتل في ذلك بأشياء منها : الدوام =

لما ألزم مشى نملة على صخرة من طرف إلى طرف أنها قطعت مالا يتناهى، فكيف يقطع ما يتناهى مالا يتناهى؟ قال : تقطع بعضها بالمشى ، وبعضها بالطفرة . وشبه ذلك بحبل شد على خشبة معترضة وسط البئر ، طوله خمسون ذراعا ، وعليه دلو معلق . وحبل طوله خمسون ذراعا علق عليه معلاق ، فيجرب به الحبل المتوسط ، فإن الدلو يصل إلى رأس البئر وقد قطع مائة ذراع بحبل طوله خمسون ذراعا في زمان واحد ، وليس ذلك إلا أن بعض القطع بالطفرة . ولم يعلم أن الطفرة قطع مسافة أيضا موازية لمسافة . فالإلزام لا يندفع عنه ، وإنما الفرق بين المشى والطفرة يرجع إلى سرعة الزمان وبطئه .

السابعة : قال إن الجواهر مؤلفة من أعراض اجتمعت ، ووافق هشام بن الحكم في قوله إن الألوان والطعوم والروائح أجسام . فتارة يقضى بكون الأجسام أعراضا ، وتارة يقضى بكون الأعراض أجساما لا غير .

الثامنة : من مذهبه أن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن : معادن ، ونباتا ، وحيوانا ، وإنسانا . ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام خلق أولاده ؛ غير أن الله تعالى أكن بعضها في بعض . فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من مكانها دون حدوثها ووجودها . وإنما أخذ هذه المقالة من أصحاب الكمون والظهور من الفلاسفة . وأكثر ميله أبدا إلى تقرير مذاهب الطبيعيين منهم دون الإلهيين .

التاسعة : قوله في إعجاز^(١) القرآن إنه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية

= يتحرك أعلاها أكثر من حركة أسفلها ويقطع الحز أكثر مما يقطع أسفلها وقطبها . قال : وإنما ذلك لأن أعلاها يماس أشياء لم يكن حاذي ماقبلها) .

(وقد أنكر أكثر أهل الكلام قوله ؛ منهم أبو الهذيل وغيره ، وأحالوا أن يصير الجسم إلى مكان لم يمر بما قبله ، وقالوا : هذا محال لا يصح . وقالوا إن الجسم قد يسكن بعضه وأكثره متحرك ، وأن للفرس في حال سيره وقفات خفية ، وفي شدة عدوه مع وضع رجله ورفعها ، ولهذا كان أحد الفرسين أبطأ من صاحبه) .

(١) المصدر السابق ص ٢٢٥ ج ١ (وقال النظام : الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منهم بمنع وعجز أحدهما فيهم) .

والآنية ، ومن جهة صرف الدواعي عن المعارضة ، ومنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتعجزاً ، حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة وفصاحة ونظماً .

العاشرة : قوله في الإجماع إنه ليس بحجة في الشرع ، وكذلك القياس في الأحكام الشرعية لا يجوز أن يكون حجة ، وإنما الحجة في قول الإمام المعصوم .

الحادية عشرة : ميله إلى الرفض ، ووقعته في كبار الصحابة . قال : أولاً : لإمامة إلا بالنص والتعيين ظاهراً مكشوفاً . وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على علي رضي الله عنه في مواضع ، وأظهره إظهاراً لم يشتبه على الجماعة . إلا أن عمر كتم ذلك ، وهو الذي تولى بيعة أبي بكر يوم السقيفة . ونسبه إلى الشك يوم الحديبية في سؤاله الرسول عليه السلام . حين قال : ألسنا على الحق ؟ أليسوا على الباطل ؟ قال : نعم . قال عمر : فلم نعطي الدنيا في ديننا ؟ قال : هذا شك وتردد في الدين ، ووجدان حرج في النفس مما قضى وحكم . وزاد في الفرية فقال : إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألفت الجنين من بطنها . وكان يضح : أحرقوا دارها بمن فيها ، وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين . وقال : تغريبه نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وإبداعه التراويح ، ونهيه عن متعة الحج ، ومصادرته العمال ، كل ذلك أحداث .

ثم وقع في أمير المؤمنين عثمان وذكر أحداثه من رده الحكم بن أمية إلى المدينة وهو طريد رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ونفيه أباًذر إلى الر بذة ، وهو صديق رسول الله . وتقليده الوليد بن عقبة الكوفة وهو من أفسد الناس . ومعاوية الشام ، وعبد الله بن عامر البصرة . وتزويجه مروان بن الحكم ابنته ، وهم أفسدوا عليه أمره . وضربه عبد الله بن مسعود على إحضار المصحف ، وعلى القول الذي شاقه به ، كل ذلك أحداث .

ثم زاد على خزيه ذلك بأن عاب علياً وعبد الله بن مسعود بقولهما : أقول فيها برأى ، وكذب ابن مسعود في روايته : « السَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ .

في بَطْنِ أُمِّهِ» وفي روايته انشقاق القمر ، وفي تشبيهه الجن بالزط . وقد أنكر الجن رأساً ، إلى غير ذلك من الوقعة الفاحشة في الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

الثانية عشرة : قوله في المفكر قبل ورود السمع إنه إذا كان عاقلاً متمكناً من النظر يجب عليه تحصيل معرفة الباري تعالى بالنظر والاستدلال . وقال بتحسين العقل وتقييده في جميع ما يتصرف فيه من أفعال . وقال : لا بد من خاطرين ، أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ليصح الاختيار .

الثالثة عشرة : قد تكلم في مسائل الوعد والوعيد ، وزعم أن من خان في مائة وتسعة وتسعين درهماً بالسرقة أو الظلم لم يفسق بذلك حتى تبلغ خيافته نصاب الزكاة وهو مائتا درهم فصاعداً ، فحينئذ يفسق ، وكذلك في سائر نصب الزكاة . وقال في المعاد إن الفضل على الأطفال كالفضل على البهائم .

ووافقه الأسوارى^(١) في جميع ما ذهب إليه ، وزاد عليه بأن قال إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على ما علم أنه لا يفعله ، ولا على ما أخبر أنه لا يفعله ، مع أن الإنسان قادر على ذلك ، لأن قدرة العبد صالحة للضدين . ومن المعلوم أن أحد الضدين واقع في المعلوم أنه سيوجد دون الثاني . والخطاب لا ينقطع عن أبي لهب وإن أخبر الرب تعالى بأنه سيصلى ناراً ذات لهب .

ووافقه أبو جعفر الإسكافي^(٢) وأصحابه من المعتزلة ، وزاد عليه بأن قال : إن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ، وإنما يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين .

(١) توفي على الأسوارى سنة ٢٤٠ هـ .

(٢) توفي الإسكافي سنة ٢٤٠ هـ . قال عبد القاهر ص ١٠٢ (زعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين . ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء . فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب . وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ولكنه لا يفعلهما لعلمه بقبحتهما ، وغناه عنهما . وجعل بين القولين منزلة فزعم أنه إنما يقدر على ظلم من لا عقل له ، ولا يقدر على ظلم العقلاء . وأكفره أسلافه في ذلك ، وأكفرهم هو في خلافه) .

وكذلك الجعفران : جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب ، وافقاه وما زادا عليه إلا أن جعفر بن مبشر قال : في فساق الأمة من هو شر من الزنادقة والمجوس . وزعم أن إجماع الصحابة على حد شارب الخمر كان خطأ ، إذ المعتبر في الحدود : النص والتوقيف . وزعم أن سارق الحبة الواحدة فاسق منخلع من الإيمان .

وكان محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران من أصحاب النظام إلا أنهم خالفوه في الوعيد ، وفي المنزلة بين المنزلتين ، وقالوا : صاحب الكبيرة لا يخرج من الإيمان إلا بمجرد ارتكاب الكبيرة . وكان ابن مبشر يقول في الوعيد : إن استحقاق العقاب والخلود في النار بالفكر يعرف قبل ورود السمع . وسائر أصحابه يقولون : التخليد لا يعرف إلا بالسمع .

ومن أصحاب النظام : الفضل الحذثي ، وأحمد بن خابط . قال الراوندي : إنهما كانا يزعمان أن للخلق خالقين : أحدهما : قديم وهو الباري تعالى . والثاني محدث وهو المسيح عليه السلام لقوله تعالى (إِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ^(١)) وكذبه الكعبي في رواية الحذثي خاصة لحسن اعتقاده فيه .

= ومن تدقيقه في ضلاليته قوله : بأنه يجوز أن يقال إن الله يكلم العباد، ولا يجوز أن يقال إنه يتكلم ، وسماه مكلما ولم يسمه متكلماً . وزعم أن متكلماً يوهم أن الكلام قام به ، ومكلماً لا يوهم ذلك . كما أن متحركاً يقتضي قيام الحركة به ، ومتكلماً يقتضي قيام الكلام به . وأما أسلافه من القدرية فإنهم يقولون له : إن اعتلاك هذا يوجب عليك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب ، لأن الكلام عندك يحل فيه) .

وقال أبو الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ١ / ٢٠٢ (وكان الإسكافي يقول : يقدر الله على الظلم ؛ إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنعم التي أنعم بها على خلقه على أن الله لا يظلم . والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم ، وليس يجوز أن يجمع الظلم مادل لنفسه على أن الظلم لا يقع من الله . وكان إذا قيل له : فلو وقع الظلم منه كيف كانت تكون القضية ؟ قال : يقع والأجسام معرة من العقول التي دلت بأنفسها وأعيناها على أن الله لا يظلم) .

وفي ص ٣٩٥ ج ٢ (وزعم الإسكافي أن الوجه الذي من قبله يعلم أن الله قادر على العدل هو الوجه الذي من قبله يعلم أنه قادر على الجور ، وأن الدليل الذي دل على ذلك واحد) . (١) المائدة آية ١٠٩ .

٤ - الخاطبة والحديثية

الخطابية : أصحاب أحمد بن حنبل^(١) ، وكذلك الحديثية أصحاب الفضل الحديثي^(٢) ، كانا من أصحاب النظام وطالعا كتب الفلاسفة أيضا، وضمنا إلى مذهب النظام ثلاث بدع :

البدعة الأولى : إثبات حكم من أحكام الإلهية في المسيح عليه السلام موافقة للنصارى على اعتقادهم أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو المراد بقوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا^(٣)) وهو الذي يأتي في ظلل من الغمام ، وهو المعنى بقوله تعالى (أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ^(٤)) وهو المراد بقول النبي عليه الصلاة والسلام : (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ) وبقوله : (يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ) وزعم أحمد بن حنبل^(٥) أن المسيح تدرع بالجسد الجسماني وهو الكلمة القديمة المتجسدة كما قالت النصارى .

(١) توفي أحمد بن حنبل سنة ٢٤٢ هـ .

(٢) توفي الفضل الحديثي سنة ٢٥٧ هـ . (٣) الفجر آية ٢٢ .

(٤) البقرة آية ٢٠٩ وهي - هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضى الأمر وإلى الله ترجع الأمور - .

(٥) تكلم عبد القاهر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق ص ١٦٦ ط مؤسسة نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٤٨ ، فمما قاله :

(إن ابن حنبل وفضلا الحديثي زعما أن للخلق ربين وخالفين : أحدهما قديم وهو الله . والآخر مخلوق وهو عيسى ابن مريم . وزعما أن المسيح ابن الله على معنى دون الولادة . وزعما أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو الذي عناه الله بقوله - وجاء ربك والملك صفا صفا - وهو الذي يأتي في ظل من الغمام . وهو الذي خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل ماروي أن الله تعالى خلق آدم على صورته . وزعم أنه هو الذي عناه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر » . وهو الذي عناه بقوله « إن الله تعالى خلق العقل فقال له : أقبل ، فأقبل . وقال له : أدبر ، فأدبر ، فقال ما خلقت خلقا أكرم منك ، وبك أعطى ، وبك آخذ » وقالوا : إن المسيح تدرع جسدا ، وكان قبل التدرع عقلا .)

البدعة الثانية : القول بالتناسخ^(١) زعما أن الله تعالى أبدع خلقه أصحاء سالمين عقلاء بالغين في دار سوى هذه الدار التي هم فيها اليوم . وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه . ولا يجوز أن يكون أول ما يخلقه إلا عاقلا ناظرا معتبرا وابتدأهم بتكليف شكره . فإطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم في جميع ذلك .

(قال عبد القاهر : قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالقين ، وقولهما شر من قولهم لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضانوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان . وأضاف ابن خابط وفضل الحلي فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم . وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة . والعجب من قولهما إن عيسى خلق جده آدم عليه السلام . فيعجبا من فرع يخلق أصله . ومن عد هذين الضالين من فرق الإسلام كن عد النصارى من فرق الإسلام) .

(١) تكلم البيروني في كتابه « تحقيق ما للهند من مقولة » ص ٢٤ ط لندن سنة ١٨٨٧ فمما ذكره :

(كما أن الشهادة بكلمة الإخلاص شعار إيمان المسلمين ، والتثليث علامة النصرانية ، والأسبات علامة اليهودية ، كذلك التناسخ علم النحلة الهندية . فن لم ينتحله لم يك منها ، ولم يعد من حملها . فانهم قالوا إن النفس إذا لم تكن عاقلة لم تحط بالمطلوب إحاطة كلية دفعة بلا زمان ، واحتاجت إلى تتبع الجزئيات ، واستقراء الممكنات . وهي وإن كانت متناهية ؛ فلعددتها المتناهية كثرة ، والإتيان على الكثرة مضطر إلى مدة ذات فسحة . ولهذا لا يحصل العلم للنفس إلا بمشاهدة الأشخاص والأنواع ، وما يتناوبها من الأفعال والأحوال حتى يحصل لها في كل واحد تجربة ، وتستفيد بها جديد معرفة . ولكن الأفعال مختلفة بسبب القوى ، وليس العالم بمعطل عن التدبير ، وإنما هو مزموم ، وإلى غرض فيه مندوب . فالأرواح الباقية تتردد لذلك في الأبدان البالية بحسب افتتاح الأفعال إلى الخير والشر ؛ ليكون التردد في الثواب منها على الخير فتحصرص على الاستكثار منه وفي العقاب على الشر والمكروه فتبالغ في التباعد عنه ، ويصير التردد من الارذل إلى الافضل دون عكسه) .

(وحقيق علينا أن نورد من كتبهم شيئا من صريح كلامهم في هذا الباب . قال باسديو لأرجن يخرضه على القتال وهما بين الصفيين : إن كنت بالقضاء السابق مؤمنا فاعلم أنهم ليسوا ولا نحن معا بموتى ، ولا ذاهبين ذهابا لا رجوع معه ، فإن الأرواح غير مائتة ولا متغيرة ، وإنما تتردد في الأبدان على تغاير الإنسان من الطفولة إلى الشباب والكهولة ثم الشيخوخة التي عقباها موت البدن ، ثم العود . وقال له كيف يذكر الموت والقتل من عرف أن النفس أبدية الوجود ؛ لاعتن ولادة ، ولا إلى تلف وعدم ، بل هي ثابتة قائمة ، لا سيف يقطعها ، ولا نار تحرقها ، ولا ماء ينصها ، ولا ريح تبيسها ، لكنها تنتقل عن بدنها إذا عتق نحو آخر ليس كذلك ، كما يستبدل البدن اللباس إذا خلق) .

(وقد كان اليونانيون موافقين الهند في هذا الاعتقاد) ثم أورد البيروني رأى سقراط في التناسخ وهو لا يختلف عما رواه عن الهند .

وأطاعه بعضهم في البعض دون البعض. فمن أطاعه في الكل أقره في دار النعيم التي ابتدأهم فيها. ومن عصاه في الكل أخرج من تلك الدار إلى دار العذاب وهي النار. ومن أطاعه في البعض وعصاه في البعض أخرج إلى دار الدنيا فألبسه هذه الأجسام الكثيفة، وابتلاه بالبأساء والضراء. والشدة والرشاء، والآلام واللذات على صور مختلفة من صور الناس وسائر الحيوانات على قدر ذنوبهم. فمن كانت معصيته أقل وطاعته أكثر كانت صورته أحسن، وآلامه أقل. ومن كانت ذنوبه أكثر كانت صورته أقبح، وآلامه أكثر. ثم لا يزال يكون الحيوان في الدنيا ككرة بعد ككرة، وصورة بعد أخرى، ما دامت معه ذنوبه وطاعته. وهذا عين القول بالتناسخ.

وكان في زمانها شيخ المعتزلة أحمد بن أيوب بن مانوس، وهو أيضا من تلامذة النظام. وقال أيضا مثل ما قال أحمد بن خابط في التناسخ، وخلق البرية دفعة واحدة، إلا أنه قال: متى صارت التوبة إلى البهيمية ارتفعت التكاليف أيضا، وصارت التوبتان عالم الجزاء.

ومن مذهبهما أن الديار خمس:

داران للشواب، إحداهما فيها أكل وشرب وبعال، وجنات وأنهار.
والثانية دار فوق هذه الدار ليس فيها أكل ولا شرب ولا بعال. بل ملاذ روحانية، وروح وريحان، غير جسمانية.

والثالثة: دار العقاب المحض، وهي نار جهنم، ليس فيها ترتيب، بل هي على نمط التساوى.

والرابعة: دار الابتداء التي خلق الخلق فيها قبل أن يهبطوا إلى دار الدنيا، وهي الجنة الأولى.

والخامسة: دار الابتلاء؛ وهي التي كلف الخلق فيها بعد أن اجترحوا في الأولى.
وهذا التكوين والتكرير لا يزال في الدنيا حتى يمتلئ المنكيالان: مكيال الخير،

ومكيال الشر . فإذا امتلأ مكيال الخير صار العمل كله طاعة ، والمطيع خيراً خالصاً ، فينقل إلى الجنة ، ولم يلبث طرفة عين ، فإن مطل الغنى ظلم . وفي الحديث : « أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ » .

وإذا امتلأ مكيال الشر صار العمل كله معصية ، والعاصي شريراً محضاً ، فينقل إلى النار . ولم يلبث طرفة عين ، وذلك قوله تعالى : (فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ^(١)) .

البدعة الثالثة : حملها كل ماورد في الخبر من رؤية الباري تعالى مثل قوله عليه الصلاة والسلام : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤُوسِهِ » على رؤية العقل الأول الذي هو أول مبدع ، وهو العقل الفعال الذي منه تفيض الصور على الموجودات . وإياه عنى النبي عليه الصلاة والسلام بقوله « أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَقْلَ ، فَقَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ . ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَذْبِرْ ، فَأَذْبَرَ . فَقَالَ : وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحْسَنَ مِنْكَ ، بِكَ أَعِزُّ ، وَبِكَ أَذِلُّ . وَبِكَ أُعْطِيَ ، وَبِكَ أُمْنَعُ » فهو الذي يظهر يوم القيامة وترتفع الحجب بينه وبين الصور التي فاضت منه ، فيرونه كمثل القمر ليلة البدر . فأما واهب العقل فلا يرى البتة ، ولا يشبه إلا مبدع بمبدع .

وقال ابن خابط : إن كل نوع من أنواع الحيوانات أمة على حيالها لقوله تعالى : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَّةٌ أُمْتَالِكُمْ ^(٢)) وفي كل أمة رسول من نوعه لقوله تعالى : (وَلَئِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ^(٣)) .

ولها طريقة أخرى في التناسخ ، وكأنهما مزجا كلام التناسخية ، والفلاسفة ، والمعتزلة بعضها ببعض .

(١) الأعراف آية ٣٣ ، والنحل آية ٦٠ .

(٢) فاطر آية ٢٣ .

(٣) الأنعام آية ٣٧ .

٥ - البَشَرِيَّة

أصحاب بشر^(١) بن المعتز . كان من أفضل علماء المعتزلة ، وهو الذى أحدث القول بالتولد وأفرط فيه . وانفرد عن أصحابه بمسائل ست :

الأولى منها : أنه زعم أن اللون والطعم والرائحة والإدراكات كلها من السمع ، والرؤية يجوز أن تحصل متولدة من فعل العبد ، إذا كانت أسبابها من فعله . وإنما أخذ هذا من قول الطبيعيين ، إلا أنهم لا يفرقون بين المتولد والمباشر بالقدرة . وربما لا يثبتون القدرة على منهاج المتكلمين . وقوة الفعل وقوة الانفعال غير القدرة التى يثبتها المتكلم .

الثانية : قوله إن الاستطاعة هى سلامة البنية ، وصحة الجوارح ، وتخليتها من الآفات . وقال : لا أقول : يفعل بها فى الحالة الأولى ، ولا فى الحالة الثانية ، لكنى أقول : الإنسان يفعل ، والفعل لا يكون إلا فى الثانية .

الثالثة : قوله إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان ظلما إياه . إلا أنه لا يستحسن أن يقال ذلك فى حقه ، بل يقال : لو فعل ذلك كان الطفل بالغا عاقلا ، عاصيا بمعصية ارتكبها ، مستحقا للعقاب . وهذا كلام متناقض .

الرابعة : حكى الكعبى^(٢) عنه أنه قال : إرادة الله تعالى فعل من أفعاله ، وهى على وجهين : صفة ذات ، وصفة فعل . فأما صفة الذات فهى أن الله تعالى لم يزل مريدا لجميع أفعاله ، ولجميع الطاعات من عبادته فإنه حكيم ولا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحا وخيرا ولا يريد . وأما صفة الفعل فإن أراد بها فعل نفسه فى حال إحداثه فهى خلقه له ، وهى

(١) توفى بشر سنة ٢٢٦ هـ .

(٢) فى « مقالات الإسلاميين » للأشعرى ص ٥١٣ ج ١ (وقال بشر بن المعتز ومن ذهب مذهبه : إرادة الله غير الله . والإرادة على ضربين : إرادة وصف بها ، وهى فعل من فعله . وإرادة وصف بها فى ذاته . وإن إرادته الموصوف بها فى ذاته غير لاحقة بمعاصى خلقه . وجوز وقوعها على سائر الأشياء) .

قبل الخلق لأن ما به يكون الشيء لا يجوز أن يكون معه . وإن أراد بها فعل عباده ؛
فهى الأمر به .

الخامسة : قال : إن عند الله تعالى لطفاً^(١) لو أتى به لآمن جميع من فى الأرض إيماناً
يستحقون عليه الثواب ، استحقاقهم لو آمنوا من غير وجوده وأكثر منه . وليس على الله
تعالى أن يفعل ذلك بعباده ولا يجب عليه رعاية الأصلح لأنه لا غاية لما يقدر عليه من
الصالح . فما من أصلح إلا وفوقه أصلح ، وإنما عليه أن يمكن العبد بالقدرة والاستطاعة
ويزيح العلل بالدعوة والرسالة . والمفكر قبل ورود السمع يعلم البارى تعالى بالنظر والاستدلال .
وإذا كان مختاراً فى فعله فيستغنى عن الخاطرين ، لأن الخاطرين لا يكونان من قبل الله
تعالى ، وإنما هما من قبل الشيطان . والمفكر الأول لم يتقدمه شيطان يخطر الشك بباله ،
ولو تقدم فالشيطان كالشيطان كالكلام فيه .

السادسة : قال : من تاب عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه العقوبة الأولى ، فإنه قبل
توبته بشرط أن لا يعود .

٦ — الْمُعَمَّرِيَّة

أصحاب مُعَمَّرٍ^(٢) بن عباد السلمي ، وهو من أعظم القدرية قرية فى تدقيق القول

(١) المصدر السابق ١ / ٥٧٤ (وقال بشر : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا نهاية .
وعند الله من اللطف ما هو أصلح مما فعل ولم يفعله . ولو فعله بالخلق آمنوا طوعاً لا كرها . وقد فعل بهم
لطفنا يقدرون به على ما كافهم) .

وقد خافه المعتزلة كلهم كما ذكر الأشعرى إذ قالوا (إنه لا لطف عند الله لو فعله بمن لا يؤمن لآمن .
ولو كان عنده لطف لو فعله بالكفار لآمنوا ثم لم يفعل بهم ذلك ؛ لم يكن مريداً لمنفعتهم . فلم يصفوا ربهم
بالقدرة على ذلك ؛ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً) .

ورأى بشر فى اللطف متفق مع رأى أهل السنة .

(٢) توفى معمر سنة ٢٢٠ هـ .

بنى الصفات ، ونفى القدر خيره وشره من الله تعالى ، والتسكير والتضليل على ذلك .
وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها أنه قال: إن الله تعالى لم يخلق^(١) شيئاً غير الأجسام ، فأما الأعراض فإنها من اختراعات الأجسام ، إما طبعاً كالنار التي تحدث الإحراق ، والشمس التي تحدث الحرارة ، والقمر الذي يحدث التلوين . وإما اختياراً كالحيوان يحدث الحركة والسكون ، والاجتماع والافتراق . ومن العجب أن حدوث الجسم وفناءه عنده عرضان ، فكيف يقول إنهما من فعل الأجسام ؟ وإذا لم يحدث الباري تعالى عرضاً فلم يحدث الجسم وفناءه ؟ فإن حدوث عرض ؛ فيلزمه أن لا يكون لله تعالى فعل أصلاً ، ثم ألزم أن كلام الباري تعالى إما عرض أوجسم ، فإن قال هو عرض فقد أحدثه الباري ، فإن المتكلم على أصله هو من فعل الكلام . أو يلزمه أن لا يكون لله تعالى كلام هو عرض . وإن قال : هو جسم فقد أ بطل

(٢) قال أبو الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ٢ / ٥٤٨ (وقال معمر بالتعجيز لله ، وأنه لا يوصف القديم بأنه قادر إلا على الجواهر . وأما الأعراض فلا يجوز أن يوصف بالقدرة عليها ، وأنه ما خلق حياة ولا موتاً ، ولا صحة ولا سقماً ، ولا قوة ولا عجزاً ، ولا لوناً ولا طعماً ولا ريحاً . وأن ذلك أجمع فعل الجواهر بطوائفها وأن من قدر على الحركة قدر أن يتحرك ، ومن قدر على السكون قدر أن يسكن . كما أن من قدر على الإرادة قدر أن يريد . وأن الباري قد يريد ويكره ، وذلك قائم به لا في مكان . وكذلك تحريكه وتسكينه قائم به ، وهو إرادته) .

(فيقال له : إذا قلت إن الباري قادر على التحريك والتسكين فقل قادر على أن يتحرك ويسكن . فإن كان من قدر على تحريك غيره وتسكينه لا يوصف بالقدرة أن يتحرك ، فكذلك من وصف بالقدرة على حركة غيره لا يوصف بالقدرة على أن يتحرك) .

(وخالف أهل الحق أهل القدر ومعمر في ذلك فقالوا : قد يوصف القديم بالقدرة على إنشاء الحركة ولا يوصف بالقدرة على التحرك) .

وفي المصدر السابق ٢ / ٥٦٤ (قال معمر : لا يوصف الله سبحانه بالقدرة على أن يخلق قدرة لأحد . وما خلق الله لأحد قدرة على موت ولا حياة ، ولا يجوز ذلك عليه) .

وفي المصدر السابق ١ / ١٩٢ : (أصحاب معمر يزعمون أن القرآن عرض ، والأعراض عندهم قسمان : قسم منها يفعله الأحياء ، وقسم منها يفعله الأموات . ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلاً للأحياء . والقرآن مفعول ؛ وهو عرض . ومحال أن يكون الله فعله في الحقيقة ؛ لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلاً لله . وزعموا أن القرآن فعل للمكان الذي يسمع منه ، إن سمع من شجرة فهو فعل لها ، وحيثما سمع فهو فعل للمحل الذي حل فيه) .

قوله إنه أحدثه في محل ، فإن الجسم لا يقوم بالجسم . فإذا لم يقل هو بإثبات الصفات الأزلية ، ولا قال بخلق الأعراض ؛ فلا يكون لله تعالى كلام يتكلم به على مقتضى مذهبه . وإذا لم يكن له كلام لم يكن أمراً ناهياً . وإذا لم يكن أمراً ونهى لم تكن شريعة أصلاً . فأدى مذهبه إلى خزي عظيم .

ومنها أنه قال إن الأغراض لا تنهاى في كل نوع . وقال كل عرض قام بمحل فإنما يقوم به لمعنى أوجب القيام ، وذلك يؤدي إلى التسلسل . وعن هذه المسألة سمى هو وأصحابه ، أصحاب المعانى . وزاد على ذلك فقال : الحركة إنما خالفت السكون لا بذاتها ، بل بمعنى أوجب المخالفة ، وكذلك مغايرة المثل المثل ومماثلته ، وتضاد الضد الضد ، كل ذلك عنده بمعنى .

ومنها : ما حكى الكعبي عنه أن الإرادة من الله تعالى للشيء غير الله ، وغير خلقه للشيء ، وغير الأمر ، والإخبار ، والحكم . فأشار إلى أمر مجهول لا يعرف . وقال : ليس للإنسان فعل سوى الإرادة ، مباشرة كانت أو ترليداً . وأفعاله التكليفية من القيام والقعود ، والحركة ، والسكون في الخير والشر كلها مستندة إلى إرادته ؛ لا على طريق المباشرة ، ولا على طريق التوليد ، وهذا عجب . غير أنه إنما بناء على مذهبه في حقيقة الإنسان . وعنده : الإنسان معنى أوجوه غير الجسد . وهو عالم ، قادر ، مختار ، حكيم ، ليس بمتحرك ، ولا ساكن ، ولا متكون ، ولا متمكن ، ولا يرى ، ولا يمس ، ولا يحس ، ولا يحس ، ولا يحل موضعاً دون موضع ، ولا يحويه مكان ، ولا يحصره زمان ؛ لكنه مدبر للجسد . وعلاقته مع البدن علاقة التدبير والتصرف . وإنما أخذ هذا القول من الفلاسفة ، حيث قضوا بإثبات النفس الإنسانية أمراً ما ، هو جوهر قائم بنفسه . لا متحيز ولا متمكن . وأثبتوا من جنس ذلك موجودات عقلية مثل العقول المفارقة . ثم لما كان ميل معمر بن عباد إلى مذهب الفلاسفة ميز بين أفعال النفس التي سماها إنساناً ، وبين القلب الذي هو جسده ؛ فقال : فعل النفس هو الإرادة فحسب . والنفس إنسان ؛ ففعل الإنسان هو

الإرادة ؛ وما سوى ذلك من الحركات والسكنات والاعتمادات فهي من فعل الجسد .
ومنها : أنه يحكى عنه أنه كان ينكر القول بأن الله تعالى قديم ؛ لأن قديم أخذ من
قَدَمَ يَقْدُم فهو قديم ؛ وهو فعل كقولك أخذ منه ما قدم وما حدث . وقال أيضا : هو يشعر
بالتقادم الزماني ، ووجود الباري تعالى ليس بزماني .

ويحكى عنه أيضا أنه قال : الخلق غير المخلوق ، والإحداث غير المحدث .

وحكى جعفر بن حرب عنه أنه قال : إن الله تعالى محال أن يعلم نفسه ؛ لأنه يؤدي
إلى ألا يكون العالم والمعلوم واحداً . ومحال أن يعلم غيره ، كما يقال محال أن يقدر على
الموجود من حيث هو موجود . ولعل هذا النقل فيه خلل ؛ فإن عاقلا ما لا يتكلم بمثل
هذا الكلام الغير معقول .

لعمري لما كان الرجل يميل إلى الفلاسفة ، ومن مذهبهم : أنه ليس علم الباري تعالى
علما انفعاليا ، أي تابعا للمعلوم . بل علمه علم فعلى ؛ فهو من حيث هو فاعل عالم ، وعلمه
هو الذي أوجب الفعل . وإنما يتعلق بالموجود حال حدوثه لا محالة . ولا يجوز تعلقه
بالمعدوم على استمرار عدمه ، وأنه علم وعقل . وكونه عقلا ، وعاقلا ، ومعقولا شيء واحد .
فقال ابن عباد : لا يقال : يعلم نفسه ، لأنه قد يؤدي إلى تمايز بين العالم والمعلوم . ولا يعلم
غيره ؛ لأنه يؤدي إلى كون علمه من غيره يحصل . فإما أن لا يصح النقل ، وإما أن يحمل
على مثل هذا الحمل . ولسنا من رجال ابن عباد فنطلب لكلامه وجها .

٧ — المرَدَارِيَّة

أصحاب عيسى بن صبيح^(١) المكنى بأبي موسى ، الملقب بالمردار . وقد تلمذ

(١) توفي المردار في حدود سنة ٢٢٦ هـ ، قال عبد القاهر ص ١٠٠ (وكان يقال له راهب المعتزلة ،
وهذا اللقب لائق به إن كان المراد به مأخوذا من رهبانية النصارى . ولقبه بالمردار لائق به أيضا ، وهو
في الجملة كما قيل :

وقلما أبصرت عينك من رجل إلا ومعتاه إن فكرت في لقبه)

لبشر بن المعتز ، وأخذ العلم منه وتزهد ، ويسمى راهب المعتزلة . وإنما انفرد عن أصحابه بمسائل .

الأولى منها : قوله في القدر إن الله تعالى يقدر على أن يكذب ويظلم ، ولو كذب وظلم كان إلها كاذبا ظالما ، تعالى الله عن قوله .

والثانية : قوله في التولد مثل قول أستاذه ، وزاد عليه بأن جوز وقوع فعل واحد من فاعلين على سبيل التولد .

الثالثة : قوله في القرآن إن الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ، ونظما ، وبلاغة . وهو الذي بالغ في القول بخلق القرآن ، وكفر من قال بقدمه بأنه قد أثبت قديمين . وكفر أيضا من لا بس السلطان ، وزعم أنه لا يرث ولا يورث . وكفر أيضا من قال إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى . ومن قال إنه يرى بالأبصار . وغلا في التكفير حتى قال هم كافرون في قولهم : لا إله إلا الله . وقد سأله إبراهيم بن السندی مرة عن أهل الأرض جميعا فكفرهم . فأقبل عليه إبراهيم وقال : الجنة التي عرضها السموات والأرض لا يدخلها إلا أنت وثلاثة وافقوك ؟ فخرى ولم يحر جوابا .

وقد تلذذ له أيضا الجعفران^(١) ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد . وصحب أبو جعفر

(١) الجعفران : هما جعفر بن حرب الثقفي المتوفى سنة ٢٣٤ هـ ، وجعفر بن مبشر الهمداني المتوفى سنة ٢٣٦ هـ . قال عبد القاهر ص ١٠١ (أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فساد هذه الأمة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة . هذا مع قوله بأن الفاسق موحد وليس بمؤمن ولا كافر . فجعل الموحد الذي ليس بكافر شرا من الثنوي الكافر .

وزعم أيضا أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ ؛ لأنهم أجمعوا عليه برأيهم ، فشارك بيده هذه نجات الخوارج في إنكارها حد الخمر .

وأما جعفر بن حرب فإنه تجرى على ضلالات أستاذه المردار ، وزاد عليه قوله : إن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها إذا كان كل بعض منها غيرها . وكان يزعم أن المنوع من الفعل قادر على الفعل وليس يقدر على شيء . هكذا حكى الكعبي عنه في مقالاته . ويلزمه على هذا الأصل أن يجيز كون العالم بشيء ليس غير عالم به) .

وفي « مقالات الإسلاميين للأشعري ص ٢٤٠ ج ١ » (وقال جعفر بن حرب : المنوع قادر ؛ وليس يقدر على شيء ، كما أن المتطيق جفته بصير ولا يبصر) .

محمد بن عبد الله الإسكافي ، وعيسى بن المهيم ، وجعفر بن حرب الأشج . وحكى الكعبي عن الجعفرين أنهما قالا : إن الله تعالى خلق القرآن في اللوح المحفوظ ، ولا يجوز أن ينقل إذ يستحيل أن يكون الشيء الواحد في مكانين في حالة واحدة . وما نقرأه فهو حكاية عن المکتوب الأول في اللوح المحفوظ ، وذلك فعلنا وخلقنا .

قال : وهو الذي اختاره من الأقوال المختلفة في القرآن .

وقالا في تحسين العقل وتقييحه : إن العقل يوجب معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع ، وعليه يعلم أنه إن قصر ولم يعرفه ولم يشكره عاقبه عقوبة دائمة . فأثبتنا التخليد واجبا بالعقل .

٨ — الثمانية

أصحاب ثمانية بن أشرس^(١) النيرى ؛ كان جامعا بين سخافة الدين وخلاعة النفس ، مع اعتقاده بأن القاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة ، وهو في حال حياته في منزلة بين المنزلتين . وانفرد عن أصحابه بمسائل :

(١) توفي ثمانية سنة ٢١٣ هـ . قال عبد القاهر البغدادي ص ١٠٣ (كان زعيم القدرية في زمان المأمون والمعتصم ، والوائق . وقيل إنه هو الذي أغوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال . وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلها فيها . إحداهما : أنه لما شاركه أصحاب المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية ، زعم أن من لم يضطره الله تعالى إلى معرفته لم يكن مأمورا بالمعرفة ولا منهيًا عن الكفر ، وكان مخلوقا للسخرى والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التي ليست بمكلفة . وزعم لأجل ذلك أن عوام الدهرية والنصارى ، والزنادقة يصيرون في الآخرة ترابا . وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثواب أو عقاب ، وليس فيها لمن مات طفلا ، ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثوابا ، ولا معصية يستحقون عليها عقابا . فيصيرون حينئذ ترابا إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب .

والبدعة الثانية من بدع ثمانية : قوله بأن الأفعال المتولدة أفعال لا فاعل لها . وهذه الضلالة تجر إلى إنكار صانع العالم ؛ لأنه لو صح وجود فعل بلا فاعل لصح وجود كل فعل بلا فاعل . ولم يكن حينئذ في الأفعال دلالة على فاعلها ، ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه . ويقال له : إذا كان كلام الإنسان عنك متولدا ولا فاعل له عنك ؛ فلم تلوم الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر ؟ وهو عنك غير فاعل للكذب ، ولا لكلمة الكفر .

منها قوله : إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها ؛ إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت ، مثل ما إذا فعل السبب ومات ووجد المتولد بعده . ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى ، لأنه يؤدي إلى فعل القبيح ، وذلك محال . فتحير فيه وقال المتولدات أفعال لا فاعل لها .

ومنهم قوله : في الكفار والمشركين والمجوس ، واليهود والنصارى والزنادقة والدهرية : إنهم يصيرون في القيامة ترابا . وكذلك قوله في البهائم والطيور وأطفال المؤمنين .

ومنهم قوله : الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتخليتها من الآفات ، وهي قيل الفعل .

ومنهم قوله : إن المعرفة متولدة من النظر ، وهو فعل لا فاعل له كسائر المتولدات .

ومنهم قوله : في تحسين العقل وتقييحه ، وإيجاب المعرفة قبل ورود السمع مثل قول أصحابه غير أنه زاد عليهم فقال : من الكفار من لا يعلم خالقه وهو معذور . وقال : إن المعارف كلها ضرورية ، وإن من لم يضطر إلى معرفة الله سبحانه وتعالى فليس هو مأمورا بها . وإنما خلق للعبرة والسخرة كسائر الحيوان .

ومنهم قوله : لا فعل للإنسان إلا الإرادة ، وما عداها فهو حدث لا محدث له . وحكى ابن الراوندي عنه أنه قال : العالم فعل الله تعالى بطباعه ، ولعله أراد بذلك ما تريده الفلاسفة من الإيجاب بالذات دون الإيجاد على مقتضى الإرادة ، لكن يلزمه على اعتقاده ذلك ما لزم الفلاسفة من القول بقدم العالم ؛ إذ الموجب لا ينفك عن الموجب . وكان ثبامة في أيام المأمون ، وكان عنده بمكان .

٩ - الهشامية

أصحاب هشام^(١) بن عمرو الفوطي . ومبالغته في القدر أشد وأكثر من مبالغة أصحابه . وكان يتمتع من إطلاق إضافات أفعال إلى الباري تعالى وإن ورد بها التنزيل .

منها قوله : إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين ، بل هم المتوثلون باختيارهم . وقد ورد في التنزيل (مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ^(٢)) .

ومنها قوله : إن الله لا يحب الإيمان إلى المؤمنين ، ولا يزينة في قلوبهم . وقد قال تعالى : (حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ^(٣)) ومبالغته في نفي إضافات الطبع والختم والسد وأمثالها أشد وأصعب . وقد ورد بجميعها التنزيل ، قال الله تعالى : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ^(٤)) وقال : (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ^(٥)) وقال : (وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا^(٦)) وليت شعري ! ما يعتقده الرجل ؟ إنكار ألفاظ التنزيل وكونها وحيا من الله تعالى ؟ فيكون تصريحاً بالكفر . أو إنكار ظواهرها من نسبتها إلى الباري تعالى ووجوب تأويلها ؟ وذلك عين مذهب أصحابه .

ومن بدعه في الدلالة على الباري تعالى قوله إن الأعراض لا تدل على كونه خالقا ، ولا تصلح الأعراض دلالات ؛ بل الأجسام تدل على كونه خالقا . وهذا أيضا عجب .

ومن بدعه في الإمامة قوله إنها لا تنعقد في أيام الفتنة واختلاف الناس ، وإنما يجوز عقدها في حال الاتفاق والسلامة . وكذلك أبو بكر الأصم من أصحابه كان يقول الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم . وإنما أراد بذلك الطعن في إمامة علي رضي الله

(١) توفي هشام الفوطي سنة ٢٢٦ هـ .

(٢) الأنفال آية ٦٣ .

(٣) الحجرات آية ٧ .

(٤) البقرة آية ٧ .

(٥) النساء آية ١٥٥ .

(٦) يس آية ٨ .

عنه إذ كانت البيعة في أيام الفتنة من غير اتفاق من جميع الصحابة ، إذ بقي في كل طرف طائفة على خلافه .

ومن بدعه أن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن ، إذ لا فائدة في وجودهما وهما جميعا خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما . وبقيت هذه المسألة منه اعتقادا للمعتزلة . وكان يقول بالموافاة ، وأن الإيمان هو الذي يوافي الموت . وقال : من أطاع الله جميع عمره ، وقد علم الله أنه يأتي بما يحبط أعماله ولو بكبيرة لم يكن مستحقا للوعد ، وكذلك على العكس . وصاحبه عباد^(١) من المعتزلة . وكان يمتنع من إطلاق القول بأن الله تعالى خلق الكافر ، لأن الكافر كفر ، وإنسان . والله تعالى لا يخلق الكفر . وقال النبوة جزاء على عمل ، وإنها باقية ما بقيت الدنيا . وحكى الأشعري^(٢) عن عباد أنه زعم أنه لا يقال : إن الله تعالى لم

(١) هو عباد بن سليمان الضمري ؛ من الطبقة السابعة من المعتزلة ، يظن أنه توفي في حدود سنة ٢٥٠ هـ .

(٢) ذكر الأشعري في « مقالات الإسلاميين » أن عبادا كان يقول : هو عالم قادر حي ، ولا أثبت له علما ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا أثبت له بصرا . وأقول : هو عالم لا يعلم ، وقادر لا بقدرة ، حي لا بحياة ، وسميع لا بسمع . وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التي يسمى بها ، لا لفعله ولا لفعل غيره . وكان ينكر قول من قال إنه عالم قادر حي لنفسه أو لذاته ، وينكر ذكر النفس ، وذكر الذات . وينكر أن يقال إن الله علما أو قدرة أو سمعا أو بصرا أو حياة أو قدما . وكان يقول : قولي عالم إثبات اسم لله ومعه علم بمعلوم . وقولي قادر إثبات اسم لله ومعه علم بمقدور . وقولي حي إثبات اسم لله .

وكان ينكر أن يقال إن للباري وجها ويدين وعينين وجنبا . وكان يقول : أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه ، ولا أطلق ذلك بغير قراءة . وينكر أن يكون معنى القول في الباري إنه عالم : معنى القول فيه إنه قادر . وأن يكون معنى القول فيه إنه قادر معنى القول فيه إنه حي . وكذلك صفات الله التي يوصف بها لا لفعله كالقول : سميع ليس معناه إنه بصير ولا معناه عالم .

وكان إذا سئل عن القول عزيز ، قال : إثبات اسم لله ، ولم يقل أكثر من هذا ، وكذلك جوابه في عظيم ، مالك ، سيد .

وكان يقول : لا يقال إن الباري لم يزل خالقا ، ولا يقال لم يزل غير خالق . ولا يقال لم يزل رازقا ولا يقال لم يزل غير رازق . وكذلك قوله في سائر الصفات .

وقال هشام وعباد : لا نقول إن شيئا من الأعراض يدل على الله سبحانه ، ولا نقول أيضا إن عرضا =

يزل قاتلا ولا غير قاتل . ووافق الإسكافي على ذلك ، قالا : ولا يسمى متكلما .
وكان الفوطى يقول إن الأشياء قبل كونها معدومة ؛ ليست أشياء ، وهى بعد أن
تعدم عن وجود تسمى أشياء . ولهذا المعنى كان يمنع القول بأن الله تعالى قد كان لم يزل
عالما بالأشياء قبل كونها ، فإنها لا تسمى أشياء . قال : وكان يجوز القتل والغيلة على
المخالفين لمذهبه ، وأخذ أموالهم غصبا وسرقة لا اعتقاده كفرهم ، واستباحة دماءهم وأموالهم .

= يدل على نبوة النبى صلى الله عليه وسلم . ولم يجعل القرآن علما للنبى صلى الله عليه وسلم ، وزعم أن القرآن
أعراف .

وأنكر عباد أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه ، أو خلق الكافر والمؤمن . وكان يقول :
خلق الله الخلق لا لعله .

وقال عباد : الإيمان هو جميع ما أمر الله سبحانه به من الفرض ، وما رغب فيه من النفل . والإيمان
على وجهين : إيمان بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شئ منه كافرا كاملا والتوحيد . وإيمان لله إذا تركه
تارك لم يكفر . ومن ذلك ما يكون تركه ضللا وفسقا . ومنه ما يكون تركه صغيرا . وكل أفعال الجاهل
بالله عنده كفر بالله .

ذكر الأشعرى فى مقالات الإسلاميين : ص ٤٠٧ ج ٢ عن الجاحظ أنه قال :
ما بعد الإرادة فهو للإنسان بطبعه وليس باختيار ، وليس يقع منه فعل باختيار سوى الإرادة .
وقال عبد القاهر البغدادي ص ١٠٥ :

(فن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاها الكعبى عنه من قوله : إن المعارف كلها طباع ، وهى مع ذلك
فعل للعباد وليست باختيار لهم . ووافق ثمانية فى أن لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى
العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعا ، وأنها وجبت بإرادتهم . وزعم أيضا أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا
يعرف الله تعالى . والكفار عنده ما بين معاند وعارف قد استغرقه حبه لمذهبه ، فهو لا يشكر بما عنده من
المعرفة بخالفه وتصديق رسله . فإن صدق الكعبى على الجاحظ فى أن لا فعل للإنسان إلا الإرادة ؛ لزمه أن
لا يكون الإنسان مصليا ، ولا صائما ، ولا حاجا ، ولا زانيا ، ولا سارقا ولا قاذفا ، ولا قاتلا . لأنه
لم يفعل عنده صلاة ولا صوما ، ولا حجا ، ولا زنا ، ولا سرقة ، ولا قتل ، ولا قنفا . لأن هذه الأفعال
عنده غير الإرادة . وإذا كانت هذه الأفعال التى ذكرناها عنده طباعا لا كسبا لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب
ولا عقاب ، لأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب على ما لا يكون كسباله ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه وتركيب
بلنه إذ لم يكن ذلك من كسبه) .

(ومن فضائح الجاحظ أيضا قوله باستحالة عدم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله
سبحانه وتعالى يقدر على خلق شئ ولا يقدر على إفناؤه . وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفردا كما كان
منفردا قبل أن خلق الخلق . ونحن وإن قلنا إن الله لا ينفى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ؛ لسنا نجعل ذلك بأن
الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول يدوام الجنة والنار بطريق الخبر) .

١٠ - الجاحظية

أصحاب عمرو بن بحر أبي عثمان الجاحظ . كان من فضلاء المعتزلة والمصنفين لهم . وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة ، وخط وروج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغة ، وحسن براعته اللطيفة . وكان في أيام المعتصم ، والمتوكل . وانفرد عن أصحابه بمسائل :

منها قوله : إن المعارف كلها ضرورية طباع ، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد . وليس للعبد كسب سوى الإرادة . وتحصل أفعاله منه طباعاً كما قال ثمامة . ونقل عنه أيضاً أنه أنكر أصل الإرادة وكونها جنساً من الأعراض فقال : إذا انتفى السهو عن الفاعل ، وكان عالماً بما يفعله فهو المرید على التحقيق . وأما الإرادة المتعلقة بفعل الغير فهو ميل النفس إليه . وزاد على ذلك بإثبات الطبائع للأجسام كما قال الطبيعيون من الفلاسفة . وأثبت لها أفعالا مخصوصة بها . وقال باستحالة عدم الجواهر ؛ فالأعراض تتبدل ، والجواهر لا يجوز أن تنفى .

ومنها قوله : في أهل النار إنهم لا يخلدون فيها عذاباً ، بل يصيرون إلى طبيعة النار . وكان يقول النار تجذب أهلها إلى نفسها من غير أن يدخل أحد فيها . ومذهبه مذهب الفلاسفة في نفي الصفات ، وفي إثبات القدر خيره وشره من العبد : مذهب المعتزلة . وحكى الكعبي عنه أنه قال : يوصف البارئ تعالى بأنه مرید بمعنى أنه لا يصح عليه السهو في أفعاله ، ولا الجهل ولا يجوز أن يغلب ويقهر .

وقال إن الخلق كلهم من العقلاء عالمون بأن الله تعالى خالقهم ، وعارفون بأنهم محتاجون إلى النبي ، وهم محجوجون بمعرفتهم . ثم هم صنفان : عالم بالتوحيد ، وجاهل به . فالجاهل معذور ، والعالم محجوج . ومن انتحل دين الإسلام ، فإن اعتقد أن الله تعالى ليس بجسم ولا صورة ، ولا يرى بالأبصار ، وهو عدل لا يجور ، ولا يريد المعاصي ، وبعد

الاعتقاد واليقين أقر بذلك كله ، فهو مسلم حقا . وإن عرف ذلك كله ثم جحدته وأنكره ، وقال بالتشبيه والجبر ، فهو مشرك كافر حقا . وإن لم ينظر في شيء من ذلك كله ، واعتقد أن الله تعالى ربه ، وأن محمدا رسول الله ، فهو مؤمن لا لوم عليه ، ولا تسكيف عليه غير ذلك .

وحكى ابن الراوندى عنه أنه قال : إن للقرآن جسدا يجوز أن يقلب مرة رجلا ، ومرة حيوانا . وهذا مثل ما يحكى عن أبي بكر الأصبم أنه زعم أن القرآن جسم مخلوق . وأنكر الأعراض أصلا . وأنكر صفات الباري تعالى . (ومذهب الجاحظ هو بعينه مذهب الفلاسفة . إلا أن الميل منه ومن أصحابه إلى الطبيعيين منهم أكثر منه إلى الإلهيين) .

١١ — الخياطية والكعبية

أصحاب أبي الحسين بن أبي عمرو الخياط^(١) ، أستاذ أبي القاسم بن محمد

(١) هو مؤلف كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى » دافع فيه عن المعتزلة ، وبرأهم بما رماهم به ابن الراوندى ، توفي سنة ٣٠٠ هـ .

قال عبد القاهر ص ١٠٧ (وانفرد بقول لم يسبق إليه في المعلوم . وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعلوم شيئا ، فذهب من قال : لا يصح أن يكون المعلوم معلوما ومذكورا . ولا يصح كونه شيئا ولا ذاتا جوهرًا ولا عرضا . وهذا اختيار الصالحى منهم وهو موافق لأهل السنة ، في المنع في تسمية المعلوم شيئا . وزعم آخرون من المعتزلة أن المعلوم شيء ، ومعلوم ، ومذكور ، وليس بجوهر ولا عرض ، وهذا اختيار الكعبى منهم . وزعم الجبائى وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن الوصف ثابت له في حال عدمه . وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جوهرًا ، وكان المرض في حال عدمه عرضا ، وكان السواد سوادا ، والبياض بياضا في حال عدمهما . وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعلوم جسما من قبل ، لأن الجسم عندهم مركب ؛ وفيه تأليف ، وطول ، وعرض ، وعمق . ولا يجوز وصف معلوم بما يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة . فزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسما ، لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسما . ولم يجوز أن يكون المعلوم متحركا لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركا عنده ، فقال : كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه =

الكعبي^(١). وهما من معتزلة بغداد على مذهب واحد، إلا أن الخياط غالى في إثبات المعدوم شيئا وقال: الشيء ما يعلم ويخبر عنه. والجوهر جوهر في العدم، والعرض عرض في العدم. وكذلك أطلق جميع الأجناس والأصناف حتى قال: السواد سواد في العدم. فلم يبق إلا صفة

= ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنسانا ، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكاملها من غير نقل له في الأصلاب والأرحام ، ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك . وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم المعدومية لإفراطهم بوصف المعدوم بأكثر أوصاف الموجودات .

(وقد نقض الجبائي على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه . وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقديم الأجسام . وهذا الإلزام متوجه على الخياط ، ويتوجه مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت في حال العدم أعراضا وجواهر . فإذا قالوا : لم تزل أعيانا وجواهر وأعراضا ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها ، فقد لزمهم القول بوجودها في الأزل ، وصاروا في التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقديم الجواهر والأعراض) .

(١) تكلم عبد القاهر عن الكعبية ص ١٠٨ فقال :

(هؤلاء أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي المعروف بالكعبي خالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة .

منها : أن البصريين منهم أقروا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان ، وأنكروا أن يرى نفسه ، كما أنكروا أن يراه غيره . وزعم الكعبي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره . وتبع النظام في قوله إن الله تعالى لا يرى شيئا في الحقيقة .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل سامع للكلام والأصوات على الحقيقة لا على معنى أنه عالم بهما . وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة أن الله تعالى لا يسمع شيئا على معنى الإدراك المسمى بالسمع . وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيره ، والمرثيات التي يراها غيره .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل يريد على الحقيقة ، غير أن أصحابنا قالوا : إنه لم يزل يريد بإرادة أزلية . وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا في محل . وخرج الكعبي والنظام وأتباعهما عن هذين القولين ، وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة . وزعموا أنه إذا قيل إن الله عز وجل أراد شيئا من فعله فعناه أنه فعله . وإذا قيل إنه أراد من عنده فعلاه أنه أمر به . وقالوا إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعا مجاز ؛ كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول الله تعالى — جدارا يريد أن ينقض فأقامه ، قال : لو شئت لاتخذت عليه أجرا — مجاز . وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا في نفهم إرادة الله عز وجل) .

(ومنها : أن الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف) توفي الكعبي

الوجود أو الصفات التي تلزم الوجود والحدوث . وأطلق على المعلوم لفظ الثبوت ، وقال في نفي الصفات عن الباري مثل ما قاله أصحابه . وكذا القول في القدر والسمع ، والعقل . وانفرد الكعبي عن أستاذه بمسائل :

منها قوله إن إرادة الباري تعالى ليست صفة قائمة بذاته ، ولا هو مرید لذاته ، ولا إرادته حادثة في محل أولا في محل . بل إذا أطلق عليه أنه مرید فمعناه أنه عالم ، قادر ، غير مكره في فعله ، ولا كاره . ثم إذا قيل هو مرید لأفعاله ، فالمراد به أنه خالق لها على وفق علمه . وإذا قيل هو مرید لأفعال عباده ، فالمراد به أنه أمر بها ، راض عنها . وقوله في كونه سميعا بصيرا راجع إلى ذلك أيضا ، فهو سميع بمعنى أنه عالم بالمسموعات . وبصير بمعنى أنه عالم بالمبصرات . وقوله في الرؤية كقول أصحابه نفيا وإحالة . غير أن أصحابه قالوا : يرى الباري تعالى ذاته ، ويرى المرثيات . وونه مدركا لذلك زائد على كونه عالما . وقد أنكر الكعبي ذلك ؛ قال : معنى قولنا : يرى ذاته ويرى المرثيات : أنه عالم بها فقط .

١٢ — الجبائية^(١) والبهشمية

أصحاب أبي علي محمد^(٢) بن عبد الوهاب الجبائي ، وابنه أبي هاشم

(١) توفي الجبائي سنة ٢٩٥ هـ ، وتوفي ابنه أبو هاشم سنة ٣٢١ هـ .

(٢) قال عبد القاهر ص ١١٠ عن الجبائية ما نصه :

(فن ضلالات الجبائي أنه سمى الله عز وجل مطيعا لعبده إذا فعل مراد العبد . وكان سبب ذلك أنه قال يوما لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله : ما معنى الطاعة عنك ؟ فقال : موافقة الأمر . وسأله عن قوله فيها ، فقال الجبائي : حقيقة الطاعة عندي موافقة الإرادة . وكل من فعل مراد غيره فقد أطاعه . فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مطيعا لعبده إذا فعل مراده ، فالتزم ذلك ، فقال له شيخنا رحمه الله : خالفت إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين . ولو جاز أن يكون الله تعالى مطيعا لعبده لجاز أن يكون خاضعا له ؛ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس . وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعل فعله . وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بمجبل النساء ؛ لأنه خالق الجبل فيهن ؛ فالتزم بذلك . فقال =

عبد السلام^(١) . وهما من معتزلة البصرة ؛ انفردا عن أصحابهما بمسائل . وانفرد أحدهما

= له : بدعتك هذه أشنع من ضلالة النصارى فى تسمية الله أبا ليعى مع امتناعهم عن القول بأنه محبل مريم) .

وقال الأشعرى فى مقالات الإسلاميين ص ٥٣١ ج ٢ (وكان — يعنى الجبائى — يزعم أن البارى محبل ، وأنه لا محبل للنساء فى الحقيقة سواء . فيلزمه والد فى الحقيقة ، وأنه لا والد سواء) .
(وكان لا يزعم أن الإنسان باق فى الحقيقة لأن الباقي هو الكائن لا بحدوث ، والإنسان كائن بحدوث) .

وقال فى ص ٥٤٣ :

(كان الجبائى لا يزعم أن البارى يوصف بأنه كامل ؛ لأن الكامل هو من تمت خصاله وأبعاضه . ولأن الكامل فى بدنه هو الذى قد تمت أبعاضه ، وكذلك الكامل فى خصاله من تمت خصاله منا نحو كال الرجل فى علمه وعقله ورأيه وقوله وفصاحته . فلما كان الله عز وجل لا يوصف بالأبعاض ، لم يجوز أن يوصف بالكمال فى ذاته من جهة الأفعال . وكذلك لا يوصف بأنه وافر ؛ لأن معنى ذلك كفى الكامل وكذلك لا يقال تام ؛ لأن تأويل التام والكامل واحد) .

(وقال : لا يجوز أن يوصف بالشجاعة ؛ لأن الشجاعة هى الجرأة على المكاره وعلى الأمور المخوفة)
(وكان يزعم أن الوصف لله سبحانه بأنه مختار معناه أنه مريد ؛ إذ لم يكن ملجأ إلى ما أَراده ولا مكرها ولا مضطرا إليه . والإرادة هى الاختيار . والاختيار غير المختار كما أن الإرادة غير المراد . وأن اختيار الله للأنبياء هو اختياره لإرسالهم ؛ وهو إرادته لذلك) .

(١) قال عبد القاهر فى معرض كلامه عن البهشية ص ١١١ .

(ويقال لهم الذمية لقولهم باستحقاق الذم لا على فعل . وقد شاركوا المعتزلة فى أكثر ضلالاتها وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها .

منها : قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل . وذلك أنهم زعموا أن القادر منها يجوز أن يخلو من الفعل والشرك مع ارتفاع الموانع من الفعل . والذى ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمكم التسوية بين الوقين والأوقات الكثيرة فى تقدمها عليه . فكانوا يختلفون فى الجواب عن هذا الإلزام . فمنهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة فى الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع . ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه فى حال حدوثه .

ومنهم من أجاز عدم القدرة مثل حدوث الفعل ومع حدوث العجز الذى هو ضد القدرة التى علمت بعد وجودها .

ورأى أبوهائىم بن الجبائى توجه لإلزام أصحابنا عليهم فى التسوية بين الوقين والأوقات الكثيرة فى جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه . ولم يجد للمعتزلة عنه انفصالا صحيحا فالتمز التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبدا مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خاليامن الفعل والترك ، فقليل له : على هذا الأصل : رأيت لو كان هذا =

عن صاحبه بمسائل . أما المسائل التي انفردا بها عن أصحابهما :

ففيها : أنهما أثبتا إرادات حادثة لا في محل ، يكون البارئ تعالى بها موصوفا مريدا . وتعظيما لا في محل إذا أراد أن يعظم ذاته . وفناء لا في محل إذا أراد أن يفنى العالم . وأخص أوصاف هذه الصفات يرجع إليه من حيث إنه تعالى أيضا لا في محل . وإثبات موجودات هي أعراض ، أوفي حكم الأعراض لا محل لها كإثبات موجودات هي جواهر ، أوفي حكم الجواهر لا مكان لها . وذلك قريب من مذهب الفلاسفة حيث أثبتوا عقلا هو جوهر لا في محل ولا في مكان . وكذلك النفس الكلية ، والعقول المفارقة .

ومنها : أنهما حكما بكونه تعالى متكلما بكلام يخلقه في محل ، وحقيقة الكلام عندهما أصوات مقطعة ، وحروف منظومة . والتكلم من فعل الكلام ؛ لا من قام به

= القادر مكلفا ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ؛ ماذا يكون حاله ؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم لأعلى فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه وتوفر الآلة فيه وارتفاع الموانع منه . ف قيل له : كيف استحق العقاب بأن لم يفعل ما أمر به ، وإن لم يفعل ما نهى عنه ؛ دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به ؟

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يختارها العاصي . وقالوا الآن إن تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب من ليس فيه معصية ؛ لا من فعله ولا من فعل غيره ، أولى .

والثاني : أنه سمي من لم يفعل ما أمر به عاصيا وإن لم يفعل معصية . ولم يوقع اسم المطيع إلا على من فعل طاعة . ولو صح عاص بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه مع هذه البدع الشنعاء زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيرا قبيحا يستحق بذلك قسطين من العذاب أحدهما : للقيح الذي فعله . والثاني : لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به . ولو تغير تغيرا حسنا وفعل مثل أفعال الأنبياء ؛ وكان الله تعالى قد أمره بشيء ، فلم يفعل ولا فعل ضده لصار مخلدا في النار . وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة :

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل . والثاني : استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيرا قبيحا . والثالث : في قوله : إنه لو تغير تغيرا حسنا وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ، ولم يفعل شيئا واحدا مما أمره الله تعالى به ولا ضده ؛ لاستحق الخلود في النار .

وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين ؛ حتى يكون عليه حدان : حد الزنى الذي قد فعله . والثاني لأنه لم يفعل ماوجب عليه من ترك الزنى . وكذلك القول في حدود القذف والقصاص وشرب الخمر . وألزموه إيجاب كفارتين على المفطر في شهر رمضان .

ومما تخالفا فيه : أما في صفات البارى تعالى فقال الجبائى : البارى تعالى عالم لذاته ، قادر على لذاته . ومعنى قوله : لذاته أى لا يقتضى كونه عالما صفة هى علم ، أو حال توجب كونه عالما .

وعند أبى هاشم : هو عالم لذاته ، بمعنى أنه ذو حالة هى صفة معلومة وراء كونه ذاتا . موجودا . وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها . فأثبت أحوالا هى صفات لا موجودة ولا معدومة ، ولا معلومة ولا مجهولة . أى هى على حياها لا تعرف كذلك بل مع الذات . قال : والعقل يدرك فرقا ضروريا بين معرفة الشئ مطلقا ، وبين معرفته على صفة ، فليس من عرف الذات عرف كونه عالما . ولا من عرف الجوهر عرف كونه متحيزا قابلا للعرض . ولا شك أن الإنسان يدرك اشتراك الموجودات في قضية ، وافتراقها في قضية . وبالضرورة يعلم أن ما اشتركت فيه غير ما اختلفت به . وهذه القضايا العقلية لا ينكرها عاقل . وهى لا ترجع إلى الذات ، ولا إلى أعراض وراء الذات ، فإنه يؤدى إلى قيام العرض بالعرض . فتعين بالضرورة أنها أحوال . فكون العالم عالما حال هى صفة وراء كونه ذاتا ، أى المفهوم منها غير المفهوم من الذات . وكذلك كونه قادرا ، حيا . ثم أثبت للبارى تعالى حالة أخرى أوجبت تلك الأحوال . وخالفه والده وسائر منكرى الأحوال في ذلك ، وردوا الاشتراك والافتراق إلى الألفاظ وأسماء الأجناس . وقالوا : أليست الأحوال تشترك في كونها أحوالا وتفترق في خصائص ؟ كذلك نقول في الصفات ، وإلا فيؤدى إلى إثبات الحال للحال ، ويفضى إلى التسلسل . بل هى راجعة إما إلى مجرد الألفاظ إذ وضعت في الأصل على وجه يشترك فيها الكثير ، لا أن مفهومها معنى أو صفة ثابتة في الذات على وجه يشمل أشياء ويشترك فيها الكثير ، فإن ذلك مستحيل . أو يرجع ذلك إلى وجوه واعتبارات عقلية هى المفهومة من قضايا الاشتراك والافتراق . وتلك الوجوه : كالنسب والإضافات ، والقرب والبعد وغير ذلك مما لا يعد صفات بالاتفاق . وهذا هو اختيار أبى الحسين ^(١) البصرى ،

(١) هو أبو الحسين محمد بن على الطيب البصرى المتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو أحد أئمتهم الأعلام ، المشار إليه في هذا الفن . توفي سنة ٤٣٦ هـ (ابن خلكان ١ / ٦٠٩) .

وأبى الحسن الأشعري . ورتبوا على هذه المسألة : مسألة أن المعدوم شيء . فن ثبت كونه شيئا كما نقلنا عن جماعة من المعتزلة ، فلا يبقى من صفات الثبوت إلا كونه موجودا . فعلى ذلك لا يثبت للقدرة في إيجادها أثرا ما سوى الوجود . والوجود على مذهب نفاة الأحوال لا يرجع إلا إلى اللفظ المجرد ، وعلى مذهب مثبتى الأحوال هو حالة لا توصف بالوجود ولا بالعدم . وهذا كما ترى من التناقض والاستحالة . ومن نفاة الأحوال من يثبت شيئا ولا يسميه بصفات الأجناس . وعند الجبائي أخص وصف الباري تعالى هو القدم . والاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم . وليت شعري كيف يمكن إثبات الاشتراك والافتراق ، والعموم والخصوص حقيقة وهو من نفاة الأحوال ؟ فأما على مذهب أبى هاشم فلمعمرى هو مطرد ، غير أن القدم إذا بحث عن حقيقته رجع إلى نفى الأولية . والنفي يستحيل أن يكون أخص وصف الباري .

واختلفا في كونه سميعا بصيرا . فقال الجبائي : معنى كونه سميعا بصيرا أنه حى لا آفة به .

وخالفه ابنه وسائر أصحابه . أما ابنه فصار إلى أن كونه سميعا حالة ، وكونه بصيرا حالة . وكونه بصيرا حالة سوى كونه عالما ؛ لاختلاف القضيتين والمفهومين ، والمتعلقين ، والأثرين .

وقال غيره من أصحابه : معناه كونه مدركا للبصرات ، مدركا للمسموعات . واختلفا أيضا في بعض مسائل اللطف . فقال الجبائي فيمن يعلم الباري تعالى من حاله أنه لو آمن مع اللطف لكان ثوابه أقل لقلة مشقته . ولو آمن بلا لطف لكان ثوابه أكثر لكثرة مشقته : إنه لا يحسن منه أن يكلفه إلا مع اللطف ، ويسوى بينه وبين من المعلوم من حاله أنه لا يفعل الطاعة على كل وجه إلا مع اللطف . ويقول : إذ لو كلفه مع عدم اللطف لوجب أن يكون مستفسدا حاله ، غير مزيج لعلته .

ويخالفه أبو هاشم في بعض المواضع في هذه المسألة . قال : يحسن منه تعالى أن يكلفه

الإيمان على أشق الوجهين بلا لطف . واختلفا في فعل الألم للعوض . فقال الجبائي : يجوز ذلك ابتداء لأجل العوض ، وعليه بنى آلام الأبطال . وقال ابنه : إنما يحسن ذلك بشرط العوض والاعتبار جميعا . وتفصيل مذهب الجبائي في الأعواض على وجهين : أحدهما أنه يقول يجوز التفضل بمثل الأعواض غير أنه تعالى علم أنه لا ينفعه عوض إلا على ألم متقدم . والوجه الثاني أنه إنما يحسن ذلك لأن العوض مستحق ، والتفضل غير مستحق . والثواب عندهم ينفصل عن التفضل بأمرين : أحدهما : تعظيم وإجلال للمثاب يقترن بالنعيم . والثاني : قدر زائد على التفضل بزيادة مقدار ولا بزيادة صفة .

وقال ابنه : يحسن الابتداء بمثل العوض تفضلا ، والعوض منقطع غير دائم . وقال الجبائي : يجوز أن يقع الانتصاف من الله تعالى للمظلوم من الظالم بأعواض يتفضل بها عليه إذا لم يكن للظالم على الله عوض لشيء ضره به .

وزعم أبو هاشم أن التفضل لا يقع به انتصاف ، لأن التفضل ليس يجب عليه فعله . وقال الجبائي وابنُه : لا يجب على الله شيء لعباده في الدنيا إذا لم يكلفهم عقلا وشرعا . فأما إذا كلفهم فعل الواجب في عقولهم ، واجتناب القبائح ، وخلق فيهم الشهوة للقبیح والنفور من الحسن ، وركب فيهم الأخلاق الذميمة ؛ فإنه يجب عليه عند هذا التكليف إكمال العقل ، ونصب الأدلة ، والقدرة ، والاستطاعة ، وتهيئة الآلة ؛ بحيث يكون مُزِيحا لعلاهم فيما أمرهم ، ويجب عليه أن يفعل بهم أدعى الأمور إلى فعل ما كلفهم به ، وأزجر الأشياء لهم عن فعل القبیح الذي نهام عنه . ولهم في مسائل هذا الباب خبط طويل .

* * *

وأما كلام جميع المعتزلة البغداديين في النبوة والإمامة فيخالف كلام البصريين . فإن من شيوخهم من يميل إلى الروافض ، ومنهم من يميل إلى الجوارج .

والجبائي وأبو هاشم قد وافقا أهل السنة في الإمامة ، وأنها بالاختيار ، وأن الصحابة حترتبون في الفضل ترتيبهم في الإمامة . غير أنهم ينكرون الكرامات أصلا للأولياء من

الصحابة وغيرهم . ويبالغون في عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الذنوب كباثرها وصغائرهما ، حتى منع الجبائي القصد إلى الذنب إلا على تأويل . والمتأخرون من المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار^(١) وغيره انتهجوا طريقة أبي هاشم . وخالفه في ذلك أبو الحسين البصري . وتصفح أدلة الشيوخ واعترض على ذلك بالتزييف والإبطال ، وانفرد عنهم بمسائل : منها نفي الحال ، ومنها نفي المعدوم شيئا . ومنها نفي الألوان أعراضا . ومنها قوله إن الموجودات تمايز بأعيانها ، وذلك من توابع نفي الحال . ومنها رده الصفات كلها إلى كون الباري تعالى عالما ، قادرا ، مدركا . وله ميل إلى مذهب هشام بن الحكم في أن الأشياء لا تعلم قبل كونها . والرجل فلسفي المذهب ، إلا أنه روج كلامه على المعتزلة في معرض الكلام فراج عليهم لقلة معرفتهم بمسالك المذاهب .

الفصل الثاني

الجبرية

الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى . والجبرية أصناف . فالجبرية الخالصة : هي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا . والجبرية المتوسطة : هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا . فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثرا ما في الفعل ، وسمى ذلك كسبا فليس بجبري .

والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثرا في الإبداع والإحداث استقلالاً : جبريا . ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم بأن المتولدات أفعال لا فاعل لها جبريا .

(١) هو عبد الجبار أحمد بن عبد الجبار المتوفى سنة ٤١٤ قاضي قضاة الري وأعمالها ، وأعظم شيوخ الاعتزال في عصره . والمعتزلة يلقبونه قاضي القضاة ، ولا يطلقون هذا اللقب على أحد سواه ، ولا يعنون به أحدا غيره — ابن الأثير ٩ ص ٢٣٥ ، وطبقات الشافعية ٣ ص ٢١٩ — ٢٢٠ .

إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثرا . والمصنفون في المقالات عدوا النّجارية والضّرارية من الجبرية . وكذلك جماعة الكلائية من الصفاتية . والأشعرية سموهم تارة حشوئية ، وتارة جبرية . ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النّجارية والضّرارية فعددناهم من الجبرية . ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددناهم من الصفاتية .

١ - الجهمية

أصحاب جهم^(١) بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة . ظهرت بدعته بترمز ، وقتله سلم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية . وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء :

منها قوله : لا يجوز أن يوصف البارئ تعالى بصفة يوصف بها خلقه ، لأن ذلك يقضى تشبيها . فنفي كونه حيا عالما . وأثبت كونه : قادرا ، فاعلا ، خالقا ؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة ، والفعل ، والخلق .

(١) جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤ على الزندقة والإلحاد . والجعد أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وتعطيل الله عن صفاته .

وكان جهم يخرج بأصحابه فيقفهم على المجذومين ويقول : انظروا ، أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟ إنكارا لرحمته كما أنكر حكيمته . قال عبد القاهر البغدادي في الفرق بين الفرق ص ١٢٨ (ووصفه بأنه قادر ، وموجد ، وفاعل ، وخالق ، ومحيي ، ومميت ؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده . وقال : لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال زالت الشمس ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به . وكان جهم مع ضلالاته التي ذكرناها يحمل السلاح ويقاتل السلطان . وخبر مع سريج بن الحارث على نصر بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمان بني مروان) .

ومنها إثباته علوماً حادثة للبارى تعالى^(١) لا في محل . قال : لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه ؛ لأنه لو علم ثم خلق ، أفبقى علمه على ما كان أم لم يبق ؟ فإن بقي فهو جهل ، فإن العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد . وإن لم يبق فقد تغير ، والمتغير مخلوق ليس بقديم . ووافق في هذا المذهب هشام بن الحكم كما تقرر . قال : وإذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو : إما أن يحدث في ذاته تعالى ، وذلك يؤدي إلى التغير في ذاته ، وأن يكون محلاً للحوادث . وإما أن يحدث في محل فيكون المحل موصوفاً به ، لا البارى تعالى ، فتعين أنه لا محل له . فأثبت علوماً حادثة بعدد الموجودات المعلومة .

ومنها قوله في القدرة الحادثة : إن الإنسان لا يقدر على شيء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور في أفعاله ؛ لا قدرة له ، ولا إرادة ، ولا اختيار . وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات ، كما يقال : أثمرت الشجرة ، وجرى الماء ، وتحرك الحجر ، وطلعت الشمس وغربت ، وتغيّمت السماء وأمطرت ، واهتزت الأرض وأنبئت ، إلى غير ذلك . والثواب والعقاب جبر ، كما أن الأفعال كلها جبر . قال : وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً .

ومنها قوله : إن حركات أهل الخلد ينقطع . والجنة والنار تفتيان بعد دخول أهلها فيهما وتلاذ أهل الجنة بنعيمها ، وتألم أهل النار ببحيمها ؛ إذ لا تتصور حركات لا تنهاى آخرها ، كما لا تتصور حركات لا تنهاى أولاً . وحمل قوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا) على

(١) في « مقالات الإسلاميين » للأشعري ٢/ ٩٤ (وقال جهنم : إن علم الله محدث ؛ هو أحدثه فعلم به وأنه غير الله . وقد يجوز عنده أن الله يكون عالماً بالأشياء كلها قبل وجودها يعلم محدثه قبلها) .

(وحكى عنه حاكٍ خلاف هذا ؛ فزعم أن الذى بلغه عنه أنه كان يقول : إن الله يعلم الشيء في حال حدوثه ، ومحال أن يكون الشيء معلوماً وهو معدوم ؛ لأن الشيء عنده هو الجسم الموجود ، وما ليس بموجود فليس بشيء فيعلم أو يجهل . فالزعم مخالفه أن الله علماً محدثاً إذ زعم أن الله قد كان غير عالم ثم علم . ويجب على أصله أن يقول في القدرة والحياة كقوله في العلم) .

المبالغة والتأكيد دون الحقيقة في التخليد ، كما يقال خلد الله ملك فلان . واستشهد على
الانقطاع بقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ^(١)) .
فالآية اشتملت على شريطة واستثناء ، والخلود والتأييد لا شرط فيه ولا استثناء .

ومنها قوله : من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده ، لأن العلم والمعرفة
لا يزولان بالجحد ، فهو مؤمن ، قال : والإيمان لا ينبعض أى لا ينقسم إلى : عقد ، وقول ،
وعمل . قال : ولا يتفاضل أهله فيه ، فإيمان الأنبياء ، وإيمان الأمة على نمط واحد ،
إذ المعارف لا تتفاضل . وكان السلف كلهم من أشد الرادين عليه ، ونسبته إلى التعطيل .
المحض . وهو أيضا موافق للمعتزلة في نفي الرؤية ، وإثبات خلق الكلام ، وإيجاب
المعارف بالعقل قبل ورود السمع .

٢ — النجارية

أصحاب الحسين ^(٢) بن محمد النجار ، وأكثر معتزلة الرى وما حواليا على مذهبه . وهم
وإن اختلفوا أصنافا إلا أنهم لم يختلفوا في المسائل التي عددناها أصولا . وهم : برغوثية ،

(١) هود آية ١٠٨ (٢) يطلق بعضهم على النجارية اسم الحسينية . وقد مات النجار في حدود سنة
٢٣٠ هـ ، قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ١ / ٢٨٣ (زعم الحسين بن محمد النجار وأصحابه وهم
الحسينية أن أعمال العباد مخلوقة لله وهم فاعلون لها . وأنه لا يكون في ملك الله سبحانه إلا ما يريد ، وأن
الله سبحانه لم يزل مريدا أن يكون في وقته ما علم أنه يكون في وقته ، مريدا أن لا يكون ما علم أنه
لا يكون) .

(وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأن العون من الله سبحانه يحدث في حال الفعل مع
الفعل ؛ وهو الاستطاعة . وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا
حدث ، وأن الاستطاعة لا تبقى ، وأن في وجودها وجود الفعل ، وفي عدمها عدم الفعل . وأن استطاعة الإيمان
توفيق وتسديد ، وفضل ونعمة ، وإحسان وهدي . وأن استطاعة الكفر ضلال وخذلان ، وبلاء وشر) .
(وكان يخالف المعتزلة في القدر ، ويقول بالإرجاء . وأن الله سبحانه يرزق الحلال ويرزق الحرام .
وأن الرزق على ضربين : رزق غذاء ، ورزق ملك) .

وزعفرانية ، ومستدركة . ووافقوا المعتزلة في نفي الصفات من العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسمع ، والبصر . ووافقوا الصفاتية في خلق الأعمال .

قال النجار : البارئ تعالى يريد لنفسه كما هو عالم لنفسه ، فالزم عموم التعلق ، فالتزم . وقال : هو يريد الخير والشر ، والنفع والضر . وقال أيضا : معنى كونه مريدا أنه غير مستكره ولا مغلوب . وقال : هو خالق أعمال العباد ، خيرها وشرها ، حسنها وقبيحها ، والعبد مكتسب لها . وأثبت تأثيراً للقدرة الحادثة ؛ وسمى ذلك كسبا على حسب ما يثبت به الأشعري . ووافقه أيضا في أن الاستطاعة مع الفعل . وأما في مسألة الرؤية فأنكر رؤية الله تعالى بالأبصار وأحاطها ؛ غير أنه قال : يجوز أن يحول الله تعالى القوة التي في القلب من المعرفة إلى العين ؛ فيعرف الله تعالى بها فيكون ذلك رؤية ، وقال بحدوث الكلام لكنه انفرد عن المعتزلة بأشياء منها :

قوله إن كلام البارئ تعالى إذا قرئ فهو عرض ، وإذا كتب فهو جسم . ومن العجب أن الزعفرانية^(١) قالت كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره فهو مخلوق ، ومع ذلك قالت : كل من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر . ولعلمهم أرادوا بذلك الاختلاف ، وإلا فالتناقض ظاهر . والمستدركة^(٢) منهم زعموا أن كلامه غيره ، وهو مخلوق لكن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » والسلف عن آخرهم أجمعوا على هذه

(١) قال عبد القاهر ص ١٢٧ (هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالرى . وكان يناقض بآخر كلامه . أوله . فيقول . إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق . ثم يقول مع ذلك : الكلب خير من يقول كلام الله مخلوق . وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق . فأكثر رجلا على أن يخرج إلى مكة ويسب ويلعنه في مواسم مكة ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق) .

(٢) قال عبد القاهر ص ١٢٧ (هؤلاء قوم من النجارية يزعمون أنهم استدركوا ما نفي على أسلافهم ، لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق . وزعمت المستدركة أنه مخلوق ؛ ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين : فرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها . ومن لم يقل إن النبي عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر) .

(وقالت الفرقة الثانية منهم إن النبي عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه . ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر) .

العبارة ، فوافقناهم ، وحملنا قولهم غير مخلوق ، أى على هذا الترتيب والنظم من الحروف والأصوات ، بل هو مخلوق على غير هذه الحروف بعينها ، وهذه حكاية عنها . وحكى الكعبي عن النجار أنه قال : البارئ تعالى بكل مكان ذاتا ، ووجودا لا معنى العلم والقدرة ، وألزمه محالات على ذلك .

وقال في المفكر قبل ورود السمع مثل ما قالت المعتزلة إنه يجب عليه تحصيل المعرفة بالنظر والاستدلال .

وقال في الإيمان إنه عبارة عن التصديق . ومن ارتكب كبيرة ومات عليها من غير توبة عوقب على ذلك ، ويجب أن يخرج من النار ، فليس من العدل التسوية بينه وبين الكفار في الخلود .

ومحمد بن عيسى الملقب بـيرغوث ، وبشر بن غياث المريسي ، والحسين النجار متقاربون في المذهب ، وكلهم أثبتوا كونه تعالى مريدا لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر . وإيمان وكفر ، وطاعة ومعصية . وعامة المعتزلة يأبون ذلك .

٣ — الضرارية

أصحاب ضرار بن عمرو^(١) ، وحنفص الفرد . واتفقا في التعطيل ، وعلى أنهما قالا البارئ تعالى عالم قادر ، على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وأثبتا لله سبحانه ماهية لا يعلمها إلا

(١) قال عبد القاهر ص ١٢٩ (أتباع ضرار بن عمرو الذي وافق أصحابنا في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وإكساب للعباد . وفي إبطال القول بالتولد . ووافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله إنها قبل الفعل ومع الفعل ، وبعد الفعل . وأنها بدخ المستطيع . ووافق النجار في دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون ، وطعم ، ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو الجسم منها . وأنه أنكر حرف بن مسعود ، وحرف أبي بن كعب ، وشهد بأن الله تعالى لم ينزلهما ، فنسب هذين الإلهامين من الصحابة إلى الضلالة في مصحفيهما) .

هو ، وقال : إن هذه المقالة محكمة عن أبي حنيفة رحمه الله وجماعة من أصحابه . وأرادا بذلك أنه يعلم نفسه شهادة ، لا بدليل ولا خبر . ونحن نعلمه بدليل وخبر . وأثبتا حاسة سادسة للإنسان يرى بها الباري تعالى يوم الثواب في الجنة . وقال : أفعال العباد مخلوقة للباري تعالى حقيقة ، والعبد مكتسبها حقيقة . وجوزا حصول فعل بين فاعلين ، وقال : يجوز أن يقلب الله تعالى الأعراض أجساما ، والاستطاعة والعجز بعض الجسم وهو جسم ولا محالة ، بنفي زمانين . وقال : الحجة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإجماع فقط ، فما ينقل عنه في أحكام الدين من طريق أخبار الآحاد فغير مقبول . ويحكي عن ضرار أنه كان ينكر حرف عبد الله بن مسعود ، وحرف أبي بن كعب ، ويقطع بأن الله تعالى لم ينزله .

وقال في الفكر قبل ورود السمع إنه لا يجب عليه بعقله شيء حتى يأتيه الرسول فيأمره وينهاه ، ولا يجب على الله تعالى شيء بحكم العقل . وزعم ضرار أيضا أن الإمامة تصلح في غير قريش ، حتى إذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي ، إذ هو أقل عددا ، وأضعف وسيلة فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة .

والمعتزلة وإن جوزوا الإمامة في غير قريش ، إلا أنهم لا يجوزون تقديم النبطي على القرشي .

الفصل الثالث

الصفاتية

اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة والسمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإنعام ، والعزة ، والعظمة . ولا يفرقون بين صفات الذات ، وصفات الفعل . بل يسوقون الكلام سوقا واحدا . وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين ، والوجه . ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون : هذه الصفات قد وردت في الشرع ، فنسميها صفات خبرية . ولما كانت المعتزلة ينقون الصفات والسلف يثبتون ، سمى السلف صفاتية ، والمعتزلة معطلة .

فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات . واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر ؛ فافترقوا فرقتين :
فمنهم من أوله على وجه يحتمل اللفظ ذلك .

ومنهم من توقف في التأويل ، وقال : عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثل شيء ، فلا يشبه شيئا من المخلوقات ولا يشبه شيء منها ، وقطعنا بذلك ؛ إلا أنا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ^(١)) ومثل قوله : (خَلَقْتُ يَدَيَّ ^(٢)) ومثل قوله : (وَجَاءَ رَبِّكَ ^(٣)) إلى غير ذلك . ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له ، وليس كمثل شيء ، وذلك قد أثبتناه يقينا .

ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف ؛ فقالوا لا بد من إجرائها على ظاهرها ، فوقعوا في التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف . ولقد كان التشبيه صرفا خالصا في اليهود ، لا في كلهم بل في القرائين منهم ، إذ وجدوا في التوراة ألفاظا كثيرة تدل على ذلك .

ثم الشيعة في هذه الشريعة وقعوا في غلو وتقصير . أما الغلو فتشبيه بعض أئمتهم بالإله تعالى وتقدس . وأما التقصير فتشبيه الإله بواحد من الخلق . ولما ظهرت المعتزلة والمتكلمون من السلف رجعت بعض الروافض عن الغلو والتقصير ، ووقعت في الاعتزال . ونحطت جماعة من السلف إلى التفسير الظاهر ف وقعت في التشبيه .

وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ، ولا تهدفوا للتشبيه فمنهم : مالك بن أنس رضي الله عنهما ؛ إذ قال : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . ومثل أحمد بن حنبل رحمه الله ، وسفيان الثوري ، وداود بن علي الأصفهاني ، ومن تابعهم .

حتى انتهى الزمان إلى عبدالله بن سعيد الكلبي ، وأبي العباس القلانسي ، والحارث ابن أسد المحاسبي ، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باشروا علم الكلام ، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية ، وبراهين أصولية . وصنف بعضهم ودرس بعض حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح فتخاضا . وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة ، فأيد مقالاتهم بمناهج كلامية ، وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة ، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية . ولما كانت المشبهة والكرامية من مثبتى الصفات عددناهم . فرقتين من جملة الصفاتية .

١ - الأشعرية

أصحاب أبي الحسن^(١) على بن إسماعيل الأشعري ، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما . وسمعت من عجيب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه كان يقرر عين ما يقرر الأشعري أبو الحسن في مذهبه . وقد جرت مناظرة بين عمرو ابن العاص وبينه ، فقال عمرو : أين أجد أحدا أحاكم إليه ربي ؟ فقال أبو موسى : أنا ذلك المتحاكم إليه . فقال عمرو : أو يقدر على شيئا ثم يعذبنى عليه ؟ قال : نعم . قال عمرو : ولم ؟ قال : لأنه لا يظلمك . فسكت عمرو ، ولم يحرجوا .

قال الأشعري : الإنسان إذا فكر في خلقته ، من أى شيء ابتداء ، وكيف دار في أطوار الخلقة طورا بعد طور حتى وصل إلى كمال الخلقة ، وعرف يقينا أنه بذاته لم يكن ليدير خلقته ، وينقله من درجة إلى درجة ، ويرقيه من نقص إلى كمال ، علم بالضرورة أن له صانعا قادرا ، عالما ، مريدا ، إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحكمة من طبع لظهور آثار الاختيار في الفطرة ، وتبين آثار الإحكام والإتقان في الخلقة . فله صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جردها . وكما دلت الأفعال على كونه عالما ، قادرا ، مريدا ، دلت على العلم والقدرة والإرادة ، لأن وجه الدلالة لا يختلف شاهدا وغائبا . وأيضا لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم ، ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة ، ولا للمريد إلا أنه ذو إرادة . فيحصل بالعلم الإحكام والاتقان . ويحصل بالقدرة الوقوع والحدوث . ويحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت ، وقدر دون قدر ، وشكل دون شكل . وهذه الصفات لن يتصور أن يوصف بها الذات إلا وأن يكون الذات حيا بحياة للدليل الذي ذكرناه .

وألزم منكرى الصفات إلزاما لا محيص لهم عنه وهو أنكم وافقتمونا بقيام الدليل على

(١) توفي أبو الحسن الأشعري سنة ٣٢٤ هـ ومن أشهر كتبه : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .

كونه عالما قادرا فلا يخلو إما أن يكون المفهوم من الصفتين واحدا أو زائدا ، فإن كان واحدا فيجب أن يعلم بقادريته ، ويقدر بعالميته . ويكون من علم الذات مطلقا علم كونه عالما قادرا ، وليس الأمر كذلك ، فعلم أن الاعتبارين مختلفان . فلا يخلو إما أن يرجع الاختلاف إلى مجرد اللفظ أو إلى الحال ، أو إلى الصفة . وبطل رجوعه إلى اللفظ المجرد ، فإن العقل يقضى باختلاف مفهومين معقولين . ولو قدر عدم الألفاظ رأسا ما ارتاب العقل فيما تصوره وبطل رجوعه إلى الحال ، فإن إثبات صفة لا توصف بالوجود ولا بالعدم إثبات واسطة بين الوجود والعدم ، والإثبات والنفي ، وذلك محال . فتعين الرجوع إلى صفة قائمة بالذات . وذلك مذهبه .

* * *

على أن القاضي الباقلاني من أصحاب الأشعرى قد ردد قوله في إثبات الحال ونفيها ، وتقرر رأيه على الإثبات ، ومع ذلك أثبت الصفات معاني قائمة به لا أحوالا . وقال : الحال الذي أثبته أبو هاشم هو الذي نسميه صفة خصوصا إذا أثبت حالة أوجبت تلك الصفات .

قال أبو الحسن : البارئ تعالى عالم بعلم ، قادر بقدرة ، حي أبجياة ، مرید بإرادة ، متكلم بكلام ، سميع يسمع ، بصير يبصر . وله في البقاء اختلاف رأى .

قال : وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى . لا يقال : هي هو ، ولا هي غيره ، ولا : لا هو ، ولا : لا غيره . والدليل على أنه متكلم بكلام قديم ، ومرید بإرادة قديمة أنه قد قام الدليل على أنه تعالى ملك ، والملك من له الأمر والنهي ، فهو آمر ، ناه . فلا يخلو إما أن يكون آمرا بامر قديم ، أو بامر محدث . وإن كان محدثا فلا يخلو : إما أن يحدثه في ذاته ، أو في محل أو لا في محل . ويستحيل أن يحدثه في ذاته ، لأنه يؤدي إلى أن يكون محلا للحوادث ، وذلك محال . ويستحيل أن يحدثه في محل ، لأنه يوجب أن يكون المحل به موصوفا . ويستحيل أن يحدثه لا في محل ، لأن ذلك غير معقول . فتعين أنه قديم ، قائم به ، صفة له ، وكذلك التقسيم في الإرادة والسمع والبصر .

قال : وعلمه واحد يتعلق بجميع المعلومات : المستحيل ، والجائز ، والواجب ، والموجود ، والمعدوم . وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصلح وجوده من الجائزات . وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص . وكلامه واحد هو : أمر ونهى ، وخبر ، واستخبار ، ووعد ، ووعد . وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه ، لا إلى عدد في نفس الكلام . والعبارات . والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلي ، والدلالة مخلوقة محدثة ، والمدلول قديم أزلي . والفرق بين القراءة والمقروء ، والتلاوة والمتلو كالفرق بين الذكور والمذكور . فالذكر ، محدث والمذكر قديم .

وخالف الأشعرى بهذا التدقيق جماعة من الحشوية ؛ إذ أنهم قضوا بكون الحروف والكلمات قديمة . والكلام عند الأشعرى معنى قائم بالنفس سوى العبارة . والعبارة دلالة عليه من الإنسان . فالمتكلم عنده من قام به الكلام . وعند المعتزلة من فعل الكلام غير أن العبارة تسمى كلاما : إما بالمجاز ، وإما باشتراك اللفظ .

قال : وإرادته واحدة ، قديمة ، أزلية ، متعلقة بجميع المرادات من أفعاله الخاصة وأفعال عباده ، من حيث إنها مخلوقة له ، لا من حيث إنها مكتسبة لهم . فعن هذا قال : أراد الجميع : خيرها ، وشرها ، ونفعها ، وضرها . وكما أراد وعلم ، أراد من العباد ما علم . وأمر القلم حتى كتب في اللوح المحفوظ ، فذلك حكمه وقضاؤه وقدره الذي لا يتغير ولا يتبدل . وبخلاف المعلوم : مقدور الجنس ، محال الوقوع .

وتكليف مالا يطاق جائز على مذهبه للعلة التي ذكرناها : ولأن الاستطاعة عنده عرض ، والعرض لا يبقى زمانين . ففي حال التكليف لا يكون المكلف قط قادرا ، لأن المكلف من يقدر على إحداث ما أمر به . فأما أن يجوز ذلك في حق من لا قدرة له أصلا على الفعل فمحال ، وإن وجد ذلك منصوبا عليه في كتابه .

قال : والعبد قادر على أفعاله إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات

الرعدة والرعدة ، وبين حركات الاختيار والإرادة . والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة ، متوقفة على اختيار القادر . فمن هذا قال : المكتسب هو المقدر بالقدرة الحاصلة . والحاصل تحت القدرة الحادثة .

ثم على أصل أبي الحسين : لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث ، لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض . فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان ، والطعوم ، والروائح . وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام ، فيؤدى إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة . غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة ، أو تحتها ، أومعها : الفعل الحاصل إذا أَرَادَهُ العبد وتجرد له ، ويسمى هذا الفعل كسبا ، فيكون خلقا من الله تعالى إبداعا وإحداثا ، وكسبا من العبد : حصولا تحت قدرته .

والقاضى أبو بكر^(١) الباقلانى تخطى عن هذا القدر قليلا ، فقال : الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد ، لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط ، بل ههنا وجوه أخرى ، هن وراء الحدوث من كون الجوهر جوهرًا متحيزًا ، قابلا للعرض . ومن كون العرض عرضا ، ولونا ، وسوادا وغير ذلك . وهذه أحوال عند مثبتى الأحوال . قال : فجهة كون الفعل حاصلا بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصة ، ويسمى ذلك كسبا ، وذلك هو أثر القدرة الحادثة .

قال : وإذا جاز على أصل المعتزلة أن يكون تأثير القدرة أو القادرية القديمة في حال هو الحدوث والوجود ، أوفى وجه من وجوه الفعل ، فلم لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة في حال : هو صفة للحادث ، أوفى وجه من وجوه الفعل ؛ وهو كون الحركة مثلا على هيئة مخصوصة ؟ وذلك أن المفهوم من الحركة مطلقا ومن العرض مطلقا غير المفهوم من القيام والقعود ، وهما حالتان متمايزتان ، فإن كل قيام حركة ، وليس كل حركة قياما .

(١) توفى الباقلانى سنة ٤٠٣ هـ .

ومن المعلوم أن الإنسان يفرق فرقا ضروريا بين قولنا : أوجد ، وبين قولنا : صلى ، وصام ، وقعد ، وقام . وكما لا يجوز أن يضاف إلى الباري تعالى جهة ما يضاف إلى العبد ، فكذلك لا يجوز أن يضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى الباري تعالى .

فأثبت القاضي تأثيراً للقدرة الحادثة وأثرها : هي الحالة الخاصة ، وهي جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل . وتلك الجهة هي المتعينة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب . فإن الوجود من حيث هو وجود لا يستحق عليه ثواب وعقاب ، خصوصا على أصل المعتزلة ، فإن جهة الحسن والقبح هي التي تقابل بالجزاء . والحسن والقبح صفتان ذاتيتان وراء الوجود . فالوجود من حيث هو موجود ليس بحسن ولا قبيح .

قال : فإذا جاز لكم إثبات صفتين هما حالتان ، جاز لي إثبات حالة هي متعلق القدرة الحادثة . ومن قال : هي حالة مجهولة ، فبينا بقدر الإمكان جهتها وعرفناها إيش هي ، ومثلناها كيف هي .

* * *

ثم إن إمام الحرمين^(١) أبا المعالي الجويني تخطى عن هذا البيان قليلا . قال : أما نفي هذه القدرة والاستطاعة فما ياباه العقل والحس . وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفى القدرة أصلا . وأما إثبات تأثير في حالة لا يفعل فهو كنفى التأثير خصوصا والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم . فلا بد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة ، لا على

(١) هو أبو المعالي الجويني عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي ، ضياء الدين ، أحد الأئمة الأعلام من بلدة جورين بنيصا بور ظهر في وقت اشتد فيه التعصب بين الأشعرية وخصومهم . وكان الجويني متبحرا في العلوم والمعارف ، فأفاد الأشعرية ودافع عنهم دفاعا مجيدا فشاع ذكره في الآفاق . ثم خرج إلى مكة فجاور بها أربع سنين ينشر العلم . ولهذا قيل له إمام الحرمين . وعاد إلى نيسابور ثم رحل منها إلى بغداد فتولى التدريس بالمدرسة النظامية والخطابة والتذكير والإمامة . وهجرت له المجالس ، وانغمر ذكر غيره من العلماء وشاعت مصنفاته . توفي سنة ٤٧٨ هـ ، انظر ابن خلكان ١ / ٣٦١ .

وجه الإحداث والخلق ، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم ، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتدار، يحس من نفسه أيضا عدم الاستقلال ، فالفعل يستند وجوده إلى القدرة، والقدرة يستند وجودها إلى سبب آخر تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة . وكذلك يستند سبب إلى سبب آخر حتى ينتهى إلى مسبب الأسباب . فهو الخالق للأسباب ومسبباتها ، المستغنى على الإطلاق ، فإن كل سبب مهما استغنى من وجه محتاج من وجه ، والبارى تعالى هو الغنى المطلق ، الذى لا حاجة له ولا فقر .

وهذا رأى إنما أخذه من الحكماء الإلهيين وأبرزه في معرض الكلام . وليس يختص نسبة السبب إلى المسبب على أصله بالفعل والقدرة ، بل كل ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه . وحينئذ يلزم القول بالطبع ، وتأثير الأجسام فى الأجسام إيجاباً ، وتأثير الطبائع فى الطبائع إحداثاً ، وليس ذلك مذهب الإسلاميين . كيف ورأى المحققين من الحكماء أن الجسم لا يؤثر فى إيجاد الجسم ، قالوا : الجسم لا يجوز أن يصدر عن جسم ، ولا عن قوة مافى جسم ، فإن الجسم مركب من مادة وصورة ، فلو أثر لأثر بجهتيه ، أعنى بمادته وصورته . والمادة لها طبيعة عدمية ، فلو أثرت لأثرت بمشاركة العدم ، والتالى محال ، فالمقدم إذن محال فنقيضه حق ؛ وهو أن الجسم وقوة مافى الجسم لا يجوز أن يؤثر فى جسم .

وتخطى من هو أشد تحقّقاً وأغوص تفكراً ، عن الجسم وقوة مافى الجسم ، إلى كل ماهو جائز بذاته ، فقال : كل ماهو جائز بذاته لا يجوز أن يحدث شيئاً ما ، فإنه لو أحدث لأحدث بمشاركة الجواز ، والجواز له طبيعة عدمية . فلو خلى الجائز وذاته كان عدماً . فلو أثر الجواز بمشاركة العدم ، لأدى إلى أن يؤثر العدم فى الوجود ، وذلك محال ؛ فإذاً لا موجد على الحقيقة إلا واجب الوجود لذاته . وما سواه من الأسباب معدّات لقبول الوجود ، لا محدثات لحقيقة الوجود ، ولهذا شرح سنذكره .

ومن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبى المعالى إذا كان بهذه المثابة ، فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة ؟

هذا ونعود إلى كلام صاحب المقالة : قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري : إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري تعالى لا يشاركه في الخلق غيره ، فأخص وصفه تعالى هو : القدرة على الاختراع . قال : وهذا هو تفسير اسمه تعالى الله .

وقال الأستاذ أبو إسحاق^(١) الإسفرايني : أخص وصفه هو : كون يوجب تمييزه عن الأكوان كلها .

وقال بعضهم : نعلم يقيناً أن مامن موجود إلا ويتميز عن غيره بأمر ما ، وإلا فيقتضى أن تكون الموجودات كلها مشتركة متساوية ، والباري تعالى موجود ، فيجب أن يتميز عن سائر الموجودات بأخص وصف ، إلا أن العقل لا ينتهي إلى معرفة ذلك الأخص ، ولم يرد به سمع ، فتوقف .

ثم هل يجوز أن يدركه العقل ؟ ففيه خلاف أيضاً ، وهذا قريب من مذهب ضرار ، غير أن ضراراً أطلق لفظ الماهية عليه تعالى ، وهو من حيث العبارة منكر .

ومن مذهب الأشعري : أن كل موجود يصح أن يرى ، فإن المصحح للرؤية إنما هو الوجود . والباري تعالى موجود فيصح أن يرى . وقد ورد السمع بأن المؤمنين يرونه في الآخرة . قال الله تعالى : (وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَازِرَةٌ^(٢)) إلى غير ذلك من الآيات والأخبار . قال : ولا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة ، ومكان ، وصورة ومقابلة ، واتصال شعاع ، أو على سبيل انطباع ، فإن كل ذلك مستحيل .

وله قولان في ماهية الرؤية :

أحدهما : أنه علم مخصوص ، ويعنى بالخصوص أنه يتعلق بالوجود دون العدم .

والثاني : أنه إدراك وراء العلم لا يقتضى تأثيراً في المدرك ، ولا تأثيراً عنه .

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني الملقب بركن الدين الفقيه الشافعي ، كان من العلماء الأعلام ، درس في أكبر مدارس نيسابور ، وتوفي سنة ٤١٨ هـ .

(٢) القيامة آية ٢٢ .

وأثبت أن السمع والبصر للباري تعالى صفتان أزليتان ؛ هما إدراكا وراء العلم
يتعلقان بالمدركات الخاصة بكل واحد بشرط الوجود . وأثبت اليدين ، والوجه صفات
خبرية . فيقول: ورد بذلك السمع فيجب الإقرار به كما ورد ، وصغوه^(١) إلى طريقة السلف
من ترك التعرض للتأويل ، وله قول أيضاً في جواز التأويل

ومذهبه في الوعد والوعيد ، والأسماء ، والأحكام ، والسمع ، والعقل مخالف للمعتزلة
من كل وجه .

قال : الإيمان هو التصديق بالجنان . وأما القول باللسان والعمل بالأركان فقروعه .
فمن صدق بالقلب أى أقر بوحداية الله تعالى ، واعترف بالرسول تصديقاً لهم فيما جاءوا به
من عند الله تعالى بالقلب صح إيمانه حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمناً ناجياً ، ولا يخرج
من الإيمان إلا بإنكار شيء من ذلك .

وصاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى ، إما
أن يغفر له برحمته ، وإما أن يشفع فيه النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال : « شَفَاعَتِي لِأَهْلِ
الْكِبَايَرِ مِنْ أُمَّتِي » وإما أن يعذبه بمقدار جرمه ، ثم يدخله الجنة برحمته . ولا يجوز أن
يخلد في النار مع الكفار ، لما ورد به السمع بالإخراج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة
من الإيمان . قال : ولو تاب فلا أقول بأنه يجب على الله تعالى قبول توبته بحكم العقل ،
إذ هو الموجب ، فلا يجب عليه شيء . بلى ورد السمع بقبول توبة التائبين ، وإجابة دعوة
الضطرين ، وهو المالك في خلقه يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد . فلو أدخل الخلائق بأجمعهم
الجنة لم يكن حيفاً . ولو أدخلهم النار لم يكن جوراً ، إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه
المتصرف . أو وضع الشيء في غير موضعه ، وهو المالك المطلق ؛ فلا يتصور منه ظلم ،
ولا ينسب إليه جور .

قال : والواجبات كلها سمعية ، والعقل لا يوجب شيئاً ، ولا يقتضى تحسيناً ولا تقبيحاً ،
فعرفة الله تعالى بالعقل تحصل ، وبالسمع تجب ، قال الله تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى

(١) صغوه : ميله .

نَبَّهَتْ رَسُولًا^(١) وكذلك شكر المنعم ، وإثابة المطيع ، وعقاب العاصي يجب بالسمع دون العقل ، ولا يجب على الله تعالى شيء ما بالعقل ، لا الصلاح ، ولا الأصلح ، ولا اللطف ، وكل ما يقتضيه العقل من جهة الحكمة الموجبة ، فيقتضى نقيضه من وجه آخر .

وأصل التكليف لم يكن واجبا على الله إذ لم يرجع إليه نفع ، ولا اندفع به عنه ضرر ، وهو قادر على مجازاة العبيد ثوابا وعقابا ، وقادر على الإفضال عليهم ابتداء تكرما وتفضلا . والثواب ، والنعم ، واللطف كله منه فضل ، والعقاب والعذاب كله عدل (لا يُسألُ عما يفعلُ وهم يُسألون) .

وانبعاث الرسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة ، ولكن بعد الانبعاث تأييدهم بالمعجزات وعصمتهم من الموبقات من جملة الواجبات ، إذ لا بد من طريق للمستمع يسلكه ليعرف به صدق المدعى ، ولا بد من إزاحة العلل ؛ فلا يقع في التكليف تناقض .

والمعجزة : فعل خارق للعادة ، مقترن بالتحدى ، سليم عن المعارضة ، يقتزل منزلة التصديق بالقول من حيث القرينة . وهو منقسم إلى خرق المعتاد ، وإلى إثبات غير المعتاد . والكرامات للأولياء حق ، وهي من وجه تصديق للأنبياء ، وتأكيذ للمعجزات .

والإيمان والطاعة بتوفيق الله . والكفر والمعصية بخذلانه . والتوفيق عنده : خلق القدرة على الطاعة ، والخذلان عنده : خلق القدرة على المعصية . وعند بعض أصحابه : تيسير أسباب الخير هو التوفيق ، وبضده الخذلان . وما ورد به السمع من الإخبار عن الأمور الغائبة مثل : القلم ، واللوح ، والعرش ، والكرسى ، والجنة ، والنار ؛ فيجب إجراؤها على ظاهرها والإيمان بها كما جاءت ، إذ لا استحالة في إثباتها . وما ورد من الأخبار عن الأمور المستقبلية في الآخرة مثل : سؤال القبر ، والثواب والعقاب فيه ، ومثل : الميزان ، والحساب ،

والصراط ، وانقسام الفريقين : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، حق يجب الاعتراف بها وإجراؤها على ظاهرها ، إذ لا استحالة في وجودها .

والقرآن عنده معجزة من حيث : البلاغة ، والنظم ، والفصاحة ، إذ خير العرب بين السيف وبين المعارضة . فاختاروا أشد القسمين اختيار عجز عن المقابلة . ومن أصحابه من اعتقد أن الإعجاز في القرآن من جهة صرف الدواعي وهو المنع من المعارضة ، ومن جهة الإخبار عن الغيب .

وقال : الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعيين ؛ إذ لو كان ثم نص لما خفي ، والدواعي تتوفر على نقله . واتفقوا في سقيفة بني ساعدة على أبي بكر رضي الله عنه . ثم اتفقوا بعد تعيين أبي بكر على عمر رضي الله عنه . واتفقوا بعد الشورى على عثمان رضي الله عنه . واتفقوا بعده على علي رضي الله عنه . وهم مترتبون في الفضل ترتيبهم في الإمامة .

وقال : لا نقول في عائشة وطلحة والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطأ . وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة . ولا نقول في حق معاوية وعمر بن العاص ؛ إلا أنهما بغيا على الإمام الحق فقاتلهم علي مقاتلة أهل البغي . وأما أهل النهروان فهم الشراة المارقون عن الدين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد كان علي رضي الله عنه على الحق في جميع أحواله ، يدور الحق معه حيث دار .

٢ - المشبهة

اعلم أن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة التي عهدوها من الأئمة الراشدين ونصرهم جماعة من أسراء بني أمية على قولهم بالقدر ، وجماعة من خلفاء بني العباس على قولهم بنى الصفات وخلق القرآن ، تحيروا في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم ، وأخبار النبي الأمين صلى الله عليه وسلم .

فأما أحمد بن حنبل وداود^(١) بن علي الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجزوا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل : مالك بن أنس ، ومقاتل^(٢) بن سليمان . وسلكوا طريق السلامة فقالوا : تؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ، ولا تتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعا أن الله عز وجل لا يشبه شيئا من المخلوقات ، وأن كل ما مثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره . وكانوا يحترزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا : من حرك يده عند قراءة قوله تعالى : « خَلَقْتُ بِيَدَيَّ »^(٣) أو أشار بأصبعه عند روايته « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » وجب قطع يده وقلع أصبعيه . وقالوا : إنما توقفنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمرين :

أحدهما المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ)^(٤) فنحن نحترز عن الزيف .

والثاني : أن التأويل أمر مظنون بالاتفاق ، والقول في صفات الباري بالظن غير جائز . فربما أولنا الآية على غير مراد الباري تعالى فوقنا في الزيف ، بل نقول كما قال الراسخون في العلم (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) آمنا بظاهره ، وصدقنا بباطنه ، ووكنا علمه إلى الله تعالى . ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك ، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه . واحتاط

(١) داود بن علي الأصفهاني الفقيه الظاهري ، كان حافظا مجتهدا ، إمام أهل الظاهر . وكان زاهدا متقللا كثير الورع . توفي سنة ٢٧٠ هـ (شذرات ٢ / ١٨٥) .

(٢) أبو الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي بالولاء ، الخراساني المروزي . أصله من بلخ وانتقل إلى البصرة ودخل بغداد وحدث بها ، وكان مشهورا بتفسير كتاب الله العزيز ، وله التفسير المشهور . وأخذ الحديث عن مجاهد وعطاء وغيرهما . وكان من العلماء الأجلاء . توفي بالبصرة سنة ١٥٠ هـ (ابن خلكان ٢ / ١٤٧) .

(٣) ص آية ٧٥ . (٤) آل عمران آية ٧ .

بعضهم أكثر احتياط حتى لم يقرأ اليد بالفارسية ، ولا الوجه ، ولا الاستواء ، ولا ما ورد من جنس ذلك ، بل إن احتاج في ذكره إلى عبارة عبر عنها بما ورد لفظا بلفظ . فهذا هو طريق السلامة ، وليس هو من التشبيه في شيء .

غير أن جماعة من الشيعة الغالية ، وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه مثل : المشاميين من الشيعة . ومثل مضر ، وكهمس ، وأحمد الهجيمي وغيرهم من الحشوية . قالوا : معبودهم على صورة ذات أعضاء وأعضاء ، إما روحانية ، وإما جسمانية . ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكن .

فأما مشبهة الشيعة فستأتي مقالاتهم في باب الغلاة .

وأما مشبهة الحشرية ؛ فحكى الأشعري عن محمد بن عيسى أنه حكى عن مضر ، وكهمس ، وأحمد الهجيمي : أنهم أجازوا على ربهم الملامسة والمصافحة . وأن المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة ؛ إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض .

وحكى السكبي عن بعضهم أنه كان يجوز الرؤية في دار الدنيا ، وأن يزوره ويزورهم . وحكى عن داود الجواربي أنه قال : اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك . وقال : إن معبوده جسم ، ولحم ، ودم . وله جوارح وأعضاء من يد ، ورجل ، ورأس ، ولسان ، وعينين ، وأذنين . ومع ذلك جسم لا كأجسام ، ولحم لا كاللحم ، ودم لا كالدماء . وكذلك سائر الصفات . وهو لا يشبه شيئا من المخلوقات ، ولا يشبه شيء . وحكى عنه أنه قال : هو أجوف من أعلاه إلى صدره ، مصمت ما سوى ذلك . وأن له وفرة سوداء ، وله شعر قطط .

وأما ما ورد في التنزيل من الاستواء ، والوجه ، واليدين ، والجنب ، والجحى ، والإتيان والقوقية وغير ذلك فأجروها على ظاهرها ، أعنى ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام . وكذلك ما ورد في الأخبار من الصورة وغيرها في قوله عليه السلام : « خَلَقَ آدَمَ عَلَى

صُورَةِ الرَّحْنِ « وقوله « حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ » وقوله « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْنِ » وقوله « خَمْرَ طِينَةِ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا » وقوله : « وَضَعَ يَدَهُ أَوْ كَفَّهُ عَلَى كَتِفِي » وقوله « حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ عَلَى كَتِفِي » إلى غير ذلك ؛ أجروها على ما يتعارف في صفات الأجسام .

وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلى النبي عليه السلام ، وأكثروا مقتبسة من اليهود ، فإن التشبيه فيهم طباع ، حتى قالوا : اشتكت عيناه فعادته الملائكة . وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه . وأن العرش لَتَبُطُّ^(١) من تحتها كأطيط الرجل الحديد ، وأنه ليفضل من كل جانب أربع أصابع .

وروى المشبهة عن النبي عليه السلام أنه قال : « لَقِيتَنِي رَبِّي فَصَافَحَنِي وَكَافَحَنِي ، وَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ^(٢) » .

وزادوا على التشبيه قولهم في القرآن : إن الحروف والأصوات والرقوم المكتوبة قديمة أزلية . وقالوا : لا يعقل كلام ليس بحروف ولا كلم . واستدلوا بأخبار ، منها ما رووا عن النبي عليه السلام : « يُنَادِي اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ » ورووا أن موسى عليه السلام كان يسمع كلام الله كجر السلاسل . قالوا : وأجمعت السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق . ومن قال هو مخلوق فهو كافر بالله . ولا نعرف من القرآن إلا ما هو بين أظهرنا فنبصره ونسمعه ونقرؤه ونكتبه .

والخالفون في ذلك :

أما المعتزلة فوافقونا على أن هذا الذي في أيدينا كلام الله ، وخالفونا في القدم . وهم محجوجون بإجماع الأمة .

وأما الأشعرية فوافقونا على أن القرآن قديم . وخالفونا في أن الذي في أيدينا كلام الله ، وهم محجوجون أيضا بإجماع الأمة : أن المشار إليه هو كلام الله . فأما إثبات كلام هو صفة قائمة بذات الباري تعالى لا نبصرها ؛ ولا نكتبها ؛ ولا نقرؤها ، ولا نسمعها ؛ فهو مخالفة للإجماع من كل وجه .

(١) يبط : يرسل صوتا من ثقل ما يحمل .

(٢) الأنامل : أطراف الأصابع ، جمع أنملة .

فنحن نعتقد أن ما بين الدفتين كلام الله ، أنزله على لسان جبريل عليه السلام ، فهو المكتوب في المصاحف ؛ وهو المكتوب في اللوح المحفوظ ؛ وهو الذي يسمعه المؤمنون في الجنة من البارئ تعالى بغير حجاب ولا واسطة . وذلك معنى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ^(١)) وهو قوله تعالى لموسى عليه السلام : (يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ^(٢)) ومناجاته من غير واسطة حتى قال تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ^(٣)) وقال (إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلامِي ^(٤)) وروى عن النبي عليه السلام أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ » وفي التنزيل : (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ ^(٥)) .

قالوا : فنحن لا نزيد من أنفسنا شيئاً ، ولا نتدارك بعقولنا أمراً لم يتعرض له السلف . قالوا : ما بين الدفتين كلام الله . قلنا : هو كذلك . واستشهدوا عليه بقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ^(٦)) ومن المعلوم أنه ما سمع إلا هذا الذي نقرؤه . وقال تعالى : (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ^(٧)) وقال (فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ ، مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ ، بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ ^(٨)) وقال (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ^(٩)) وقال : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ^(١٠)) إلى غير ذلك من الآيات .

ومن المشبهة من مال إلى مذهب الحلولية ، وقال : يجوز أن يظهر البارئ تعالى بصورة

- | | |
|---------------------|---------------------------|
| (١) يس آية ٥٨ | (٢) القصص آية ٣٠ |
| (٣) النساء آية ١٦٤ | (٤) الأعراف آية ١٤٤ ، ١٤٥ |
| (٦) التوبة آية ٦ | (٧) الواقعة آية ٧٨ — ٨٠ |
| (٨) عبس آية ١٢ — ١٦ | (٩) القدر آية ١ |
| (١٠) البقرة آية ١٨٤ | |

شخص ، كما كان جبريل عليه السلام ينزل في صورة أعرابي وقد تمثل لمريم بشراً سوياً .
وعليه حمل قول النبي عليه السلام : « رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » . وفي التوراة عن
موسى عليه السلام : شافهت الله تعالى فقال لى كذا .

والغلاة من الشيعة مذهبهم الحلول .

ثم الحلول قد يكون بجزء ، وقد يكون بكل ؛ على ماسياتي في تفصيل مذاهبهم إن شاء
الله تعالى .

٣ — الكَرَامِيَّة

أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام^(١) . وإنما عددناه من الصفاتية لأنه كان ممن يثبت
الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه . وقد ذكرنا كيفية خروجه وانتسابه إلى
أهل السنة فيما قدمنا ذكره .

وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشر فرقة . وأصولها ستة : العابدية ، والتونية ،
والزينية ، والإسحاقية ، والواحدية . وأقربهم الهيصمية . ولكل واحدة منهم رأى إلا
أنه لما لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين ، بل عن سفهاء أغتنام جاهلين لم نفردوا مذهباً .
وأوردنا مذهب صاحب المقالة ، وأشرنا إلى ما يتفرع منه .

نص أبو عبد الله على أن معبوده على العرش استقراراً ، وعلى أنه بجهة فوق ذاتاً ،
وأطلق عليه اسم الجوهر . فقال في كتابه المسمى عذاب القبر إنه أحدي الذات ، أحدي

(١) محمد بن كرام كان من سجستان ، ثم خرج إلى نيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله ، فاعتر بما
كان يريه من زهده جماعة من أهل السواد فنعاهم إلى بدعه . (التبصير ٦٥) وقال عبد القاهر البغدادي في
« الفرق بين الفرق » ص ١٣١ (إن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده . وزعم أنه جسم له حد ونهاية من
تحتة والجهة التي منها يلاقى عرشه ، وهذا شبيه بقول الثنوية : إن معبودهم الذي سموه نوراً يتناهى من الجهة
التي يلاقى الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات . وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما
زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر) .

توفي محمد بن كرام سنة ٢٥٥ ، وله ترجمة واسعة عند ابن عساكر . وبلغ أتباعه في خراسان وحدها
أكثر من عشرين ألفاً ، وكان له مثل ذلك في أرض فلسطين .

الجوهر . وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا . وجوز الانتقال ، والتحول ، والنزول . ومنهم من قال إنه على بعض أجزاء العرش . وقال بعضهم : امتلأ العرش به . وصار المتأخرون منهم إلى أنه تعالى بجهة فوق ، وأنه محاذ للعرش .

ثم اختلفوا فقالت العابدية : إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولا بالجواهر لاتصلت به . وقال محمد بن الهيصم : إن بينه وبين العرش بعدا لا يتناهى ، وإنه مبين للعالم بينونة أزلية . ونفى التحيز والمحاذة ، وأثبت الفوقية والمباينة

وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه . والمقاربون منهم قالوا : نغنى بكونه جسما أنه قائم بذاته ، وهذا هو حد الجسم عندهم . وبنوا على هذا أن من حكم القائمين بأنفسهما أن يكونا متجاورين أو متباينين . فقفى بعضهم بالتجاور مع العرش ، وحكم بعضهم بالتباين ، وربما قالوا : كل موجودين فإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعرض مع الجوهر ، وإما أن يكون بجهة منه . والبارى تعالى ليس بعرض إذ هو قائم بنفسه ، فيجب أن يكون بجهة من العالم . ثم أعلى الجهات وأشرفها جهة فوق ، فقلنا هو بجهة فوق بالذات حتى إذا روى روى من تلك الجهة .

ثم لهم اختلافات في النهاية . فمن الجسمة من أثبت النهاية له من ست جهات . ومنهم من أثبت النهاية له من جهة تحت ، ومنهم من أنكر النهاية له ، فقال : هو عظيم .

ولهم في معنى العظمة خلاف . فقال بعضهم : معنى عظمته أنه مع وحدته على جميع أجزاء العرش ، والعرش تحته ، وهو فوق كله على الوجه الذى هو فوق جزء منه ، وقال بعضهم : معنى عظمته أنه يلاقى مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد ، وهو يلاقى جميع أجزاء العرش ، وهو العلى العظيم .

ومن مذهبهم جميعا : جواز قيام كثير من الحوادث بذات البارى تعالى . ومن أصلهم أن ما يحدث فى ذاته فإنما يحدث بقدرته . وما يحدث مباينا لذاته فإنما يحدث بواسطة

الإحداث . ويعنون بالإحداث : الإيجاد والإعدام الواقعين في ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات . ويعنون بالمحدث : ما بين ذاته من الجواهر والأعراض .

ويفرقون بين الخلق والخلق ، والإيجاد والموجود والموجد ، وكذلك بين الإعدام والمعدوم . فالخلق إنما يقع بالخلق ، والخلق إنما يقع في ذاته بالقدرة ، والمعدوم إنما يصير معدوماً بالإعدام الواقع في ذاته بالقدرة .

وزعموا أن في ذاته سبحانه حوادث كثيرة مثل الإخبار عن الأمور الماضية والآتية . والكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام ، والقصص والوعد والوعيد والأحكام . ومن ذلك المسمعات والمبصرات فيما يجوز أن يسمع ويبصر . والإيجاد والإعدام هو القول والإرادة وذلك قوله (كن) للشيء الذي يريد كونه . وإرادته لوجود ذلك الشيء . وقوله للشيء كن : صورتان .

وفسر محمد بن الهيصم الإيجاد والإعدام : بالإرادة والإيثار . قال : وذلك مشروط بالقول شرعاً . إذ ورد في التنزيل : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) وقوله (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) .

وعلى قول الأكثرين منهم : الخلق^(١) عبارة عن القول والإرادة . ثم اختلفوا في التفصيل ، فقال بعضهم : لكل موجود إيجاد ، ولكل معدوم إعدام . وقال بعضهم : إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد . وإذا اختلف الجنس تعدد الإيجاد . وألزم بعضهم : لو افتقر كل موجود أو كل جنس إلى إيجاد ، فليفتقر كل إيجاد إلى قدرة . فالتزم تعدد القدرة بتعدد الإيجاد .

وقال بعضهم أيضاً : تعدد القدرة بعدد أجناس المحدثات . وأكثرهم على أنها تتعدد بعدد أجناس الحوادث التي تحدث في ذاته من الكاف والنون ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ؛ وهي خمسة أجناس .

في « الفرق بين الفرق » ١٣٢ (وسماوا قوله للشيء « كن » خلقاً للمخلوق ، وإحداثاً للمحدث) .

ومنهم من فسر السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر . ومنهم من أثبت لله تعالى السمع والبصر أزلا . والتسمعات والتبصرات هي إضافة المدركات إليهما .

وقد أثبتوا لله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدثات وبالحوادث التي تحدث في ذاته . وأثبتوا إرادات حادثة تتعلق بتفاصيل المحدثات .

وأجمعوا على أن الحوادث لا توجب لله تعالى وصفا : ولا هي صفات له فتحدث في ذاته هذه الحوادث من الأقوال ، والإرادات ، والتسمعات ، والتبصرات . ولا يصير بها قائلا ، ولا مريدا ، ولا سميعا ، ولا بصيرا . ولا يصير بخلق هذه الحوادث محدثا ، ولا خالقا . وإنما هو قائل بقائلته ، وخالق بخالقيته ، ومريد بمريدته ، وذلك قدرته على هذه الأشياء . ومن أصلهم أن الحوادث التي يحدثها في ذاته واجبة البقاء حتى يستحيل عدمها ؛ إذ لو جاز عليها عدم لتعاقبت على ذاته الحوادث ، ولشارك الجوهر في هذه القضية . وأيضا فلو قدر عدمها فلا يخلو : إما أن يقدر عدمها بالقدرة ، أو بإعدام يخلقه في ذاته . ولا يجوز أن يكون عدمها بالقدرة ، لأنه يؤدي إلى ثبوت المعدوم في ذاته . وشرط الوجود والمعدوم أن يكونا مباينين لذاته . ولو جاز وقوع معدوم في ذاته بالقدرة من غير واسطة إعدام لجاز حصول سائر المعدومات بالقدرة . ثم يجب طرد ذلك في الموجد ، حتى يجوز وقوع موجد يحدث في ذاته ؛ وذلك محال عندهم . ولو فرض إعدامها بالإعدام لجاز تقدير عدم ذلك الإعدام ، فيسلسل . فارتكبوا لهذا التحكم استحالة عدم ما يحدث في ذاته .

ومن أصلهم أن المحدث إنما يحدث في ثاني حال ثبوت الإحداث بلا فصل ، ولا أثر للإحداث في حال بقائه .

ومن أصلهم : أن ما يحدث في ذاته من الأمر فنقسم إلى :

١ — أمر التكوين ، وهو فعل يقع تحته المفعول .

٢ — وإلى ما ليس أمر التكوين : وذلك إما خبر ، وإما أمر التكليف ، ونهى .

التكليف . وهي أفعال من حيث دلت على القدرة ، ولا تقع تحتها مفعولات . هذا هو تفصيل مذاهبهم في محل الحوادث .

وقد اجتهد ابن الهيضم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء مثل التجسيم فإنه قال : أراد بالجسم : القائم بالذات . ومثل الفوقية فإنه حملها على العلو . وأثبت البينونة غير المتناهية ، وذلك الخلاء الذي أثبته بعض الفلاسفة . ومثل الاستواء ، فإنه نفى المجاورة والمماس ، والتمكن بالذات ، غير مسألة محل الحوادث فإنها لم تقبل المreme ، فالتزمها كما ذكرنا . وهي من أشنع المحالات عقلا .

وعند القوم أن الحوادث تزيد على عدد المحدثات بكثير . فيكون في ذاته أكثر من عدد المحدثات عالم من الحوادث ، وذلك محال وشنيع .

ومما أجمعوا عليه من إثبات الصفات قولهم : البارئ تعالى عالم بعلم ، قادر بقدره ، حي بحياة ، شاء بمشيئته . وجميع هذه الصفات صفات قديمة أزلية قائمة بذاته . وربما زادوا السمع والبصر كما أثبته الأشعري . وربما زادوا اليدين ، والوجه : صفات ، قديمة ، قائمة بذاته . وقالوا : له يد لا كالأيدي ، ووجه لا كالوجوه . وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات .

وزعم ابن الهيضم أن الذي أطلقه المشبهة على الله عز وجل من : الهيئة ، والصورة ، والجوف ، والاستدارة ، والوفرة ، والمصافحة ، والمعانقة ، ونحو ذلك لا يشبه سائر ما أطلقه الكرامية من : أنه خلق آدم بيده ، وأنه استوى على عرشه ، وأنه يجيء يوم القيامة لحاسبة الخلق . وذلك أنا لا نعتقد من ذلك شيئا على معنى فاسد : من جارحتين وعضوين ؛ تفسيراً لليدين . ولا مطابقة للمكان واستقلال العرش بالرحمن تفسيراً للاستواء . ولا تردداً في الأماكن التي تحيط به تفسيراً للمجيء . وإنما ذهبنا في ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط من غير تكليف وتشبيه . وما لم يرد به القرآن والخبر فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة والجسمة .

وقال : البارئ تعالى عالم في الأزمان بما سيكون على الوجه الذي يكون . وشاء لتنفيذ

علمه في معلوماته فلا ينقلب علمه جهلا . ومريد لما يخلق في الوقت الذي يخلق بإرادة
حادثه . وقائل لكل ما يحدث بقوله كن حتى يحدث ، وهو الفرق بين الإحداث
والحدث ، والخلق والخلق . وقال : نحن ثبت القدر خيره وشره من الله تعالى . وأنه
أراد الكائنات كلها خيرا وشرها . وخلق الوجودات كلها حسنها وقبيحها . ونثبت
للعبد فعلا بالقدرة الحادثة ويسمى ذلك : كسبا . والقدرة الحادثة مؤثرة في إثبات فائدة
زائدة على كونه مفعولا مخلوقا للباري تعالى ، تلك الفائدة هي مورد التكليف . والمورد هو
المقابل بالثواب والعقاب .

* * *

واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع ، وتجب معرفة الله تعالى بالعقل كما
قالت المعتزلة ، إلا أنهم لم يثبتوا رعاية الصلاح والأصلح واللطف عقلا كما قالت المعتزلة .
وقالوا : الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ، ودون سائر الأعمال .
وفرقوا بين تسمية المؤمن مؤمنا فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف . وفيما يرجع إلى
أحكام الآخرة والجزاء . فالمنافق عندهم : مؤمن في الدنيا على الحقيقة ، مستحق للعقاب
الأبدى في الآخرة .

وقالوا في الإمامة إنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعيين كما قال أهل السنة .
إلا أنهم جوزوا عقد البيعة لإمامين في قطرين ، وغرضهم إثبات إمامة معاوية في الشام
باتفاق جماعة من أصحابه . وإثبات أمير المؤمنين علي^{عليه السلام} بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من
الصحابه . ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية قتالا على طلب عثمان
رضي الله عنه ، واستقلالا ببيت المال .

ومذهبهم الأصلي اتهم علي^{عليه السلام} رضي الله عنه في الصبر على ما جرى مع عثمان رضي الله
عنه والسكوت عنه ، وذلك عرق نزع .

الفصل الرابع

الخوارج

الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية .

كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان ، والأئمة في كل زمان .

والمرجئة صنف آخر تكلموا في الإيمان والعمل ، إلا أنهم وافقوا الخوارج في بعض المسائل التي تتعلق بالإمامة .

والوعيدية داخلة في الخوارج ، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار ، فذكرنا مذاهبهم في أثناء مذاهب الخوارج .

* * *

اعلم أن أول من خرج على أمير المؤمنين على رضى الله عنه جماعة ممن كان معه في حرب صفين . وأشدهم خروجاً عليه ومروفاً من الدين : الأشعث بن قيس الكندى ، ومسر بن فدى التميمي ، وزيد بن حصين الطائي حين قالوا : القوم يدعوننا إلى كتاب الله ، وأنت تدعوننا إلى السيف ! حتى قال : أنا أعلم بما في كتاب الله ! انفروا إلى بقية الأحزاب ! انفروا إلى من يقول : كذب الله ورسوله ، وأنتم تقولون : صدق الله ورسوله . قالوا : لترجعن الأشر عن قتال المسلمين ، وإلا فعلنا بك مثل ما فعلنا بعمان . فاضطر إلى رد الأشر بعد أن هزم الجمع ، وولوا مدبرين وما بقي منهم إلا شرذمة قليلة فيهم حشاشة قوة . فامتثل الأشر أمره .

وكان من أمر الحكمين : أن الخوارج حملوه على التحكيم أولا . وكان يريد أن يبعث عبد الله بن عباس رضى الله عنه فما رضى الخوارج بذلك ، وقالوا هو منك . وحملوه على بعث أبي موسى الأشعري على أن يحكم بكتاب الله تعالى . فجرى الأمر على خلاف ما رضى به . فلما لم يرض بذلك خرجت الخوارج عليه وقالوا : لم حكمت الرجال ؟ لا حكم إلا لله ، وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان .

وكبار الفرق منهم : المحكمة . والأزارقة ، والنجدات ، والبيهسية ، والعجاردة ، والثعالبة ، والإباضية ، والصفورية . والباقون فروعهم .

ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلى رضى الله عنهما ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك . ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة : حقا واجبا .

١ - الْمُحَكِّمَةُ الْأُولَى

هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين على رضى الله عنه حين جرى أمر الحكمين . واجتمعوا بحروراء^(١) من ناحية الكوفة ، ورأسهم عبد الله بن الكواء ، وعتاب بن الأعور ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن أبي عاصم المحاربي ، وحر قوص بن زهير البجلي المعروف بذي الثدية . وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل أهل صلاة وصيام ، أعنى يوم النهروان .

وفيهما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تَحَقَّرْ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صَلَاتِهِمْ ، وَصَوْمَ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صِيَامِهِمْ ، وَلَكِنْ لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ » .

فهم المارقة الذين قال فيهم : « سَيَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِي^(٢) . هَذَا الرَّجُلُ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » .

(١) حروراء ، قرية من قرى الكوفة . (٢) الضئضئ : الأصل .

وهم الذين أولهم ذوالخويصرة^(١) ، وآخرهم ذوالثدية . وإنما خروجهم في الزمن الأول على أمرين :

أحدهما : بدعتهم في الإمامة . إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قریش، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجور كان إماما . ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه . وإن غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله أو قتله . وهم أشد الناس قولا بالقياس . وجوزوا أن لا يكون في العالم إمام أصلا . وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبدا أوحرا ، أوبطيا ، أوقرشيا .

والبدعة الثانية: أنهم قالوا : أخطأ عليّ في التحكيم إذ حكم الرجال ولا حكم إلا لله . وقد كذبوا على عليّ رضي الله عنه من وجهين :

(١) أحدهما : في التحكيم ؛ أنه حكم الرجال ، وليس ذلك صدقا ، لأنهم هم الذين حملوه على التحكيم .

(ب) والثاني : أن تحكيم الرجال جائز ؛ فإن القوم هم الحاكمون في هذه المسألة ، وهم رجال . ولهذا قال عليّ رضي الله عنه « كلمة حق أريد بها باطل » وتخطوا عن هذه التخطئة إلى التكفير . ولعنوا عليا رضي الله عنه فيما قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين .

(١) في الكامل للبرد ٣ / ٩١٩ ط الخلبى (ويروى أن رجلا أسود شديد بياض الثياب وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم خيبر ، ولم تكن إلا لمن شهد الحديبية . فأقبل ذلك الأسود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما عدلت منذ اليوم ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رأى الغضب في وجهه . فقال عمر بن الخطاب : ألا أقتله يا رسول الله ؟ فقال رسول الله : إنه سيكون لهذا ولأصحابه نيا . وفي حديث آخر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : ويحك : فن يعدل إذا لم يعدل ، ثم قال لأبي بكر : اقتله ، فضى ورجع فقال : يا رسول الله ، رأيته راكعا . ثم قال لعمر : اقتله ، فضى ثم رجع فقال : يا رسول الله ، رأيته ساجدا ، ثم قال لعلي : اقتله ، فضى ثم رجع فقال : يا رسول الله ، لم أره . فقال رسول الله : لو قتل هذا ما اختلف اثنان في دين الله » .

ومن رواية أخرى « .. فقام إليه رجل مضطرب الخلق ، غائر العين ، ناكث الجبهة ، فقال له : لقد رأيت قسمة ما أريد بها وجه الله ؟ ؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تورد خدها ، ثم قال : أيا منى الله عز وجل على أهل الأرض ولا تأمنوني ؟ فقام إليه عمر فقال : ألا أقتله يا رسول الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : إنه سيكون من ضنضي هذا ... الحديث » .

فقاتل الناكثين واغتنم أموالهم ، وما سبي ذراريهم ونساءهم . وقتل مقاتلة من القاسطين ، وما اغتنم ولا سبي . ثم رضى بالتحكيم . وقاتل مقاتلة المارقين واغتنم أموالهم ، وسبي ذراريهم .

وطعنوا في عثمان رضى الله عنه للأحداث التي عدوها عليه . وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين .

فقاتلهم على رضى الله عنه بالنهروان مقاتلة شديدة ، فما انفلت منهم إلا أقل من عشرة . وما قتل من المسلمين إلا أقل من عشرة . فانهزم اثنان منهم إلى عمان ، واثنان إلى كرمان ، واثنان إلى سجستان ، واثنان إلى الجزيرة ، وواحد إلى تل موروين باليمن . وظهرت بدع الخوارج في هذه المواضع منهم وبقيت إلى اليوم .

وأول من بويع من الخوارج بالإمامة : عبد الله بن وهب الراسبي في منزل زيد ابن حصين . بايعه عبد الله بن الكواء ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن عاصم الحاربي ، وجماعة منهم . وكان يمتنع عليهم تخرجاً ، ويستقبلهم ويؤمى إلى غيره تحزراً ، فلم يقنعوا إلا به ، وكان يوصف برأى ونجدة . فتبرأ من الحكمين ، ومن رضى بقولها وصوب أمرها . وأكفروا أمير المؤمنين علياً رضى الله عنه ، وقالوا : إنه ترك حكم الله ، وحكم الرجال . وقيل إن أول من تلفظ بهذا رجل من بنى سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، يقال له الحجاج بن عبيد الله ، يلقب بالبرك ، وهو الذي ضرب معاوية على أليته ، لما سمع بذكر الحكمين ؛ وقال : أتحكم في دين الله ؟ لا حكم إلا لله ، فلنحكم بما حكم الله في القرآن به . فسمعها رجل فقال : طعن والله فأنفذ ! فسموا الحكمة بذلك . ولما سمع أمير المؤمنين على رضى الله عنه هذه الكلفة قال : « كلمة عدل أريد بها جورٌ ، إنما يقولون : لا إمامة ولا بد من إمامة برٍّ أو فاجر » .

ويقال إن أول سيف سل من سيوف الخوارج سيف عروة^(١) بن حدير ، وذلك أنه

(١) عروة بن حدير نسبة إلى أبيه ، ويسمى في كتب الأدب عروة بن أدية ؛ نسبة إلى جدته

أو إلى مرضعته .

أقبل على الأشعث بن قيس فقال : ما هذه الدنية يا أشعث ؟ وما هذا التحكيم ؟ أشرط أحدكم أوثق من شرط الله تعالى ؟ ! ثم شهر السيف والأشعث مولى فضرب به عجز البغلة ، فشبت البغلة فنفرت اليمانية . فلما رأى ذلك الأحنف مشى هو وأصحابه إلى الأشعث فسألوه الصفع ؛ ففعل .

وعروة بن حدير نجا بعد ذلك من حرب النهروان وبقى إلى أيام معاوية . ثم أتى إلى زياد بن أبيه ومعه مولى له ؛ فسأله زياد عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما . فقال فيهما خيرا . وسأله عن عثمان ، فقال : كنت أوالى عثمان على أحواله فى خلافته ست سنين . ثم تبرأت منه بعد ذلك للأحداث التى أحدثها ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، فقال : كنت أتولاه إلى أن حكم الحكيم ، ثم تبرأت منه بعد ذلك ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن معاوية فسبه سبا قبيحا . ثم سأله عن نفسه فقال : أولئك طرزيّة ، وآخرك لدعوة ، وأنت فيما بينهما بعدعاص ربك . فأمر زياد بضرب عنقه . ثم دعا مولاه فقال له : صف لى أمره واصدق . فقال : أأطنب أم أختصر ؟ فقال : بل اختصر . قال : ما أتيتك بطعام فى نهار قط ، ولا فرشت له فراشا بليل قط . هذه معاملته واجتهاده ، وذلك خبثه واعتقاده .

٢ — الأزارقة

أصحاب أبى راشد نافع بن الأزرق^(١) الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز ،

(١) مات نافع بن الأزرق سنة ٦٠ هـ ، وفى كتاب « الفرق بين الفرق » ص ٥٠ (لم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عددا ولا أشد منهم شوكة . والذي جمعهم من الدين أشياء منها : قولهم بأن مخالفهم من هذه الأمة مشركون . وكان المحكمة الأولى يقولون إنهم كفرة لا مشركون . ومنها قولهم إن القعدة من كان على رأيهم عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم . ومنها أنهم أوجبوا امتحان من قصد عسكرهم إذا ادعى أنه منهم أن يدفع إليه أسير من مخالفهم وأمروه بقتله ؛ فإن قتله صدقوه فى دعواه أنه منهم . وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه . ومنها أنهم استباحوا قتل نساء مخالفهم وقتل أطفالهم ، =

فقبلوا عليها وعلى كورها ، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير ، وقتلوا عماله بهذه النواحي .

وكان مع نافع من أمراء الخوارج : عطية بن الأسود الحنفي ، وعبد الله بن الماحوز وأخواه عثمان والزبير ، وعمرو بن عمير العبدي ، وقطري بن الفجاءة المازني ، وعبيدة

= وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم مخلدون في النار . واستحلوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها ، وقالوا : إن مخالفينا مشركون فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم . ولم يقيموا الحد على قاذف الرجل المحصن ، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء . وقطعوا يد السارق في القليل والكثير ولم يعتبروا السرقة نصابا . وأكفروهم الأئمة في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه المحكمة الأولى) .

(ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البدع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسموه أمير المؤمنين ، وانضم إليهم خوارج عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفا ، واستواوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكرمان وجبوا خراجها) .

وفي « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري ١ / ٨٨ (وكان سبب الاختلاف الذي أحدثه نافع أن امرأة من أهل اليمن عريية ترى رأى الخوارج تزوجت رجلا من الموالي على رأيها ، فقال لها أهل بيتها : فضحيتنا ، فأنكرت ذلك . فلما أتى زوجها قالت له : إن أهل بيتي وبني عمي قد بلغهم أمرى وقد عيرونى وأنا خائفة أن أكره على تزويج بعضهم ، فاختر منى إحدى ثلاث خصال : إما أن تهجر إلى عسكر نافع حتى تكون مع المسلمين في حوزهم ودارهم . وإما أن تنجأى حيث شئت ، وإما أن تنجلى سبيلى ؛ فنجلى سبيلى . ثم إن أهل بيتها استكروها فزوجوها ابن عمها لم يكن على رأيها فكتب عن بحضرتها إلى نافع بن الأزرق يسألونه عن ذلك . فقال رجل منهم : إنها لم يسمها ما صنعت ولا وسع زوجها ما صنع من قبل هجرتهما ، لأنه كان ينبغي لها أن يلحقا بنا ، لأننا اليوم بمنزلة المهاجرين بالمدينة ، ولا يسع أحدا من المسلمين التخلف عنا ، كما لم يسع التخلف عنهم . فتابعه على قوله نافع بن الأزرق وأهل عسكره إلا نفرا يسيرا . وزعمت الأزارقة أن من أقام في دار الكفر فهو كافر لا يسعه إلا الخروج) .

وقال المبرد ص ١٠٣١ ج ٢ ط مصطفى الحلبي (... جاء مولى لبني هاشم إلى نافع فقال له : إن أطفال المشركين في النار ، وإن من خالفنا مشرك ، فدماء هؤلاء الأطفال لنا حلال . قال له نافع : كفرت وأدلت بنفسك . قال له : إن لم آتتك بهذا من كتاب الله فاقتلى . قال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا . إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا . فهذا أمر الكافرين وأمر أطفالهم . فشهد نافع أنهم جميعا في النار ، ورأى قتلهم . وقال : الدار دار كفر إلا من أظهر إيمانه ، ولا يحل أكل ذبائحهم ، ولا تناكحهم ، ولا توارثهم . ومتى جاء منهم جاء فعلينا أن نمتحنه . وهم ككفار العرب لا نقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، والقعد بمنزلتهم ، والتقية لا تحل . فنصر جماعة من الخوارج عنه ؛ منهم نجدة بن عامر ، واحتج بقول الله عز وجل - إلا أن تتقوا منهم تقاة) .

ابن هلال اليشكري ، وأخوه محرز بن هلال . وصخر بن حبيب التميمي ، وصالح بن
نخراق العبدى ، وعبد ربه الكبير ، وعبد ربه الصغير ؛ فى زهاء ثلاثين ألف فارس ممن
يرى رأيهم ، وينخرط فى سلكهم .

فأنفذ إليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل النوفلى بصاحب جيشه مسلم بن عبيس بن
كريز بن حبيب ، فقتله الخوارج وهزموا أصحابه . فأخرج إليهم أيضا عثمان بن عبد الله
ابن معمر التميمي فهزموه . فأخرج إليهم حارثة بن بدر العتابي فى جيش كثيف فهزموه .
وخشى أهل البصرة على أنفسهم وبلدهم من الخوارج . فأخرج إليهم المهلب بن أبي صفرة
فبقى فى حرب الأزارقة تسع عشرة سنة إلى أن فرغ من أمرهم فى أيام الحجاج . ومات نافع
قبل وقائع المهلب مع الأزارقة ، وبايعوا بعده قطرى بن الفجاءة المازنى وسموه أمير المؤمنين .
وبدع الأزارقة ثمانية :

إحداها : أنه أ كفر عليا رضى الله عنه ، وقال : إن الله أنزل فى شأنه : (وَمِنَ
النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُشْهَدُ اللهُ عَلَى مَآئِ قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ
الْخِطَامِ) و صوب عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله ، وقال : إن الله تعالى أنزل فى شأنه :
(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللهِ ^(١)) .

وقال عمران بن حطان ؛ وهو مفتى الخوارج وزاهدها وشاعرها الأكبر ؛ فى ضربة
ابن ملجم ^(٢) لعنه الله لعلى رضى الله عنه :

يَا ضَرْبَةً مِنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَ بِهَا إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانَا
إِنِّي لَأَذْكُرُهُ يَوْمًا فَأَحْسِبُهُ أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللهِ مِيزَانَا

(١) البقرة آية ٢٠٧ .

(٢) قال المبرد فى كتابه الكامل ٣ / ٩٢٦ ط مصطفى الحلبى .

(نظرت الخوارج فى أمرها فقالوا : إن عليا ومعاوية قد أفسدا أمر هذه الأمة ، فلو قتلناها لعاد الأمر
إلى حقه . وقال رجل من أشجع : والله ماعمرودونهما : وإنه لأصل هذا الفساد) .
(فقتل عبد الرحمن بن ملجم المرادى لعنة الله عليه : أنا أقتل عليا . فقالوا : وكيف لك به ؟ قال : =

وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة ، وزادوا عليه تكفير عثمان ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم ، وسائر المسلمين معهم ، وتخليدهم في النار جميعا .

والثانية : أنه أكفر القعدة ، وهو أول من أظهر البراءة من القعدة عن القتال وإن كان موافقا له على دينه ، وأكفر من لم يهاجر إليه .

والثالثة : إباحته قتل أطفال المخالفين والنسوان معهم .

والرابعة : إسقاط الرجم عن الزانى ؛ إذ ليس في القرآن ذكره . وإسقاط حد القذف عن المحصنين من الرجال ؛ مع وجوب الحد على قاذف المحصنات من النساء .

= أغتاله . فقال الحجاج بن عبد الله الصريمى وهو البرك : وأنا أقتل معاوية . وقال زاذويه مولى بنى العنبر بن عمرو بن تميم : وأنا أقتل عمرا . فأجمع رأيهم على أن يكون قتلهم في ليلة واحدة . فجمعوا تلك الليلة ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان : فخرج كل واحد منهم إلى ناحية . فأتى ابن ملجم الكوفة فأخفى نفسه وتزوج امرأة يقال لها قطام بنت حلقمة من تيم الرباب : وكانت ترى رأى الحوارج . ويرى في بعض الأحاديث أنها قالت : لا أقنع منك إلا بصداد أسميه لك ، وهو ثلاثة آلاف درهم ، وعبد ، وأمة ، وأن تقتل عليا . فقال لها : لك ماسألت : فكيف لي به ؟ قالت : تروم ذلك غيلة . فإن سلمت أرحت الناس من شر وأقت مع أهلك . وإن أصبت سرت إلى الجنة ونعيم لا يزول . فأنعم لها بذلك ، وفي ذلك يقول :

ثلاثة آلاف ، وعبد ، وقينة وضرب على بالحسام المصمم

فلا مهر أغلى من على وإن غلا ولا فتك إلا دون فتك ابن ملجم

فأقام ابن ملجم ، فيقال إن امرأته قطام لامته وقالت ألا تمضى لما قصدت له ؟ لشدة ما أحببت أهلك ! قال : إني قد وعدت صاحبى وقتا بعينه . وكان هنالك رجل من أشجع يقال له شبيب ، فوظأه عبد الرحمن . (فلما كان ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ؛ خرج ابن ملجم وشبيب الأشجعى فاعتورا الباب الذى يدخل منه على رضى الله عنه ، وكان على يخرج منلما ويوقظ الناس للصلاة . فخرج كما كان يفعل ، فضربه شبيب فأخطأه وأصاب سيفه الباب . وضربه ابن ملجم على صلته فقال على : فزت ورب الكعبة : شأنكم بالرجل) .

(فأما ابن ملجم فحمل على الناس بسيفه فأفرجوا له ، وتلقاه المنيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بقطيفة فرمى بها عليه ، واحتمله فضرب به الأرض ، وكان المنيرة أيدا فقعده على صدره) .

وقال ابن ملجم (أما والله لقد اشتريت سيفي بألف درهم ، وما زلت أعرضه ، فما يميمه أحد إلا أصلحت ذلك العيب . ولقد أسقيته السم حتى لفظه ، ولقد ضربته ضربة لو قسمت على من بالشرق لأنت عليهم) .

والخامسة : حكمه بأن أطفال المشركين في النار مع آبائهم .

والسادسة : أن التقية غير جائزة في قول ولا عمل .

والسابعة : تجويزه أن يبعث الله تعالى نبيا يعلم أنه يكفر بعد نبوته ، أو كان كافرا قبل البعثة . والكبائر والصغائر إذا كانت بمثابة عنده وهي كفر ، وفي الأمة من جوز الكبائر والصغائر على الأنبياء عليهم السلام ، فهي كفر .

والثامنة : اجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كُفْرًا ملة ، خرج به عن الإسلام جملة ، ويكون مخلدا في النار مع سائر الكفار . واستدلوا بكفر إبليس ، وقالوا : ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمر بالسجود لآدم عليه السلام فامتنع ، وإلا فهو عارف بوحداية الله تعالى .

٣ - النجّدات العاذرية

أصحاب نجدة بن عامر الحنفي^(١) ، وقيل عاصم . وكان من شأنه أنه خرج من اليمامة

(١) قتله أصحابه سنة ٦٩ هـ ، في كتاب « الفرق بين الفرق » (ثم قال - أي نجدة - الدين أمران ؛ أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله ، وتحريم دماء المسلمين ، وتحريم غصب أموال المسلمين ، والإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة . فهذا واجب معرفته على كل مكلف . وما سواه فالتناس معذرون بجهالته حتى يقيم عليه الحجة في الحلال والحرام . فن استحل باجتهاده شيئا محرما فهو معذور . ومن خاف العذاب على المجتهد المخطئ قبل الحجة عليه فهو كافر) .

(الثاني : ومن بدع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه وقال : لعل الله يعذبهم في نار غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة . وزعم أن النار يدخلها من خالفه في دينه . ومن ضلالاته أنه أسقط حد الخمر . ومنها أيضا أنه قال : من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى وسرق وشرب الخمر غير مصر عليه فهو مسلم إذا كان من موافقيه على دينه) .

(فلما أحدث هذه الأحداث وعذر أتباعه بالجهالات استتابه أكثر أتباعه من أحداثه ، وقالوا : اخرج إلى المسجد وتب من أحداثك ، ففعل ذلك . ثم إن قوما منهم قدموا على استتابته وانضموا إلى العاذرين له وقالوا له : أنت الإمام ولك الاجتهاد ، ولم يكن لنا أن نستتيبك ، فتب من تويتك ، واستتب الذين استتابوك وإلا فابذناك . وصار راشد الطويل مع أبي فديك يدا واحدة . فلما استولى أبو فديك على اليمامة علم أن أصحاب نجدة إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نجدة إلى الإمارة فطلب نجدة ليقتله ، =

مع عسكره يريد اللحق بالأزارقة . فاستقبله أبو فديك ، وعطية بن الأسود الحنفي في الطائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق ؛ فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف ، بتكفير القعدة عنه ، وسائر الأحداث والبدع . وبايعوا نجدة وسموه أمير المؤمنين . ثم اختلفوا على نجدة فأكفره قوم منهم لأموار تقوموا عليه :

منها أنه بعث ابنه مع جيش إلى أهل القطيف فقتلوا رجالهم ، وسبوا نساءهم وقوموها على أنفسهم وقالوا : إن صارت قيمتهن في حصصنا فذاك ، وإلا رددنا الفضل ، ونكحوهن قبل القسمة . وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة . فلما رجعوا إلى نجدة وأخبروه بذلك قال : لم يسعكم ما فعلتم ؟ قالوا : لم نعلم أن ذلك لا يسعنا . فعذرهم بجهالتهم .

واختلف أصحابه بذلك . فمنهم من واقفه ، وعذر بالجهالات في الحكم الاجتهادي ، وقالوا : الدين أمران :

أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسوله عليهم الصلاة والسلام ، وتحريم دماء المسلمين ، يعنون موافقيهم . والإقرار بما جاء من عند الله جملة . فهذا واجب على الجميع ، والجهل به لا يعذرفيه .

والثاني : ما سوى ذلك ، فالناس معذورون فيه إلى أن تقوم عليهم الحجة في الحلال والحرام . قالوا : ومن جوز العذاب على المجتهد المخطئ في الأحكام قبل قيام الحجة عليه ، فهو كافر .

= فاتمى نجدة في دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرقهم في سواحل الشام ونواحي اليمن . ونادى منادى أبي فديك : من دلنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم . وأي ملوك دلنا عليه فهو حر . فدلته عليه أمة للذين كان نجدة عندهم ، فأنفذ أبو فديك راشد الطويل في عسكره إليه فكبسوه وحملوا رأسه إلى أبي فديك . فلما قتل نجدة صارت النجدات بعده ثلاث فرق : فرقة أكفرته وصارت إلى أبي فديك ، كراشد الطويل ، وأبي بييس ، وأبي الشمر أخ وأتباعهم . وفرقة عذرتهم فيما فعل وهم النجدات اليوم . وفرقة من النجدات بعدوا عن الإمامة وكانوا بناحية البصرة ؛ شكوا فيما حكى من أحداث نجدة ، وتوقفوا في أمره وقالوا : لا ندرى هل أحدث تلك الأحداث أم لا ، فلا نبرأ منه إلا باليقين .

(وبقي أبو فديك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي في جند فقتلوا أبا فديك وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة النجدات) .

واستحل نجدة بن عامر دماء أهل العهد والذمة وأموالهم في حال التقية ، وحكم بالبراءة ممن حرمها . قال : وأصحاب الحدود من موافقيه ، لعل الله تعالى يعفو عنهم . وإن عذبهم ففي غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ؛ فلا تجوز البراءة عنهم .

قال : ومن نظر نظرة ، أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى ، وشرب ، وسرق غير مصر عليه فهو غير مشرك . وغلظ على الناس في حد الخمر تغليظا شديدا .

ولما كاتب عبد الملك بن مروان وأعطاه الرضى ، نقم عليه أصحابه فيه ، فاستتابوه ، فأظهر التوبة فتركوا النعمة عليه والتعرض له . وندمت طائفة على هذه الاستتابة وقالوا : أخطأنا وما كان لنا أن نستتیب الإمام ، وما كان له أن يتوب باستتابتنا إياه . فتابوا من ذلك وأظهروا الخطأ ، وقالوا له : تب من توبتك ، وإلا نابذناك ، فتاب من توبته .

وفارقه أبو فديك وعطية . ووثب عليه أبو فديك فقتله . ثم برئ أبو فديك من عطية ، وعطية من أبي فديك . وأنفذ عبد الملك بن مروان : عمر بن عبید الله بن معمر التميمي مع جيش إلى حرب أبي فديك فخاربه أياما ، فقتله ولحق عطية بأرض سجستان ، ويقال لأصحابه العطوية . ومن أصحابه : عبد الكريم بن عجرد زعيم العبادة .

وإنما قيل للنجدات : العاذرية ، لأنهم عذروا بالجهالات في أحكام الفروع . وحكى الكعبى عن النجدات : أن التقية جائزة في القول والعمل كله ، وإن كان في قتل النفوس . قال : وأجمعت النجدات على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط . وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم . فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه ، جاز .

ثم افترقوا بعد نجدة إلى : عطوية ، وفديكية . وبرئ كل واحد منهما عن صاحبه بعد قتل نجدة . وصارت الدار لأبي فديك إلا من تولى نجدة . وأهل سجستان وخراسان وكرمان وقهستان ، من الخوارج على مذهب عطية .

وقيل : كان نجدة بن عامر ، ونافع بن الأزرق قد اجتمعا بمكة مع الخوارج على

ابن الزبير ثم تفرقا عنه . واختلف نافع ونجدة ، فصار نافع إلى البصرة ، ونجدة إلى اليمامة .

وكان سبب اختلافهما أن نافعا قال : التقية لأجل ، والقعود عن القتال كفر . واحتج بقول الله تعالى : (إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ^(١)) وبقوله تعالى : (بَقَايَا تُلَوْنُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ) .

وخالفه نجدة وقال : التقية جائزة ، واحتج بقول الله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ^(٢)) وبقوله تعالى : (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ^(٣)) وقال : القعود جائز . والجهاد إذا أمكنه أفضل ، قال الله تعالى : (وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ^(٤)) .

وقال نافع : هذا في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا مقهورين . وأما في غيرهم مع الإمكان فالقعود كفر ، لقول الله تعالى : (وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ^(٥)) .

٤ - البيهسية

أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر ، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة ، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد فهرب إلى المدينة . فطلبه بها عثمان بن حيان المزني فظفر به وحبسه . وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ، ففعل به ذلك .

وكفر أبو بيهس : إبراهيم ، وميمون في اختلافهما في بيع الأمة ، وكذلك كفر

(١) النساء آية ٧٦ .

(٢) آل عمران آية ٢٨ .

(٣) غافر آية ٢٨ .

(٤) النساء آية ٩٥ .

(٥) التوبة آية ٩٠ .

الواقفية . وزعم أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى ومعرفة رساله ومعرفة ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم . والولاية لأولياء الله تعالى ، والبراءة من أعداء الله . فمن جملة ما ورد به الشرع وحكم به ما حرم الله وجاء به الوعيد ، فلا يسعه إلا معرفته بعينه ، وتفسيره والاحتراز عنه . ومنه ما ينبغى أن يعرف باسمه ، ولا يضره ألا يعرفه بتفسيره حتى يبتلى به . وعليه أن يقف عند ما لا يعلم . ولا يأتى بشيء إلا بعلم . وبرئ أبو بهس عن الواقفية لقولهم : إنا نقف فيمن واقع الحرام وهو لا يعلم أحلالا واقع أم حراما ؟ قال : كان من حقه أن يعلم ذلك .

والإيمان : هو أن يعلم كل حق وباطل ؛ وإن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل . ويحكى عنه أنه قال : الإيمان هو الإقرار والعلم . وليس هو أحد الأمرين دون الآخر .

وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان . وذهب قوم منهم إلى أنه لا يحرم سوى ما ورد في قوله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ^(١)) الآية . وما سوى ذلك فكله حلال .

ومن البيهسية قوم يقال لهم العونية ^(٢) . وهم فرقتان :

١ — فرقة تقول : من رجع من دار الهجرة إلى القعود برئنا منه .

٢ — وفرقة تقول : بل نتولاهم ، لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالا لهم .

والفرقتان اجتمعتا على أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية : الغائب منهم ، والشاهد .

ومن البيهسية ^(٣) صنف يقال لهم أصحاب التفسير ، زعموا أن من شهد من المسلمين

شهادة ، أخذ بتفسيرها وكيفيتها ..

(١) الأنعام آية ١٤٥ .

(٢) في « الفرق بين الفرق » ص ٦٥ العونية بالفاء وكذلك في « مقالات الإسلاميين » ص ١١٥ ج ١ .

(٣) في « مقالات الإسلاميين » ص ١١٧ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يسمون أصحاب التفسير . كان

صاحب بدعتهم رجل يقال له الحكم بن مروان من أهل الكوفة . زعم أنه من شهد على المسلمين لم تجز =

وصنف يقال لهم أصحاب^(١) السؤال. قالوا: إن الرجل يكون مسلماً إذا شهد الشهادتين، وتبرأ، وتولى، وآمن بما جاء من عند الله جملة. وإن لم يعلم فيسأل ما افترض الله عليه، ولا يضره أن لا يعلم حتى يبتلى به فيسأل. وإن واقع حراماً لم يعلم تحريمه فقد كفر. وقالوا في الأطفال بقول الثعلبية: إن أطفال المؤمنين مؤمنون. وأطفال الكافرين كافرون. ووافقوا القدرية في القدر، وقالوا: إن الله تعالى فوض إلى العباد، فليس لله في أعمال العباد مشيئة. فبرئت منهم عامة البيهسية.

وقال بعض البيهسية: إن واقع الرجل حراماً لم يحكم بكفره حتى يرفع أمره إلى الإمام الوالى ويحده. وكل ما ليس فيه حد فهو مغفور. وقال بعضهم: إن السكر إذا كان من شراب حلال فلا يؤاخذ صاحبه بما قال فيه وفعل.

وقالت العونية: السكر كفر، ولا يشهدون أنه كفر ما لم ينضم إليه كبيرة أخرى من ترك الصلاة، أو قذف المحصن.

ومن الخوارج: أصحاب صالح بن مسرح، ولم يبلغنا عنه أنه أحدث قولاً تميز به عن أصحابه. فخرج على بشر بن مروان، فبعث إليه بشر الحارث بن عمية أو الأشعث

= شهادتهم إلا بتفسير الشهادة كيف هي؟ قالوا: ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنا لم تجز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو؟ وهكذا قالوا في سائر الحدود. فبرئت منهم البيهسية على ذلك وسموهم أصحاب التفسير.

(١) المصدر السابق ص ١١٥ ج ١ (ومن البيهسية فرقة يقال لهم أصحاب شبيب النجراني، يمرفون بأصحاب السؤال. والذي أبدعوه أنهم زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وتولى أولياء الله، وتبرأ من أعدائه. وأقر بما جاء من عند الله جملة وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه ما سوى ذلك: أفرض هو أم لا؟ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل فيسأل. وقالوا في أطفال المؤمنين بقول ثعلبية: إنهم مؤمنون أطفالاً وبالغين حتى يكفروا. وإن أطفال الكفار كفار أطفالاً، وبالغين حتى يؤمنوا، وقالوا بقول المعتزلة في القدر. فبرئت منهم البيهسية).

ابن عميرة الهمداني ، أنفذه الحجاج لقتاله . فأصابته صالحا جراحة في قصر جلولاء ، فاستخلف مكانه شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني المكنى بأبي الصحراري ؛ وهو الذي غلب على الكوفة وقتل من جيش الحجاج أربعة وعشرين أميرا ، كلهم أمراء الجيوش . ثم انهزم إلى الأهواز ؛ وغرق في نهر الأهواز وهو يقول : (ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ^(١)) .

وذكر اليمان أن الشيبية يسمون مرجئة الخوارج ؛ لما ذهبوا إليه من الوقف في أمر صالح . ويحكي عنه أنه برى منه وفارقه ، ثم خرج يدعى الإمامة لنفسه . ومذهب شبيب ما ذكرناه من مذاهب البيهسية ، إلا أن شوكته وقوته ومقاماته مع المخالفين مما لم يكن لخارج من الخوارج . وقصته مذكورة في التواريخ .

٥ — العَجَارِدَة

أصحاب ^(٢) عبد الكريم بن عجرد . وافق النجدات في بدعهم . وقيل : إنه كان من أصحاب أبي بيهس ، ثم خالفه وتفرّد بقوله : تجب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام . ويجب دعاؤه إذا بلغ . وأطفال المشركين في النار مع آبائهم . ولا يرى المال فيثا حتى يقتل صاحبه . وهم يتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة ، ويرون الهجرة فضيلة لا فريضة . ويكفرون بالكبائر ، ويحكي عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن ، ويؤمنون أنها قصة من القصص . قالوا : ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن .

(١) يس آية ٣٨ .

(٢) في مقالات الإسلاميين « ص ١ ج ٩٥ (وذكر الكرابيسي في بعض كتبه أن العجاردة والميمنية يجيزون نكاح بنات البنين ، وبنات البنات ، وبنات بنات الإخوة ، وبنات بنات الإخوة ، ويقولون إن الله حرم البنات وبنات الإخوة ، وبنات الأخوات . وحكى لنا عنهم ما لم نتحققه أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن) .

ثم إن العجاردة افترقوا أصنافا ، ولكل صنف مذهب على حياله ، إلا أنهم لما كانوا من جملة العجاردة أوردناهم على حكم التفصيل بالجدول والضلع وهم :

(أ) الصلتية : أصحاب عثمان بن أبي الصلت ، أو الصلت^(١) بن أبي الصلت .
تفرد عن العجاردة بأن الرجل إذا أسلم توليناه وتبرأنا من أطفاله حتى يدركوا فيقبلوا الإسلام .

ويحكي عن جماعة منهم أنهم قالوا : ليس لأطفال المشركين والمسلمين ولاية ولا عداوة حتى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقرؤا ، أو ينكروا .

(ب) الميمونية : أصحاب ميمون بن خالد . كان من جملة العجاردة إلا أنه تفرد عنهم بإثبات القدر خيره وشره من العبد . وإثبات الفعل للعبد خلقاً وإبداعاً . وإثبات الاستطاعة قبل الفعل . والقول بأن الله تعالى يريد الخير دون الشر . وليس له مشيئة في معاصي العباد . وذكر الحسين الكرايتسي في كتابه الذي حكى فيه مقالات الخوارج : أن الميمونية يجيزون نكاح بنات البنات ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات . وقالوا : إن الله تعالى حرم نكاح البنات ، وبنات الإخوة والأخوات ، ولم يحرم نكاح أولاد هؤلاء .

وحكى الكعبي والأشعري عن الميمونية إنكارها كون سورة يوسف من القرآن . وقالوا بوجوب قتال السلطان ، وحدّه ، ومن رضى بحكمه . فأما من أنكروه فلا يجوز قتاله إلا إذا أعان عليه ، أو طعن في دين الخوارج ، أو صار دليلاً للسلطان . وأطفال المشركين عندهم في الجنة .

(ج) الحمزية : أصحاب حمزة بن أدرك^(٢) . وافقوا الميمونية في القدر وفي سائر

(١) « الفرق بين الفرق » ص ٥٦ (وقيل صلت بن أبي الصلت) .

(٢) « الفرق بين الفرق » ص ٥٨ (حمزة بن أكرك) وقال عبد القاهر عن الحمزية (هؤلاء أتباع حمزة بن أكرك الذي عاث في سجستان وخراسان ومكران وقهستان وكرمان ، وهزم الجيوش الكثيرة . =

(٩ — الملل والنحل — أول)

بدعها . إلا في أطفال مخالفيهم والمشركين فإنهم قالوا : هؤلاء كلهم في النار .
وكان حمزة من أصحاب الحسين بن الرقاد الذي خرج بسجستان من أهل أوق .
وخالفه خلف الخارجي في القول بالقدر ، واستحقاق الرئاسة ، فبرئ كل واحد منهما
عن صاحبه . وجوز حمزة إمامين في عصر واحد ، ما لم تجتمع الكلمة ، ولم تقهر
الأعداء .

(د) الخلفيّة : أصحاب خلف الخارجي ؛ وهم من خوارج كرمان ومكران .
خالفوا الحمزية في القول بالقدر ، وأضافوا القدر خيره وشره إلى الله تعالى . وسلكوا
في ذلك مسلك أهل السنة . وقالوا : الحمزية ناقضوا حيث قالوا : لو عذب الله العباد على
أفعال قدرها عليهم ، أو على ما لم يفعلوه كان ظلما . وقضوا بأن أطفال المشركين
في النار ، ولا عمل لهم ولا ترك . وهذا من أعجب ما يعتقد من التناقض .

(هـ) الأطرافية : فرقة على مذهب حمزة في القول بالقدر . إلا أنهم عذروا
أصحاب الأطراف في ترك ما لم يعرفوه من الشريعة إذا أتوا بما يعرف لزومه من طريق
العقل . وأثبتوا واجبات عقلية كما قالت القدرية . ورئيسهم غالب بن شاذك من سجستان .
وخالفهم عبد الله السديوري وتبرأ منهم .

= وكان في الأصل من العجاردة الحازمية ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدرية فأكفرته
الحازمية في ذلك ، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار ، فأكفرته القدرية في ذلك . ثم إنه وإلى القعدة من
الخوارج مع قوله بتكفير من لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون . وكان
إذا قاتل قوما وهزمهم أمر بإحراق أموالهم وعقر دوابهم . وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم) .
(وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد سنة تسع وسبعين ومائة . وبقي الناس في فتنته إلى أن مضى صدر
من أيام خلافة المأمون . وأخيرا تمكنت جيوش المأمون من هزيمته ، وقتل حمزة في آخر موقعة له مع جيوش
الخليفة) .

وفي « مقالات الإسلاميين » ص ١ ج ٩٤ (الحمزية أصحاب رجل يدعى حمزة ، ثبتوا على قول الميمونية
بالقدر ، وأنهم يرون قتال السلطان خاصة ومن رضى بحكمه . فأما من أنكره فلا يرون قتله إلا إذا أعان عليهم
أو طعن في دينهم ، أو صارعونا للسلطان ، أو دليلا له . وحكى زرقان أن العجاردة أصحاب حمزة لا يرون
قتل أهل القبلة ولا أخذ المال في السر حتى يبعث الحرب) .

ولكن التاريخ يذكر أن حمزة كان سفاكا للدماء ، وأنه أزهق آلاف الأرواح ظلما وعدوانا .

ومنهم الحمديّة أصحاب محمد بن رزق . وكان من أصحاب الحسين بن الرقاد ،
ثم برئ منه .

(و) الشَّعْبِيَّة : أصحاب شعيب بن محمد ، وكان مع ميمون من جملة العجاردة ،
إلا أنه برئ منه حين أظهر القول بالقدر .

قال شعيب : إن الله تعالى خالق أعمال العباد ، والعبد مكتسب لها قدرة وإرادة ،
مستول عنها خيرا وشرا ، مجازي عليها ثوابا وعقابا . ولا يكون شيء في الوجود إلا
بمشيئة الله تعالى . وهو على بدع الخوارج في الإمامة والوعيد ، وعلى بدع العجاردة في حكم
الأطفال ، وحكم القعدة ، والتولي والتبري .

(ز) الحازمية : أصحاب حازم بن علي . أخذوا بقول شعيب في أن الله تعالى خالق
أعمال العباد ، ولا يكون في سلطانه إلا ما يشاء . وقالوا بالموافاة ، وأن الله تعالى إنما يتولى
العباد على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الإيمان . ويتبرأ منهم على ما علم
أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الكفر . وأنه سبحانه لم يزل محبا لأوليائه مبغضا
لأعدائه .

ويحكي عنهم أنهم يتوقفون في أمر علي رضي الله عنه ، ولا يصرحون بالبراءة عنه .
ويصرحون بالبراءة في حق غيره .

٦ — الثعلبية

أصحاب ثعلبة بن عامر . كان مع عبد الكريم بن عجرد يدا واحدة إلى أن اختلفا
في أمر الأطفال فقال ثعلبة : إنا على ولايتهم صغارا وكبارا حتى نرى منهم إنكارا للحق
ورضا بالجور . فتبرأت العجاردة من ثعلبة . ونقل عنه أيضا أنه قال : ليس له حكم
في حال الطفولة من ولاية وعداوة ، حتى يدركوا ويدعوا . فإن قبلوا فذاك ، وإن

أنكروا كفروا . وكان يرى أخذ الزكاة من عبيدهم إذا استغنوا ، وإعطاءهم منها إذا افتقروا .

(أ) الأخنسية : أصحاب أخنس بن قيس ، من جملة الثعالبية . وانفرد عنهم بأن قال : أتوقف في جميع من كان في دار التقية من أهل القبلة ؛ إلا من عرف منه إيمان فأتولاه عليه ، أو كفر فأتبرأ منه . وحرموا الاغتيال والقتل ، والسرقه في السر . ولا يبدأ أحد من أهل القبلة بالقتال حتى يدعى إلى الدين ، فإن امتنع قوتل ؛ سوى من عرفوه بعينه على خلاف قولهم . وقيل إنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركي قومهم . أصحاب الكبائر . وهم على أصول الخوارج في سائر المسائل :

(ب) المعبديّة : أصحاب معبد بن عبد الرحمن ، كان من جملة الثعالبية . خالف الأخنس في الخطأ الذي وقع له في تزويج المسلمات من مشرك . وخالف ثعلبة فيما حكم من أخذ الزكاة من عبيدهم . وقال : إني لأبرأ منه بذلك ، ولا أدع اجتهادي في خلافه . وجوزوا أن تصير سهام الصدقة سهماً واحداً في حال التقية .

(ج) الرشيديّة : أصحاب رشيد الطوسي ، ويقال لهم العشرية . وأصلهم أن الثعالبية كانوا يوجبون فيما سقى بالأنهار والقنى نصف العشر . فأخبرهم زياد بن عبد الرحمن أن فيه العشر . ولا تجوز البراءة ممن قال فيه نصف العشر قبل هذا . فقال رشيد : إن لم تجز البراءة منهم فإننا نعمل بما عملوا ، فافترقوا في ذلك فرقتين .

(د) الشيبانية : أصحاب شيان بن سلمة ، الخارج في أيام أبي مسلم^(١) ، وهو المعين له ولعلي بن الكرمانى على نصر بن سيار ، وكان من الثعالبية . فلما أتاها برئت منه الخوارج . فلما قتل شيان ذكر قوم توبته . فقالت الثعالبية : لا تصح توبته لأنه قتل الموافقين لنا في المذهب ، وأخذ أموالهم . ولا تقبل توبة من قتل مسلماً وأخذ ماله إلا بأن يقتص من نفسه ، ويرد الأموال ، أو يوهب له ذلك .

(١) هو أبو سلم الخراساني مؤسس الدولة العباسية ، قتل المنصور سنة ١٦٨ هـ .

ومن مذهب شيبان أنه قال بالجبر ، ووافق جهنم بن صفوان في مذهبه إلى الجبر ، ونفى القدرة الحادثة . وينقل عن زياد بن عبد الرحمن الشيباني أبي خالد أنه قال : إن الله تعالى لم يعلم حتى خلق لنفسه علما . وأن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها ووجودها . ونقل عنه أنه تبرأ من شيبان ، وأكفره حين نصر الرجلين . فوفقت عامة الشيبانية بمرجان ، ونسا ، وأرمينية . والذي تولى شيبان وقال بتوبته : عطية الجرجاني وأصحابه .

(هـ) المَكْرَمِيَّة : أصحاب مكرم بن عبد الله العجلي ، كان من جملة الثعالبة وتفرد عنهم بأن قال : تارك الصلاة كافر ، لا من أجل ترك الصلاة ولكن من أجل جهله بالله تعالى . وطرد هذا في كل كبيرة يرتكبها الإنسان . وقال : إنما يكفر لجهله بالله تعالى ، وذلك أن العارف بوحداية الله تعالى ، وأنه المطلع على سره وعلايته ، المجازي على طاعته ومعصيته ، أن يتصور منه الإقدام على المعصية ، والاجترأ على المخالفة ما لم يغفل عن هذه المعرفة ، ولا يبالى بالتكليف منه . وعن هذا قال النبي عليه السلام : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » الخبر .

وخالفوا الثعالبة في هذا القول وقالوا : بإيمان الموافاة ، والحكم بأن الله تعالى إنما يتولى عبادته ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت ، لا على أعمالهم التي هم فيها ؛ فإن ذلك ليس بموثوق به إصراراً عليه ما لم يصل المرء إلى آخر عمره ، ونهاية أجله . فينئذ إن بقي على ما يعتقده فذلك هو الإيمان فنواليه ، وإن لم يبق فنعاديه . وكذلك في حق الله تعالى : حكم الموالاة والمعاداة على ما علم منه حال الموافاة ، وكلهم قلى هذا القول .

(و) المَعْلُومِيَّة والمَجْهُولِيَّة : كانوا في الأصل حازمية ، إلا أن المعلومية قالت : من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه وصفاته فهو جاهل به ، حتى يصير عالماً بجميع ذلك ؛ فيكون مؤمناً . وقالت : الاستطاعة مع الفعل ، والفعل مخلوق للعبد ، فبرئت منهم الحازمية .

وأما الجهمية فإيهم قالوا : من علم بعض أسماء الله تعالى وصفاته وجهل بعضها ، فقد عرفه تعالى . وقالت : إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى .

(ز) البدعية : أصحاب يحيى بن أصدم . أبدعوا القول بأن قطع على أنفسنا بأن من اعتقد اعتقادنا فهو من أهل الجنة . ولا نقول : إن شاء الله ؛ فإن ذلك شك في الاعتقاد . ومن قال : أنا مؤمن إن شاء الله ؛ فهو شاك . فنحن من أهل الجنة قطعا ، من غير شك .

٧ — الإباحية

أصحاب عبد الله بن إباح^(١) الذي خرج في أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه عبد الله ابن محمد بن عطية ، فقاتله بقبالة^(٢) وقيل إن عبد الله بن يحيى الإباحي كان رفيقا له في جميع أحواله وأقواله . قال : إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناحتهم جائزة ، وموارثهم حلال . وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال ، وما سواه حرام . وحرام قتلهم وسبيهم في السر غيلة ، إلا بعد نصب القتال ، وإقامة الحجة .

وقالوا : إن دارمخالفهم من أهل الإسلام دار توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغى . وأجازوا شهادة مخالفهم على أوليائهم ، وقالوا في مرتكبي الكبائر : إنيهم موحدون لا مؤمنون .

وحكى الكعبي عنهم : أن الاستطاعة عَرَض من الأعراض ، وهي قبل الفعل ، بها يحصل الفعل ، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى : إحداثا وإبداعا ، ومكتسبة للعبد حقيقة ، لا مجازا ، ولا يسمون إمامهم أمير المؤمنين ، ولا أنفسهم مهاجرين ، وقالوا : العالم يفنى كله

(١) من بني مرة بن عبيد بن تميم ، خرج في آخر دولة بني أمية .

(٢) قبالة : بلدة بأرض تهامة في الطريق إلى صنعاء .

إذا فنى أهل التكليف . قال : وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر ، كفر النعمة ، لا كفر الملة . وتوقفوا في أفعال المشركين ، وجوزوا تعذيبهم على سبيل الانتقام . وأجازوا أن يدخلوا الجنة تفضلا . وحكى الكعبى عنهم أنهم قالوا بطاعة لا يراد بها الله تعالى ، كما قال أبو الهذيل .

ثم اختلفوا في النفاق : أيسمى شركا أم لا ؟ قالوا : إن المناققين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا موحدين ، إلا أنهم ارتكبوا الكبائر ، فكفروا بالكبيرة لا بالشرك وقالوا : كل شيء أمر الله تعالى به فهو عام ليس بخاص . وقد أمر به المؤمن والكافر ، وليس في القرآن خصوص . وقالوا : لا يخلق الله تعالى شيئا إلا دليلا على وحدانيته ، ولا بد أن يدل به واحدا . وقال قوم منهم : يجوز أن يخلق الله تعالى رسولا بلا دليل . ويكلف العباد بما أوحى إليه . ولا يجب عليه إظهار المعجزة ، ولا يجب على الله تعالى ذلك إلى أن يخلق دليلا ، ويظهر معجزة . وهم جماعة متفرقون في مذاهبهم تفرق الثعالبية والعجاردة .

(١) الحَفْصِيَّة^(١) : هم أصحاب حفص بن أبي المقدم . تميز عنهم بأن قال إن بين

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ١ ج ١٠٢ (فالفرقة الأولى منهم — يعنى الإباضية — يقال لهم الحفصية . كان إمامهم حفص بن أبي المقدم . زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده . فن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، أو عمل بجميع الجبائث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله سبحانه من فروج النساء فهو كافر برىء من الشرك . وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه مما يؤكل ويشرب فهو كافر برىء من الشرك . ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مشرك . فبرىء منه الإباضية إلا من صدقه منهم . وتأولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر . وزعم أن عليا هو الحيران الذي ذكره الله في القرآن ، الأنعام آية ٧١ — (قل أندعوا من دون الله مالا يتفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران له أصحاب يدعونه إلى الهدى ائتنا قل إن هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وزعم أن عليا هو الذي أنزل الله سبحانه فيه — ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا — البقرة آية ٢٠٤ ، وأن عبدالرحمن بن ملجم هو الذي أنزل الله فيه — ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله — البقرة آية ٢٠٧ . ثم قال بعد ذلك : الإيمان بالكتب والرسول متصل بتوحيد الله ، فن كفر بذلك فقد أشرك بالله) .

الشرك والإيمان تحصلة واحدة ، وهي معرفة الله تعالى وحده . فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو كتاب أو قيامة أو جنة أو نار ، أو ارتكب الكبائر من الزنا ، والسرقه ، وشرب الخمر ، فهو كافر لكنه برىء من الشرك .

(ب) الحَارِثِيَّة : أصحاب الحارث الإباضى . خالف الإباضية فى قوله بالقدر على مذهب المعتزلة ، وفى الاستقطاع قبل الفعل ، وفى إثبات طاعة لا يراد بها الله تعالى .

(ج) الِيزِيدِيَّة ^(١) : أصحاب يزيد بن أنيسة الذى قال بتولى المحكمة الأولى قبل الأزارقة ، وتبرأ ممن بعدهم إلا الإباضية فإنه يتولا هم . وزعم أن الله تعالى سيبعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا قد كتب فى السماء ، وينزل عليه جملة واحدة . ويترك شريعة المصطفى محمد عليه السلام ، ويكون على ملة الصابئة المذكورة فى القرآن . وليست هى الصابئة الموجودة بحران ، وواسط .

وتولى يزيد من شهد لمحمد المصطفى عليه السلام من أهل الكتاب بالنبوة وإن لم يدخل فى دينه . وقال إن أصحاب الحدود من موافقيه وغيرهم كفار مشركون . وكل ذنب صغير أو كبير ، فهو شرك .

(١) فى « مقالات الإسلاميين » ص ١ ج ١٠٣ (والفرقة الثانية منهم يسمون اليزيدية . كان إمامهم يزيد بن أنيسة . قالوا : نتولى المحكمة الأولى ونبرأ من كان بعد ذلك من أهل الأحداث . ونتولى الإباضية كلهم ويزعمون أنهم مسلمون كلهم إلا من بلغه قولنا فكذبه ، أو من خرج . وخالفوا الحفصية فى الإكفار والتشريك وقالوا بقول الجمهور . وحكى يمان بن رباب أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك ، وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع ، وبرىء من كان بعدهم . وحرم القتال على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كذبه ، أو بلغه قوله فردّه) .

(وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولا من العجم وينزل عليه كتابا من السماء يكتب فى السماء وينزل عليه جملة واحدة . فترك شريعة محمد ودان بشريعة غيرها . وزعم أن ملة ذلك النبى الصابئة ، وليس هذه الصابئة التى عليها الناس اليوم ، وإيهم هم الصابئين الذين ذكرهم الله فى القرآن ، ولم يأتوا بعد) .

(وتولى من شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا فى دينه ، ولم يعملوا بشريعته . وزعم أنهم بذلك مؤمنون) وقد تبرأ منه جل الإباضية .

٨ - الصُّفْرِيَّةُ الزِّيَادِيَّةُ

أصحاب زياد بن الأصفر . خالفوا الأزارقة ، والنجدات ، والإباضية في أمور منها :
أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال ، إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد . ولم يسقطوا
الرجم ، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار . وقالوا : التقية
جائزة في القول دون العمل . وقالوا : ما كان من الأعمال عليه حدّ واقع فلا يتعدى بأهله
الاسم الذي لزمه به الحد كالزنا ، والسرقه ، والقذف . فيسمى زانيا ، سارقا ، قاذفا ،
لا كافرا مشركا .

وما كان من الكبائر مما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة ، والفرار من
الزحف ، فإنه يكفر بذلك . ونقل عن الضحاك منهم أنه جوز تزويج المسلمات من كفار
قومهم في دار التقية دون دار العلانية . ورأى زياد بن الأصفر جميع الصدقات سهما
واحدا في حال التقية . ويحكى عنه أنه قال : نحن مؤمنون عند أنفسنا ، ولا ندرى لعلنا
خرجنا من الإيمان عند الله . وقال : الشرك شركان ، شرك هو طاعة الشيطان . وشرك
هو عبادة الأوثان . والكفر كفران ، كفر بإنكار النعمة ، وكفر بإنكار الربوبية .
والبراءة براءتان ، براءة من أهل الحدود ، سنة ؛ وبراءة من أهل الجحود فريضة .

* * *

ولنختتم المذاهب بذكر تنمة رجال الخوارج :
من المتقدمين : عكرمة ، وأبو هارون العبدى ، وأبو الشعثاء ، وإسماعيل بن سميع .
ومن المتأخرين : اليمان بن رباب : ثعلبي ، ثم بيهسى . وعبد الله بن يزيد ، ومحمد
ابن حرب ، ويحيى بن كامل : إباضية .

ومن شعرائهم : عمران بن حطان ، وحبيب بن مرة صاحب الضحاك بن قيس .
ومنهم أيضا : جهم بن صفوان ، وأبو مروان غيلان بن مسلم ، ومحمد بن عيسى برغوث ،

وأبو الحسين كلثوم بن حبيب المهلبى . وأبو بكر محمد بن عبد الله بن شبيب البصرى ،
وعلى بن حرملة ، وصالح بن قبة بن صبيح بن عمرو ، ومويس بن عمران البصرى ،
وأبو عبد الله بن مسلمة ، وأبو عبد الرحمن بن مسلمة ، والفضل بن عيسى الرقاشى ،
وأبو زكريا يحيى بن أصفح ، وأبو الحسين محمد بن مسلم الصالحى ، وأبو محمد عبد الله بن
محمد بن الحسن الخالدى ، ومحمد بن صدقة ، وأبو الحسين على بن زيد الإباضى ،
وأبو عبد الله محمد بن كرام ، وكلثوم بن حبيب المرادى البصرى .

والذين اعتزلوا إلى جانب فلم يكونوا مع على رضى الله عنه فى حروبه ، ولا مع خصومه،
وقالوا : لا ندخل فى غمار الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم : عبد الله بن عمر ، وسعد بن
أبى وقاص ، ومحمد بن مسلمة الأنصارى ، وأسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ، مولى رسول
الله صلى الله عليه وسلم .

وقال قيس بن أبى حازم : كنت مع على رضى الله عنه فى جميع أحواله وحروبه
حتى قال يوم صفين « انفروا إلى بقية الأحزاب ، انفروا إلى من يقول : كذب الله
ورسوله ، وأنتم تقولون : صدق الله ورسوله » فعرفت أى شىء كان يعتقد فى الجماعة ،
فاعتزلت عنه .

الفصل الخامس

المرجئة

الإرجاء على معنيين :

أحدهما : بمعنى التأخير كما في قوله تعالى : (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ^(١)) ، أى أمهله وأخره .

والثانى : إعطاء الرجاء .

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح . لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد .

وأما بالمعنى الثانى فظاهر ، فإنهم كانوا يقولون : لاتضر مع الإيمان معصية ، كما لاتنفع مع الكفر طاعة .

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة . فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا ؛ من كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار . فعلى هذا : المرجئة ، والوعيدية فرقتان متقابلتان

وقيل الإرجاء : تأخير على رضى الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة . فعلى هذا المرجئة والشيعية فرقتان متقابلتان .

والمرجئة أربعة أصناف : مرجئة الخوارج . ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية . والمرجئة الخالصة . ومحمد بن شبيب ، والصالحى ، والخالدى من مرجئة القدرية . وكذلك الغيلانية أصحاب غيلان الدمشقى ، أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء ونحن إنما نعد مقالات المرجئة الخالصة منهم .

(١) الأعراف آية ١١١ .

١ — اليُونُسِيَّةُ

أصحاب يونس بن عون النخعي . زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، وترك الاستكبار عليه ، والمحبة بالقلب . فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى ذلك ^(١) من الطاعة فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان ، ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصا ، واليقين صادقا .

وزعم أن إبليس كان عارفا بالله وحده ، غير أنه كفر باستكباره عليه ، (أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ^(٢)) قال : ومن تمكن في قلبه الخضوع لله ، والمحبة له على خلوص ويقين لم يخالفه في معصية . وإن صدرت منه معصية فلا تضره بيقينه وإخلاصه . والمؤمن إنما يدخل الجنة بإخلاصه ومحبته ، لا بعمله وطاعته .

٢ — الْعَبِيدِيَّةُ

أصحاب عبيد المكتب . حكى عنه أنه قال : مادون الشرك مغفور لا محالة ، وإن العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات . وحكى اليمان عن عبيد المكتب وأصحابه أنهم قالوا : إن علم الله تعالى لم يزل شيئا غيره . وإن كلامه لم يزل شيئا غيره . وكذلك دين الله لم يزل شيئا غيره . وزعم أن الله - تعالى عن

(١) في الفرق بين الفرق ص ١٢٣ (هؤلاء أتباع يونس بن عون الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان . وأنه هو المعرفة بالله تعالى والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار باللسان أنه واحد ليس كمثل شيء ؛ ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام . فإن قامت عليهم حجبتهم بالتصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان . وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيمانا ولا من جملته . وزعم هؤلاء أن كل خصلة من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بعض إيمان ؛ ومجموعها إيمان) .

وفي « مقالات الإسلاميين » للأشعري ج ١ ص ١٣٤ (ولم يجعلوا الإيمان متبعضا ، ولا محتملا للزيادة والنقصان) . (٢) البقرة آية ٣٤ .

قولهم - على صورة إنسان ، وحل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ »

٣ - النَّسَائِيَّة

أصحاب غسان^(١) الكوفي . زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسوله ، والإقرار بما أنزل الله ، وبما جاء به الرسول في الجملة دون التفصيل . والإيمان لا يزيد ولا ينقص . وزعم أن قائلًا لو قال : أعلم أن الله تعالى قد حرم أكل الخنزير ، ولا أدري هل الخنزير الذي حرمه : هذه الشاة أم غيرها ؟ كان مؤمنًا . ولو قال : أعلم أن الله تعالى فرض الحج إلى الكعبة ، غير أني لا أدري أين الكعبة ؟ ولعلها بالهند ؛ كان مؤمنًا . ومقصوده أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان ، لأنه كان شاكا في هذه الأمور ، فإن عاقلا لا يستجيز من عقله أن يشك في أن الكعبة : إلى أي جهة هي ؟ وأن الفرق بين الخنزير والشاة ظاهر .

ومن العجيب أن غسان كان يحكي عن أبي حنيفة رحمه الله مثل مذهبه ، ويعده من المرجئة ، ولعله كذب كذلك عليه . لعمرى ! كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة ، وعده كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة ، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول : الإيمان هو التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان . والرجل مع تخريجه في العمل كيف يفتي بترك العمل ؟ وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف القدرية ، والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول . والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئا ، وكذلك الوعيدية من الخوارج . فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريق المعتزلة والخوارج ، والله أعلم .

(١) في الفرق بين الفرق ص ١٢٣ (زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه . وقال إنه يزيد ولا ينقص . وفارق اليونانية بأن سمي كل خصلة من الإيمان بعض الإيمان) .

٤ — الثوبانيّة

أصحاب أبي ثوبان^(١) المرجي^٢ ، الذين زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبرسله عليهم السلام ، وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله ، وما جاز في العقل تركه فليس من الإيمان ، وآخر العمل كله عن الإيمان .

ومن القائلين بمقالة أبي ثوبان هذا : أبو مروان غيلان^(٣) بن مروان الدمشقي ، وأبو شمير^(٤) ، ومويس بن عمران ، والفضل الرقاشي ، ومحمد بن شبيب ، والعتابي ، وصالح قبة .

(١) في الفرق بين الفرق ص ١٢٤ (أتباع ثوبان المرجي الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله ، وبرسله ، وبكل ما يجب في العقل فعله ، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة من الإيمان . وفارقوا اليونانية والغسانية بإيجابهم في العقل شيئا قبل ورود الشرع بوجوبه) .

وفي « مقالات الإسلاميين » ص ١٣٥ ج ١ (أصحاب أبي ثوبان يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله . وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله ، وما كان جائزا في العقل أن لا يفعله ؛ فليس ذلك من الإيمان) .

(٢) في « مقالات الإسلاميين » ص ١٣٦ ج ١ (والفرقة السابعة من المرجئة : الغيلانية ؛ أصحاب غيلان ، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله الثانية ، والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول ، وبما جاء من عند الله سبحانه . وذلك أن المعرفة الأولى عنده اضطرار ، فلذلك لم يجعلها من الإيمان) .

وذكر محمد بن شبيب عن الغيلانية أنهم يوافقون الشمرية في الخصلة من الإيمان أنه لا يقال لها إيمان إذا انفردت ، ولا يقال لها بعض إيمان إذا انفردت ، وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان . وأنهم خالفوهم في العلم فزعموا أن العلم بأن الأشياء محدثة مدبرة ضرورة ، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس باثنين ولا أكثر من ذلك اكتساب . وجعلوا العلم بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء من عند الله اكتسابا ، وزعموا أنه من الإيمان إذا كان الذي جاء من عند الله منصوبا بإجماع المسلمين ، ولم يجعلوا شيئا من الدين مستخرجا إيمانا .

(وينكرون أن يكون في الكفار إيمان ، وأن يقال إن فيهم بعض إيمان إذ كان الإيمان لا يتبعض عندهم) .

(٣) قال عبد القاهر البغدادي ص ١٢٤ (قال أبو شمير : الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، =

وكان غيلان يقدر بالقدر خيره وشره من العبد ، وفي الإمامة إنها تصلح في غير قریش ، وكل من كان قائما بالكتاب والسنة كان مستحقا لها ، وإنها لا تثبت إلا بإجماع الأمة . والعجب أن الأمة أجمعت على أنها لا تصلح لغير قریش . وبهذا دفعت الأنصار عن قولهم : منا أمير ومنكم أمير . فقد جمع غيلان خصالا ثلاثا : القدر ، والإرجاء ، والخروج .

والجماعة التي عددناها اتفقوا على أن الله تعالى لوعفا عن عاص في القيامة ، عفا عن كل مؤمن عاص هو في مثل حاله . وإن أخرج من النار واحدا ، أخرج من هو في مثل حاله . ومن العجب أنهم لم يجزموا القول بأن المؤمنين من أهل التوحيد يخرجون من النار لا بحالة .

ويحكى عن مقاتل بن سليمان : أن العصية لا تضر صاحب التوحيد والإيمان . وأنه لا يدخل النار مؤمن . والصحيح من النقل عنه : أن المؤمن العاصي ربه يعذب يوم القيامة على الصراط وهو على متن جهنم ، يصيبه لفح النار وحرها ولهيبها . فيتألم بذلك على قدر معصيته ، ثم يدخل الجنة . ومثل ذلك بالحبة على المقلاة المؤججة بالنار .

ونقل عن بشر بن غياث المريسي^(١) أنه قال : إذا دخل أصحاب الكبائر

= وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة ؛ كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتحريم الميتة ، والدم ولحم الخنزير ، ووطء المحارم ، ونحو ذلك . وما عرف بالعقل من عدل الإيمان ، وتوحيده ، ونفى التشبيه عنه .

(وأراد بالعقل قوله بالقدر ، وأراد بالتوحيد نفيه عن الله صفاته الأزلية . قال : كل ذلك إيمان والشاك فيه كافر ، والشاك في الشاك أيضا كافر ، ثم كذلك أبدا .)

(وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيمانا إلا مع الإقرار . وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أكفر أصناف المرجئة ؛ لأنها جمعت بين ضلالتى القدر والإرجاء .)

(١) ينسب إلى المريس ، بلدة بصعيد مصر ، توفي سنة ٢١٩ ببغداد . قال عبد القاهر البغدادي . ص ١٢٤ تحت عنوان « المريسية » (هؤلاء مرجئة بغداد من أتباع بشر المريسي ، وكان في الفقه على رأى أبي يوسف القاضي ؛ غير أنه لما أظهر قوله بخلق القرآن هجره أبو يوسف وضلته الصفائية في ذلك . ولما وافقوا الصفائية في القول بأن الله تعالى خالق أكساب العباد ، وفي أن الاستطاعة مع الفعل ؛ أكفرته =

النار فإنهم سيخرجون عنها بعد أن يعذبوا بذنوبهم . وأما التخليد فيها فمحال ،
وليس يعدل .

وقيل إن أول من قال بالإرجاء : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وكان يكتب
فيه الكتب إلى الأمصار . إلا أنه ما أصر العمل عن الإيمان كما قالت المرجئة اليونانية ،
والعبيدية . لكنه حكم بأن صاحب الكبيرة لا يكفر إذ الطاعات وترك المعاصي ليست من
أصل الإيمان حتى يزول الإيمان بزوالها .

٥ — التَّوْمِنِيَّةُ

أصحاب أبي معاذ التومني . زعم أن الإيمان هو ما عصم من الكفر . وهو اسم
لخصال إذا تركها التارك كفر . وكذلك لو ترك خصلة واحدة منها كفر . ولا يقال للخصلة
الواحدة منها إيمان ، ولا بعض إيمان . وكل معصية كبيرة أو صغيرة لم يجمع عليها المسلمون
بأنها كفر لا يقال لصاحبها فاسق ، ولكن يقال فسق وعصى . قال : وتلك الخصال هي المعرفة
والتصديق والمحبة ، والإخلاص ، والإقرار بما جاء به الرسول . قال : ومن ترك الصلاة
والصيام مستحلا كفر . ومن تركهما على نية القضاء لم يكفر . ومن قتل نبيا أو لطمه كفر ،
لا من أجل القتل واللطم ، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض .

وإلى هذا المذهب ميل ابن الراوندي ، وبشر المريسي . قال : الإيمان هو التصديق
بالقلب واللسان جميعا . والكفر هو الجحود والإنكار . والسجود للشمس والقمر والصنم
ليس بكفر في نفسه ، ولكنه علامة الكفر .

= المعتزلة في ذلك فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معا . وكان يقول في الإيمان إنه هو التصديق بالقلب
واللسان جميعا ؛ كما قال ابن الراوندي في أن الكفر هو الجحود والإنكار . وزعم أن السجود للصنم ليس
بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر .

٦ — الصالحية

أصحاب صالح بن عمر الصالحى . والصالحى ، ومحمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وغيلان ؛
كلهم جمعوا بين القدر والإرجاء . ونحن وإن شرطنا أن نورد مذاهب المرجئة الخالصة
إلا أنه بدا لنا فى هؤلاء ، لانفرادهم عن المرجئة بأشياء .

فأما الصالحى فقال : الإيمان هو المعرفة بالله تعالى عَلَى الإِطْلَاق ، وهو أن للعالم صانعا
فقط . والكفر هو الجهل به على الإِطْلَاق . قال : وقول القائل : ثلاث ثلاثة ، ليس بكفر
لكنه لا يظهر إلا من كافر ، وزعم أن معرفة الله تعالى هى المحبة والخضوع له . ويصح
ذلك مع حجة الرسول . ويصح فى العقل أن يؤمن بالله ، ولا يؤمن برسوله . غير أن
الرسول عليه السلام قد قال : « مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِى فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ تَعَالَى » وزعم أن
الصلاة ليست بعبادة لله تعالى ، وأنه لا عبادة له إلا الإيمان به ؛ وهو معرفته .
وهو خصلة واحدة لا يزيد ، ولا ينقص . وكذلك الكفر خصلة واحدة لا يزيد
ولا ينقص .

وأما أبو شمر المرجىُّ القدرى ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله عز وجل .
والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شيء ، ما لم تقم عليه حجة
الأنبياء عليهم السلام . فإذا قامت الحجة فالإقرار بهم وتصديقهم من الإيمان والمعرفة .
والإقرار بما جاءوا به من عند الله غير داخل فى الإيمان الأصلى . وليست كل خصلة من
خصال الإيمان إيمانا ولا بعض إيمان ، فإذا اجتمعت كانت كلها إيمانا ، وشرط فى خصال
الإيمان معرفة العدل ، يريد به القدر خيره وشره من العبد ؛ من غير أن يضاف إلى البارى
تعالى منه شيء .

* * *

وأما غيلان بن مروان من القدرية المرجئة ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة والخضوع له ، والإقرار بما جاء به الرسول ، وبما جاء من عند الله . والمعرفة الأولى فطرية ضرورية . فالمعرفة على أصله نوعان : فطرية ، وهي علمه بأن للعالم صانعا ، ولنفسه خالقا . وهذه المعرفة لا تسمى إيمانا ، إنما الإيمان هو المعرفة الثانية المكتسبة .

تتمة رجال المرجئة كما نقل :

الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، وطلق بن حبيب ، وعمرو ابن مرة ، ومحارب بن زياد ، ومقاتل بن سليمان ، وذو ، وعمرو بن ذر ، وحماة ابن أبي سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وقديد بن جعفر . وهؤلاء كلهم أئمة الحديث ، لم يكفروا أصحاب الكبراء بالكبيرة ، ولم يحكموا بتخليد في النار خلافا للخوارج والقدرية .

الفصل السادس

الشيعة

الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص . وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية ، إما جليا ، وإما خفيا . واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده . وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين ، لا يجوز للرسول عليهم السلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله .

ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبراء والصنائر . والقول بالتولي والتبري قولا ، وفعلا ، وعقدا ، إلا في حال التقية .

ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك . ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير . وعند كل تعدية وتوقف : مقالة ، ومذهب ، ونخب .

وهم خمس فرق : كيسانية ، وزيدية ، وإمامية ، وغلاة ، وإسماعيلية . وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال ، وبعضهم إلى السنة ، وبعضهم إلى التشبيه .

١ — الكيسانية

أصحاب كيسان^(١) ، مولى أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وقيل تلميذ للسيد محمد بن الحنفية رضى الله عنه . يعتقدون فيه اعتقادا فوق حده ودرجته ، من إحاطته بالعلوم كلها ، واقتباسه من السידين الأسرار بجملة من علم التأويل والباطن ، وعلم الآفاق ، والأنفس .

ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل ، حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية ، من الصلاة والصيام والزكاة والحج ، وغير ذلك على رجال . فحمل بعضهم على ترك القضايا الشرعية بعد الوصول إلى طاعة الرجل ، وحمل بعضهم على ضعف الاعتقاد بالقيامة . وحمل بعضهم على القول بالتناسخ والحلول ، والرجعة بعد الموت . فمن مقتصر على واحد . معتقد أنه لا يموت ، ولا يجوز أن يموت حتى يرجع . ومن معتقد حقيقة الإمامة إلى غيره ، ثم متحسر عليه ، متحير فيه . ومن مدع حكم الإمامة ؛ وليس من الشجرة . وكلهم حيارى متقطعون . ومن اعتقد أن الدين طاعة رجل ولا رجل له فلا دين له . نعوذ بالله من الخيرة والخور بعد الكور ، رب اهدنا السبيل .

١ — المختارية :

أصحاب المختار^(٢) بن أبي عبيد الثقفي ، كان خارجيا ، ثم صار زيريا ، ثم صار شيعيا

(١) زعم بعضهم أن المختار كان يقال له كيسان .

(٢) قال المبرد في كتابه الكامل ص ١٠٠٨ ج ٣ ط مصطفى الحلبي (وكان المختار لا يوقف له على

مذهب . كان خارجيا ، ثم صار زيريا ، ثم صار رافضيا في ظاهره) .

وكيسانيا . قال بإمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين على رضى الله عنهما . وقيل لا ، بل بعد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان يدعو الناس إليه ، وكان يظهر أنه من رجاله ودعائه ، ويذكر علوما مزخرفة بترهاته ينوطها به .

ولما وقف محمد بن الحنفية على ذلك تبرأ منه ، وأظهر لأصحابه أنه إنما نُس على الخلق ذلك ليتمشى أمره ، ويجتمع الناس عليه .

وإنما انتظم له ما انتظم بأمرين : أحدهما انتسابه إلى محمد بن الحنفية علما ودعوة . والثاني : قيامه بثأر الحسين بن على رضى الله عنهما ، واشتغاله ليلا ونهاراً بقتال الظلمة الذين اجتمعوا على قتل الحسين .

فن مذهب المختار : أنه يجوز البداء على الله تعالى . والبداء له معان : البداء فى العلم ، وهو أنه يظهر له خلاف ما علم ؛ ولا أظن عاقلا يعتقد هذا الاعتقاد .

= وقال (فإن المختار كان يدعى أنه يلهم ضربا من الشجاعة لأمر تكون . ثم يحتال فيوقعها ، فيقول للناس : هذا من عند الله عز وجل) .

(فن ذلك قوله ذات يوم : لتزلزلن من السماء نار دهما ، فلتحرقن دار أسماء . فذكر ذلك لأسماء ابن خارجة فقال : أقد سجع بى أبو إسحاق ؟ هو والله محرق دارى : فتركه والدار وهرب من الكوفة) .

(وقال فى بعض سجمه : أما والذي شرع الأديان ، وجنب الأوثان ، وكره العصيان لأقتلن أزد عمان ، وجل قيس عيلان ، وتميم أولياء الشيطان ، حاشا النجيب ظبيان . فكان ظبيان النجيب يقول : لم أزل فى عمر المختار أتقلب آما) .

(وكان من عجائب المختار أنه كتب إلى إبراهيم بن مالك الأشتر يسأله الخروج إلى الطلب بدم الحسين ابن على رضى الله عنهما . فأبى عليه إبراهيم إلا أن يستأذن محمد بن على بن أبى طالب . فكتب إليه يستأذنه فى ذلك فلم محمد أن المختار لا عقد له . فكتب محمد إلى إبراهيم بن الأشتر : إنه ما يسوءنى أن يأخذ الله بحقنا على يدى من يشاء من خلقه . فخرج معه إبراهيم بن الأشتر فتوجه نحو عبيد الله بن زياد ، وخرج يشيعه ماشيا فقال له إبراهيم : اركب يا أبا إسحاق ، فقال : إني أحب أن تغبر قلماي فى نصره آل محمد صلى الله عليه وسلم . فشيعه فرسخين ودفع إلى قوم من خاصته حماما بيضا ضخاما وقال : إن رأيتم الأمر لنا فلعوها ، وإن رأيتم الأمر علينا فأرسلوها . وقال للناس : إن استقمتم فبصر الله ، وإن حصتم حيصه فإني أجد فى محكم الكتاب ، وفى اليقين والصواب ، أن الله مؤيدكم بملائكة غضاب تأتي فى صور الحمام دوين السحاب) .

والبدء في الإرادة ، وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم .
والبدء في الأمر ، وهو أن يأمر بشيء ، ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك . ومن
لم يجوز النسخ ظن أن الأوامر المختلفة في الأوقات المختلفة متناسخة .
وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبدء ، لأنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال :
إما بوحى يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام . فكان إذا وعد أصحابه بكون شيء
وحدث حادثة ؛ فإن وافق كونه قوله ، جعله دليلاً على صدق دعواه ، وإن لم يوافق قال :
قد بدا الربكم .

وكان لا يفرق بين النسخ والبدء . قال : إذا جاز النسخ في الأحكام ، جاز البدء
في الأخبار .

وقد قيل : إن السيد محمد بن الحنفية تبرأ من المختار حين وصل إليه أنه قد لبس على
الناس أنه من دعائه ورجاله . وتبرأ من الضلالات التي ابتدعها المختار من التأويلات
القاسدة ، والمخاريق المموهة .

فمن مخاريقه : أنه كان عنده كرسي قديم قد غشاه بالديباج ، وزينه بأنواع الزينة
وقال : هذا من ذخائر أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، وهو عندنا بمنزلة التابوت
لبنى إسرائيل . وكان إذا حارب خصومه يضعه في براح الصف ويقول : قاتلوا ولكم الظفر
والنصرة . وهذا الكرسي محله فيكم محل التابوت في بنى إسرائيل ، وفيه السكينة ، والبقية .
والملائكة من فوقكم ينزلون مددا لكم . وحديث الحمامات البيض التي ظهرت في الهواء ،
وقد أخبرهم قبل ذلك بأن الملائكة تنزل على صورة الحمامات البيض ، معروف . والأسجاع
التي ألقيها أبرد تأليف مشهورة .

وإنما حمله على الانتساب إلى محمد بن الحنفية حسن اعتقاد الناس فيه ، وامتلاء
القلوب بمحبته . والسيد محمد بن الحنفية كان كثير العلم غزير المعرفة ، وقاد الفكر ،
مصيب الخاطر في العواقب . قد أخبره أمير المؤمنين على رضى الله عنه عن أحوال الملاحم

وأطلعته على مدارج العالم . وقد اختار العزلة ، فأثر التحول على الشهرة . وقد قيل إنه كان مستودعا علم الإمامة حتى سلم الأمانة إلى أهلها . وما فارق الدنيا إلا وقد أقرها في مستقرها .

وكان السيد الحميري ، وكثير عزة الشاعر من شيعته . قال كثير فيه :

أَلَا إِنَّ الْأُئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ وَلَا أَلَا الْحَقُّ أَرْبَعَةٌ سَوَاءٌ
عَلِيٌّ وَالثَّلَاثَةُ مِنْ بَنِيهِ هُمْ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسَبْطٌ سَبْطُ إِيْمَانٍ وَبَرٍّ وَسَبْطٌ غَيْبَتُهُ كَرُّ بَلَاءِ
وَسَبْطٌ لَا يَذُوقُ الْمَوْتَ حَتَّى يَقُودَ الْخَيْلَ يَقْدُمُهُ اللَّوَاءُ
تَغَيَّبَ لَا يَرَى فِيهِمْ زَمَانًا بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

وكان السيد الحميري أيضا يعتقد فيه أنه لم يمت ، وأنه في جبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه . وعنده عينان نضاًختان تجريان بماء وعسل ، وأنه يعود بعد الغيبة فيملا الأرض عدلا كما ملئت جورا . وهذا هو أول حكم بالغيبة، والعودة بعد الغيبة حكم به الشيعة . وجرى ذلك في بعض الجماعة حتى اعتقدوه دينا ، وركنا من أركان التشيع .

ثم اختلفت الكيسانية بعد انتقال محمد بن الحنفية في سوق الإمامة ، وصار كل باختلاف مذهبا .

(ب) الهاشمية :

أتباع أبي هاشم بن محمد بن الحنفية . قالوا بانتقال محمد بن الحنفية إلى رجة الله ورضوانه ، وانتقال الإمامة منه إلى ابنه أبي هاشم . قالوا : فإنه أفضى إليه أسرار العلوم ، وأطلعته على مناهج تطبيق الآفاق على الأنفس ، وتقدير التنزيل على التأويل ، وتصوير الظاهر على الباطن . قالوا : إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل شخص روحا ، ولكل تنزيل تأويلا . ولكل مثال في هذا العالم حقيقة في ذلك العالم . والمنتشر في الآفاق من الحكم

والأسرار يجتمع في الشخص الإنساني ، وهو العلم الذي استأثر على رضى الله عنه به ابنه محمد بن الحنفية ، وهو أفضى ذلك السر إلى ابنه أبي هاشم . وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقا .

واختلفت بعد أبي هاشم شيعته خمس فرق :

١ — فرقة قالت إن أبا هاشم مات منصرفا من الشام بأرض الشراة ، وأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وانجرت في أولاده الوصية حتى صارت الخلافة إلى بني العباس . قالوا : ولهم في الخلافة حق لاتصال النسب . وقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمه العباس أولى بالوراثة .

٢ — وفرقة قالت إن الإمامة بعد موت أبي هاشم لابن أخيه الحسن بن علي بن محمد ابن الحنفية .

٣ — وفرقة قالت : لا ، بل إن أبا هاشم أوصى إلى أخيه علي بن محمد ، وعلى أوصى إلى ابنه الحسن . فالإمامة عندهم في بني الحنفية لا تخرج إلى غيرهم .

٤ — وفرقة قالت : إن أبا هاشم أوصى إلى عبد الله بن عمرو بن حرب الكندى ، وإن الإمامة خرجت من أبي هاشم إلى عبد الله ، وتحوّلت روح أبي هاشم إليه . والرجل ما كان يرجع إلى علم وديانة ؛ فاطلع بعض القوم على خيائته وكذبه ، فأعرضوا عنه ، وقالوا : بإمامة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب .

وكان من مذهب عبد الله : أن الأرواح تناسخ من شخص إلى شخص ، وأن الثواب والعقاب في هذه الأشخاص ، إما أشخاص بني آدم ، وإما أشخاص الحيوانات . قال : وروح الله تناسخت حتى وصلت إليه وحلت فيه . وادعى الإلهية والنبوة معا ، وأنه يعلم الغيب فعبدته شيعته الحمقى ، وكفروا بالقيامة لاعتقادهم أن التناسخ يكون في الدنيا ، والثواب والعقاب في هذه الأشخاص . وتناول قول الله تعالى : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا^(١) الآية . على أن من وصل إلى الإمام وعرفه ارتفع عنه الحرج في جميع ما يطعم ، ووصل إلى الكمال والبلاغ .

وعنه نشأت: الحُرَمِيَّةُ، والمُزْدَكِيَّةُ بالعراق . وهلك عبد الله بخراسان، وافترقت أصحابه . فنههم من قال إنه حي لم يمت ويرجع .

ومنهم من قال بل مات وتحولت روحه إلى إسحاق بن زيد بن الحارث الأنصاري ؛ وهم الحارثية الذين يبيحون المحرمات ، ويعيشون عيش من لا تكليف عليه .

وبين أصحاب عبد الله بن معاوية ، وبين أصحاب محمد بن علي خلاف شديد في الإمامة . فإن كل واحد منهما يدعى الوصية من أبي هاشم إليه ، ولم يثبت الوصية على قاعدة تعتمد .

(ج) البَيَانِيَّةُ :

أتباع بيان بن سمران التميمي . قالوا بانتقال الإمامة من أبي هاشم إليه . وهو من الغلاة القائلين بإلهية أمير المؤمنين علي رضي الله عنه . قال : حل في عليّ جزء إلهي ، واتحد بجسده . فيه كان يعلم الغيب ، إذ أخبر عن الملاحم وصح الخبر . وبه كان يحارب الكفار وله النصر والظفر . وبه قلع باب خيبر . وعن هذا قال : والله ما قلعت باب خيبر بقوة جسدانية ، ولا بحركة غذائية ، ولكن قلعته بقوة رحمانية ملكوتية ، بنور ربها مضيئة . قاتلة الملكوتية في نفسه كالصباح في المشكاة ، والنور الإلهي كالنور في الصباح . قال : وربما يظهر عليّ في بعض الأزمان . وقال في تفسير قوله تعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ^(٢)) أراد به عليا فهو الذي يأتي في الظلل ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه .

ثم ادعى بيان أنه قد انتقل إليه الجزء الإلهي بنوع من التناسخ ، ولذلك استحق أن

يكون إماما وخليفة ، وذلك الجزء هو الذى استحق به آدم عليه السلام سجود الملائكة .

وزعم أن معبوده على صورة إنسان عضوا فعضوا ، وجزءا فجزءا . وقال : يهلك كله إلا وجهه لقوله تعالى : (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ^(١)) .

ومع هذا الخزي الفاحش ^(٢) كتب إلى محمد بن علي بن الحسين الباقر رضى الله عنهم ودعاه إلى نفسه . وفي كتابه « أسلم تسلم ، ويرتقى من سلم . فإنك لا تدري حيث يجعل الله النبوة » فأمر الباقر أن يأكل الرسول قرطاسه الذى جاء به ، فأكله ، فمات في الحال . وكان اسم ذلك الرسول عمر بن أبي عفيف .

وقد اجتمعت طائفة على بيان بن سميان ، ودانوا به وبمذهبه ، فقتله خالد ابن عبد الله القسرى على ذلك . وقيل أحرقه والكوفى المعروف بالمعروف بن سعيد بالنار معا .

(د) الرزامية : أتباع رزام بن رزم . ساقوا الإمامة من علي إلى ابنه محمد . ثم إلى ابنه هاشم . ثم منه إلى علي بن عبد الله بن عباس بالوصية . ثم ساقوها إلى محمد بن علي . وأوصى محمد إلى ابنه : إبراهيم الإمام وهو صاحب أبي مسلم الذى دعا إليه وقال بإماميته .

(١) القصص آية ٨٨ .

(٢) فى « مقالات الإسلاميين » ص ٥ ج ١ (البيانية أصحاب بيان بن سميان التميمى . يقولون إن الله عز وجل على صورة الإنسان ، وأنه يهلك كله إلا وجهه . وادعى بيان أنه يدعو الزهرة فتجيئه . وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم . فقتله خالد بن عبد الله القسرى . وحكى عنهم أن كثيرا منهم يثبت لبيان بن سميان النبوة ، ويزعم كثير من البيانية أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على إمامة بيان بن سميان ونصبه إماما) .

وفى « فرق الشيعة » للنوبخى ص ٣٠ (البيانية : أصحاب بيان النهدي . وقالوا إن أبا هاشم نبأ بيانا عن الله عز وجل ، فيبان نبى . وتأولوا فى ذلك قول الله عز وجل - هذا بيان للناس وهدى - آل عمران آية ١٣٨ . وادعى بيان بعد وفاة أبي هاشم النبوة وكتب إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين يدعوهم إلى نفسه والإقرار بنبوته ويقول له : أسلم تسلم وترتقى فى سلم ، وتنج وتنعم . فإنك لا تدري أين يجعل الله النبوة والرسالة . وما على الرسول إلا البلاغ ، وقد أعذر من أنذر) .

وهؤلاء ظهروا بخراسان في أيام أبي مسلم حتى قيل إن أبا مسلم كان على هذا المذهب ، لأنهم ساقوا الإمامة إلى أبي مسلم ، فقالوا : له حظ في الإمامة . وادعوا حلول روح الإله فيه . ولهذا أيده على بنى أمية حتى قتلهم عن بكرة أبيهم واصطلمهم . وقالوا بتناسخ الأرواح .

وللقنع الذي ادعى الإلهية لنفسه على مخاريق أخرجها كان في الأول على هذا المذهب وتابعه مبيضة ما وراء النهر . وهؤلاء صنف من الخرمية دانوا بترك الفرائض وقالوا الدين معرفة الإمام فقط . ومنهم من قال : الدين أمران : معرفة الإمام ، وأداء الأمانة . ومن حصل له الأمران فقد وصل إلى الكمال ، وارتفع عنه التكليف . ومن هؤلاء من ساق الإمامة إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس من أبي هاشم محمد بن الحنفية وصية إليه ؛ لا من طريق آخر .

وكان أبو مسلم صاحب الدولة على مذهب الكيسانية في الأول . واقتبس من دعائهم العلوم التي اقتصوا بها ، وأحس منهم أن هذه العلوم مستودعة فيهم ؛ فكان يطلب المستقر فيه ، فبعث إلى الصادق جعفر بن محمد رضى الله عنهما : إني قد أظهرت الكلمة ، ودعوت الناس عن موالاة بنى أمية إلى موالاة أهل البيت ، فإن رغبت فيه ، فلا مزيد عليك .

فكتب إليه الصادق رضى الله عنه : ما أنت من رجالى ، ولا الزمان زمانى .
فخاد أبو مسلم إلى أبي العباس عبد الله بن محمد السفاح ، وقلده أمر الخلافة .

٢ — الزيدية

أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم . ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضى الله عنها ، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم ، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمى عالم شجاع سخي خرج بالإمامة ، أن يكون إماما واجب الطاعة ، سواء كان

من أولاد الحسن ، أو من أولاد الحسين رضى الله عنهما . وعن هذا جوز قوم منهم إمامة محمد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن اللذين خرجا في أيام المنصور وقتلا على ذلك . وجوزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال ، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة .

وزيد بن علي ؛ لما كان مذهبه هذا المذهب ، أراد أن يحصل الأصول والفروع حتى يتحلى بالعلم . فتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الأثغ رأس المعتزلة ورئيسهم ، مع اعتقاد واصل أن جده علي بن أبي طالب رضى الله عنه في حروبه التي جرت بينه وبين أصحاب الجبل وأهل الشام ما كان علي يقين من الصواب . وأن أحد الفريقين منهما كان علي الخطيئ لا بعينه . فاقتبس منه الاعتزال ، وصارت أصحابه كلهم معتزلة . وكان من مذهبه جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل . فقال : كان علي بن أبي طالب رضى الله عنه أفضل الصحابة ، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية راعوها ، من تسكين نائرة الفتنة ، وتطيب قلوب العامة . فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريبا ، وسيف أمير المؤمنين عليّ عن دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجف بعد ، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي . فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد . فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن من عرفوه بالبين ، والتؤدة ، والتقدم بالسن ، والسبق في الإسلام ، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ألا ترى أنه لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليد الأمر عمر بن الخطاب زعق الناس وقالوا : لقد وليت علينا فظا غليظا . فما كانوا يرضون بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب لشدة وصلابته ، وغلظه في الدين ، وفضاظته على الأعداء حتى سكنهم أبو بكر بقوله : « لو سألت ربي لقلت : وليت عليهم خيرهم لهم » وكذلك يجوز أن يكون المفضول إماما والأفضل قائم فيرجع إليه في الأحكام ، ويحكم بحكمه في القضايا .

ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه ، وعرفوا أنه لا يتبرا من الشيخين رفضوه حتى أتى قدره عليه ، فسميت رافضة .

وجرت بينه وبين أخيه الباقر محمد بن علي مناظرات لا من هذا الوجه ، بل من حيث كان يتلمذ لواصل بن عطاء ، ويقتبس العلم ممن يجوز الخطأ على جده في قتال الناكثين ، والقاسطين ، والمارقين . ومن حيث يتكلم في القدر على غير ما ذهب إليه أهل البيت . ومن حيث إنه كان يشترط الخروج شرطا في كون الإمام إماما ؛ حتى قال له يوما : علي مقتضى مذهبك والدك ليس بإمام ، فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .

ولما قتل زيد بن علي وصلب قام بالإمامة بعده يحيى بن زيد ، ومضى إلى خراسان ، واجتمعت عليه جماعة كثيرة . وقد وصل إليه الخبر من الصادق جعفر بن محمد بأنه يقتل كما قتل أبوه ، ويصلب كما صلب أبوه ، فجرى عليه الأمر كما أخبر .

وقد فوض الأمر بعده إلى محمد وإبراهيم الإمامين ، وخرجا بالمدينة ، ومضى إبراهيم إلى البصرة ، واجتمع الناس عليهما ، وقتلا أيضا . وأخبرهم الصادق بجميع ما تم عليهم ، وعرفهم أن آباءه رضى الله عنهم أخبروه بذلك كله . وأن بنى أمية يتطاولون على الناس ، حتى لو طاولتهم الجبال لطلوا عليها . وهم يستشعرون بغض أهل البيت . ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله تعالى بزوال ملكهم . وكان يشير إلى أبي العباس ، وإلى أبي جعفر ابني محمد بن علي بن عبد الله بن العباس . وقال : إنا لا نخوض في الأمر حتى يتلاعب به هذا وأولاده ؛ وأشار إلى المنصور .

فزيد بن علي قتل بكناسة الكوفة ، قتله هشام بن عبد الملك . ويحيى بن زيد قتل بجوزجان خراسان ؛ قتله أميرها . ومحمد الإمام قتل بالمدينة ، قتله عيسى بن ماهان . وإبراهيم الإمام قتل بالبصرة ، أمر بقتلهما المنصور .

ولم ينتظم أمر الزيدية بعد ذلك حتى ظهر بخراسان صاحبهم ناصر الأطروش فطلب مكانه ليقتل فاخفى واعتزل الأمر ، وصار إلى بلاد الديلم والجيل ولم يتحلوا بدين الإسلام بعد . فدعا الناس دعوة إلى الإسلام على مذهب زيد بن علي ، فدانوا بذلك ونشئوا عليه . وبقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين .

وكان يخرج واحد بعد واحد من الأئمة وبلى أمرهم . وخالفوا بنى أعمامهم من الموسوية في مسائل الأصول . ومالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول ، وطعنوا في الصحابة طعن الإمامية . وهم أصناف ثلاثة : جاوردية ، وسليمانية ، وبترية . والصالحية منهم والبتيرية على مذهب واحد .

(١) الجارودية :

أصحاب أبي الجارود^(١) زياد بن أبي زياد . زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص

(١) في « فرق الشيعة » للنووي ص ٤٨ (وفرقة قالت إن الإمامة صارت بعد مضي الحسين في واد الحسن والحسين . فهي فيهم خاصة دون سائر ولد علي بن أبي طالب ، وهم كلهم فيها شرع سواء من قام منهم ودعا إلى نفسه فهو الإمام المفروض الطاعة بمنزلة علي بن أبي طالب ، واجبة إمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس كلهم . فن تخلف عنه في قيامه ودعائه إلى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر . ومن ادعى منهم الإمامة وهو قاعد في بيته مرخي عليه ستره فهو كافر مشرك ، وكل من اتبعه على ذلك وكل من قال بإمامته . وهم الذين سمو السرحوية . وأصحاب أبي خالد الواسطي واسمه يزيد ، وأصحاب فضيل بن الزبير الرسان ، وزيد بن المنذر وهو الذي يسمى أبا الجارود ، ولقبه سرحوبيا محمد بن علي بن الحسين بن علي ، وذكر أن سرحوبيا شيطان أعمى يسكن البحر . وكان أبو الجارود أعمى البصر ، أعمى القلب . فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا إن عليا أفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله ، فصاروا مع زيد بن علي بن الحسين عند خروجه بالكوفة فقالوا بإمامته ، فسموا كلهم في الجملة الزيدية ، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم في القرآن والسنن والشرائع والفرائض والأحكام) .

(وذلك أن السرحوية قالت : الحلال حلال آل محمد صلى الله عليه وآله . والحرام حرامهم . والأحكام أحكامهم . وعندهم جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله كله كامل عند صغيرهم وكبيرهم . والصغير منهم والكبير في العلم سواء ؛ لا يفضل الكبير الصغير ، من كان منهم في الخرق والمهد إلى أكبرهم سنا) .

(وقال بعضهم : من ادعى أن من كان منهم في المهد والخرق ليس علمه مثل علم رسول الله صلى الله عليه وآله فهو كافر بالله مشرك . وليس يحتاج أحد منهم أن يتعلم من أحد منهم ولا من غيرهم . العلم ينبت في صدورهم كما ينبت الزرع المطر . فانه عز وجل قد علمهم بلطقه كيف شاء . وإنما قالوا بهذه المقالة كراهة أن يلزموا الإمامة بعضهم دون بعض فينتقض قولهم إن الإمامة صارت فيهم جميعا فهم فيها شرع سواء . وهم مع ذلك لا يروون عن أحد منهم علما ينتفعون به إلا ما يروون عن أبي جعفر محمد بن علي ، وأبي عبد الله جعفر بن محمد . وأحاديث قليلة عن زيد بن علي وأشياء يسيرة عن عبد الله بن الحسن المحض . ليس بما قالوا وادعوه في أيديهم شيء أكثر من دعوى كاذبة ، لأنهم وصفوهم بأنهم يعلمون كل شيء .

تحتاج إليه الأمة من أمر دينهم ودنياهم ومنافعها ومضارها بغير تعليم) .

على علي رضي الله عنه بالوصف دون التسمية ، وهو الإمام بعده . والناس قصرُوا حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك . وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة إمامه زيد بن علي ، فإنه لم يعتقد هذا الاعتقاد .

واختلفت الجارودية في التوقف والسوق .

فساق بعضهم الإمامة من علي إلى الحسن ، ثم إلى الحسين ، ثم إلى علي بن الحسين زين العابدين ، ثم إلى ابنه زيد بن علي ، ثم منه إلى الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وقالوا بإمامته .

وكان أبو حنيفة رحمه الله على بيعته ، ومن جملة شيعته حتى رفع الأمر إلى المنصور ، فحبسه حبس الأبد حتى مات في الحبس . وقيل إنه إنما بايع محمد بن عبد الله الإمام في أيام المنصور . ولما قتل محمد بالمدينة بقي الإمام أبو حنيفة على تلك البيعة ، يعتقد موالاة أهل البيت ، فرفع حاله إلى المنصور ، فتم عليه ما تم .

= وفي « الفرق بين الفرق » ص ٢٥ (قال عبد القاهر : اجتمعت الفرق الثلاث الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبراء من الأمة يكونون مخلدين في النار . فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى . ولا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون -) .

(إنما قيل هذه الفرق الثلاث وأتباعها زيدية لقولهم بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته . وإمامة ابنه يحيى بن زيد بعد زيد . وكان زيد بن علي قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ، وخرج بهم على والي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك على العراقيين ، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له : إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكر وعمر الذين ظلما جدك علي بن أبي طالب . فقال زيد : إني لا أقول فيهما إلا خيرا ، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيرا . وإنما خرجت علي بن أبي أمية الذين قاتلوا جدي الحسين وأغاروا على المدينة يوم الحرة ، ورموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار . ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم : رفضتموني . ومن يومئذ سموا رافضة) .

(وقتل زيد ثم نبش من قبره وصلب ثم أحرق بعد ذلك . وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار والي خراسان ، فبعث نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني في ثلاثة آلاف رجل فقتلوا يحيى بن زيد ، ومشهدة بجوزجان معروف) .

وكان مقتل زيد بن علي بالكوفة سنة ١٢١ ، ومقتل ابنه يحيى بجوزجان سنة ١٢٦ هـ .

والذين قالوا بإمامة محمد بن عبد الله الإمام ، اختلفوا فمنهم من قال إنه لم يقتل وهو بعد حي ؛ وسيخرج فيملاً الأرض عدلاً . ومنهم من أقر بموته ، وساق الإمامة إلى محمد ابن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي صاحب الطالقان . وقد أسرف أيام المعتصم وحمل إليه فحبسه في داره حتى مات . ومنهم من قال بإمامة يحيى بن عمر صاحب الكوفة ؛ فخرج ودعا الناس واجتمع عليه خلق كثير ، وقتل في أيام المستعين ، وحمل رأسه إلى محمد بن عبد الله بن طاهر ، حتى قال فيه بعض العلوية :

قَتَلْتَ أَغْزَى مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَجِئْتُكَ أَسْتَلِينَكَ فِي الْكَلَامِ
وَعَزَّ عَلَى أَنْ أَلْقَاكَ إِلَّا وَفِيَا بَيْنَنَا حَدُّ الْحَسَامِ

وهو يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي .

وأما أبو الجارود^(١) فكان يسمى سرحوب ، سماه بذلك أبو جعفر محمد بن علي الباقر . وسرحوب : شيطان أعشى يسكن البحر ، قاله الباقر تفسيراً .

ومن أصحاب أبي الجارود : فضيل الرسان ، وأبو خالد الواسطي . وهم مختلفون في الأحكام والسير . فبعضهم يزعم أن علم ولد الحسن والحسين رضي الله عنهما كعلم النبي صلى الله عليه وسلم ، فيحصل لهم العلم قبل التعلم فطرة وضرورة . وبعضهم يزعم أن العلم مشترك فيهم وفي غيرهم . وجائز أن يؤخذ عنهم ، وعن غيرهم من العامة .

(ب) السُّلَيْمَانِيَّةُ :

أصحاب سليمان بن جرير . وكان يقول إن الإمامة شوري فيما بين الخلق . ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وإنها تصح في المفضول ، مع وجود الأفضل . وأثبت إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حقاً باختيار الأمة حقاً اجتهادياً . وربما كان يقول : إن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود علي رضي الله عنه خطأ لا يبلغ درجة

(١) مات أبو الجارود بعد سنة ١٥٠ هـ .

الفسق . وذلك الخطأ خطأ اجتهدى . غير أنه طعن في عثمان رضى الله عنه للأحداث التى أحدثها ، وأكفره بذلك ، وأكفر عائشة والزبير وطلحة رضى الله عنهم بإقدامهم على قتال على رضى الله عنه ، ثم إنه طعن فى الرافضة ، فقال : إن أئمة الرافضة قد وضعوا مقاتلين لشيعتهم ، لا يظهر أحد قط عليهم .

إحداها : القول بالبداة ؛ فإذا أظهروا قولاً : أنه سيكون لهم قوة وشوكة وظهور . ثم لا يكون الأمر على ما أظهروه . قالوا : بدا الله تعالى فى ذلك .

والثانية : التقية . فكل ما أرادوا تكلموا به . فإذا قيل لهم فى ذلك إنه ليس بحق ؛ وظهر لهم البطلان قالوا : إنما قلناه تقية ، وفعلناه تقية .

وتابعه على القول بجواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل قوم من المعتزلة منهم : جعفر ابن مبشر ، وجعفر بن حرب ، وكثير النوى وهو من أصحاب الحديث . قالوا : الإمامة من مصالح الدين ، ليس يحتاج إليها لمعرفة الله تعالى وتوحيده . فإن ذلك حاصل بالعقل ، لكنها يحتاج إليها لإقامة الحدود ، والقضاء بين المتحاكين ، وولاية اليتامى والأيتام ، وحفظ البيضة ، وإعلاء الكلمة ، ونصب القتال مع أعداء الدين ، وحتى يكون للمسلمين جماعة ، ولا يكون الأمر فوضى بين العامة . فلا يشترط فيها أن يكون الإمام أفضل الأمة علماً ، وأقدمهم عهداً ، وأسدهم رأياً وحكمة ؛ إذ الحاجة تنسد بقيام المفضول مع وجود الفاضل والأفضل .

ومالت جماعة من أهل السنة إلى ذلك حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ، ولا خبير بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجعه فى الأحكام ، ويستفتى منه فى الحلال والحرام . ويجب أن يكون فى الجملة ذا رأى متين ، وبصر فى الحوادث نافذ .

(ج) الصالحية والبترية :

الصالحية أصحاب الحسن^(١) بن صالح بن حى . والبترية : أصحاب كثير^(٢) النوى الأثر، وهما متفقان فى المذهب . وقولهم فى الإمامة كقول السليمانية ، إلا أنهم توقفوا فى أمر عثمان : أهو مؤمن أم كافر ؟ قالوا : إذا سمعنا الأخبار الواردة فى حقه ، وكونه من العشرة المبشرين بالجنة ، قلنا يجب أن نحكم بصحة إسلامه وإيمانه وكونه من أهل الجنة . وإذا رأينا الأحداث التى أحدثها من استهتاره بتربية بنى أمية وبنى مروان ، واستبداده بأمور لم توافق سيرة الصحابة ، قلنا يجب أن نحكم بكفره . فتحيرنا فى أمره وتوقفنا فى حاله ، ووكلناه إلى أحكم الحاكمين .

وأما علىّ فهو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالإمامة ، لكنه سلم الأمر لهم راضيا ، وفوض الأمر إليهم طائعا وترك حقه راغبا ، فنحن راضون بما رضى ، مسلمون لما سلم ؛ لا يحمل لنا غير ذلك .

ولو لم يرض علىّ بذلك لكان أبو بكر هالكا . وهم الذين جوزوا إمامة المفضول وتأخير الفاضل والأفضل إذا كان الفاضل راضيا بذلك .

وقالوا : من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان عالما ، زاهدا شجاعا ، فهو الإمام . وشرط بعضهم صباحة الوجه . ولهم خبط عظيم فى إمامين وجدت فيهما هذه الشرائط ، وشهرا سيفيهما ، ينظر إلى الأفضل والأزهد ، وإن تساويا ينظر إلى الأمتن رأيا والأحزم أمرا ، وإن تساويا تقابلا فينقلب الأمر عليهم كلا ويعود الطلب جذعا ، والإمام مأموما ، والأمير مأمورا . ولو كانا فى قطرين : انفرد كل واحد منهما

(١) هو كوفى ، أحد الأعلام ، أخرج له مسلم والبخارى فى الأدب ، توفى سنة ١٦٩ والجمهور على توثيقه ، وإليه تنسب الصالحية من الزيدية وهى أقرب فرق الشيعة إلى السنة .

(٢) توفى فى حدود سنة ١٦٩ .

بقطره ويكون واجب الطاعة في قومه . ولو أفتى أحدهما بخلاف ما يفتي الآخر كان كل واحد منهما مصيبا ، وإن أفتى باستحلال دم الإمام الآخر .

وأكثرهم في زماننا مقلدون لا يرجعون إلى رأى واجتهاد . أما في الأصول فيرون رأى المعتزلة حذو القذة بالقذة^(١) . ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت . وأما في الفروع فهم على مذهب أبي حنيفة إلا في مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعى رحمه الله والشيعة .

رجال الزيدية :

أبو الجارود زياد بن المنذر العبدى ، لعنه جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه ، والحسن ابن صالح بن حى ، ومقاتل بن سليمان ، والداعى ناصر الحق الحسن بن على بن الحسن . ابن زيد بن عمر بن الحسين بن على . والداعى الآخر صاحب طبرستان : الحسين بن زيد ابن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن على ، ومحمد بن نصر .

٣ — الإمامية

هم القائلون بإمامة على رضى الله عنه بعد النبى عليه السلام ؛ نصا ظاهرا ، وتعيينا صادقا ، من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين . قالوا : وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام ، حتى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة ، فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق ، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملا يرى كل واحد منهم رأيا ، ويسلك كل واحد منهم طريقا لا يوافق في ذلك غيره ، بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه . وقد عين عليا رضى الله عنه في مواضع تعريضا ، وفي مواضع تصریحا .

(١) القذة : ريشة السهم .

أما تعريضاته فمثل أن بعث أبا بكر ليقرأ سورة براءة على الناس في المشهد ، وبعث بعده عليا ليكون هو القاري عليهم ، والمبلغ عنه إليهم ، وقال : نزل عليّ جبريل عليه السلام فقال : **يُبَلِّغُهُ رَجُلٌ مِنْكَ** ، **أَوْ قَالَ مِنْ قَوْمِكَ** ، وهو يدل على تقديمه عليا عليه . ومثل أن كان يؤمر على أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة في البعوث ، وقد أمر عليهما عمرو بن العاص في بعث ، وأسامة بن زيد في بعث . وما أمر على عليّ أحدا قط .

وأما تصرّيحاته فمثل ماجرى في نأنة الإسلام ^(١) حين قال : **مَنْ الدِّيُّ يُبَايِعُنِي عَلَى مَالِهِ؟ فَبَايَعَتْهُ جَمَاعَةٌ** . ثم قال : **مَنْ الدِّيُّ يُبَايِعُنِي عَلَى رُوحِهِ وَهُوَ وَصِيٌّ وَوَلِيٌّ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِي؟ فَلَمْ يُبَايِعْهُ أَحَدٌ حَتَّى مَدَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَهُ إِلَيْهِ فَبَايَعَهُ عَلَى رُوحِهِ وَوَفَّى بِذَلِكَ** ؛ حتى كانت قرش تعير أبا طالب أنه أمر عليك ابنك . ومثل ماجرى في كمال الإسلام وانتظام الحال حين نزل قوله تعالى (**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**) ^(٢) فلما وصل غدير خم أمر بالدوحات فقمين ^(٣) ، ونادوا : الصلاة جامعة ، ثم قال عليه السلام وهو على الرحال : « **مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَنْ مَوْلَاهُ . اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ ، وَانصُرْ مَنْ نصرَهُ ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ ، وَأَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ . أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ ؟** ثلاثا » فادعت الإمامية أن هذا نص صريح .

فإنا ننظر من كان النبي صلى الله عليه وسلم مولى له ؟ وبأى معنى ؟ فنطرد ذلك في حق علي رضي الله عنه . وقد فهمت الصحابة من التولية ما فهمناه ، حتى قال عمر حين استقبل عليا : **طوبى لك يا علي ! أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة** .

قالوا : وقول النبي عليه السلام : « **أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ** » نص في الإمامة ، فإن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أقضى القضاة في كل حادثة ، والحاكم على المتخاصمين في كل واقعة ؛ وهو معنى قول الله سبحانه وتعالى : (**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ**)

(١) نأنة الإسلام : نداء الإسلام حين كان ضعيفا .

(٢) فمن : أزلن .

(٣) المائة : آية ٦٦ .

مِنْكُمْ^(١) قالوا : فأولوا الأمر ، من إليه القضاء والحكم . حتى وفي مسألة الخلافة لما تخاصمت المهاجرون والأنصار ، كان القاضي في ذلك هو أمير المؤمنين على دون غيره ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كما حكم لكل واحد من الصحابة بأخص وصف له فقال : «أفرضكم زيد ، وأقرؤكم أبي ، وأعرفكم بالحلal والحرام معاذ» . كذلك حكم لعلي بأخص وصف له ، وهو قوله «أقضاكم على» والقضاء يستدعى كل علم ، وليس كل علم يستدعى القضاء .

ثم إن الإمامية تخطت عن هذه الدرجة إلى الوقعة في كبار الصحابة طعنا وتكفيرا ، وأقله ظلما وعدوانا . وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم والرضا عن جملتهم . قال الله تعالى : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ^(٢)) وكانوا إذ ذاك ألفا وأربعمائة . وقال الله ثناء على المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم : (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ^(٣)) وقال : (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ^(٤)) وقال تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أُسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ^(٥)) وفي ذلك دليل على عظمة قدرهم عند الله تعالى ، وكرامتهم ودرجتهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم . فليت شعري : كيف يستجيز ذو دين الطعن فيهم ، ونسبة الكفر إليهم ! وقد قال النبي عليه السلام : «عَشْرَةٌ مِنْ أَصْحَابِي فِي الْجَنَّةِ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَطَلْحَةُ ، وَالزُّبَيْرُ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجُرَّاحِ » إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في حق كل واحد

(١) النساء : آية ٥٨ .

(٢) الفتح آية ١٨ .

(٣) التوبة آية ٩٩ ، ١١٨ .

(٤) النور آية ٥٤ .

منهم على الانفراد . وإن نقلت هتات من بعضهم ، فليتدبر النقل ، فإن أكاذيب الروافض كثيرة ، وأحداث المحدثين كثيرة .

ثم إن الإمامية لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد : الحسن ، والحسين ، وعلى بن الحسين . رضى الله عنهم على رأى واحد ، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلها ، حتى قال بعضهم إن نيفا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشيعة خاصة ، ومن عداهم فهم خارجون عن الأمة . وهم متفقون في الإمامة وسوقها إلى جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه . ومختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده ، إذ كانت له خمسة أولاد ، وقيل ستة : محمد ، وإسحاق ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل ، وعلى . ومن ادعى منهم النص والتعيين : محمد ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل . ثم منهم من مات ولم يعقب . ومنهم من مات وأعقب . ومنهم من قال بالتوقف ، والانتظار ، والرجعة . ومنهم من قال بالسوق والتعدية كما سيأتى ذكر اختلافاتهم عند ذكر طائفة طائفة .

وكانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول ، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم ، وتمادى الزمان : اختارت كل فرقة منهم طريقة . فصارت الإمامية بعضها معتزلة : إما وعيدية ، وإما تفضيلية . وبعضها إخبارية : إما مشبهة وإما سلفية . ومن ضل الطريق وتاه لم يبال الله به في أىّ واد هلك .

١ — الباقريّة ، والجعفرية الواقفة :

أتباع : محمد^(١) بن الباقر بن على زين العابدين ، وابنه جعفر^(٢) الصادق . قالوا بإمامتهما وإمامة والدهما زين العابدين . إلا أن منهم من توقف على واحد منهما ، وماساق الإمامة إلى أولادهما . ومنهم من ساق . وإنما ميزنا هذه فرقة دون الأصناف المتشعبة التي نذكرها ، لأن من الشيعة من توقف على الباقر وقال برجعته ، كما توقف القائلون بإمامة

(١) توفى الباقر سنة ١١٤ هـ .

(٢) توفى جعفر الصادق سنة ١٤٨ هـ .

أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق ، وهو ذو علم غزير في الدين ، وأدب كامل في الحكمة ، وزهد بالغ في الدنيا ، وورع تام عن الشهوات .

وقد أقام بالمدينة مدة يقيد الشيعة المنتمين إليه ، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم . ثم دخل العراق وأقام بها مدة . ما تعرض للإمامة قط ، ولا نازع أحدا في الخلافة قط . ومن غرق في بحر المعرفة لم يطمع في شطآن ، ومن تعلّى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط . وقيل : من أنس بالله توحش عن الناس ، ومن استأنس بغير الله نهى الوسواس .

وهو من جانب الأب ينتسب إلى شجرة النبوة ، ومن جانب الأم ينتسب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه . وقد تبرأ عما كان ينسب إليه بعض الغلاة وبرئ منهم ، ولعنهم . وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحقاقتهم من القول بالغيبة والرجعة ، والبداء ، والتناسخ ، والحلول والتشبيه . لكن الشيعة بعده افترقوا وانتحل كل واحد منهم مذهباً ، وأراد أن يروّجه على أصحابه فنسبه إليه وربطه به ؛ والسيد برئ من ذلك ومن الاعتزال ؛ والقدر أيضا .

هذا قوله في الإرادة « إن الله تعالى أراد بنا شيئا وأراد منا شيئا . فما أراد بنا طواه عنا ، وما أراد منا أظهره لنا . فما بالنّا نشغل بما أراد بنا عما أراد منا ؟ » .

وهذا قوله في القدر : هو أمر بين أمرين : لا جبر ولا تفويض .

وكان يقول في الدعاء : اللهم لك الحمد إن أطعتك ، ولك الحجة إن عصيتك . لا صنع لي ولا لغيري في إحسان ولا حجة لي ولا لغيري في إساءة .

فذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه ونعدهم ، لا على أنهم من تفاصيل أشيائه ، بل على أنهم منتسبون إلى أصل شجرته ، وفروع أولاده ؛ ليعلم ذلك .

(ب) النّاوسيّة :

أتباع رجل يقال له : ناوس ، وقيل نسبوا إلى قرية ناوسا . قالت إن الصادق حي بعد ، ولن يموت حتى يظهر فيظهر أمره . وهو القائم المهدي . ورووا عنه

أنه قال : لو رأيتم رأسي يُدْهَدُه^(١) عليكم من الجبل فلا تصدقوا ، فإني صاحبكم صاحب السيف .

وحكى أبو حامد الزوزنى أن الناووسية زعمت أن عليا باق وستنشق الأرض عنه يوم القيامة فيملا الأرض عدلا .

(ج) الأَفْطَحِيَّة :

قالوا : بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح ، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه ، وأمه قاطمة بنت الحسين بن الحسن بن علي ، وكان أسنّ أولاد الصادق . زعموا أنه قال : الإمامة في أكبر أولاد الإمام . وقال : الإمام من يجلس مجلسى . وهو الذى جلس مجلسه ، والإمام لا يغسله ولا يصلى عليه ولا يأخذ خاتمه ولا يواريه إلا الإمام . وهو الذى تولى ذلك كله . ودفع الصادق ودبعة إلى بعض أصحابه وأمره أن يدفعها إلى من يطلبها منه وأن يتخذها إماما . وما طلبها منه أحد إلا عبد الله ومع ذلك ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوما ومات ولم يعقب ولدا ذكرا

(د) الشُّمَيْطِيَّة .

أتباع يحيى بن أبي شميطة . قالوا إن جعفرا قال : إن صاحبكم اسمه اسم نبيكم ، وقد قال له والده رضوان الله عليهما : إن ولد لك ولد فسميته باسمى فهو الإمام ، فالإمام بعده ابنه محمد .

(هـ) الإسماعيلية الواقعة .

قالوا إن الإمام بعد جعفر إسماعيل نصا عليه باتفاق من أولاده ، إلا أنهم اختلفوا في موته في حال حياة أبيه . فمنهم من قال لم يمّت ، إلا أنه أظهر موته تقية من خلفاء بنى العباس ، وأنه عقد محضرا وأشهد عليه عامل المنصور بالمدينة .

ومنهم من قال موته صحيح ، والنص لا يرجع قهقري ، والفائدة في النص بقاء الإمامة في أولاد المنصوص عليه دون غيرهم . فالإمام بعد إسماعيل : محمد بن إسماعيل ، وهؤلاء يقال لهم المباركية . ثم منهم من وقف على محمد بن إسماعيل وقال برجعته بعد غيبته .

ومنهم من ساق الإمامة في المستورين منهم ، ثم في الظاهرين القائمين من بعدهم ، وهم الباطنية . وسنذكر مذاهبهم على الانفراد . وإنما مذهب هذه الفرقة الوقف على إسماعيل بن جعفر ، أو محمد بن إسماعيل . والإسماعيلية المشهورة في الفرق منهم هم الباطنية التعليمية الذين لهم مقالة مفردة .

(و) الموسوية ، والمفضلية :

فرقة واحدة قالت بإمامة موسى^(١) بن جعفر نصبا عليه بالاسم ، حيث قال الصادق رضي الله عنه : سابعكم قائمكم ، وقيل صاحبكم قائمكم ، ألا وهو سمي صاحب التوراة . ولما رأت الشيعة أن أولاد الصادق على تفرق ، فمن ميت في حال حياة أبيه ولم يعقب ، ومن مختلف في موته ، ومن قائم بعد موته مدة يسيرة ، ومن ميت غير معقب ، وكان موسى هو الذي تولى الأمر وقام به بعد موت أبيه ، رجعوا إليه واجتمعوا عليه مثل المفضل بن عمر ، وزرارة بن أعين ، وعمار الساباطي .

وروت الموسوية عن الصادق رضي الله عنه أنه قال لبعض أصحابه : عدد الأيام فعدّها من الأحد حتى بلغ السبت ، فقال له : كم عددت ؟ فقال : سبعة ، فقال : جعفر سبت السبت ، وشمس الدهور ، ونور الشهور . من لا يلهو ولا يلعب ، وهو سابعكم قائمكم هذا ، وأشار إلى ولده موسى الكاظم . وقال فيه أيضاً : إنه شبيه بميسى عليه السلام .

ثم إن موسى لما خرج وأظهر الإمامة حمله هارون الرشيد من المدينة فحبسه عند عيسى

ابن جعفر ، ثم أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السندی بن شاهك . وقيل إن يحيى بن خالد ابن برمك سمه في رطب ققتله وهو في الحبس ، ثم أخرج ودفن في مقابر قریش ببغداد . واختلفت الشيعة بعده .

فمنهم من توقف في موته وقال : لا ندري أ مات أم لم يميت ! ويقال لهم المطورة ؛ ساءهم بذلك على بن إسماعيل ، فقال : ما أنتم إلا كلاب مطورة . ومنهم من قطع بموته ويقال لهم القطعية . ومنهم من توقف عليه ، وقال إنه لم يميت ، وسيخرج بعد الغيبة ، ويقال لهم الواقفة .

(ز) الاثنا عشرية :

إن الذين قطعوا بموت موسى الكاظم^(١) بن جعفر الصادق وسموا قطعية ، ساقوا الإمامة بعده في أولاده . فقالوا : الإمام بعد موسى الكاظم : ولده على الرضا ، ومشهده بطوس . ثم بعده : محمد التقي الجواد أيضاً ، وهو في مقابر قریش ببغداد . ثم بعده : على ابن محمد التقي ؛ ومشهده بقم . وبعده : الحسن العسكري الزكي . وبعده : ابنه محمد القائم المنتظر الذي هو بسرّ من رأى ، وهو الثاني عشر ، هذا هو طريق الاثنا عشرية في زماننا .

إلا أن الاختلافات التي وقعت في حال كل واحد من هؤلاء الاثنا عشر ، والمنازعات التي جرت بينهم وبين إخوانهم وبنى أعمامهم وجب ذكرها لئلا يشذ عنا مذهب لم نذكره ومقالة لم نوردناها .

فاعلم أن من الشيعة من قال بإمامة : أحمد بن موسى بن جعفر دون أخيه على الرضا . ومن قال بعلي : شك أولاً في محمد بن علي ، إذ مات أبوه وهو صغير غير مستحق للإمامة ، ولا علم عنده بمناهجها ، وثبت قوم على إمامته واختلفوا بعد موته أيضاً ، فقال قوم بإمامة

(١) توفي سنة ١٧٣ هـ وله مشهد معروف ببغداد .

موسى بن محمد . وقال قوم آخرون بإمامة علي بن محمد ، ويقولون هو العسكري . واختلفوا بعد موته أيضا . فقال قوم بإمامة جعفر بن علي ، وقال قوم بإمامة محمد بن علي . وقال قوم بإمامة الحسن بن علي . وكان لهم رئيس يقال له علي بن فلان الطاحن ، وكان من أهل الكلام ، قوى أسباب جعفر بن علي ، وأمال الناس إليه ؛ وأعانه فارس بن حاتم بن ماهويه ، وذلك أن عليا قد مات ، وخلف الحسن العسكري . قالوا : امتحننا الحسن فلم نجد عنده علما ، ولقبوا من قال بإمامة الحسن الحمارية ، وقروا أمر جعفر بعد موت الحسن ، واحتجوا بأن الحسن مات بلا خلف فبطلت إمامته ، ولأنه لم يعقب ، والإمام لا يموت إلا ويكون له خلف وعقب . وحاز جعفر ميراث الحسن بعد دعاوى ادعائها عليه أنه فعل ذلك من حبل في جواريه وغيرهم . وانكشف أمره عند السلطان والرعية وخواص الناس وعوامهم ، وتشتتت كلمة من قال بإمامة الحسن وتفرقوا أصنافا كثيرة . فثبتت هذه الفرقة على إمامة جعفر ، ورجع إليهم كثير ممن قال بإمامة الحسن ، منهم : الحسن بن علي بن فضال ؛ وهو من أجل أصحابهم وفقهائهم ؛ كثير الفقه والحديث . ثم قالوا بعد جعفر بعلي ابن جعفر وفاطمة بنت علي أخت جعفر . وقال قوم بإمامة علي بن جعفر دون فاطمة السيدة . ثم اختلفوا بعد موت علي وفاطمة اختلافا كثيرا . وغلا بعضهم في الإمامة غلوا كأي الخطاب الأسدي .

وأما الذين قالوا بإمامة الحسن فافترقوا بعد موته إحدى عشرة فرقة ، وليست لهم ألقاب مشهورة ، ولكننا نذكر أقاليمهم .

الفرقة الأولى : قالت إن الحسن لم يموت ، وهو القائم ، ولا يجوز أن يموت ولا ولده ظاهرا ، لأن الأرض لا تخلص من إمام ، وقد ثبت عندنا أن القائم له غيبتان ، وهذه إحدى الغيبتين ، وسيظهر ويعرف ثم يغيب غيبة أخرى .

الثانية : قالت إن الحسن مات ولكنه يحيا وهو القائم ، لأن رأينا أن معنى القائم هو القيام بعد الموت . فنقطع بموت الحسن ولا نشك فيه ، ولا ولده ، فيجب أن يحيا بعد الموت .

الثالثة : قالت إن الحسن قد مات ، وأوصى إلى جعفر أخيه ، ورجعت الإمامة إلى جعفر .

الرابعة : قالت إن الحسن قد مات ، والإمام جعفر . وإنا كنا مخطئين في الائتمام به ؛ إذ لم يكن إماما . فلما مات ولا عقب له تبيننا أن جعفر كان محقا في دعواه ، والحسن مبطلا .

الخامسة : قالت إن الحسن قد مات ، وكنا مخطئين في القول به . وإن الإمام كان محمد بن علي أخا الحسن وجعفر ؛ ولما ظهر لنا فسق جعفر وإعلانه به ؛ وعلمنا أن الحسن كان على مثل حاله إلا أنه كان يتستر ، عرفنا أنهما لم يكونا إمامين ، فرجعنا إلى محمد ، ووجدنا له عقبا ، وعرفنا أنه كان هو الإمام دون أخويه .

السادسة : قالت إن الحسن كان له ابن ، وليس الأمر على ما ذكرنا أنه مات ولم يعقب ، بل ولده ولد قبل وفاة أبيه بسنتين فاستقر خوقا من جعفر وغيره من الأعداء ، واسمه محمد وهو الإمام ، القائم ، الحجة ، المنتظر .

السابعة : قالت إن له ابنا ، ولكنه ولد بعد موته بثمانية أشهر . وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل ، لأن ذلك لو كان لم يخف ، ولا يجوز مكابرة العيان .

الثامنة : قالت صحت وفاة الحسن ، وصح أن لا ولده ، وبطل ما ادعى من الخيل في سرية له ، فثبت أن الإمام بعد الحسن غير موجود ، وهو جائز في المعقولات أن يرفع الله الحجة عن أهل الأرض لمعاصيهم ، وهي فترة وزمان لا إمام فيه ، والأرض اليوم بلا حجة كما كانت الفترة قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم .

التاسعة : قالت إن الحسن قد مات ، وصح موته . وقد اختلف الناس هذه الاختلافات ولا ندري كيف هو ؟ ولا نشك أنه قد ولده ابن . ولا ندري قبل موته أو بعد موته ؟ إلا أنا نعلم يقينا أن الأرض لا تخلو من حجة ، وهو الخلف الغائب ، فنحن نتولاه ونتمسك به باسمه حتى يظهر بصورته .

العاشرة : قالت نعلم أن الحسن قد مات ، ولا بد للناس من إمام ؛ فلا تخلو الأرض من حجة ، ولا ندري : من ولده ؟ أم من ولد غيره ؟

الحادية عشرة : فرقة توقفت في هذا التخاطب وقالت : لا ندري على القطع حقيقة الحال ، لكننا نقطع في الرضا ونقول بإمامته . وفي كل موضع اختلفت الشيعة فيه ، فنحن من الواقفة في ذلك إلى أن يظهر الله الحجة ، ويظهر بصورته ، فلا يشك في إمامته من أبصره . ولا يحتاج إلى معجزة وكرامة وبينة ، بل معجزته اتباع الناس بأسرهم إياه من غير منازعة ولا مدافعة .

فهذه جملة الفرق الإحدى عشرة قطعوا على كل واحد واحد ؛ ثم قطعوا على الكل بأسرهم .

ومن العجب أنهم قالوا : الغيبة قد امتدت مائتين ونيفا وخمسين سنة ، وصاحبنا قال : إن خرج القائم وقد طعن في الأربعين فليس بصاحبكم ، ولنا ندري كيف تنقضي مائتان ونيف وخمسون سنة في أربعين سنة ؟ وإذا سئل القوم عن مدة الغيبة كيف تتصور ؟ قالوا : أليس الخضر وإلياس عليهما السلام يعيشان في الدنيا من آلاف سنين ، لا يحتاجان إلى طعام وشراب ؟ فلم لا يجوز ذلك في واحد من آل البيت ؟ قيل لهم : ومع اختلافكم هذا كيف يصح لكم دعوى الغيبة ؟ ثم الخضر عليه السلام ليس مكلفا بضمان جماعة ، والإمام عندكم ضامن ، مكلف بالهداية والعدل . والجماعة مكلفون بالاعتداء به والاستئثار بسنته ، ومن لا يرى كيف يقتدى به ؟

فلهذا صارت الإمامية متمسكين بالعدلية في الأصول ، وبالمشبهة في الصفات ، متحيرين تأهيت .

وبين الإخبارية منهم والكلامية سيف وتكفير . وكذلك بين التفضيلية والوعيدية قتال وتضليل ، أعاذنا الله من الحيرة .

ومن العجب أن القائلين بإمامة المنتظر مع هذا الاختلاف العظيم الذي بينت .

لا يستحيون فيدعون فيه أحكام الإلهية ، ويتأولون قوله تعالى عليه (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) .

قالوا : هو الإمام المنتظر الذي يرد إليه علم الساعة ، ويدعون فيه أنه لا يغيب عنا ، وسيخبرنا بأحوالنا ، حين يحاسب الخلق . إلى تحكمات باردة ، وكلمات عن العقول شاردة .

لَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَعَاهِدِ كُلِّهَا وَسَيَّرْتُ طَرَفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَاطِرٍ عَلَى ذِقْنٍ ، أَوْ قَارِعًا مِنْ نَادِمِ
أَسْمَى الْأُئِمَّةِ الْإِثْنَى عَشَرَ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ :

المرتضى ، والمجتبى ، والشهيد ، والسَّجَّاد ، والباقر ، والصادق ، والكاظم ، والرضي ، والتقى ، والنقي ، والزكي ، والحجة القائم المنتظر .

٤ — الغالية

هؤلاء هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية ، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية . فر بما شبهوا واحدا من الأئمة بالإله ، وربما شبهوا الإله بالخلق . وهم على طرفي الغلو والتقصير . وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ، ومذاهب التناسخية ، ومذاهب اليهود والنصارى ، إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق ، والنصارى شبهت الخلق بالخالق . فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة ، حتى حكمت بأحكام الإلهية في حق بعض الأئمة . وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة ، وإنما عادت إلى بعض أهل السنة بعد ذلك وتمكن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول ، وأبعد من التشبيه والحلول .

وبدع الغلاة محصورة في أربع : التشبيه ، والبداء ، والرجعة ، والتناسخ . ولهم

ألقاب ، وبكل بلد لقب ، فيقال لهم بأصبهان : الخُرْمِيَّة ، والكُوزِيَّة ، وبالري :
المُزْدِيَّة والسَّنَابِذِيَّة ، وبأذربيجان الدَّقُولِيَّة . وبموضع الحمرة ، وبما وراء النهر : المبيضة .

وهم أحد عشر صنفا :

(١) السَّبَائِيَّة :

أصحاب عبد الله بن سبأ الذي قال لعلي كرم الله وجهه : أنت ، أنت ، يعني أنت الإله ،
فنفاه إلى المدائن . زعموا أنه كان يهوديا فأسلم ، وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون
وصى موسى عليهما السلام مثل ما قال في علي رضي الله عنه . وهو أول من أظهر القول
بالنص بإمامة علي رضي الله عنه ومنه انشعبت أصناف الغلاة .

زعم أن عليا حي لم يمت ، فقيه الجزء الإلهي ، ولا يجوز أن يستولي عليه . وهو الذي
يجيء في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه . وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك فيملا
الأرض عدلا كما ملئت جورا .

وإنما أظهر ابن سبأ هذه المقالة بعد انتقال علي رضي الله عنه واجتمعت عليه جماعة ،
وهم أول فرقة قالت بالتوقف ، والغيبية ، والرجعة . وقالت بتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة
بعد علي رضي الله عنه . قال : وهذا المعنى مما كان يعرفه الصحابة وإن كانوا على خلاف
مراده . هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول فيه حين فقأ عين واحد بالحد
في الحرم ورفعت القصة إليه : ماذا أقول في يد الله فقأت عينا في حرم الله ؟ فأطلق عمر
اسم الإلهية عليه لما عرف منه ذلك .

(ب) الكاملية :

أصحاب أبي كامل . أ كفر جميع الصحابة بتركها بيعة علي رضي الله عنه . وطعن
في علي أيضا بتركه طلب حقه ، ولم يعذره في القعود . قال : وكان عليه أن يخرج ويظهر
الحق . على أنه غلا في حقه وكان يقول : الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص ،

وذلك النور في شخص يكون نبوة ، وفي شخص يكون إمامة . وربما تتناسخ الإمامة فتصير نبوة. وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت .

والغلاة على أصنافها كلهم متفقون على التناسخ والحلول . ولقد كان التناسخ مقالة لفرقة في كل ملة تلقوها من المجوس الزردكية ، والهند البرهمية ، ومن الفلاسفة ، والصابئة . ومذهبهم أن الله تعالى قائم بكل مكان ، ناطق بكل لسان ، ظاهر في كل شخص من أشخاص البشر ، وذلك بمعنى الحلول .

وقد يكون الحلول مجزء ، وقد يكون بكل . أما الحلول مجزء ، فهو كإشراق الشمس في كوة ، أو كإشراقها على البللور .

أما الحلول بكل فهو كظهور ملك بشخص ، أو شيطان بحيوان . ومراتب التناسخ أربع : النسخ ، والمسح ، والفسخ ، والرسخ . وسيأتي شرح ذلك عند ذكر فرقهم من المجوس على التفصيل . وأعلى المراتب مرتبة الملكية أو النبوة . وأسفل المراتب الشيطانية أو الجنية .

وهذا أبو كامل كان يقول بالتناسخ ظاهرا من غير تفصيل مذهبهم .

(ح) العَلْبَائِيَّة :

أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي . وقال قوم : هو الأسدى . وكان يفضل عليا على النبي صلى الله عليه وسلم . وزعم أنه بعث محمدا ؛ يعني عليا ، وسماه إلها . وكان يقول بدم محمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم أنه بعث ليدعو إلى علي فدعا إلى نفسه . ويسمون هذه الفرقة الذمية .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعا ، ويقدمون عليا في أحكام الإلهية ، ويسمونهم العينية .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعا ، ويفضلون محمدا في الإلهية ويسمونهم الميمية .

ومنهم من قال بالإلهية لجملة أشخاص أصحاب الكساء : محمد ، وعلي ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين . وقالوا خمستهم شيء واحد . والروح حالة فيهم بالسَّوِيَّة ؛ لأفضل لواحد

منهم على الآخر . وكرهوا أن يقولوا فاطمة بالتأنيث ، بل قالوا فاطم ، بلا هاء . وفي ذلك يقول بعض شعرائهم :

تَوَلَّيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الدِّينِ خَمْسَةً نَبِيًّا ، وَسِبْطِيَّةً ، وَشَيْخًا ، وَفَاطِمًا

(د) الْمُغِيرِيَّة :

أصحاب المغيرة بن سعيد^(١) العجلي . ادعى أن الإمامة بعد محمد بن علي بن الحسين في : محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، الخارج بالمدينة . وزعم أنه حي لم يمت .

وكان المغيرة مولى خالد بن عبد الله القسري . وادعى الإمامة لنفسه بعد الإمام محمد ،

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٦ ج ١ (والفرقة الرابعة منهم — يعني الشيعة الغالية — المغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد ؛ يزعمون أنه كان يقول إنه نبي ، وأنه يعلم اسم الله الأكبر ، وأن مبعودهم رجل من نور على رأسه تاج ، وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل . وله جوف وقلب تنبع منه الحكمة . وأن حروف أبي جاد على عدد أعضائه . قالوا : والألف موضع قدمه لاعوجاجها . وذكر الهاء فقال : لو رأيتم موضعها منه لرأيتم أمرا عظيما ؛ يعرض لهم بالعورة وبأنه قد رآه أمته الله . وزعم أنه يحيى الموتى بالاسم الأعظم ، وأراهم أشياء من النيرانجات والمخاريق . وذكر لهم كيف ابتداء الله الخلق فرعم أن الله جل اسمه كان وحده لا شيء معه . فلما أراد أن يخلق الأشياء تكلم باسمه الأعظم فطار فوق فوق رأسه التاج . قال : وذلك قوله — سبح اسم ربك الأعلى — قال : ثم كتب بأصبعه على كفه أعمال العباد من المعاصي والطاعات ، فغضب من المعاصي فغرق ، فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما مالح مظلم ، والآخر نيمير عذب . ثم اطلع في البحر فأبصر ظله فذهب ليأخذه فطار فانتزع عين ظله فخلق منها شمسا ، ومحق ذلك الظل وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري . ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخلق الكفار من البحر المالح المظلم ، وخلق المؤمنين من النيمير العذب . وخلق ظلال الناس فكان أول من خلق منها محمدا صلى الله عليه وسلم . قال وذلك قوله — قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين — الزخرف آية ٨١ ثم أرسل محمدا إلى الناس كافة وهو ظل . ثم عرض على السموات والأرض أن يمتن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه فأبين ، ثم على الأرض والجبال فأبين ، ثم على الناس كلهم فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره أن يتحمل منعه وأن يندر به ، ففعل ذلك أبو بكر ، وذلك قوله — إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال — الأحزاب آية ٧٢ — قال : وقال عمر : أنا أعينك على أن تجعل لي الخلافة بعك ذلك قواه — كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر — الحشر آية ١٦ والشيطان عنده عمر . وزعم أن الأرض تنشق عن الموتى فيرجعون إلى الدنيا . فبلغ خبره خالد بن عبد الله — يعني القسري — فقتله .

وبعد ذلك ادعى النبوة لنفسه ، واستحل المحارم ، وغلا في حق على رضي الله عنه غلوا لا يعتقده عاقل . وزاد على ذلك قوله بالتشبيه فقال : إن الله تعالى صورة وجسم ذو أعضاء على مثال حروف الهجاء . وصورته صورة رجل من نور على رأسه تاج من نور . وله قلب تنبع منه الحكمة . وزعم أن الله تعالى لما أراد خلق العالم تكلم بالاسم الأعظم . فطار فوق على رأسه تاجا . قال : وذلك قوله : (سُبْحِ اِسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ^(١)) .

ثم اطلع على أعمال العباد وقد كتبها على كفه ، فغضب من المعاصي فغرق . فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما مالح ، والآخر عذب . والمالح مظلم ، والعذب نير . ثم اطلع في البحر النير فأبصر ظله ، فانتزع عين ظله فخلق منها الشمس والقمر ، وأفنى باقي ظله وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري . قال : ثم خلق الخلق كله من البحرين . فخلق المؤمنون من البحر النير ، وخلق الكفار من البحر المظلم . وخلق ظلال الناس أول ما خلق . وأول ما خلق هو ظل محمد عليه الصلاة والسلام وظل على قبل خلق ظلال الكل . ثم عرض على السموات والأرض والجبال أن يحملن الأمانة ، وهي أن يمتنعن على ابن أبي طالب من الإمامة ، فأبين ذلك . ثم عرض ذلك على الناس . فأمر عمر بن الخطاب أبا بكر أن يتحمل منعه من ذلك ، وضمن له أن يعينه على الغدر به على شرط أن يجعل الخلافة له من بعده . فقبل منه وأقدا على المنع متظاهرين ، فذلك قوله تعالى : (وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ^(٢)) وزعم أنه نزل في حق عمر قوله تعالى : (كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ ، فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ ^(٣)) .

ولما أن قتل المغيرة اختلف أصحابه . فمنهم من قال بانتظاره ورجعته . ومنهم من قال بانتظار إمامة محمد ، كما كان يقول هو بانتظاره . وقد قال المغيرة بإمامة أبي جعفر محمد بن

(١) الأعلى آية ١ . (٢) الأحزاب آية ٧٢ . (٣) الحشر آية ١٦ .

على رضى الله عنهما . ثم غلا فيه وقال بإلهيته فتبرأ منه الباقر ولعنه . وقد قال المغيرة لأصحابه : انتظروه ، فإنه يرجع ، وجبريل وميكائيل يبايعانه بين الركن والمقام . وزعم أنه يحيى الموتى .

(هـ) المنصورية :

أصحاب أبي منصور^(١) العجلي ، وهو الذى عزا نفسه إلى أبي جعفر محمد بن على الباقر فى الأول . فلما تبرأ منه الباقر وطرده زعم أنه هو الإمام ، ودعا الناس إلى نفسه . ولما توفى الباقر قال : انتقلت الإمامة إلى وتظاهر بذلك وخرجت جماعة منهم بالكوفة فى بنى كندة

(١) « فرق الشيعة » للنوبختى ص ٣٤ (ومنهم فرقة تسمى المنصورية ، وهم أصحاب أبي منصور ، وهو الذى ادعى أن الله عز وجل عرج به إليه فأدناه منه وكلمه ومسح بيده على رأسه ، وقال له بالسريانى . وذكر أنه نبي ورسول ، وأن الله اتخذته خليلا . وكان أبو منصور هذا من أهل الكوفة من عهد القيس ، وله فيها دار . وكان منشؤه بالبادية وكان أميا لا يقرأ . فادعى بعد وفاة أبي جعفر محمد بن على بن الحسين أنه فوض إليه أمره وجعله وصيه من بعده . ثم ترقى به الأمر إلى أن قال كان على بن أبي طالب عليه السلام نبيا ورسولا ، وكذلك الحسن والحسين ، وعلى بن الحسين ، ومحمد بن على . وأنا نبي ورسول . والنبوة فى ستة من ولدى يكونون بعدى أنبياء آخرهم القائم . وكان يأمر أصحابه بخنق من خالفهم وقتلهم بالاغتيال ، ويقول من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه فإن هذا جهاد خفى . وزعم أن جبرئيل عليه السلام يأتيه بالوحي من عند الله عز وجل ، وأن الله بعث محمدا بالتزليل ، وبعثه هو يعنى نفسه بالتأويل . فطلبه خالد بن عبد الله القسرى فأغياه ثم ظفر عمر الخناق بابنه الحسين بن أبي منصور ، وقد تنبى وادعى مرتبة أبيه ، وجيئ إليه الأموال ، وقابله على رأيه ومذهبه بشر كثير ، وقالوا بنبوته . فبعث به إلى المهدي فقتله فى خلافته وصلبه بعد أن أقر بذلك ، وأخذ منه مالا عظيما . وطلب أصحابه طلبا شديدا وظفر بجماعة منهم فقتلهم وصلبهم) .

وفى « مقالات الإسلاميين » ص ٩ ج ١ (ويمين أصحابه — يعنى منصورا — إذا حلفوا أن يقولوا : ألا والكلمة . وزعم أن عيسى أول من خلق الله من خلقه ، ثم على . وأن رسل الله سبحانه لا تنقطع أبدا . وكفر بالجنة والنار ، وزعم أن الجنة رجل ، وأن النار رجل . واستحل النساء والمحارم وأحل ذلك لأصحابه وزعم أن الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر والميسر وغير ذلك من المحارم حلال . وقال : لم يحرم الله ذلك علينا ، ولا حرم شيئا تقوى به أنفسنا . وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرم الله سبحانه ولايتهم وتأول فى ذلك قوله تعالى — المائدة آية ٩٣ — ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا — وأسقط الفرائض وقال هى أسماء رجال أوجب الله ولايتهم . واستحل خنق المنافقين وأخذ أموالهم . فأخذه يوسف بن عمر الثقفى إلى العراق فى أيام بنى أمية فقتله) .

حتى وقف يوسف بن عمر الثقفي والى العراق فى أيام هشام بن عبد الملك على قصته وخبث
دعوته ، فأخذه وصلبه .

زعم أبو منصور العجلي أن عليا رضى الله عنه هو الكسف الساقط من السماء . وربما
قال : الكسف الساقط من السماء هو الله تعالى . وزعم حين ادعى الإمامة لنفسه أنه عرج
به إلى السماء ، ورأى معبوده فمسح بيده رأسه ، وقال له : يا بنى ، انزل فبلغ عني . ثم
أهبطه إلى الأرض . فهو الكسف الساقط من السماء .

وزعم أيضا أن الرسل لا تنقطع أبدا ، والرسالة لا تنقطع . وزعم أن الجنة رجل أمرنا
بمآلاته ، وهو إمام الوقت . وأن النار رجل أمرنا بمآلاته ، وهو خصم الإمام . وتأول
المحرمات كلها على أسماء رجال أمرنا الله تعالى بمآلاتهم . وتأول الفرائض على أسماء رجال
أمرنا بمآلاتهم . واستحل أصحابه قتل مخالفيهم وأخذ أموالهم ، واستحل نساءهم . وهم
صنف من الخرمية . وإنما مقصودهم من حمل الفرائض والمحرمات على أسماء رجال : هو أن
من ظفر بذلك الرجل وعرفه فقد سقط عنه التكليف ، وارتفع الخطاب إذ قد وصل إلى
الجنة وبلغ الكمال .

ومما أبدعه العجلي أنه قال : إن أول ما خلق الله تعالى هو عيسى بن مريم عليه
السلام ، ثم على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

(و) الخطابية :

أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدى الأجدع مولى بنى أسد ، وهو الذى
عزا نفسه إلى أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه . فلما وقف الصادق على
غلوه الباطل فى حقه تبرأ منه ولعنه ، وأمر أصحابه بالبراءة منه . وشدد القول فى ذلك ،
وبالغ فى التبرى منه واللعن عليه . فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه .

زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة . وقال بإلهية جعفر بن محمد ، وإلهية
آبائه رضى الله عنهم . وهم أبناء الله وأحباؤه . والإلهية نور فى النبوة ، والنبوة نور

فى الإمامة . ولا يخلو العالم من هذه الآثار والأنوار . وزعم أن جعفرا هو الإله فى زمانه ،
وليس هو المحسوس الذى يروته . ولكن لما نزل إلى هذا العالم لبس تلك الصورة فرآه
الناس فيها .

ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبحة الكوفة .
وافترقت الخطابية بعده فرقا .

فزعمت فرقة أن الإمام بعد أبى الخطاب رجل يقال له معمر ، ودانوا به كما دانوا
بأبى الخطاب . وزعموا أن الدنيا لا تنفى ، وأن الجنة هى التى تصيب الناس من خير ونعمة
وعافية . وأن النار هى التى تصيب الناس من شر ومشقة وبلية . واستحلوا الخمر والزنا ،
وسائر المحرمات . ودانوا بترك الصلاة والقرائن . وتسمى هذه الفرقة المعمرية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبى الخطاب : بزيع ، وكان يزعم أن جعفرا هو الإله ؛
أى ظهر الإله بصورته للخلق . وزعم أن كل مؤمن يوحى إليه من الله ، وتأول قول الله
تعالى (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُوْثِقَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ^(١)) أى بوحى إليه من الله . وكذلك
قوله تعالى (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ^(٢)) وزعم أن من أصحابه من هو أفضل من
جبريل وميكائيل . وزعم أن الإنسان إذا بلغ الكمال لا يقال له إنه قد مات ، ولكن
الواحد منهم إذا بلغ النهاية قيل رجع إلى الملكوت . وادعوا كلهم معاينة أمواتهم ، وزعموا
أنهم يرونهم بكرة وعشية . وتسمى هذه الطائفة البزيعية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبى الخطاب : عمير بن بيان العجلي ، وقالوا كما قالت
الطائفة الأولى ، إلا أنهم اعترفوا بأنهم يموتون . وكانوا قد نصبوا خيمة بكناسة الكوفة
يجتمعون فيها على عبادة الصادق رضى الله عنه . فرفع خبرهم إلى يزيد بن عمر بن هبيرة ،
فأخذ عميرا فصلبه فى كناسة الكوفة . وتسمى هذه الطائفة العجالية والعميرية أيضا .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب مفضل الصيرفي . وكانوا يقولون بر بويية جعفر دون نبوته ورسالته . وتسمى هذه الفرقة المفضلية .

وتبرأ من هؤلاء كلهم جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه وطردهم ولعنهم . فإن القوم كلهم حيارى ، ضالون ، جاهلون بحال الأئمة تأهون .

(ز) الكيالية :

أتباع أحمد بن الكيال . وكان من دعاة واحد من أهل البيت بعد جعفر بن محمد الصادق ، وأظنه من الأئمة المستورين .

ولعله سمع كلمات علمية فخلطها برأيه القائل ، وفكره العاقل ، وأبدع مقالة في كل باب علمي على قاعدة غير مسموعة ، ولا معقولة . وربما عاند الحسن في بعض المواضع .

ولما وقفوا على بدعته تبرءوا منه ولعنوه وأمرؤا شيعتهم بمنابدته وترك مخالطته . ولما عرف الكيال ذلك منهم صرف الدعوة إلى نفسه ، وادعى الإمامة أولا ، ثم ادعى أنه القائم ثانيا .

وكان من مذهبه أن كل من قدر الآفاق على الأنفس ، وأمكنه أن يبين مناهج العالمين ؛ أعنى عالم الآفاق وهو العالم العلوى ، وعالم الأنفس ؛ وهو العالم السفلى ، كان هو الإمام . وأن كل من قرر الكل في ذاته ، وأمكنه أن يبين كل كلى في شخصه المعين الجزئى ، كان هو القائم . قال : ولم يوجد في زمن من الأزمان أحد يقرر هذا التقرير إلا أحمد الكيال ، فكان هو القائم .

وإنما قتله من انتمى إليه أولا على بدعته ذلك أنه هو الإمام ، ثم القائم . وبقيت من مقالته في العالم تصانيف عربية وعجمية ، كلها مزخرفة مردودة شرعا وعقلا .

قال الكيال : العوالم ثلاثة : العالم الأعلى ، والعالم الأدنى ، والعالم الإنساني . وأثبت في العالم الأعلى خمسة أماكن : الأول : مكان الأماكن وهو مكان فارغ

لا يسكنه موجود ، ولا يدبره روحاني ، وهو محيط بالكل . قال : والعرش الوارد في الشرع عبارة عنه . ودونه : مكان النفس الأعلى . ودونه : مكان النفس الناطقة . ودونه : مكان النفس الإنسانية .

قال : وأرادت النفس الإنسانية الصعود إلى عالم النفس الأعلى ، فصعدت وخرقت للمكانين : أعنى الحيوانية ، والناطقة . فلما قربت من الوصول إلى عالم النفس الأعلى : كلت وانحسرت ، وتحيرت وتعنت ، واستحالت أجزاؤها فأهبطت إلى العالم السفلي . ومضت عليها أكوار وأدوار ، وهي في تلك الحالة من العفونة والاستحالة . ثم ساحت عليها النفس الأعلى ، وأفاضت عليها من أنوارها جزءا . فحدث التراكيب في هذا العالم ، وحدثت السماوات والأرض ، والمركبات من المعادن والنبات والحيوان ، والإنسان . ووقعت في بلايا هذه التراكيب تارة سرورا ، وتارة غما ، وتارة فرحا ، وتارة ترحا . وطورا سلامة وعافية ، وطورا بلية ومحنة حتى يظهر القائم ، ويردها إلى حال الكمال ، وتنحل التراكيب ، وتبطل المتضادات ، ويظهر الروحاني على الجسماني . وما ذلك القائم إلا أحمد الكيال .

ثم دل على تعيين ذاته بأضعف ما يتصور ، وأوهى ما يقدر ، وهو أن اسم أحمد مطابق للعوالم الأربعة . فالألف من اسمه في مقابلة النفس الأعلى ، والحاء في مقابلة النفس الناطقة ، والميم في مقابلة النفس الحيوانية ، والدال في مقابلة النفس الإنسانية . قال : والعوالم الأربعة هي المبادئ والبسائط . وأما مكان الأماكن فلا وجود فيه البتة .

ثم أثبت في مقابلة العوالم العلوية : العالم السفلي الجسماني ، قال : فالسما خالية ، وهي في مقابلة مكان الأماكن ، ودونها النار ، ودونها الهواء ، ودونه الأرض ، ودونها الماء . وهذه الأربعة في مقابلة العوالم الأربعة .

ثم قال : الإنسان في مقابلة النار ، والطائر في مقابلة الهواء ، والحيوان في مقابلة الأرض ، والحوث في مقابلة الماء وكذلك مافي معناه . فجعل مركز الماء أسفل المراكز . والحوث أخس المركبات .

ثم قابل العالم الإنسانى الذى هو أحد الثلاثة ؛ وهو عالم الأنفس ؛ مع آفاق العالمين الأولين : الروحانى والجسمانى ، قال : الحواس المركبة فيه خمس :

فالسمع فى مقابلة مكان الأماكن ، إذ هو فارغ ، وفى مقابلة السماء .

والبصر فى مقابلة النفس الأعلى من الروحانى ، وفى مقابلة النار من الجسمانى ، وفيه إنسان العين لأن الإنسان يختص بالنار .

والشم فى مقابلة الناطق من الروحانى ، والهواء من الجسمانى ؛ لأن الشم من الهواء يتروح ويتنسم .

والذوق فى مقابلة الحيوانى من الروحانى ، والأرض من الجسمانى . والحيوان يختص بالأرض ، والطعم بالحيوان .

واللمس فى مقابلة الإنسانى من الروحانى ، والماء من الجسمانى ، والحوت يختص بالماء واللمس بالحوت ، وربما عبر عن اللمس بالكتابة .

ثم قال : أحمد : هو ألف ، وحاء ، وميم ، ودال . وهو فى مقابلة العالمين : أما فى مقابلة العالم العلوى الروحانى فقد ذكرناه .

وأما فى مقابلة العالم السفلى الجسمانى ؛ فالألف تدل على الإنسان ، والحاء تدل على الحيوان ، والميم على الطائر ، والدال على الحوت . فالألف من حيث استقامة القامة كالإنسان . والحاء كالحيوان لأنه معوج منكوس ، ولأن الحيوان من ابتداء اسم الحيوان . والميم تشبه رأس الطائر . والدال تشبه ذنب الحوت .

ثم قال : إن البارى تعالى إنما خلق الإنسان على شكل اسم أحمد . فالقامة : مثل الألف ، واليدان مثل الحاء ، والبطن مثل الميم ، والرجلان مثل الدال .

ثم من العجب أنه قال : إن الأنبياء هم قادة أهل التقليد ، وأهل التقليد عميان . والقائم قائد أهل البصيرة ، وأهل البصيرة أولو الأبواب ، وإنما يحصلون البصائر بمقابلة الآفاق والأنفس .

والمقابلة كما سمعتها من أخس المقالات ، وأوهى المقابلات ، بحيث لا يستجيز عاقل أن يسمعها فكيف يرضى أن يعتقدوها ؟ !

وأعجب من هذا كله تأويلاته الفاسدة ، ومقابلاته بين الفرائض الشرعية والأحكام الدينية . وبين موجودات عالمي الآفاق والأتقن وادعاؤه أنه متفرد بها ، وكيف يصح له ذلك ؟ وقد سبقه كثير من أهل العلم بتقرير ذلك ، لا على الوجه المزيف الذي قرره السكيال ، وحمله الميزان على العالمين ، والصراط على نفسه ، والجنة على الوصول إلى علمه من البصائر ، والنار على الوصول إلى ما يضاده ؟ !

ولما كانت أصول علمه ما ذكرناه ، فانظر كيف يكون حال الفروع ؟ !

(ح) الهِشَامِيَّة :

أصحاب الهشامين: هشام بن الحكم صاحب المقالة في التشبيه ، وهشام بن سالم الجواليقي الذي نسج على منواله في التشبيه .

وكان هشام بن الحكم من متسكلي الشيعة ، وجرت بينه وبين أبي الهذيل مناظرات في علم الكلام ، منها في التشبيه ، ومنها في تعلق علم الباري تعالى .
حكى ابن الراوندي عن هشام أنه قال : إن بين معبوده وبين الأجسام تشابها ما ، بوجه من الوجوه . ولولا ذلك لما دلت عليه .

وحكى الكعبي عنه أنه قال : هو جسم ذو أبعاد ، له قدر من الأقدار ولكن لا يشبه شيئا من المخلوقات ، ولا يشبه شيء .

ونقل عنه أنه قال : هو سبعة أشبار بشير نفسه ، وأنه في مكان مخصوص ، وجهة مخصوصة ، وأنه يتحرك ، وحركته فعله ، وليست من مكان إلى مكان .

وقال : هو متناه بالذات ، غير متناه بالقدرة . وحكى عنه أبو عيسى الوراق أنه قال :

إن الله تعالى محاسن لعرشه ، لا يفضل منه شيء عن العرش ، ولا يفضل من العرش شيء عنه .

ومن مذهب هشام أنه قال : لم يزل الباري تعالى عالما بنفسه ، ويعلم الأشياء بعد كونها بعلم ؛ لا يقال فيه إنه محدث ، أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة لا توصف . ولا يقال فيه : هو هو ، أو غيره أو بعضه .

وليس قوله في القدرة والحياة كقوله في العلم ، إلا أنه لا يقول بمحدوثهما . قال : ويريد الأشياء ، وإرادته حركة ليست هي عين الله ، ولا هي غيره .

وقال في كلام الباري تعالى : إنه صفة للباري تعالى ولا يجوز أن يقال هو مخلوق ، أو غير مخلوق .

وقال : الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة على الله تعالى ، لأن منها ما يثبت استدلالا ، وما يستدل به على الباري تعالى يجب أن يكون ضروري الوجود لا استدلالا . وقال : الاستطاعة كل مالا يكون الفعل إلا به كالآلات ، والجوارح ، والوقت ، والمكان .

وقال هشام بن سالم إنه تعالى على صورة إنسان ؛ أعلاه مجوف ، وأسفله مصمت . وهو نور ساطع يتلألأ ، وله حواس خمس ، ويد ، ورجل ، وأنف ، وأذن ، وفم . وله وفرة سوداء ، هي نور أسود ، لكنه ليس بلحم ولا دم . وقال هشام بن سالم : الاستطاعة بعض المستطيع . وقد نقل عنه أنه أجاز المعصية على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة . ويفرق بينهما بأن النبي يوحى إليه فينبه على وجه الخطأ فيتوب عنه ، والإمام لا يوحى إليه فتجب عصمته .

وغلا هشام بن الحكم في حق على رضي الله عنه حتى قال : إنه إله واجب الطاعة . وهذا هشام بن الحكم صاحب عور في الأصول ، لا يجوز أن يغفل عن إزماته على المعتزلة ، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم ، ودون ما يظهره من التشبيه . وذلك أنه ألزم العلاف فقال : إنك تقول : الباري تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، فيشارك المحدثات في أنه عالم بعلم ، ويباينها في أن علمه ذاته ، فيكون عالما لا كالعالمين . فلم لا تقول : إنه جسم لا كالأجسام ، وصورة لا كالصور ، وله قدر لا كالأقذار ، إلى غير ذلك ؟

وواقفه زرارة بن أَعْيَن في حدوث علم الله تعالى ، وزاد عليه بحدوث قدرته ، وحياته ،
وسائر صفاته وأنه لم يكن قبل حدوث هذه الصفات : عالماً ، ولا قادراً ، ولا حياً ،
ولا سميعاً ، ولا بصيراً ، ولا مريداً ، ولا متكلماً .

وكان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر . فلما فاضله في مسائل ، ولم يجده بها ملماً رجع
إلى موسى بن جعفر ، وقيل أيضاً إنه لم يقل بإمامته إلا أنه أشار إلى المصحف وقال : هذا
إمامي ، وإنه كان قد التوى على عبد الله بن جعفر بعض الالتواء .

وحكى عن الزرارية أن المعرفة ضرورية . وأنه لا يسع جهل الأئمة . فإن معارفهم
كلها فطرية ضرورية . وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أولى ضروري . وفطرياتهم
لا يدركها غيرهم .

(ط) النعمانية :

أصحاب محمد بن النعمان أبي جعفر الأحول ، الملقب بشيطان الطاق . وهم
الشيطنانية أيضاً .

والشيعة تقول : هو مؤمن الطاق .

وهو تلميذ الباقر محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم . وأفضى إليه أسراراً من
أحواله وعلومه . وما يحكى عنه من التشبيه فهو غير صحيح .

قيل : وافق هشام بن الحكم في أن الله تعالى لا يعلم شيئاً حتى يكون .

[قال شيطان الطاق وكثير من الروافض إن الله عالم في نفسه ليس بجاهل ولكنه إنما
يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ؛ فأما من قبل أن يقدرها ويريدها فمحال أن يعلمها . لالأنه
ليس بعالم ، ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى يقدره وينشئه بالتقدير^(١)] والتقدير عنده
الإرادة . والإرادة فعله تعالى .

(١) ما بين القوسين نقلناه عن « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري : ص ٩٣ ؛ ج ٢ تحقيق هـ
ريتر ، طبع استانبول سنة ١٩٢٠ ، وبه يستقيم المعنى وقال الأشعري « وحكى أبو القاسم البلخي عن =

وقال إن الله تعالى نور على صورة إنسان رباني . وتقى أن يكون جسما لكنه قال :
قد ورد في الخبر « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » و « عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » ،
فلا بد من تصديق الخبر . ويحكى عن مقاتل بن سليمان مثل مقالته في الصورة . وكذلك
يحكى عن داود الجواربي ، ونعيم بن حماد المصري وغيرهما من أصحاب الحديث أنه تعالى
ذو صورة وأعضاء .

ويحكى عن داود أنه قال : اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك ؛ فإن
في الأخبار ما يثبت ذلك .

وقد صنف ابن النعمان كتابا جمة للشيعة منها : افعال ، لم فعلت . ومنها : افعَل ،
لا تفعل . ويذكر فيها أن كبار الفرق أربعة : الفرقة الأولى عنده : القدرية ، الفرقة الثانية
عنده : الخوارج . الفرقة الثالثة عنده : العامة . الفرقة الرابعة عنده : الشيعة .

ثم عين الشيعة بالنجاة في الآخرة من هذه الفرق .

وذكر عن هشام بن سالم ، ومحمد بن النعمان أنهما أمسكا عن الكلام في الله ، ورويا
عن يوجيان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى : (وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَى) قال : إذا
بلغ الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا ، فأمسكا عن القول في الله ، والتفكر فيه حتى ماتا ،
هذا نقل الوراق .

= هشام بن الحكم أنه كان يقول : محال أن يكون الله لم يزل عالما بنفسه ، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن
بها عالما ، وأنه يعلمها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست هي هو ، ولا غيره ، ولا بعضه . ولا يجوز أن
يقال في العلم إنه محدث أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة عنده لا توصف . قال : ولو كان لم يزل عالما لكان
المعلوم لم يزل ، لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود . قال : ولو كان عالما بما يفعله عباده لم يصح المحنة
والاختبار « » وليس قول هشام في القدرة والحياة قوله في العلم إلا أنه لا يقول بحدوثهما ، ولكنه يزعم
أنهما صفتان لله ؛ لا هما الله ، ولا هما غيره ، ولا هما بعضه . وإنما نفي أن يكون عالما لما ذكرناه . وحكى
حاله أن قول هشام في القدرة كقوله في العلم « » .

ومن هنا نرى وجه الاتفاق بين رأى شيطان الطاق ، ورأى هشام بن الحكم . فكل منهما ينفي علم الله
بالأشياء قبل وجودها .

والطاق : بلاد بسجستان ، وحصن بطبرستان . وكل ماعطف من الأبنية فهو طاق .

ومن جملة الشيعة :

(ي) اليُونِسيَّة :

أصحاب يونس بن عبد الرحمن القُمِّي^(١) مولى آل يقطين . زعم أن الملائكة تحمل العرش ، والعرش يحمل الرب تعالى ، إذ قد ورد في الخبر : أن الملائكة تنط أحيانا من وطأة عظمة الله تعالى على العرش .

وهو من مشبهة الشيعة ، وقد صنف لهم كتباً في ذلك .

(ك) النُصَيْرِيَّة^(٢) ، والإِسْحَاقِيَّة :

من جملة غلاة الشيعة . ولهم جماعة ينصرون مذهبهم ، ويذبون عن أصحاب مقالاتهم . وبينهم خلاف في كيفية إطلاق اسم الإلهية على الأئمة من أهل البيت . قالوا : ظهور الروحاني بالجسد الجسماني أمر لا ينكره عاقل . أما في جانب الخير فكظهور جبريل عليه السلام ببعض الأشخاص ، والتصور بصورة أعرابي ، والتمثل بصورة البشر . وأما في جانب الشر فكظهور الشيطان بصورة إنسان حتى يعمل الشر بصورته . وظهور الجن بصورة بشر حتى يتكلم بلسانه . فكذلك نقول : إن الله تعالى ظهر بصورة أشخاص .

ولما لم يكن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم شخص أفضل من على رضى الله عنه

(١) توفي سنة ١٥٠ ويقال إنه رجع عن التشيع . قال عبد القاهر البغدادي ص ٤٣ (وكان — يعنى يونس بن عبد الرحمن — في الإمامة على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر . وأفرط يونس هذا في باب التشبيه ، فزعم أن الله عز وجل يحمله حملة عرشه وهو أقوى منهم ، كما أن الكرسي يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه) .

(٢) تكلم النوبختي في كتابه فرق الشيعة عن فرقة من غلاة الشيعة تنتسب إلى محمد بن نصير النميري ، فقال في ص ٧٨ (وقد شذت فرقة من القائلين بإمامة علي بن محمد في حياته فقالت بنبوة رجل يقال له محمد بن نصير النميري ، وكان يدعى أنه نبي بعثه أبو الحسن العسكري . وكان يقول بالتناسخ والغلو في أبي الحسن ويقول فيه بالربوبية ، ويقول بالإباحة للمحارم ، ويحلل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في أدبارهم ويؤمن أن ذلك من التواضع والتذلل ، وأنه أحد الشهوات والطيبات ، وأن الله عز وجل لم يحرم شيئاً من ذلك . وكان يقوى أسباب هذا النميري محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات) .

وبعده أولاده المخصوصون ؛ وهم خير البرية . فظهر الحق بصورتهم ، ونطق بلسانهم ، وأخذ بأيديهم . فعن هذا أطلقنا اسم الإلهية عليهم . وإنما أثبتنا هذا الاختصاص لعل رضى الله عنه دون غيره ، لأنه كان مخصوصا بتأييد إلهي من عند الله تعالى فيما يتعلق بباطن الأسرار . قال النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَا أَحْكَمُ بِالظَّاهِرِ ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَّاءُ » . وعن هذا كان قتال المشركين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقاتل المنافقين إلى علي رضي الله عنه . وعن هذا شبهه بعيسى ابن مريم عليه السلام . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَوْلَا أَن يَقُولَ النَّاسُ فِيكَ مَا قَالُوا فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقُلْتُ فِيكَ مَقَالًا » .

وربما أثبتوا له شركة في الرسالة ، إذ قال النبي عليه السلام « فِيكُمْ مَنْ يَقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ ، أَلَا وَهُوَ خَاصِفُ النَّعْلِ » فلم التأويل ، وقاتل المنافقين . ومكالمة الجن ، وقلع باب خيبر لا بقوة جسدانية من أول الدليل على أن فيه جزءاً إلهياً ، وقوة ربانية . ويكون هو الذي ظهر الإله بصورته ، وخلق بيديه ، وأمر بلسانه . وعن هذا قالوا : كان موجوداً قبل خلق السموات والأرض . قال : كنا أظلة عن عرش العرش ، فسبحنا فسيبحت الملائكة بتسبيحنا ، فتلك الظلال ، وتلك الصور التي تنبئ عن الظلال : هي حقيقته . وهي مشرقة بنور الرب تعالى إشراقاً لا ينفصل عنها ، سواء كانت في هذا العالم ، أو في ذلك العالم . وعن هذا قال علي رضي الله عنه : أنا من أحمد كالضوء من الضوء . يعني لا فرق بين النورين إلا أن أحدهما سابق ، والثاني لاحق به ، تال له . قالوا : وهذا يدل على نوع من الشركة .

فالنصيرية أميل إلى تقرير الجزء الإلهي .

والإسحاقية أميل إلى تقرير الشركة في النبوة .

ولهم اختلافات كثيرة أخرى لا نذكرها .

وقد تجزأت الفرق الإسلامية ، وما بقيت إلا فرقة الباطنية . وقد أوردتهم أصحاب التصانيف في كتب المقالات ، إما خارجة عن الزرق ، وإما داخلة فيها . وبالجملة هم قوم يخالفون الاثنين والسبعين فرقة .

* * *

رجال الشيعة ومصنفو كتبهم من المحدثين

فمن الزيدية أبو خالد الواسطي ، ومنصور بن الأسود ، وهارون بن سعد العجلي ، جارودية .

ووكيع بن الجراح . ويحيى بن آدم ، وعبيد الله بن موسى ، وعلي بن صالح ، والفضل بن دكين ، وأبو حنيفة ، بثرية .

وخرج محمد بن عجلان مع محمد الإمام :

وخرج إبراهيم بن سعيد ، وعباد بن عوام ، ويزيد بن هارون ، والعلاء بن راشد ، وهشيم بن بشير ، والعوام بن حوشب ، ومستلم بن سعيد مع إبراهيم الإمام .

ومن الإمامية وسائر أصناف الشيعة : سالم بن أبي الجعد ، وسالم بن أبي حفصة ، وسلعة بن كهيل ، وثوير بن أبي فاختة ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبو المقدام ، وشعبة ، والأعمش ، وجابر الجعفي ، وأبو عبد الله الجدلي ، وأبو إسحاق السبيعي ، والمغيرة ، وطاووس والشعبي ، وعلقمة ، وهيرة بن بريم ، وجبة العرنى ، والحارث الأعور .

ومن مؤلفي كتبهم : هشام بن الحكم . وعلي بن منصور ، ويونس بن عبد الرحمن ، والشكأل ، والفضل بن شاذان ، والحسين بن إشكاب ، ومحمد بن عبد الرحمن ، وابن قبة ، وأبو سهل النوبختي ، وأحمد بن يحيى الراوندي .

ومن المتأخرين : أبو جعفر الطوسي .

٥ - الإسماعيلية

قد ذكرنا أن الإسماعيلية امتازت عن الموسوية وعن الاثنى عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر . وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر .

قالوا : ولم يتزوج الصادق رضى الله عنه على أمه بواحدة من النساء ، ولا تسرى بجارية كسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق خديجة رضى الله عنها ، وكسنة على رضى الله عنه في حق فاطمة رضى الله عنها .

وقد ذكرنا اختلافاتهم في موته في حال حياة أبيه :

فمنهم من قال إنه مات ، وإنما فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة كما نص موسى على هارون عليهما السلام ثم مات هارون في حال حياة أخيه . وإنما فائدة النص انتقال الإمامة منه إلى أولاده . فإن النص لا يرجع قهقري . والقول بالبداء محال . ولا ينص الإمام على واحد من أولاده إلا بعد السماع من آباءه . والتعيين لا يجوز على الإبهام والجهالة .

ومنهم من قال : إنه لم يمت ، ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل ، ولهذا القول دلالات : منها أن محمداً كان صغيراً ، وهو أخوه لأمه ؛ مضى إلى السرير الذى كان إسماعيل نائماً عليه ورفع الملاء فأبصره وقد فتح عينيه فعاد إلى أبيه مفزعاً وقال : عاش أخى ، عاش أخى . قال والده : إن أولاد الرسول عليه السلام كذا تكون حالهم في الآخرة . قالوا : ومنها السبب في الإشهاد على موته وكتب الحضر عنه ولم نعهد ميتاً سجل على موته . وعن هذا لما رفع إلى المنصور أن إسماعيل بن جعفر روى بالبصرة ، وقد مر على مُقَعَّد فدعا له فبرىء بإذن الله تعالى ، بعث المنصور إلى الصادق أن إسماعيل بن جعفر في الأحياء ، وأنه روى بالبصرة ، أنفذ السجل إليه ، وعليه شهادة عامله بالمدينة .

قالوا : وبعد إسماعيل محمد بن إسماعيل السابع التام . وإنما تم دور السبعة به .
ثم ابتدئ منه بالأئمة المستورين الذين كانوا يسرون في البلاد سرا ، ويظهرون
الدعاة جهرا .

قالوا : ولن تخلو الأرض قط من إمام حي قائم ، إما ظاهر مكشوف ، وإما باطن
مستور . فإذا كان الإمام ظاهرا جاز أن يكون حجته مستورا . وإذا كان الإمام مستورا
فلا بد أن يكون حجته ودعائه ظاهرين .

وقالوا : إن الأئمة تدور أحكامهم على سبعة سبعة كأيام الأسبوع ، والسموات
السبع ، والكواكب السبعة . والنقباء تدور أحكامهم على اثني عشر .

قالوا : وعن هذا وقعت الشبهة للإمامية القطعية حيث قرروا عدد النقباء للأئمة .
ثم بعد الأئمة المستورين كان ظهور المهدي بالله ، والقائم بأمر الله وأولادهم نصا بعد
نص ، على إمام بعد إمام .

ومن مذهبهم أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية . وكذلك من
مات ولم يكن في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية .

ولهم دعوة في كل زمان ، ومقالة جديدة بكل لسان . فنذكر مقالاتهم القديمة
ونذكر بعدها دعوة صاحب الدعوة الجديدة .

وأشهر ألقابهم الباطنية ، وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنا ،
ولكل تنزيل تأويلا .

ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه على لسان قوم قوم :
فبالعراق يسمون : الباطنية ، والقرامطة ، والمزدكية .
وبخراسان : التعليمية ، والملحدة .

وهم يقولون نحن الإسماعيلية لأننا تميزنا عن فرق الشيعة بهذا الاسم ، وهذا الشخص .
ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة ، وصنفوا كتبهم

على هذا المنهج . فقالوا في الباري تعالى : إنا لا نقول : هو موجود ، ولا لا موجود ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز .

وكذلك في جميع الصفات ، فإن الإثبات الحقيقي يقتضى شركة بينه وبين سائر الموجودات في الجهة التي أطلقنا عليه ، وذلك تشبيه . فلم يكن الحكم بالإثبات المطلق والنفي المطلق ، بل هو إله المتقابلين وخالق المتخاصمين ، والحاكم بين المتضادين . ونقلوا في هذا نصاً عن محمد بن علي الباقر أنه قال : « ما وهب العلم للعالمين قيل هو عالم ، ولما وهب القدرة للقادرين قيل هو قادر . فهو عالم قادر بمعنى أنه وهب العلم والقدرة ؛ لا بمعنى أنه قام به العلم والقدرة ، أو وصف بالعلم والقدرة » .

فقليل فيهم إنهم نفاة الصفات حقيقة ، معطلة الذات عن جميع الصفات . قالوا : وكذلك نقول في القديم : إنه ليس بقديم ولا محدث ، بل القديم : أمره ، وكنهه . والمحدث : خلقه وفطرته .

أبداع بالأمر العقل الأول الذي هو تام بالفعل ، ثم بتوسطه أبداع النفس التالى الذى هو غير تام . ونسبة النفس إلى العقل إما نسبة النطفة إلى تمام الخلقة ؛ والبيض إلى الطير . وإما نسبة الولد إلى الوالد ، والنتيجة إلى المنتج . وإما نسبة الأنثى إلى الذكر ، والزوج إلى الزوج . قالوا : ولما اشتاقت النفس إلى كمال العقل احتاجت إلى حركة من النقص إلى الكمال ، واحتاجت الحركة إلى آلة الحركة ، فحدثت الأفلاك السماوية وتحركت حركة دورية بتدبير النفس ، وحدثت الطبائع البسيطة بعدها . وتحركت حركة استقامة بتدبير النفس أيضاً . فتركبت المركبات من المعادن ، والنبات ، والحيوان ، والإنسان . واتصلت النفوس الجزئية بالأبدان . وكان نوع الإنسان متميزاً عن سائر الموجودات بالامتداد الخاص لفيض تلك الأنوار ، وكان عالمه في مقابلة العالم كله .

وفي العالم العلوى عقل ، ونفس كلى ، فوجب أن يكون في هذا العالم عقل مشخص هو كل . وحكمه حكم الشخص الكامل البالغ ، ويسمونه الناطق ، وهو النبي . ونفس

مشخصة ، وهو كل أيضا ؛ وحكمه حكم الطفل الناقص المتوجه إلى الكمال ، أو حكم النطفة المتوجهة إلى التمام ، أو حكم الأنثى المزدوجة بالذكر ، ويسمونه الأساس ، وهو الوصى .
قالوا : وكما تحركت الأفلاك والطبائع بتحريك النفس والعقل ، كذلك تحركت النفوس والأشخاص بالشرائع بتحريك النبي والوصى في كل زمان دائرا على سبعة سبعة ، حتى ينتهي إلى الدور الأخير ، ويدخل زمان القيامة ، وترفع التكاليف ، وتضمحل السنن والشرائع .

وإنما هذه الحركات الفلكية والسنن الشرعية لتبلغ النفس إلى حال كمالها . وكما لها بلوغها إلى درجة العقل واتحادها به ، ووصولها إلى مرتبته فعلا ؛ وذلك هو القيامة الكبرى ، فتتحل تراكيب الأفلاك والعناصر والمركبات ، وتنشق السماء وتتناثر الكواكب ، وتبدل الأرض غير الأرض وتطوى السماء كطي السجل للكتاب المرقوم ، وفيه يحاسب الخلق ويتميز الخير عن الشر ، والطيع عن العاصي ، وتتصل جزئيات الحق بالنفس الكلية ، وجزئيات الباطل بالشیطان المضل المبطل . فمن وقت الحركة إلى وقت السكون هو المبدأ ، ومن وقت السكون إلى ما لا نهاية له هو الكمال .

ثم قالوا : ما من فريضة وسنة وحكم من الأحكام الشرعية : من بيع وإجارة وهبة ونكاح وطلاق وجراح وقصاص ودية إلا وله وزان من العالم : عددا في مقابلة عدد ، وحكما في مطابقة حكم ، فإن الشرائع عوالم روحانية أمرية . والعوالم شرائع جسمانية خلقية . وكذلك التركيبات في الحروف والكلمات على وزان التركيبات في الصور والأجسام ، والحروف المفردة نسبتها إلى المركبات من الكلمات كالبسائط المجردة إلى المركبات من الأجسام . ولكل حرف وزان في العالم ، وطبيعة ينحصرها ، وتأثير من حيث تلك الخاصية في النفوس .

فمن هذا صارت العلوم المستفادة من الكلمات التعليمية غذاء للنفوس ، كما صارت الأغذية المستفادة من الطبائع الخلقية غذاء للأبدان . وقد قدر الله تعالى أن يكون .

غذاء كل موجود مما خلق منه . فعلى هذا الوزن صاروا إلى ذكر أعداد الكلمات والآيات ، وأن التسمية مركبة من سبعة واثني عشر . وأن التهليل مركب من أربع كلمات في إحدى الشهادتين ، وثلاث كلمات في الشهادة الثانية . وسبع قطع في الأولى ، وست في الثانية ، واثني عشر حرفاً في الأولى ، واثني عشر حرفاً في الثانية . وكذلك في كل آية أمكنهم استخراج ذلك مما لا يعمل العاقل فكرته فيه إلا ويعجز عن ذلك خوفاً من مقابلته بضده . وهذه المقابلات كانت طريقة أسلافهم ؛ قد صنفوا فيها كتباً ، ودعوا الناس إلى إمام في كل زمان يعرف موازنات هذه العلوم ، ويهتدى إلى مدارج هذه الأوضاع والرسوم . ثم إن أصحاب الدعوة الجديدة تنكبوا هذه الطريقة حين أظهر الحسن بن محمد بن الصباح دعوته ، وقصر على الإلزامات كلمته ، واستظهر بالرجال ، وتحصن بالقلاع . وكان بدء صعوده على قلعة الموت في شهر شعبان سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ؛ وذلك بعد أن هاجر إلى بلاد إمامه . وتلقى منه كيفية الدعوى لأبناء زمانه . فعاد ودعه الناس أول دعوة إلى تعيين إمام صادق قائم في كل زمان . وتميز الفرقة الناجية عن سائر الفرق بهذه النبكته وهي : أن لهم إماماً ، وليس لغيرهم إمام . وإنما تعود خلاصة كلامه بعد ترديد القول فيه عوداً على بدء بالعربية والعجمية إلى هذا الحرف .

ونحن ننقل ما كتبه بالعجمية إلى العربية . ولا معاب على الناقل ، والموفق من اتبع الحق ، واجتنب الباطل ، والله الموفق والمعين .

فنبداً بالفصول الأربعة التي ابتدأ بها دعوته ، وكتبها عجمية فعرّبها .

الأول : قال : للمفتي في معرفة الله تعالى أحد قولين : إما أن يقول أعرف البارئ تعالى بمجرد العقل والنظر من غير احتياج إلى تعليم معلم . وإما أن يقول : لا طريق إلى المعرفة مع العقل والنظر إلا بتعليم معلم . قال : ومن أفتى بالأول فليس له الإنكار على عقل غيره ونظره . فإنه متى أنكر فقد علم ، والإنكار تعليم ، ودليل على أن المنكر عليه محتاج إلى غيره . قال : والقسمان ضروريان ؛ لأن الإنسان إذا أفتى بفتوى ، أو قال قولاً ، فأما أن يعتقده من نفسه ، أو من غيره .

هذا هو الفصل الأول ، وهو كسر على أصحاب الرأي والعقل .

وذكر في الفصل الثاني أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم ، أفصلح كل معلم على الإطلاق ، أم لا بد من معلم صادق ؟ قال : ومن قال إنه يصلح كل معلم ما ساغ له الإنكار على معلم خصمه . وإذا أنكر فقد سلم أنه لا بد من معلم صادق معتمد .

قيل : وهذا كسر على أصحاب الحديث .

وذكر في الفصل الثالث أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم صادق ، أفلا بد من معرفة المعلم أولا والظفر به ، ثم التعلم منه ؟ أم جاز التعلم من كل معلم من غير تعيين شخصه ، وتبين صدقه ؟ والثاني رجوع إلى الأول . ومن لم يمكنه سلوك الطريق إلا بمقدم ورفيق ، فالرفيق ثم الطريق ، وهو كسر على الشيعة .

وذكر في الفصل الرابع : أن الناس فرقتان ؛ فرقة قالت نحن نحتاج في معرفة الباري تعالى إلى معلم صادق ، ويجب تعيينه وتشخيصه أولا ، ثم التعلم منه . وفرقة أخذت في كل علم من معلم وغير معلم . وقد تبين بالمقدمات السابقة أن الحق مع الفرقة الأولى فرئيسهم يجب أن يكون رئيس المحققين . وإذ تبين أن الباطل مع الفرقة الثانية فرؤسائهم يجب أن يكونوا رؤساء المبطلين .

قال : وهذه الطريقة هي التي عرفنا بها الحق بالحق معرفة مجملة . ثم نعرف بعد ذلك الحق بالحق معرفة مفصلة حتى لا يلزم دوران المسائل . وإنما غنى بالحق ههنا : الاحتياج ، وبالحق : المحتاج إليه . وقال : بالاحتياج عرفنا الإمام ، وبالإمام عرفنا مقادير الاحتياج ، كما بالجواز عرفنا الوجوب ، أي واجب الوجود . وبه عرفنا مقادير الجواز في الجائزات .

قال : والطريق إلى التوحيد كذلك ، حذو القذة بالقذة .

ثم ذكر فصولا في تقرير مذهبه إمامتهيدا ، وإما كسرا على المذاهب ، وأكثرها كسر وإلزام واستدلال بالاختلاف على البطلان ، وبالاتفاق على الحق .

منها فصل « الحق والباطل » الصغير ، والكبير . يذكر أن في العالم حقا وباطلا .
ثم يذكر أن علامة الحق هي الوحدة ، وعلامة الباطل هي الكثرة . وأن الوحدة مع
التعليم ، والكثرة مع الرأي . والتعليم مع الجماعة ، والجماعة مع الإمام . والرأي مع الفرق
المختلفة ، وهي مع رؤسائهم .

وجعل الحق والباطل ، والتشابه بينهما من وجه ، والتمايز بينهما من وجه ، والتضاد
في الطرفين ، والترتب في أحد الطرفين ؛ ميزانا يزن به جميع ما يتكلم فيه . قال : وإنما
أنشأت هذا الميزان من كلمة الشهادة ، وتركيبها من النفي والإثبات ، أو النفي والاستثناء .
قال : فما هو مستحق النفي باطل ، وما هو مستحق الإثبات حق . ووزن بذلك الخير
والشر ، والصدق والكذب ، وسائر المتضادات . ونسكته أن يرجع في كل مقالة وكلمة
إلى إثبات العلم ، وأن التوحيد هو التوحيد والنبوة معا ، حتى يكون توحيدا . وأن النبوة
هي النبوة والإمامة معا حتى تكون نبوة ، وهذا هو منتهى كلامه .

وقد منع العوام عن الخوض في العلوم . وكذلك الخواص عن مطالعة الكتب المتقدمة
إلا من عرف كيفية الحال في كل كتاب ، ودرجة الرجال في كل علم .

ولم يتعد بأصحابه في الإلهيات عن قوله : إن إلهنا إله محمد . قال : وأنتم تقولون : إلهنا
إله العقول ، أي : ماهدي إليه عقل كل عاقل . فإن قيل لواحد منهم : ما تقول في الباري
تعالى ؟ وأنه هل هو واحد أم كثير ؟ عالم أم لا ؟ قادر أم لا ؟ لم يجب إلا بهذا القدر : إن
إلهي إله محمد و (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ
وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ)^(١) .

والرسول هو الهادي إليه .

وكم قد ناظرت القوم على المقدمات المذكورة فلم يتخطوا عن قولهم : أفحتاج إليك ؟
أونسمع هذا منك ؟ أو نتعلم عنك ؟

وكم قد ساهلت القوم في الاحتياج ، وقلت : أين المحتاج إليه ؟ وأى شيء يقرر لي في الإلهيات ؟ وماذا يرسم لي في العقولات ؟ إذ المعلم لا يعنى لعينه ، وإنما يعنى ليعلم . وقد سدّدتم باب العلم ، وفتحتم باب التسليم والتقليد ، وليس يرضى عاقل بأن يعتقد مذهبا على غير بصيرة ، وأن يسلك طريقا من غير بينة .

وإن كانت مبادئ الكلام تحكيات ، وعواقبها تسليات (فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ^(١)) .

الفصل السابع

أهل الفروع

المختلفون في الأحكام الشرعية ، والمسائل الاجتهادية .

(١) اعلم أن أصول الاجتهاد وأركانها أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع والقياس . وربما تعود إلى اثنين .

وإنما تلقوا صحة هذه الأركان وانحصارها من إجماع الصحابة رضى الله عنهم . وتلقوا أصل الاجتهاد والقياس وجوازه منهم أيضا ؛ فإن العلم قد حصل بالتواتر أنهم إذا وقعت لهم حادثة شرعية ، من حلال أو حرام ، فزعوا إلى الاجتهاد ، وابتدءوا بكتاب الله تعالى . فإن وجدوا فيه نصا أو ظاهرا تمسكوا به ، وأجروا حكم الحادثة على مقتضاه . وإن لم يجدوا فيه نصا أو ظاهرا فزعوا إلى السنة . فإن روى لهم في ذلك خبر أخذوا به ، ونزلوا على حكمه . وإن لم يجدوا الخبر فزعوا إلى الاجتهاد . فكانت أركان الاجتهاد عندهم اثنين أو ثلاثة .

ولنا بعدهم : أربعة ؛ إذ وجب علينا الأخذ بمقتضى إجماعهم واتفاقهم ، والجرى على مناهج اجتهداهم .

وربما كان إجماعهم على حادثة إجماعا اجتهدا ، وربما كان إجماعا مطلقا لم يصرح فيه بالاجتهاد ، وعلى الوجهين جميعا . فالإجماع حجة شرعية لإجماعهم على التمسك بالإجماع . ونحن نعلم أن الصحابة رضی الله عنهم الذين هم الأئمة الراشدون لا يجتمعون على ضلال . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

ولكن الإجماع لا يخلو عن نص خفي أو جلي قد اختصه ، لأننا على القطع نعلم أن الصدر الأول لا يجتمعون على أمر إلا عن تثبيت وتوقيف ، فإما أن يكون ذلك النص في نفس الحادثة التي اتفقوا على حكمها من غير بيان ما يستند إليه حكمها ، وإما أن يكون النص في أن الإجماع حجة ، ومخالفة الإجماع بدعة .

وبالجملة مستند الإجماع نص خفي أو جلي لا محالة ، وإلا فيؤدى إلى إثبات الأحكام المرسلة ، ومستند الاجتهاد والقياس هو : الإجماع وهو أيضا مستند إلى نص مخصوص في جواز الاجتهاد ، فرجعت الأصول الأربعة في الحقيقة إلى اثنين ، وربما ترجع إلى واحد ، وهو قول الله تعالى .

وبالجملة نعلم قطعا وبقينا أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد . ونعلم قطعا أيضا أنه لم يرد في كل حادثة نص ، ولا يتصور ذلك أيضا . والنصوص إذا كانت متناهية ، والوقائع غير متناهية ، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى ، علم قطعا أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بضد كل حادثة اجتهاد .

ثم لا يجوز أن يكون الاجتهاد مرسلا خارجا عن ضبط الشرع ؛ فإن القياس المرسل شرع آخر . وإثبات حكم من غير مستند وضع آخر . والشارع هو الواضع للأحكام ؛ فيجب على المجتهد أن لا يعدل في اجتهاده عن هذه الأركان .

(ب) وشرائط الاجتهاد خمسة :

معرفة قدر صالح من اللغة بحيث يمكنه فهم لغات العرب ، والتمييز بين الألفاظ الوضعية والاستعارية ، والنص ، والظاهر ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والمفصل ، وفحوى الخطاب ، ومفهوم الكلام . وما يدل على مفهومه بالمطابقة ، وما يدل بالتضمن ، وما يدل بالاستتباع . فإن هذه المعرفة كالآلة التي بها يحصل الشيء . ومن لم يحكم الآلة والأداة لم يصل إلى تمام الصنعة .

ثم معرفة تفسير القرآن ؛ خصوصا ما يتعلق بالأحكام ، وما ورد من الأخبار في معاني الآيات ، وما رؤى من الصحابة المعتبرين : كيف سلكوا منهاجها ؟ وأى معنى فهموا من مدارجها ؟ ولو جهل تفسير سائر الآيات التي تتعلق بالمواعظ والقصص ؛ قيل لم يضره ذلك في الاجتهاد ، فإن من الصحابة من كان لا يدرى تلك المواعظ ، ولم يتعلم بعد جميع القرآن ، وكان من أهل الاجتهاد .

ثم معرفة الأخبار بمتونها وأسانيدها ، والإحاطة بأحوال النقلة والرواة : عدولها وثقاتها ، ومطعونها ومردودها . والإحاطة بالوقائع الخاصة فيها ، وما هو عام ورد في حادثة خاصة ، وما هو خاص عُمم في الكل حكمه . ثم الفرق بين الواجب ، والندب ، والإباحة ، والحظر ، والكراهة ، حتى لا يشذ عنه وجه من هذه الوجوه ، ولا يختلط عليه باب بباب .

ثم معرفة مواقع إجماع الصحابة والتابعين ، وتابعي التابعين من السلف الصالحين ، حتى لا يقع اجتهاده في مخالفة الإجماع .

ثم التهدي إلى مواضع الأقيسة ، وكيفية النظر والتردد فيها ، من طلب أصل أولا ، ثم طلب معنى فحيل يستنبط منه ، فيعلق الحكم عليه ، أو شبه يغلب على الظن فيلحق بالحكم به .

فهذه خمسة شرائط لا بد من مراعاتها حتى يكون المجتهد مجتهدا واجب الاتباع

والتقليد في حق العامى ، وإلا فكل حكم لم يستند إلى قياس واجتهاد مثل ما ذكرنا فهو مرسل مهمل .

قالوا : فإذا حصل المجتهد هذه المعارف ساغ له الاجتهاد . ويكون الحكم الذى أدى إليه اجتهاده سائغا في الشرع ، ووجب على العامى تقليده ، والأخذ بفتواه . وقد استفاض الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : « يا معاذ ، بم تحكم ؟ » قال : بكتاب الله ، قال . فإن لم تجد ، قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد برأى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الحمد لله الذى وفق رسول رسوله لما يرضاه ..

وقد روى عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال : « لما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضياً إلى اليمن قلت : يا رسول الله ! كيف أقضى بين الناس وأنا حديث السن . فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على صدرى وقال : اللهم اهد قلبه وثبت لسانه ، فما شككت بعد ذلك في قضاء بين اثنين » .

١ — أحكام المجتهدين في الأصول والفروع

ثم اختلف أهل الأصول في تصويب المجتهدين في الأصول والفروع . فعامة أهل الأصول على أن الناظر في المسائل الأصولية والأحكام العقلية اليقينية القطعية يجب أن يكون متعين الإصابة . فالمصيب فيها واحد بعينه ، ولا يجوز أن يختلف المختلفان في حكم عقلى حقيقة الاختلاف بالنفى والإثبات على شرط التقابل المذكور ، بحيث ينفى أحدهما ما يثبت الآخر بعينه من الوجه الذى يثبت ، في الوقت الذى يثبت ، إلا وأن يقتسما الصدق والكذب ، والحق والباطل ، سواء كان الاختلاف بين أهل الأصول في الإسلام ، أو بين أهل الإسلام وبين أهل الملل والنحل الخارجة عن الإسلام . فإن المختلف فيه لا يحتمل توارد الصدق والكذب ، والصواب والخطأ عليه في حالة واحدة . وهو مثل قول أحد المحبرين : زيد في هذه

الدار في هذه الساعة . وقول الثانى : ليس زيد في هذه الدار في هذه الساعة . فإننا نعلم قطعا أن أحد المخبرين صادق ، والآخر كاذب ، لأن الخبر عنه لا يحتمل اجتماع الحالتين فيه معا ، فيكون زيد في الدار ولا يكون في الدار .

لعمري ! قد يختلف المختلفان في حكم عقلى في مسألة . ويكون محل الاختلاف مشتركا ، وشرط تقابل القضيتين نافذا ، فيثبت يمكن أن يصوب المتنازعان ، ويرتفع النزاع بينهما برفع الاشتراك أو يعود النزاع إلى أحد الطرفين .

مثال ذلك : المختلفان في مسألة الكلام ليسا يتواردان على معنى واحد بالنفي والإثبات ، فإن الذى قال : هو مخلوق ، أراد به أن الكلام هو الحروف والأصوات فى اللسان ، والرقوم والكلمات فى الكتابة . قال : وهذا مخلوق . والذى قال : ليس بمخلوق ؛ لم يرد به الحروف والرقوم . وإنما أراد به معنى آخر ؛ فلم يتواردا بالتنازع فى الخلق على معنى واحد .

وكذلك فى مسألة الرؤية ، فإن الناقى قال : الرؤية إنما هى اتصال شعاع بالمرئى ، وهو لا يجوز فى حق البارئ تعالى . والمثبت قال : الرؤية إدراك أو علم مخصوص ، ويجوز تعلقه بالبارئ تعالى . فلم يتوارد النفي والإثبات على معنى واحد إلا إذا رجع الكلام إلى إثبات حقيقة الرؤية فيتفقان أولا على أنها ماهى ؟ ثم يتكلمان نفيا وإثباتا .

وكذلك فى مسألة الكلام يرجعان إلى إثبات ماهية الكلام ، ثم يتكلمان نفيا وإثباتا ، وإلا فيمكن أن تصدق القضيتان .

وقد صار أبو الحسن العنبرى إلى أن كل مجتهد ناظر فى الأصول مصيب ، لأنه أدى ما كلف به من المبالغة فى تسديد النظر فى المنظور فيه ، وإن كان متعينا نفيا وإثباتا ؛ إلا أنه أصاب من وجه . وإنما ذكر هذا فى الإسلاميين من الفرق . وأما الخارجون عن الملة فقد تقررت النصوص والإجماع على كفرهم وخطئهم . وكان سياق مذهبه يقتضى تصويب كل مجتهد على الإطلاق . إلا أن النصوص والإجماع صدته عن تصويب كل ناظر ، وتصديق كل قائل .

وللأصوليين خلاف في تكفير أهل الأهواء مع قطعهم بأن المصيب واحد بعينه ، لأن التكفير حكم شرعى ، والتصويب حكم عقلى . فمن مبالغ متعصب لمذهبه كفر وضلل مخالفه ، ومن متساهل متألف لم يكفر .

ومن كفر قرن كل مذهب ومقالة بمقالة واحد من أهل الأهواء والملل ، كتقرين القدرية بالمجوس ، وتقرين المشبهة باليهود ، وتقرين الرافضة بالنصارى . وأجرى حكم هؤلاء فيهم من المناكحة ، وأكل الذبيحة .

ومن تساهل ولم يكفر قضى بالتضليل ، وحكم بأنهم هلكى فى الآخرة .
واختلفوا فى اللعن على حسب اختلافهم فى التكفير والتضليل .

وكذلك من خرج على الإمام الحق بغيا وعدوانا . فإن كان صدر خروجه عن تأول واجتهاد سعى باغيا مخطئا ثم البغى : هل يوجب اللعن ؟
فعند أهل السنة : إذا لم يخرج بالبغى عن الإيمان لم يستوجب اللعن .

وعند المعتزلة : يستحق اللعن بحكم فسقه ، والفاسق خارج عن الإيمان . وإن كان صدر خروجه عن البغى والحسد والمروق عن الدين فأجماع المسلمين : استحق اللعن باللسان والقتل بالسيف والسنان .

* * *

وأما المجتهدون فى الفروع فاختلفوا فى الأحكام الشرعية من الحلال والحرام ، ومواقع الاختلاف مظان غلبات الظنون ، بحيث يمكن تصويب كل مجتهد فيها . وإنما يبتنى ذلك على أصل ، وهو أنا نبحث : هل لله تعالى حكم فى كل حادثة أم لا ؟

فمن الأصوليين من صار إلى أن لاحكم لله تعالى فى الوقائع المجتهد فيها حكما بعينه قبل الاجتهاد ، من جواز وحظر ، وحلال وحرام . وإنما حكمه تعالى ما أدى إليه اجتهاد المجتهد ، وأن هذا الحكم منوط بهذا السبب . فما لم يوجد السبب لم يثبت الحكم ؛ خصوصا على

مذهب من قال : إن الجواز والحظر لا يرجعان إلى صفات في الذات ، وإنما هي راجعة إلى أقوال الشارع : افعل ، لا تفعل . وعلى هذا المذهب كل مجتهد مصيب في الحكم .

ومن الأصوليين من صار إلى أن الله تعالى في كل حادثة حكما بعينه ، قبل الاجتهاد من جواز وحظر ، بل وفي كل حركة يتحرك بها الإنسان حكم تكليف من تحليل وتحريم ، وإنما يرتاده المجتهد بالطلب والاجتهاد ، إذ الطلب لا بد له من مطلوب . والاجتهاد يجب أن يكون من شيء إلى شيء ، فالطلب المرسل لا يعقل . ولهذا يتردد المجتهد بين النصوص والظواهر والعمومات ، وبين المسائل المجمع عليها ، فيطلب الرابطة المعنوية ، أو التقريب من حيث الأحكام والصور ، حتى يثبت في المجتهد فيه مثل ما يلفيه في المتفق عليه . ولو لم يكن له مطلوب معين : كيف يصح منه الطلب على هذا الوجه ؟ فعلى هذا المذهب : المصيب واحد من المجتهدين في الحكم المطلوب ، وإن كان الثاني معذورا نوع عذر إذ لم يقصر في الاجتهاد .

ثم : هل يتعين المصيب ، أم لا ؟ فأكثرهم على أنه لا يتعين ، فالمصيب واحد لا بعينه . ومن الأصوليين من فصل الأمر فيه فقال : ينظر في المجتهد فيه ، فإن كانت مخالفة النص ظاهرة في واحد من المجتهدين ، فهو الخطئ بعينه خطأ لا يبلغ تضليلا . والتمسك بالخبر الصحيح والنص الظاهر مصيب بعينه . وإن لم تكن مخالفة النص ظاهرة فلم يكن مخطئا بعينه ، بل كل واحد منهما مصيب في اجتهاده ، وأحدهما مصيب في الحكم لا بعينه .

هذه جملة كافية في أحكام المجتهدين في نوعي : الأصول والفروع . والمسألة مشكلة ، والقضية معضلة .

٢ - حكم الاجتهاد والتقليد، والمجتهد والمقلد

ثم الاجتهاد من فروض الكفايات ، لامن فروض الأعيان ، إذا اشتغل بتحصيله واحد سقط الفرض عن الجميع ، وإن قصر فيه أهل عصر عصوا بتركه ، وأشرفوا على خطر عظيم . فإن الأحكام الشرعية الاجتهادية إذا كانت مترتبة على الاجتهاد ، ترتب المسبب على السبب ، ولم يوجد السبب : كانت الأحكام عاطلة ، والآراء كلها فائتة . فلا بد إذن من مجتهد .

وإذا اجتهد المجتهدان ، وأدى اجتهاد كل واحد منهما إلى خلاف ما أدى إليه اجتهاد الآخر ، فلا يجوز لأحدهما تقليد الآخر . وكذلك إذا اجتهد مجتهد واحد في حادثة ، وأدى اجتهاده إلى جواز أو حظر ، ثم حدثت تلك الحادثة بعينها في وقت آخر ، فلا يجوز له أن يأخذ باجتهاده الأول ، إذ يجوز أن يبدو له في الاجتهاد الثاني ما أغفله في الاجتهاد الأول .

وأما العامي فيجب عليه تقليد المجتهد ، وإنما مذهبه فيما يسأله : مذهب من يسأله عنه ، هذا هو الأصل . إلا أن علماء الفريقين لم يجوزوا أن يأخذ العامي الحنفي إلا بمذهب أبي حنيفة ، والعامي الشافعي إلا بمذهب الشافعي ، لأن الحكم بأن لا مذهب للعامي ، وأن مذهبه مذهب المفتي ، يؤدي إلى خلط وخبط ، فلهذا لم يجوزوا ذلك .

وإذا كان مجتهدان في بلد : اجتهد العامي فيهما حتى يختار الأفضل والأورع ويأخذ بفتواه . وإذا أفتى المفتي على مذهبه ، وحكم به قاض من القضاة على مقتضى فتواه ، ثبت الحكم على المذاهب كلها . وكان القضاء إذا اتصل بالفتوى ألزم الحكم كالقبض مثلاً إذا اتصل بالعقد . ثم العامي بأي شيء يعرف أن المجتهد قد وصل إلى حد

الاجتهاد ؟ وكذلك المجتهد نفسه متى يعرف أنه قد استكمل شرائط الاجتهاد ؟
ففيه نظر .

* * *

ومن أصحاب الظاهر مثل داود الأصفهاني وغيره من لم يجوز القياس والاجتهاد في الأحكام . وقال : الأصول هي : الكتاب والسنة ، والإجماع فقط ، ومنع أن يكون القياس أصلا من الأصول . وقال : إن أول من قابس إبليس ، وظن أن القياس أمر خارج عن مضمون الكتاب والسنة . ولم يدر أنه طلب حكم الشرع من مناهج الشرع . ولم تنضبط قط شريعة من الشرائع إلا باقتران الاجتهاد بها ؛ لأن من ضرورة الانتشار في العالم الحكم بأن الاجتهاد معتبر . وقد رأينا الصحابة رضي الله عنهم : كيف اجتهدوا ، وكما قاسوا خصوصا في مسائل المواريث من توريث الإخوة مع الجد وكيفية توريث الكلاله ، وذلك مما لا يخفى على المتدبر لأحوالهم .

٣ — أصناف المجتهدين

ثم المجتهدون من أئمة الأمة محصورون في صنفين ؛ لا يعدوان إلى ثالث .

أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي

أصحاب الحديث :

وهم أهل الحجاز ، هم أصحاب مالك بن أنس ، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي ، وأصحاب سفيان الثوري ، وأصحاب أحمد بن حنبل ، وأصحاب داود بن علي بن محمد الأصفهاني . وإنما سمو أصحاب الحديث لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار وبناء الأحكام على النصوص ، ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبرا أو أثرا .

وقد قال الشافعي : إذا وجدتم لى مذهباً ، ووجدتم خبراً على خلاف مذهبى ، فاعلموا أن مذهبى ذلك الخبر . ومن أصحابه : أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى ، والربيع ابن سليمان الجيزى ، وحرملة بن يحيى التجيبى ، والربيع بن سليمان المرادى ، وأبو يعقوب البويطى ، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفرانى ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصرى ، وأبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبى . وهم لا يزيدون على اجتهاده اجتهاداً ، بل يتصرفون فيما نقل عنه ، توجيهها ، واستنباطاً . ويصدرون عن رأيه جملة ، فلا يخالفونه البتة .

أصحاب الرأى :

وهم أهل العراق ؛ هم أصحاب أبى حنيفة النعمان بن ثابت . ومن أصحابه : محمد ابن الحسن ، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن محمد القاضى ، وزفر بن الهذيل ، والحسن بن زياد اللؤلؤى ، وابن سماعة ، وعافية القاضى ، وأبو مطيع البلخى ، وبشر المريسى .

ولمّا سموا أصحاب الرأى ، لأن أكثر عنايتهم بتحصيل وجه القياس ، والمعنى المستنبط من الأحكام ، وبناء الحوادث عليها . وربما يقدمون القياس الجلى على آحاد الأخبار . وقد قال أبو حنيفة : علمنا هذا رأى وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن قدر على غير ذلك فله مارأى ، ولنا مارأينا .

وهؤلاء ربما يزيدون على اجتهاده اجتهاداً ، ويخالفونه فى الحكم الاجتهادى . والمسائل التى خالفوه فيها معروفة .

تفرقة وتذكرة :

اعلم أن بين الفريقين اختلافات كثيرة فى الفروع ، ولهم فيها تصانيف ، وعليها مناظرات ، وقد بلغت النهاية فى مناهج الظنون ، حتى كأنهم قد أشرفوا على القطع واليقين . وليس يلزم من ذلك تكفير ، ولا تضليل ، بل كل مجتهد مصيب كما ذكرنا قبل هذا .

الباب الثاني

أهل الكتاب

الخارجون عن الملة الحنيفية ، والشرعية الإسلامية ممن يقول بشريعة وأحكام ، وحدود وأعلام . وهم قد انقسموا :

إلى من له كتاب محقق مثل التوراة والإنجيل ، وعن هذا يخاطبهم التنزيل بأهل الكتاب .

وإلى من له شبهة كتاب مثل المجوس والمناوية . فإن الصحف التي أنزلت على إبراهيم عليه السلام قد رفعت إلى السماء لأحداث أحدثها المجوس ، ولهذا يجوز عقد العهد والدمام معهم ، وَيُنْتَحَى بهم نحو اليهود والنصارى ، إذ هم من أهل الكتاب ، ولكن لا يجوز منا كحتهم ، ولا أكل ذبائحهم ، فإن الكتاب قد رفع عنهم .

فتحن تقدم ذكر أهل الكتاب ، لتقدمهم بالكتاب ، ونؤخر ذكر من له شبهة كتاب .

أهل الكتاب والأميون :

الفرقتان المتقابلتان قبل المبعث هم أهل الكتاب والأميون ، والأُمى من لا يعرف الكتابة . وكانت اليهود والنصارى بالمدينة ، والأميون بمكة .

وأهل الكتاب كانوا ينصرون دين الأسباط ، ويذهبون مذهب بنى إسرائيل ، والأميون كانوا ينصرون دين القبائل ، ويذهبون مذهب بنى إسماعيل . ولما انشعب النور الوارد من آدم عليه السلام إلى إبراهيم عليه السلام ، ثم الصادر عنه إلى شعبتين : شعبة

في بني إسرائيل، وشعبة في بني إسماعيل . وكان النور المنحدر منه إلى بني إسرائيل ظاهرا ، والنور المنحدر منه إلى بني إسماعيل مخفيا ؛ كان يستدل على النور الظاهر بظهور الأشخاص وإظهار النبوة في شخص شخص . ويستدل على النور الخفي بإبانة المناسك والعلامات ، وستر الحال في الأشخاص .

وقبلة الفرقة الأولى : بيت المقدس . وقبلة الفرقة الثانية : بيت الله الحرام الذي وضع للناس بمكة مباركا وهدى للعالمين . وشريعة الأولى : ظواهر الأحكام . وشريعة الثانية : رعاية المشاعر الحرام . وخصماء الفريق الأول : الكافرون مثل فرعون وهامان . وخصماء الفريق الثاني : المشركون مثل عبدة الأصنام والأوثان . فتقابل الفريقان وصح التقسيم بهذين التقابليين .

اليهود والنصارى :

وهاتان الأمتان من كبار أمم أهل الكتاب . والأمة اليهودية أكبر لأن الشريعة كانت لموسى عليه السلام ، وجميع بني إسرائيل كانوا متعبدين بذلك ، مكلفين بالتزام أحكام التوراة .

والإنجيل النازل على المسيح عليه السلام لا يتضمن أحكاما ، ولا يستبطن حلالا ولا حراما ، ولكنه رموز وأمثال ، ومواعظ ومزاجر ، وما سواها من الشرائع والأحكام فمحالة على التوراة كما سنبين . فكانت اليهود لهذه القضية لم ينقادوا لعيسى بن مريم عليه السلام ، وادعوا عليه أنه كان مأمورا بمتابعة موسى عليه السلام ، وموافقة التوراة ، فغير وبدل . وعدوا عليه تلك التعثيرات ، منها : تغيير السبت إلى الأحد . ومنها تغيير أكل لحم الخنزير ، وكان حراما في التوراة . ومنها : الختان والغسل ، وغير ذلك .

والمسلمون قد بينوا أن الأمتين قد بدلوا وحرفوا ، وإلا فعيسى عليه السلام كان مقررا لما جاء به موسى عليه السلام ، وكلاهما مبشران بمقدم نبينا محمد نبي الرحمة صلوات الله عليهم أجمعين . وقد أمرهم أئمتهم وأنبيأؤهم وكتابهم بذلك . وإنما بني أسلافهم الحصون

والقلاع بقرب المدينة لنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي آخر الزمان . فأمرهم بمهاجرة أوطانهم بالشام إلى تلك القلاع والبقاع ، حتى إذا ظهر وأعلن الحق بفاران ، وهاجر إلى دار هجرته يثرب هجروه وتركوا نصره . وذلك قوله تعالى : (وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ، فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ^(١)) .

وإنما الخلاف بين اليهود والنصارى ما كان يرتفع إلا بحكمه ، إذ كانت اليهود تقول (لَيْسَتْ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ ^(٢)) وكانت النصارى تقول : (لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ^(٣)) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهم : (لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ^(٤)) وما كان يمكنهم إقامتها إلا بإقامة القرآن الحكيم ، وبحكم نبي الرحمة رسول آخر الزمان . فلما أبوا ذلك وكفروا بآيات الله (ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ^(٥)) الآية .

الفصل الأول

اليهود خاصة

هاد الرجل : أى رجع وتاب . وإنما لزمهم هذا الاسم لقول موسى عليه السلام : — إِنَّا هُدُّنَا إِلَيْكَ — أى رجعنا وتضرعنا .

وهم أمة موسى عليه السلام ، وكتابتهم التوراة . وهو أول كتاب نزل من السماء . أعنى أن ما كان ينزل على إبراهيم وغيره من الأنبياء عليهم السلام ما كان يسمى كتاباً ،

(١) البقرة آية ٨٩ .

(٢) البقرة آية ١١٣ .

(٤) المائدة آية ٦٨ .

(٥) البقرة آية ٦١ .

بل صحفا . وقد ورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله تعالى خلق آدم بيده ، وخلق جنة عدن بيده ، وكتب التوراة بيده » فأثبت لها اختصاصاً آخر سوى سائر الكتب . وقد اشتمل ذلك على أسفار . فيذكر مبتدأ الخلق في السفر الأول . ثم يذكر الأحكام والحدود ، والأحوال والقصص ، والمواعظ والأذكار في سفر سفر .

وأنزل عليه أيضا الألواح على شبه مختصر ما في التوراة ، تشتمل على الأقسام العلمية والعملية . قال الله تعالى : (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً ^(١)) إشارة إلى تمام القسم العلمى (وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ ^(٢)) إشارة إلى تمام القسم العلمى .

قالوا : وكان موسى عليه السلام قد أفضى بأسرار التوراة والألواح إلى يوشع بن نون وصيه وفتاه والقائم بالأمر من بعده ليفضى بها إلى أولاد هارون ، لأن الأمر كان مشتركا بينه وبين أخيه هارون عليهما السلام ، إذ قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام في دعائه حين أوحى إليه أولا : (وَأَشْرِكُهُ فِي أُمْرِي ^(٣)) وكان هو الوصى . فلما مات هارون في حال حياة موسى انتقلت الوصية إلى يوشع بن نون وديعة ليوصلها إلى شبير وشبر ابني هارون قرارا . وذلك أن الوصية والإمامة بعضها مستقر ، وبعضها مستودع .

واليهود تدعى أن الشريعة لا تكون إلا واحدة . وهى ابتدأت بموسى عليه السلام وتمت به . فلم تكن قبله شريعة إلا حدود عقلية ، وأحكام مصلحية .

ولم يجزوا النسخ أصلا . قالوا : فلا يكون بعده شريعة أصلا ؛ لأن النسخ فى الأوامر بداء ، ولا يجوز البداء على الله تعالى .

ومسائلهم تدور على جواز النسخ ومنعه . وعلى التشبيه ونفيه ، والقول بالقدر ، والجبر وتجويز الرجعة ، واستحالتها .

أما النسخ فكما ذكرنا .

وأما التشبيه فلأنهم وجدوا التوراة ملئت من المتشابهات مثل الصورة ، والمشافهة ، والتكليم جهرا ، والنزول على طور سيناء انتقالا ، والاستواء على العرش استقرارا ، وجواز الرؤية فوقاً وغير ذلك .

وأما القول بالقدر فهم مختلفون فيه حسب اختلاف الفريقين في الإسلام . قال بانبيون كالمعتزلة فينا ، والقراءون كالمجبرة والمشبهة .

وأما جواز الرجعة فإنما وقع لهم من أمرين ، أحدهما : حديث عزيز عليه السلام إذ أماته الله مائة عام ثم بعثه . والثاني : حديث هارون عليه السلام ، إذ مات في التيه . وقد نسبوا موسى إلى قتله بألواحه ، قالوا : حسده ، لأن اليهود كانوا أميل إليه منهم إلى موسى . واختلفوا في حال موته . فمنهم من قال إنه مات وسيرجع . ومنهم من قال : غاب ، وسيرجع .

واعلم أن التوراة قد اشتملت بأسرها على دلالات وآيات تدل على كون شريعة نبينا المصطفى عليه السلام حقا ، وكون صاحب الشريعة صادقا . بله ما حرفوه وغيروه وببدلوه ، إما تحريفا من حيث الكتابة ، والصورة . وإما تحريفا من حيث التفسير والتأويل .

وأظهرها ذكر إبراهيم عليه السلام وابنه إسماعيل . ودعاؤه في حقه ، وفي حق ذريته . وإجابة الرب تعالى لإياه : إني بآركت على إسماعيل وأولاده ، وجعلت فيهم الخير كله ، وسأظهرهم على الأمم كلها ، وسأبعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتي .

واليهود معترفون بهذه القضية ، إلا أنهم يقولون : أجا به بالملك دون النبوة والرسالة . وقد ألزمهم أن الملك الذي سلمتم : أهو ملك بعدل وحق أم لا ؟ فإن لم يكن بعدل وحق ، فكيف يمنّ على إبراهيم عليه السلام بملك في أولاده وهو جور وظلم ؟ وإن سلمتم العدل والصدق من حيث الملك ، فالملك يجب أن يكون صادقا على الله تعالى فيما

يدعيه ويقوله . وكيف يكون الكاذب على الله تعالى صاحب عدل وحق ؟ إذ لا ظلم أشد من الكذب على الله تعالى . ففي تكذيبه تجويره ، وفي التجوير رفع المنة بالنعمة ، وذلك خلف .

ومن العجب أن في التوراة : أن الأسباط من بني إسرائيل كانوا يراجعون القبائل من بني إسماعيل ، ويعلمون أن في ذلك الشعب علما لدنيا لم تشتمل التوراة عليه . وورد في التواريخ أن أولاد إسماعيل عليه السلام كانوا يسمون آل الله ، وأهل الله . وأولاد إسرائيل : آل يعقوب ، وآل موسى وآل هارون . وذلك كسر عظيم .

وقد ورد في التوراة أن الله تعالى جاء من طور سيناء ، وظهر بساعير ، وعلن بفاران . وساعير جبال بيت المقدس التي كانت مظهر عيسى عليه السلام . وفاران : جبال مكة التي كانت مظهر المصطفى صلى الله عليه وسلم .

ولما كانت الأسرار الإلهية ، والأنوار الربانية في الوحي والتنزيل والمناجاة ، والتأويل على مراتب ثلاث : مبدأ . ووسط ، وكمال . والجيء أشبه بالمبدأ ، والظهور أشبه بالوسط ، والإعلان أشبه بالكمال ؛ عبرت التوراة عن طلوع صبح الشريعة والتنزيل : بالجيء من طور سيناء . وعن طلوع الشمس بالظهور على ساعير . وعن البلوغ إلى درجة الكمال بالاستواء والإعلان على فاران . وفي هذه الكلمات : إثبات نبوة المسيح عليه السلام ، والمصطفى محمد صلى الله عليه وسلم .

وقد قال المسيح في الإنجيل : ما جئت لأبطل التوراة ، بل جئت لأكملها . قال صاحب التوراة : النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص . وأنا أقول : « إذا لطمك أخوك على خدك الأيمن فضع له خدك الأيسر » .

والشريعة الأخيرة وردت بالأمرين جميعا . أما القصاص ففي قوله تعالى : (كُتِبَ

عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ^(١)) وأما العفو ففي قوله تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى^(٢)) .

ففي أحكام التوراة : أحكام السياسة الظاهرة العامة . وفي الإنجيل : أحكام السياسة الباطنة الخاصة . وفي القرآن أحكام السياستين جميعا (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ^(٣)) إشارة إلى تحقيق السياسة الظاهرة . وقوله تعالى : (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى^(٢)) ، وقوله : (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ^(٤)) إشارة إلى تحقيق السياسة الباطنة . وقد قال عليه الصلاة والسلام : « هُوَ أَنْ تَعْفَوْا عَنْ ظَلَمِكَ ، وتعطى من حرملك ، وتصل من قطعك » .

ومن العجب أن من رأى غيره يصدق ما عنده ويكمله ويرقيه من درجة إلى درجة ، كيف يسوغ له تكذيبه ؟ والنسخ في الحقيقة ليس بإبطالا ، بل هو تكميل .

وفي التوراة أحكام عامة ، وأحكام خاصة ، إما بأشخاص ، وإما بأزمان . وإذا انتهى الزمان لم يبق ذلك لا محالة ، ولا يقال إنه إبطال أو بداء . كذلك هاهنا .

وأما السبت فلو أن اليهود عرفوا : لم ورد التكليف بملازمة السبت ، وهو يوم أى شخص من الأشخاص ؟ وفي مقابلة أية حالة من الأحوال ؟ وجزئى أى زمان ؟ عرفوا أن الشريعة الأخيرة حق ، وأنها جاءت لتقرير السبت ، لا لإبطاله ، وهم الذين عدوا في السبت حتى مسخوا قرده خاسئين . وهم يعترفون بذلك ، وبأن موسى عليه السلام بنى بيتا وصور فيه صورا وأشخاصا ، وبين مراتب الصور ، وأشار إلى تلك الرموز . ولكن لما فقدوا الباب ، باب حطة ؛ ولم يمكنهم التسور على سنن اللصوص ، تحيروا تأهبين ، وتاهوا متحيرين ، فاختلفوا على إحدى وسبعين فرقة .

ونحن نذكر منها أشهرها وأظهرها عندهم ، ونترك الباقي هملا ، والله الموفق .

(١) البقرة آية ١٧٨ ، ٢٣٧ ، ١٧٩ .

(٤) الأعراف آية ١٩٩ .

١ — العِنايَة

نسبوا إلى رجل يقال له عنان بن داود ، رأس الجالوت . يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد ، وينهون عن أكل الطير والظباء والسمك والجراد ، ويذبحون الحيوان على القفا ، ويصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإشاراته . ويقولون إنه لم يخالف التوراة البتة ، بل قررهما ، ودعا الناس إليها . وهو من بنى إسرائيل المتعبدین بالتوراة ومن المستجيبين لموسى عليه السلام ؛ إلا أنهم لا يقولون بنبوته ورسالته .

ومن هؤلاء من يقول : إن عيسى عليه السلام لم يدع أنه نبي مرسل ، وليس من بنى إسرائيل ، وليس هو صاحب شريعة ناسخة لشريعة موسى عليه السلام ، بل هو من أولياء الله المخلصين العارفين بأحكام التوراة . وليس الإنجيل كتابا أنزل عليه وحيا من الله تعالى ، بل هو جمع أحواله من مبدئه إلى كماله . وإنما جمعه أربعة من أصحابه الحواريين فكيف يكون كتابا منزلا ؟

قالوا : واليهود ظلموه حيث كذبوه أولا ، ولم يعرفوا بعد دعواه ، وقتلوه آخرا ، ولم يعلموا بعد محله ومغزاه . وقد ورد في التوراة ذكر المسيح في مواضع كثيرة ، وذلك هو المسيح ؛ ولكن لم ترد له النبوة ، ولا الشريعة الناسخة . وورد فارقليط وهو الرجل العالم ؛ وكذلك ورد ذكره في الإنجيل ، فوجب حماله على ما وجد . وعلى من ادعى غير ذلك تحقيقه وحده .

٢ — العيسويّة

نسبوا إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني . وقيل : إن اسمه عوفيد ألوهيم ، أي عابد الله . كان في زمن المنصور ، وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية : مروان بن محمد الحمار ، فاتبعه بشر كثير من اليهود ، وادّعوا له آيات ومعجزات ،

وزعموا أنه لما حارب خط على أصحابه خطا بعود آس ، وقال : أقيموا في هذا الخط ، فليس ينالكم عدو بسلاح . فكان العدو يحملون عليهم حتى إذا بلغوا الخط رجعوا عنهم خوفا من طلبهم أو عزيمة ربما وضعها . ثم إن أبا عيسى خرج من الخط وحده على فرسه فقاتل وقتل من المسلمين كثيرا . وذهب إلى أصحاب موسى بن عمران الذين هم وراء النهر الرمل ليسمعهم كلام الله . وقيل إنه لما حارب أصحاب المنصور بالرى قتل وقتل أصحابه .

زعم أبو عيسى أنه نبي ؛ وأنه رسول المسيح المنتظر . وزعم أن للمسيح خمسة من الرسل يأتون قبله واحدا بعد واحد . وزعم أن الله تعالى كلمه ؛ وكلفه أن يخلص بني إسرائيل من أيدي الأمم العاصين ، والملوك الظالمين . وزعم أن المسيح أفضل ولد آدم ؛ وأنه أعلى منزلة من الأنبياء الماضين ، وإذ هو رسوله فهو أفضل الكل أيضا . وكان يوجب تصديق المسيح ؛ ويعظم دعوة الداعي ، ويزعم أيضا أن الداعي هو المسيح .

وحرم في كتابه الذبائح كلها ، ونهى عن أكل كل ذي روح على الإطلاق طيرا كان أو بهيمة . وأوجب عشر صلوات ، وأمر أصحابه بإقامتها وذكر أوقاتها ، وخالف اليهود في كثير من أحكام الشريعة الكثيرة المذكورة في التوراة .

وتوراة الناس هي التي جمعها ثلاثون حبرا لبعض ملوك الروم حتى لا يتصرف فيها كل جاهل بمواضع أحكامها ، والله الموفق .

٣ — الْمُقَارَبَةُ وَالْيُوزْغَانِيَّةُ

نسبوا إلى يوزغان من همدان . وقيل : كان اسمه يهوذا . كان يبحث على الزهد ، وتكثير الصلاة ، وينهى عن اللحوم والأنبذة . وفيما نقل عنه تعظيم أمر الداعي . وكان يزعم أن للتوراة ظاهرا وباطنا ، وتنزيلا وتأويلا . وخالف بتأويلاته عامة اليهود ،

وخالفهم في التشبيه ومال إلى القدر . وأثبت الفعل حقيقة للعبد ، وقدر الثواب والعقاب عليه ، وشدد في ذلك .

ومنهم : الموشكانية : أصحاب موشكان . كان على مذهب يوزعان غير أنه كان يوجب الخروج على مخالفه ، ونصب القتال معهم . فخرج في تسعة عشر رجلا فقتل بناحية قم . وذكر عن جماعة من الموشكانية أنهم أثبتوا نبوة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام إلى العرب وسائر الناس سوى اليهود ، لأنهم أهل ملة وكتاب . .

وزعمت فرقة من المقاربة أن الله تعالى خاطب الأنبياء عليهم السلام بواسطة ملك اختاره ، وقدمه على جميع الخلائق واستخلفه عليهم . وقالوا : كل مافي التوراة وسائر الكتب من وصف الله تعالى ، فهو خبر عن ذلك الملك . وإلا فلا يجوز أن يوصف الله تعالى بوصف . قالوا : وإن الذي كلم موسى عليه السلام تكليما هو ذلك الملك . والشجرة المذكورة في التوراة هو ذلك الملك . ويتعالى الرب تعالى عن أن يكلم بشرا تكليما . وحمل جميع ماورد في التوراة من طلب الرؤية : وشافهت الله ، وجاء الله ، وطلع الله في السحاب ، وكتب التوراة بيده ، واستوى على العرش استقرارا ، وله صورة آدم ، وشعر قطط ، ووفرة سوداء ، وأنه بكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه ، وأنه ضحك الجبار حتى بدت نواجذه ، إلى غير ذلك ، على ذلك الملك . قال : ويجوز في العادة أن يبعث ملكا روحانيا من جملة خواصه ، ويلقى عليه اسمه ، ويقول : هذا هو رسولى ، ومكانه فيكم مكانى ، وقوله قولى ، وأمره أمرى ، وظهوره عليكم ظهورى ، كذلك يكون حال ذلك الملك .

وقيل إن أرنوس حيث قال في المسيح إنه هو الله ، وإنه صفوة العالم ، أخذ قوله من هؤلاء . وكانوا قبل أرنوس بأربعائة سنة ، وهم أصحاب زهد وتقشف .

وقيل صاحب هذه المقالة هو : بنيامين النهاوندى ، قرر لهم هذا المذهب وأعلمهم أن آيات التشابهات في التوراة كلها مؤولة . وأنه تعالى لا يوصف بأوصاف البشر ، ولا يشبه

شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها ، وأن المراد بهذه الكلمات الواردة في التوراة ذلك الملك المعظم .

وهذا كما يحمل في القرآن المجيء ، والإتيان على إتيان ملك من الملائكة ، وهو كما قال تعالى في حق مريم عليها السلام (فَفَتَحْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا ^(١)) . وفي موضع آخر : (فَفَتَحْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ^(٢)) وإنما النافع جبريل عليه السلام ، حين تمثل لها بشراً ^(٣) سوياً ليهب لها غلاماً زكياً .

٤ - السَّامِرَةُ

هؤلاء قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرانيا من أعمال مصر ، ويتقشفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود ، أثبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون عليهم السلام . وأنكروا نبوة من بعدهم من الأنبياء إلا نبيا واحدا ، وقالوا : التوراة ما بشرت إلا بنبي واحد يأتي من بعد موسى ، يصدق ما بين يديه من التوراة ، ويحكم بحكمها ، ولا يخالفها البتة .

وظهر في السامرة رجل يقال له الألفان ، ادعى النبوة وزعم أنه هو الذي بشر به موسى عليه السلام ، وأنه هو الكوكب الدرّي الذي ورد في التوراة أنه يضيء ضوء القمر ، وكان ظهوره قبل المسيح عليه السلام بقريب من مائة سنة .

وافترقت السامرة إلى دوستانية وهم الألفانية ، وإلى كوستانية . والدوستانية معناها : الفرقة المتفرقة الكاذبة . والكوستانية معناها : الجماعة الصادقة . وهم يقرون بالآخرة ،

(٢) التحريم آية ١٢ .

(١) الأنبياء آية ٩١ .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في سورة مريم آية ١٨ ، ١٩ : (فتمثل لها بشراً سوياً . قالت أعوذ بالله

منك إن كنت تقياً . قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاماً زكياً) .

والثواب والعقاب فيها . والدوستانية تزعم أن الثواب والعقاب في الدنيا . وبين الفريقين اختلاف في الأحكام والشرائع .

وقبله السامرة جبل يقال له غريزيم بين بيت المقدس ونابلس . قالوا : إن الله تعالى أمر داود أن يبنى بيت المقدس بجبل نابلس وهو الطور الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام . فتحول داود إلى إيلياء وبنى البيت ثمة ، وخالف الأمر فظلم . والسامرة توجهوا إلى تلك القبلة دون سائر اليهود ، ولغتهم غير لغة اليهود ، وزعموا أن التوراة كانت بلسانهم وهي قريبة من العبرانية فنقلت إلى السريانية .

فهذه أربع فرق هم الكبار . وانشعبت منهم الفرق إلى إحدى وسبعين فرقة . وهم بأسرهم أجمعوا على أن في التوراة بشارة بواحد بعد موسى . وإنما افتراقهم إما في تعيين ذلك الواحد ، أو في الزيادة على ذلك الواحد . وذكر المشيخا وآثاره ظاهر في الأسفار ، وخروج واحد في آخر الزمان هو الكوكب المضيء الذي تشرق الأرض بنوره أيضا متفق عليه ، واليهود على انتظاره . والسبت يوم ذلك الرجل ، وهو يوم الاستواء بعد الخلق .

وقد اجتمعت اليهود عن آخرهم على أن الله تعالى لما فرغ من خلق السموات والأرض استوى على عرشه مستلقيا على قفاه ، واضعا إحدى رجليه على الأخرى . وقالت فرقة منهم إن ستة الأيام التي خلق الله تعالى فيها السموات والأرض هي ستة آلاف سنة . فإن يوما عند الله كألف سنة مما تعدون ، بالسير القمري . وذلك هو ما مضى من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، وبه يتم الخلق . ثم إذا بلغ الخلق إلى النهاية ابتداء الأمر . ومن ابتداء الأمر يكون الاستواء على العرش ، والفراغ من الخلق . وليس ذلك أمراً كان ومضى ، بل هو في المستقبل إذا عددنا الأيام بالآلوف .

الفصل الثاني

النصارى

النصارى أمة المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته عليه السلام . وهو المبعوث .
حقا بعد موسى عليه السلام ، المبشر به فى التوراة . وكانت له آيات ظاهرة ، وبيّنات
زاهرة ، ودلائل باهرة . مثل إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، ونفس وجوده وفطرته
آية كاملة على صدقه . وذلك حصوله من غير نقطة سابقة . ونطقه البين من غير تعليم
سالف . وجميع الأنبياء بلاغ وحيهم أربعون سنة . وقد أوحى الله تعالى إليه إنطاقا فى المهد ،
وأوحى إليه إبلاغا عند الثلاثين . وكانت مدة دعوته ثلاث سنين ، وثلاثة أشهر ،
وثلاثة أيام .

فلما رفع إلى السماء اختلف الحواريون وغيرهم فيه . وإنما اختلافهم تعود
إلى أمرين :

أحدهما : كيفية نزوله واتصاله بأمه ، وتجسد الكلمة .

والثانى : كيفية صعوده ، واتصاله بالملائكة ، وتوحد الكلمة .

أما الأول فإنهم قضوا بتجسد الكلمة ، ولهم فى كيفية الاتحاد والتجسد كلام : فمنهم
من قال : أشرق على الجسد إشراق النور على الجسم المشف . ومنهم من قال : انطبع فيه
انطباع النقش فى الشمع . ومنهم من قال : ظهر به ظهور الروحانى بالجسمانى . ومنهم من
قال : تدرّع اللاهوت بالناسوت . ومنهم من قال : ما زجت الكلمة جسداً المسيح
بمازجة اللبن الماء ، والماء اللبن . وأثبتوا لله تعالى أقانيم ثلاثة . قالوا : البارئ تعالى جوهر
واحد ، يعنون به القائم بالنفس ، لا التحيز والجمعية . فهو واحد بالجوهرية ، ثلاثة

بالأقنومية ، ويعنون بالأقنيم الصفات كالوجود والحياة والعلم . وسموها : الأب والابن ، وروح القدس ، وإنما العلم تدرّج وتجدد دون سائر الأقنيم .

وقالوا في الصعود إنه قتل وصلب ، قتله اليهود حسدا وبغيا ، وإنكارا لنبوته ودرجته . ولكن القتل ماورد على الجزء اللاهوتي . وإنما ورد على الجزء الناسوتي . قالوا : وكال شخص الإنسانى فى ثلاثة أشياء : نبوة ، وإمامة ، وملكة . وغيره من الأنبياء كانوا موصوفين بهذه الصفات الثلاث أو ببعضها . والمسيح عليه السلام درجته فوق ذلك لأنه الابن الوحيد فلا نظيره ، ولا قياس له إلى غيره من الأنبياء ، وهو الذى به غفرت زلة آدم عليه السلام ، وهو الذى يحاسب الخلق .

ولهم فى النزول اختلاف . فمنهم من يقول : ينزل قبل يوم القيامة كما قال أهل الإسلام . ومنهم من يقول : لا نزول له إلا يوم الحساب . وهو بعد أن قتل وصلب نزل ورأى شخصه شمعون الصفا ، وكلمه وأوصى إليه ، ثم فارق الدنيا وصعد إلى السماء . فكان وصيه شمعون الصفا وهو أفضل الحواريين علما وزهدا وأدبا . غير أن فولوس شوش أمره ، وصير نفسه شريكا له ، وغير أوضاع كلامه ، وخلطه بكلام الفلاسفة ووساوس خاطره .

ورأيت رسالة فولوس التى كتبها إلى اليونانيين : إنكم تظنون أن مكان عيسى عليه السلام كمكان سائر الأنبياء وليس كذلك . بل إنما مثله مثل « ملكيزداق » وهو ملك السلام الذى كان إبراهيم عليه السلام يعطى إليه العشور . وكان يبارك على إبراهيم ويمسح رأسه . ومن العجب أنه نقل فى الأناجيل أن الرب تعالى قال : إنك أنت الابن الوحيد ، ومن كان وحيدا كيف يمثل بواحد من البشر ؟

ثم إن أربعة من الحواريين اجتمعوا وجمع كل واحد منهم جمعا سماه الإنجيل . وهم : متى ، ولوقا ، ومرقس ، ويوحنا . وخاتمة إنجيل متى أنه قال : إني أرسلكم إلى الأمم كما أرسلنى أبى إليكم . فاذهبوا وادعوا الأمم باسم الأب ، والابن ، وروح القدس .

وفاتحة إنجيل يوحنا : على القديم الأزلى قد كانت الكلمة ، وهو ذا الكلمة كانت عند الله ، والله هو كان الكلمة ، وكل كان بيده .

ثم افترقت النصارى اثنتين وسبعين فرقة ، وكبار فرقهم ثلاثة : الملكانية ، والنسطورية ، واليعقوبية ، وانشعبت منها : الإليانية ، والبليارسية ، والمقدانوسية ، والسبالية والبوطينوسية ، والبولية ، إلى سائر الفرق .

١ - الملكانية

أصحاب ملكا الذى ظهر بأرض الروم واستولى عليها . ومعظم الروم ملكانية . قالوا : إن الكلمة اتحدت بجسد المسيح ، وتدرعت بناسوته . ويعنون بالكلمة : أقنوم العلم . ويعنون بروح القدس : أقنوم الحياة . ولا يسمون العلم قبل تدرعه ابنا ، بل المسيح مع ماتدرع به ابن . فقال بعضهم : إن الكلمة مازجت جسد المسيح كما يمازج الخمر أو الماء اللبن .

وصرحت الملكانية بأن الجوهر غير الأقانيم ، وذلك كالموصوف والصفة وعن هذا صرحوا بإثبات التثليث ، وأخبر عنهم القرآن (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ^(١)) وقالت الملكانية : إن المسيح ناسوت كلّى لا جزئى ، وهو قديم أزلى ، من قديم أزلى . وقد ولدت مريم عليها السلام إلها أزليا . والقتل والصلب وقع على الناسوت واللاهوت معا ، وأطلقوا لفظ الأبوة والبنوة على الله عز وجل وعلى المسيح لما وجدوا فى الإنجيل حيث قال : إنك أنت الابن الوحيد ، وحيث قال له شمعون الصفا : إنك ابن الله حقا .

ولعل ذلك من مجاز اللغة ، كما يقال لطلاب الدنيا : أبناء الدنيا ، ولطلاب الآخرة : أبناء الآخرة . وقد قال المسيح عليه السلام للحواريين : « أنا أقول لكم : أحبوا أعداءكم

و باركوا على لاعنيكم ، وأحسنوا إلى مبغضيك ، وصلوا لأجل من يؤذيك لكي تكونوا أبناء أبيكم الذي في السماء ، الذي تشرق شمسُه على الصالحين والفجرة ، وينزل قطره على الأبرار والآثمة ، وتكونوا تامين كما أن أبائكم الذي في السماء تام « وقال : « انظروا صدقاتكم فلا تعطوها قدام الناس لتراءوهم فلا يكون لكم أجر عند أبيكم الذي في السماء » وقال حين كان يصلب « أذهب إلى أبي وأبيكم » .

ولما قال أريوس : القديم هو الله ، والمسيح هو مخلوق ، اجتمعت البطارقة والمطارنة والأساقفة في بلد قسطنطينية بمحضر من ملكهم ، وكانوا ثلاثمائة وثمانية عشر رجلا ، واتفقوا على هذه الكلمة اعتقادا ودعوة ، وذلك قولهم :

« نؤمن بالله الواحد الآب مالك كل شيء ، وصانع ما يرى وما لا يرى ، وبالابن الواحد يسوع المسيح ، ابن الله الواحد ، بكر الخلاق كلها ، الذي ولد من أبيه قبل العوالم كلها ، وليس بمصنوع ، إله حق من إله حق ، من جوهر أبيه الذي بيده أتقنت العوالم ، وخلق كل شيء من أجلنا ، ومن أجل معشر الناس ، ومن أجل خلاصنا ، نزل من السماء وتجسد من روح القدس وصار إنسانا ، وحبل به ، وولد من مريم البتول ، وقتل وصلب أيام فيلاطوس ودفن ، ثم قام في اليوم الثالث ، وصعد إلى السماء وجلس عن يمين أبيه . وهو مستعد للمجيء تارة أخرى للقضاء بين الأموات والأحياء ، وتؤمن بروح القدس الواحد ، روح الحق الذي يخرج من أبيه . وبعمودية واحدة لغفران الخطايا . وبجماعة واحدة قدسية مسيحية جاثليقية ، وبقيام أبداننا . وبالحياة الدائمة أبد الآبدين » .

هذا هو الاتفاق الأول على هذه الكلمات ، وفيه إشارة إلى حشر الأبدان .

وفي النصارى من قال بمحشر الأرواح دون الأبدان ، وقال إن عاقبة الأشرار في القيامة غم وحزن الجهل . وعاقبة الأخيار : سرور وفرح العلم . وأنكروا أن يكون في الجنة نكاح وأكل وشرب .

وقال مار إسحاق منهم : إن الله تعالى وعد المطيعين وتوعد العاصين . ولا يجوز أن

يخلف الوعد لأنه لا يليق بالكريم ، ولكن يخلف الوعيد ، فلا يعذب العصاة ، ويرجع الخلق إلى سرور وسعادة ونعيم . وعمم هذا الكل ؛ إذ العقاب الأبدى لا يليق بالجواد الحق تعالى .

٢ - النسطورية

أصحاب نسطور الحكيم الذي ظهر في زمان المأمون ، وتصرف في الأناجيل بحكم رأيه . وإضافته إليهم إضافة المعتزلة إلى هذه الشريعة . قال : إن الله تعالى واحد ، ذو أقانيم ثلاثة : الوجود ، والعلم ، والحياة . وهذه الأقانيم ليست زائدة على الذات ، ولا هي هو . واتحدت الكلمة بجسد عيسى عليه السلام ، لا على طريق الامتزاج كما قالت المكانية ، ولا على طريق الظهور به كما قالت اليعقوبية ، ولكن كما شراق الشمس في كوة على بلورة . وكظهور النقش في الشمع إذا طبع بالخاتم .

وأشبه المذاهب بمذهب نسطور في الأقانيم : أحوال أبي هاشم من المعتزلة ، فإنه يثبت خواص مختلفة لشيء واحد ، ويعنى بقوله : واحد ، يعنى الإله . قال هو واحد بالجواهر ، أى ليس هو مركبا من جنسين بل هو بسيط وواحد . ويعنى بالحياة والعلم أقتومين جوهرين ، أى أصليين مبدئين للعالم . ثم فسر العلم بالنطق ، والكلمة . ويرجع منتهى كلامه إلى إثبات كونه تعالى موجودا ، حيا ، ناطقا كما تقول الفلاسفة في حد الإنسان ، إلا أن هذه المعاني تتغاير في الإنسان لكونه جوهرًا مركبا ، وهو جوهر بسيط غير مركب .

وبعضهم يثبت لله تعالى صفات أخر بمنزلة القدرة والإرادة ونحوها . ولم يجعلوها أقانيم كما جعلوا الحياة والعلم أقتومين .

ومنهم من أطلق القول بأن كل واحد من الأقانيم الثلاثة : حى ، ناطق ، إله . وزعم الباقون أن اسم الإله لا يطلق على كل واحد من الأقانيم .

وزعموا أن الابن لم يزل متولدا من الآب ، وإنما تجسد واتحد بجسد المسيح حين ولد .

والحدوث راجع إلى الجسد والناسوت ، فهو إله وإنسان اتحاداً ، وهما جوهران ، أقنومان ، طبيعتان : جوهر قديم ، وجوهر محدث ، إله تام وإنسان تام . ولم ييطل الاتحاد قدم القديم ، ولا حدوث المحدث ، لكنهما صارا مسيحاً واحداً ، طبيعة واحدة . وربما بدلوا العبارة فوضه امكان الجوهر : الطبيعة ، ومكان الأقنوم : الشخص .

وأما قولهم في القتل والصلب فيخالف قول الملكانية واليعقوبية . قالوا إن القتل وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لا هوته ، لأن الإله لا تحله الآلام .

وبوطيئوس ، وبولس الشمشاطي يقولان : إن الإله واحد ، وإن المسيح ابتداءً من مريم عليها السلام ، وإنه عبد صالح مخلوق ؛ إلا أن الله تعالى شرفه وكرمه لطاعته وسماه ابناً على التبني ، لا على الولادة والاتحاد .

ومن النسطورية قوم يقال لهم المصلين ، قالوا في المسيح مثل ما قال نسطور ، إلا أنهم قالوا : إذا اجتهد الرجل في العبادة ، وترك التغذى باللحم ، والدم ، ورفض الشهوات الحيوانية ، والنفسانية ، تصفى جوهره حتى يبلغ ملكوت السماوات ويرى الله تعالى جهرة ، وينكشف له ما في الغيب فلا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء .

ومن النسطورية من ينفي التشبيه ، ويثبت القول بالقدر ؛ خيره وشره من العبد كما قالت القدرية .

٣ — اليعقوبية

أصحاب يعقوب . قالوا بالأقانيم الثلاثة كما ذكرنا ، إلا أنهم قالوا : انقلبت الكلمة لجأودما ، فصار الإله هو المسيح . وهو الظاهر بجسده ، بل هو هو . وعندهم أخبرنا القرآن الكريم (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ^(١)) .

(١) المائة آية ٧٢ .

فمنهم من قال : إن المسيح هو الله تعالى .

ومنهم من قال : ظهر اللاهوت بالناسوت ، فصار ناسوت المسيح مظهر الجوهر ، لا على طريق حلول جزء فيه ، ولا على سبيل اتحاد الكلمة التي هي في حكم الصفة ، بل صار هو هو . وهذا كما يقال : ظهر الملكُ بصورة إنسان ، أو ظهر الشيطان بصورة حيوان . وكما أخبر التنزيل عن جبريل عليه السلام (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ^(١)) .

وزعم أكثر اليعقوبية أن المسيح جوهر واحد ، أقنوم واحد ؛ إلا أنه من جوهرين . وربما قالوا طبيعة واحدة من طبيعتين . فجوهر الإله القديم ؛ وجوهر الإنسان المحدث تركبا تركيبيا كما تركبت النفس والبدن فصارا جوهرًا واحدًا ، أقنومًا واحدًا ، وهو إنسان كله وإله كله . فيقال : الإنسان صار إلهًا ، ولا ينعكس فلا يقال : الإله صار إنسانًا . كالفحمة تطرح في النار فيقال : صارت الفحمة نارا ، ولا يقال صارت النار فحمة ، وهي في الحقيقة لا نار مطلقة ، ولا فحمة مطلقة ، بل هي جمرة . وزعموا أن الكلمة اتحدت بالإنسان الجزئي لا الكلى . وربما عبروا عن الاتحاد بالامتزاج والادراع ، والحلول كحلول صورة الإنسان في المرآة المجلوة .

وأجمع أصحاب التثليث كلهم على أن القديم لا يجوز أن يتحد بالحدث ، إلا أن الأقنوم الثانى الذى هو الكلمة اتحدت دون سائر الأقانيم .

وأجمعوا كلهم على أن المسيح عليه السلام ولد من مريم عليها السلام ، وقتل وصلب . ثم اختلفوا في كيفية ذلك . فقالت الملكانية واليعقوبية : إن الذى ولد من مريم هو الإله . فالملكانية لما اعتقدت أن المسيح ناسوت كلى أزلى ، قالوا : إن مريم إنسان جزئى ، والجزئى لا يلد الكلى ، وإنما ولده الأقنوم القديم . واليعقوبية لما اعتقدت أن

المسيح هو جوهر من جوهرين ، وهو إله ، وهو المولود ، قالوا : إن مريم ولدت إلها ، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا .

وكذلك قالوا في القتل والصلب : إنه وقع على الجوهر الذي هو من جوهرين ، قالوا : ولو وقع على أحدهما لبطل الاتحاد .

وزعم بعضهم أنا ثبت وجهين للجوهر القديم : فالمسيح قديم من وجه ، محدث من وجه .

وزعم قوم من اليعقوبية أن الكلمة لم تأخذ من مريم شيئا ، لكنها مرت بها كالماء بالميزاب ، وما ظهر بها من شخص المسيح في الأعين فهو كالتخيال والصورة في المرآة ، وإلا فما كان جسما متجسما كثيفا في الحقيقة . وكذلك القتل والصلب إنما وقع على التخيال والحسبان ، وهؤلاء يقال لهم الإليانية . وهم قوم بالشام ، واليمن ، وأرمينية ، قالوا : وإنما صلب الإله من أجلنا حتى يخلصنا . وزعم بعضهم أن الكلمة كانت تداخل جسم المسيح عليه السلام أحيانا ، فتصدر عنه الآيات ، من إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص . وتفارقه في بعض الأوقات فتد عليه الآلام والأوجاع .

ومنهم بليارس وأصحابه ، حكى عنه أنه كان يقول : إذا صار الناس إلى الملكوت الأعلى أكلوا ألف سنة ، وشربوا . وناكحوا ، ثم صاروا إلى النعم التي وعدهم آريوس ؛ وكلها لذة ، وراحة ، وسرور وجبور ، لا أكل فيها ولا شرب ولا نكاح .

وزعم مقدانيوس أن الجوهر القديم أقنومان فحسب : آب ، وابن ، والروح مخلوق .

وزعم سباليرس أن القديم جوهر واحد ، أقنوم واحد ، له ثلاث خواص ، واتحد بكليته بجسد عيسى ابن مريم عليهما السلام .

وزعم آريوس أن الله واحد ، سماه أبا . وأن المسيح كلمة الله وابنه على طريق الاصطفاء . وهو مخلوق قبل خلق العالم . وهو خالق الأشياء . وزعم أن الله تعالى روحا

مخلوقة أكبر من سائر الأرواح ، وأنها واسطة بين الآب والإبن ، تؤدي إليه الوحي .
وزعم أن المسيح ابتداء جوهرًا ، لطيفًا ، روحانيًا ، خالصًا ، غير مركب ، ولا ممزوج
بشيء من الطبائع الأربع ، وإنما تدرع بالطبائع الأربع عند الاتحاد بالجسم المأخوذ
من مريم .

وهذا آريوس قبل الفرق الثلاث ، فتبرءوا منه لمخالفتهم إياه في المذهب .

الباب الثالث

من له شبهة كتاب

(١) قد بينا كيفية تحقيق الكتاب ، وميزنا بين حقيقة الكتاب وشبهة الكتاب ، وأن الصحف التي كانت لإبراهيم عليه السلام كانت شبهة كتاب ، وفيها مناهج علمية ، ومسالك عملية .

أما العمليات فتقرير كيفية الخلق والإبداع ، وتسوية المخلوقات على سنة نظام وقوام تحصل منها حكمته الأزلية ، وتنفيذ فيها مشيئته السرمدية . ثم تقرير التقدير والهداية عليها ، ليتقدر كل نوع وصنف بقدره المحكوم المحتوم ، ويقبل هدايته السارية في العالم بقدر استعداده المعلوم . والعلم كل العلم لا يعدو هذين النوعين ، وذلك قوله تعالى : (سُبْحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ^(١)) وقال عز وجل خبرا عن إبراهيم عليه السلام : (الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ^(٢)) وخبرا عن موسى عليه السلام . (الَّذِي أُعْطِيَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ^(٣)) .

وأما العمليات ، فتزكية النفوس عن درن الشبهات ، وذكر الله تعالى بإقامة العبادات ، ورفض الشهوات الدنيوية ، وإيثار السعادات الأخروية ، ولن يحصل البلوغ إلى كمال المعاد إلا بإقامة هذين الركنين ، أعني الطهارة ، والشهادة ، والعمل كل العمل لا يعدو هذين

(٢) الشعراء آية ٧٨ .

(١) الأعلى آية ١ - ٣ .

(٣) طه آية ٥٠ .

النوعين ، وذلك قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ^(١)) .

ثم قال عز من قائل : (إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ، صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ^(٢)) فبين أن الذي اشتملت عليه الصحف هو الذي اشتملت عليه هذه السورة .
وبالحقيقة هذا هو الإعجاز الحقيقي .

(ب) المجوس ، وأصحاب الاثنيين ، والمناوية ، وسائر فرقهم :

المجوسية : يقال لها الدين الأكبر ، والملة العظمى ، إذ كانت دعوة الأنبياء عليهم السلام بعد إبراهيم الخليل عليه السلام لم تكن في العموم كاللدة الخليلية ، ولم يثبت لها من القوة والشوكة ، والملك ، والسيف ، مثل الملة الحنيفية ، إذ كانت ملوك العجم كلها على ملة إبراهيم عليه السلام ، وجميع من كان في زمان كل واحد منهم من الرعايا في البلاد على أديان ملوكهم ، وكان ملوكهم مرجع هو : « موبذ موبذان » يعني أعلم العلماء ، وأقدم الحكماء ، يصدر عن أمره ولا يخالفونه ، ولا يرجعون إلا إلى رأيه ، ويعظمونه تعظيم السلاطين خلفاء الوقت .

وكانت دعوة بني إسرائيل أكثرها في بلاد الشام ومأوراءها من المغرب . وقل ما سرى ذلك إلى بلاد العجم .

وكانت الفرق في زمان إبراهيم الخليل عليه السلام راجعة إلى صنفين اثنين . أحدهما : الصابئة ، والثاني الحنفاء .

فالصابئة :

كانت تقول : إنا نحتاج في معرفة الله تعالى ، ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط ، لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا ، وذلك لذكاء الروحانيات وطهارتها ، وقربها من رب الأرباب . والجسماني بشر مثلنا : يأكل مما نأكل ، ويشرب

مما نشرب ، يماثلنا في المادة والصورة . قالوا : (وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا
تَخْلَمُونَ ^(١)) .

والحنفاء :

كانت تقول : إنا نحتاج في المعرفة والطاعة إلى متوسط من جنس البشر تكون
درجته في الطهارة والعصمة والتأييد والحكمة فوق الروحانيات ، يماثلنا من حيث البشرية ،
ويميزنا من حيث الروحانية ، فيتلقى الوحي بطرف الروحانية ، ويلقى إلى نوع الإنسان
بطرف البشرية ، وذلك قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا
إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ^(٢)) وقال عز ذكره : (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيْ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا
رَّسُولًا ^(٣)) .

* * *

ثم لما لم يتطرق للصائبة الاقتصار على الروحانيات البحتة ، والتقرب إليها بأعيانها ،
والتلقى عنها بذواتها ، فزعت جماعة إلى هياكلها وهي السيارات السبع ، وبعض الثوابت .
فصائبة النبط والفريس والروم : مفزعها السيارات . وصائبة الهند : مفزعها الثوابت
وسندكر مذاهبهم على التفصيل ، على قدر الإمكان ، بتوفيق الله تعالى . وربما
نزلوا عن الهياكل إلى الأشخاص التي لا تسمع ولا تبصر ، ولا تغني عنهم شيئاً . والفرقة
الأولى هم عبدة الكواكب ، والثانية هم عبدة الأصنام .

ولما كان الخليل عليه السلام مكلفاً بكسر المذهبين على الفرقتين ، وتقرير الحنيفية
السمحة السهلة ، احتج على عبدة الأصنام قولاً وفعلاً ، كسراً من حيث القول ، وكسراً
من حيث الفعل . فقال لأبيه آزر : (يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي
عَنْكَ شَيْئًا ^(٤)) الآيات حتى (فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ ^(٥)) وذلك لإلزام من

(٢) الكهف آية ١١٠ .

(١) المؤمنون آية ٣٤ .

(٤) مريم آية ٤٢ .

(٣) الإسراء آية ٩٣ .

(٥) التلاوة : فجعلهم ... وهي آية ٥٨ من سورة الأنبياء .

حيث الفعل ، وإفحام من حيث الكسر . ففرغ من ذلك كما قال الله تعالى : (وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ^(١)) .

وابتداً بإبطال مذاهب عبدة الكواكب على صيغة الموافقة كما قال تعالى (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ^(٢)) أى كما آتيناه الحجة كذلك نريه الحجة ، فساق الإلزام على أصحاب الهياكل مساق الموافقة في المبدأ ، والمخالفة في النهاية ؛ ليكون الإلزام أبلغ ، والإفحام أقوى . وإلا فإبراهيم الخليل عليه السلام لم يكن في قوله : (هَذَا رَبِّي^(٣)) مشركاً ، كما لم يكن في قوله (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا^(٤)) كاذباً . وسوق الكلام من جهة الإلزام غير سوفة على جهة الالتزام . فلما أظهر الحجة ، وبين الحجة ، قرر الحنيفية التي هي الملة الكبرى ، والشريعة العظمى ، وذلك هو الدين القيم .

وكان الأنبياء من أولاده كلهم يقررون الحنيفية . وبالخصوص صاحب شرعنا محمد صلوات الله عليه ، كان في تقريرها قد بلغ النهاية القصوى ، وأصاب المرمى وأصمى . ومن العجب أن التوحيد من أخص أركان الحنيفية ، ولهذا يقرن نفي الشرك بكل موضع ذكر الحنيفية : (حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(٥)) - (حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ^(٦)) .

ثم إن التثنية اختصت بالمجوس حتى أثبتوا أصليين اثنين ، مُدَبِّرَيْن قَدِيمَيْن ؛ يقتسمان الخير والشر ، والتفيع والضر ، والصالح والفساد ، يسمون أحدهما : النور والآخر الظلمة . وبالفارسية : يزدان ، وأهرمن . ولهم في ذلك تفصيل مذهب .

ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين اثنين :

إحداها : بيان سبب امتزاج النور بالظلمة .

والثانية : بيان سبب خلاص النور من الظلمة ، وجعلوا الامتزاج مبدأ ،

والخلاص معاداً .

(١) الأنعام آية ٨٣ ، ٧٥ - ٧٦ . (٢) الأنبياء آية ٦٣ .

(٣) آل عمران آية ٦٧ . (٤) الحج آية ٣١ .

الفصل الأول

المجوس

أثبتوا أصليين كما ذكرنا ، إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصليين لا يجوز أن يكونوا قديمين أزليين ، بل النور أزلي ، والظلمة محدثة . ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها ، أمن النور حدث ؟ والنور لا يحدث شرا جزئيا ، فكيف يحدث أصل الشر ؟ أم من شيء آخر ؟ ولا شيء يشرك النور في الإحداث والقدم ؟ وبهذا يظهر خبط المجوس .

وهؤلاء يقولون : المبدأ الأول من الأشخاص : كيومرث ، وربما يقولون زروان الكبير . والنبي الثاني : زردشت . والكيومرثية يقولون : كيومرث هو آدم عليه السلام ، وتفسير كيومرث هو : الحى الناطق . وقد ورد في تواريخ الهند والعجم أن كيومرث هو آدم عليه السلام ، ويخالفهم سائر أصحاب التواريخ .

١ - الكيُومَرثِيَّة

أصحاب المقدم الأول كيومرث . أثبتوا أصليين : يزدان ، وأهرمن . وقالوا : يزدان أزلي قديم ، وأهرمن محدث مخلوق . وقالوا : إن سبب خلق أهرمن أن يزدان فكر في نفسه أنه لو كان لى منازع كيف يكون ؟ وهذه الفكرة كانت رديئة غير مناسبة لطبيعة النور ، فحدث الظلام من هذه الفكرة . وسمى : أهرمن . وكان مطبوعا على الشر ، والفتنة . والفساد ، والفسق والضرر والإضرار . فخرج على النور ، وخالفه طبيعة وفعلا . وجرت محاربة بين عسكر النور ، وعسكر الظلمة . ثم إن الملائكة توسطوا فصالحوا على أن

يكون العالم السنلى خالصا لأهرمن سبعة آلاف سنة . ثم يخلق العالم ويسلمه إلى النور .
والذين كانوا فى الدنيا قبل الصلح أبادهم وأهلكهم . ثم بدأ برجل يقال له كيومرث ،
وحىوان يقال له نور فقتلها . فنبت من مسقط ذلك الرجل ريباس ، وخرج من أصل
ريباس رجل يسمى : ميشة ، وامرأة تسمى : ميشانة ؛ وهما أبوا البشر . ونبت من مسقط
الثور : الأنعام ، وسائر الحيوانات .

وزعموا أن النور خير الناس ، وهم أرواح بلا أجساد ، بين أن يرفعهم عن مواضع
أهرمن ، وبين أن يلبسهم الأجساد فيحاربون أهرمن . فاخترأوا لبس الأجساد ومحاربة
أهرمن ؛ على أن تكون لهم النصرة من عند النور ، والظفر بجنود أهرمن ، وحسن
العاقة . وعند الظفر به وإهلاك جنوده تكون القيامة .
فذلك سبب الامتزاج ، وهذا سبب الخلاص .

٢ — الزرَّوانِيَّة

قالوا : إن النور أبدع أشخاصا من نور كلها زوخانية ، نورانية ، ربانية . ولكن
الشخص الأعظم الذى اسمه زروان شك فى شيء من الأشياء ، فحدث أهرمن الشيطان ،
يعنى إبليس من ذلك الشك .

وقال بعضهم لا ، بل إن زروان الكبير قام فززم تسعة آلاف وتسعمائة وتسعا
وتسعين سنة ليكون له ابن فلم يكن . ثم حدث نفسه وفكر ، وقال : لعل هذا العلم ليس
بشيء ، فحدث أهرمن من ذلك الهم الواحد . وحدث هرمز من ذلك العلم ، فكانا جميعا
فى بطن واحد . وكان هرمز أقرب من باب الخروج ، فاحتال أهرمن الشيطان حتى شق
بطن أمه فخرج قبله وأخذ الدنيا .

وقيل : إنه لما مثل بين يدى زروان فأبصره ورأى ما فيه من الخبث والشرارة
والفساد ، أبغضه ولعنه وطرده ، فمضى واستولى على الدنيا . وأما هرمز فبقى زمانا لا يد له

عليه ، وهو الذى اتخذه قوم ربّا وعبدوه لما وجدوا فيه من الخير والطهارة والصلاح ، وحسن الأخلاق .

وزعم بعض الزروانية أنه لم يزل كان مع الله شىء ردىء ، إما فكرة رديئة ، وإما عفونة رديئة . وذلك هو مصدر الشيطان . وزعموا أن الدنيا كانت سليمة من الشرور والآفات والفتن . وكان أهلها فى خير محض ، ونعيم خالص . فلما حدث أهر من حدثت الشرور والآفات والفتن والحن . وكانت بمنزل عن السماء فاحتال حتى خرق السماء وصعد .

وقال بعضهم : كان هو فى السماء والأرض خالية عنه ، فاجتال حتى خرق السماء ونزل إلى الأرض بجنوده كلها فهرب النور بملائكته وأتبعه الشيطان حتى حاصره فى جنته ، وحاربه ثلاثة آلاف سنة ، لا يصل الشيطان إلى الرب تعالى . ثم توسط الملائكة وتصالحا على أن يكون إبليس وجنوده فى قرار الأرض تسعة آلاف سنة ، بالثلاثة آلاف التى قاتله فيها ، ثم يخرج إلى موضعه . ورأى الرب تعالى عن قولهم ، الصلاح فى احتمال المكروه من إبليس وجنوده ، وأن لا ينقض الشرط حتى تنقضى المدة المضروبة للصلح . فالتاس فى البلايا والفتن والخزايا والحن إلى انقضاء المدة . ثم يعودون إلى النعيم الأول . وشرط إبليس عليه أن يمكنه من أشياء يفعلها ويطلقه فى أفعال رديئة يباشرها . فلما فرغا من الشرط أشهد عليهما عدلين ، ودفعا سيفيهما إليهما وقال لهما : من نكث فاقتلاه بهذا السيف .

ولست أظن عاقلا يعتقد هذا رأى الفائل ، ويرى هذا الاعتقاد المضحل الباطل . ولعله كان رمزا إلى ما يتصور فى العقل . ومن عرف الله سبحانه وتعالى بجلاله وكبريائه ؛ لم يسمح بهذه الترهات عقله ولم يسمع مثل هذه الترهات سمعه .

وأقرب من هذا ما حكاه أبو حامد الزوزنى أن المجوس زعمت أن إبليس كان لم يزل فى الظلمة والجو خلاء بمنزل عن سلطان الله ، ثم لم يزل يزحف ويقرب بحيله حتى رأى النور

فوثب وثبة فصار في سلطان الله في النور، وأدخل معه هذه الآفات والشرور، فخلق الله تعالى هذا العالم شبكة فوق فيها ، وصار متعلقا بها لا يمكنه الرجوع إلى سلطانه ؛ فهو محبوس في هذا العالم ، مضطرب في الحبس ، يرمى بالآفات والحن والفتن إلى خلق الله تعالى . فمن أحياء الله رماه بالموت ، ومن أصحبه رماه بالسقم ، ومن سره رماه بالحزن . فلا يزال كذلك إلى يوم القيامة . وفي كل يوم ينقص سلطانه حتى لا تبقى له قوة . فإذا كانت القيامة ذهب سلطانه وخذت نيرانه ، وزالت قوته ، واضمحلت قدرته فيطرحه في الجو ، والجو ظلمة ليس لها حد ولا منتهى . ثم يجمع الله تعالى أهل الأديان فيحاسبهم ويجازيهم على طاعة الشيطان وعصيانه .

وأما المسخية فقالت إن النور كان وحده نورا محضا ، ثم انمسخ بعضه فصار ظلمة . وكذلك الخرمدينة قالوا بأصلين ، ولهم ميل إلى التناسخ والحلول ، وهم لا يقولون بأحكام وحلال وحرام .

ولقد كان في كل أمة من الأمم قوم مثل الإباحية ، والمزدكية ، والزنادقة ، والقرامطة ، كان تشويش ذلك الدين منهم ، وفتنة الناس مقصورة عليهم .

٣ — الزردشتية

أولئك أصحاب زردشت بن يورشب الذي ظهر في زمان كشتاسب بن هراسب الملك . وأبوه كان من أذربيجان ، وأمه من الري واسمها : دغدويه .

زعموا أن لهم أنبياء وملوكا، أولهم كيومرث . وكان أول من ملك الأرض ، وكان مقامه باصطخر . وبعده أوشنهك بن فراوك ، ونزل أرض الهند ، وكانت له دعوة ثمة . وبعده طمهورث ، وظهرت الصابئة في أول سنة من ملكه . وبعده أخوة جم الملك . ثم بعده أنبياء وملوك منهم منوهر ، ونزل بابل وأقام بها . وزعموا أن موسى عليه

السلام ظهر في زمانه ، حتى انتهى الملك إلى كشتاسب بن طراسب ، وظهر في زمانه زردشت الحكيم .

وزعموا أن الله عز وجل خلق من وقت ما في الصحف الأولى ، والكتاب الأعلى من ملكوته خلقا روحانيا . فلما مضت ثلاثة آلاف سنة أنقذ مشيئته في صورة من نور متلألئ على تركيب صورة الإنسان ، وأحف به سبعين من الملائكة المكرمين ، وخلق الشمس والقمر والكواكب والأرض ، وبني آدم غير متحركة ثلاثة آلاف سنة . ثم جعل روح زردشت في شجرة أنشأها في أعلى عليين . وأحف بها سبعين من الملائكة المكرمين . وغرسها في قلة جبل من جبال أذربيجان يعرف باسمو يذخر . ثم مازج شبح زردشت بلبن بقرة . فشر به أبو زردشت فصار نطفة ثم مضغة في رحم أمه . فقصدها الشيطان وعيرها . فسمعت أمه نداء من السماء فيه دلالة على برئها فبرئت . ثم لما ولد ضحك ضحكة تبينها من حضر . فاحتالوا على زردشت حتى وضعوه بين مدرجة البقر ، ومدرجة الخيل . ومدرجة الذئب . فكان ينهض كل واحد منهم لحمايته من جنسه . ونشأ بعد ذلك إلى أن بلغ ثلاثين سنة فبعثه الله تعالى نبيا ورسولا إلى الخلق . فدعا كشتاسب الملك ، فأجابه إلى دينه . وكان دينه : عبادة الله ، والكفر بالشيطان ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، واجتناب الخبائث .

وقال : النور والظلمة أصلان متضادان ، وكذلك يزدان وأهرمن ، وهما مبدأ موجودات العالم ، وحصلت التراكيب من امتزاجهما . وحدثت الصور من التراكيب المختلفة . والباري تعالى خالق النور والظلمة ومبدعهما ، وهو واحد لا شريك له ولا ضد ، ولا ند . ولا يجوز أن ينسب إليه وجود الظلمة ، كما قالت الزروانية . لكن الخير والشر ، والصلاح والفساد ، والطهارة والخبث ، إنما حصلت من امتزاج النور والظلمة ، ولولم يمتزجا لما كان وجود العالم . وهما يتقاومان ويتغالبان إلى أن يغلب النور الظلمة والخير والشر ، ثم يتخلص الخير إلى عالمه ، والشر ينحط إلى عالمه ، وذلك هو سبب الخلاص . والباري

تعالى هو الذى مزجهما وخلطهما لحكمة رآها فى التراكيب . وربما جعل النور أصلا ، وقال : وجوده وجود حقيقى ، وأما الظلمة فتبع كالظل بالنسبة إلى الشخص ، فإنه يرى أنه موجود ، وليس بموجود حقيقة . فأبدع النور وحصل الظلام تبعاً ، لأن من ضرورة الوجود التضاد ، فوجوده ضرورى واقع فى الخلق لا بالقصد الأول ؛ كما ذكرنا فى الشخص والظل .

وله كتاب قد صنفه ، وقيل إن ذلك أنزل عليه وهو « زند أوستا » يقسم العالم قسمين : مينة ، وكيتى ؛ يعنى الروحانى والجسمانى . أو الروح والشخص . وكما قسم الخلق إلى عالمين ، يقول إن مافى العالم ينقسم قسمين : بخشش وكنش ، يريد به : التقدير والفعل ، وكل واحد مقدر على الثانى . ثم يتكلم فى موارد التكليف وهى حركات الإنسان ، فيقسمها ثلاثة أقسام : منش . وكويش . وكنش ، يعنى بذلك : الاعتقاد والقول والعمل . وبالثلاثة يتم التكليف . فإذا قصر الإنسان فيها خرج عن الدين والطاعة . وإذا جرى فى هذه الحركات على مقتضى الأمر والشريعة فاز الفوز الأكبر .

وتدعى الزردشتية له معجزات كثيرة . منها : دخول قوائم فرس كشتاسب فى بطنه . وكان زردشت فى الحبس ، فأطلقه فأنطلقت قوائم الفرس . ومنها أنه مر على أعمى بالدينور فقال : خذوا حشيشة وصفها لهم واعصروا ماءها فى عينه فإنه يبصر ، ففعلوا فأبصر الأعمى .

وهذا من جملة معرفته بخاصية الحشيش ، وليس من المعجزات فى شيء .

ومن المجوس الزردشتية صنف يقال لهم السيسانية ، والبهاقريدية . رئيسهم رجل يقال له سيسان من رستاق نيسابور ، من ناحية يقال لها خواف . خرج فى أيام أبى مسلم صاحب الدولة . وكان زمزمياً فى الأصل يعبد النيران ، ثم ترك ذلك ودعا المجوس إلى ترك الزمزمة ورفض عبادة النيران . ووضع لهم كتاباً ، وأمرهم فيه بإرسال الشعور ، وحرّم عليهم الأمهات والبنات والأخوات ، وحرّم عليهم الخمر ، وأمرهم باستقبال الشمس عند السجود على ركبة واحدة . وهم يتخذون الرباطات ، ويتبادلون الأموال ، ولا يأكلون الميتة ، ولا يذبحون .

الحيوان حتى يهرم . وهم أعدى خلق الله للمجوس الزمازمة . ثم إن موبذ المجوس رفعه إلى أبي مسلم فقتله على باب الجامع بنيشابور . وقال أصحابه : إنه صعد إلى السماء على بردون أصفر ، وإنه سينزل على البرذون فينتقم من أعدائه . وهؤلاء قد أقرؤا بنبوة زردشت ، وعظموا الملوك الذين يعظمهم زردشت .

ومما أخبر به زردشت في كتاب زند أوستا أنه قال : سيظهر في آخر الزمان رجل اسمه «أشيزريك» ومعناه : الرجل العالم، يزين العالم بالدين والعدل، ثم يظهر في زمانه «بتياره» فيوقع الآفة في أمره وملكه عشرين سنة ، ثم يظهر بعد ذلك أشيزريكاً على أهل العالم ، ويحيي العدل ، ويميت الجور ، ويزد السنن المغيرة إلى أوضاعها الأولى ، وتنقاد له الملوك ، وتيسر له الأمور ، وينصر الدين والحق ، ويحصل في زمانه الأمن والدعة وسكون الفتن، وزوال الحن .

مقالة زردشت في المبادي^(١)

وقد أورد الجيهاني إحدى مقالات زردشت في المبادي وهي :
أن دين زردشت هو الدعوة إلى دين مارسيان . وأن معبوده أورمزد . والملائكة المتوسطون في رسالاته إليه : بهمن ، وأردببهشت ، وشهر يور ، وإسفندارمز ، وخرداد ، ومرداد وقد رآهم زردشت واستفاد منهم العلوم . وجرت مساومات بينه وبين أورمزد من غير توسط .
أولها : قال زردشت : ما الشيء الذي كان ويكون ، وهو الآن موجود ؟

قال أورمزد : أنا والدين والكلام . أما الدين فعمل أورمزد وكلامه وإيمانه . وأما الكلام فكلامه . والدين أفضل من الكلام ؛ إذ العمل أفضل من القول . وأول من أبدع من الملائكة : بهمن ، وعلمه الدين ، وخصه بموضع النور مكاناً ، وأقنعه بذاته ذاتاً .
فالمبادي على هذا الرأي ثلاثة :

(١) نقلتها عن طبعة محمد فتح الله بدران .

السؤال الثاني : قال : لم لم تُخلق الأشياء كلها في زمان غير متناه ؟ إذ قد جعلت الزمان نصفين : نصفه متناه ، ونصفه غير متناه . فلو خلقها في زمان غير متناه : كان لا يستحيل شيء منها .

قال أورمزد : فإذا كان لا يمكن أن تغني ثم آفات الأئيم إبليس .

السؤال الثالث : قال : لماذا خلقت هذا العالم ؟

قال أورمزد : خلقت جميع هذا العالم من نفسي . أما أنفس الأبرار فمن شعر رأسي . وأما السماء فمن أم رأسي . والظفر والمعاصد فمن جبهتي ، والشمس فمن عيني ، والقمر فمن أنفي ، والكواكب فمن لساني ، وسروس وسائر الملائكة فمن أذني ، والأرض فمن عصب رجلي . وأريت هذا الدين أولا كيومرث فشر به وحفظه من غير تعلم ولا مدرسة .

قال زردشت : فلماذا أريت هذا الدين كيومرث بالوهم ؟ وألقيته إلى بالقول ؟

قال أورمزد : لأنك تحتاج أن تتعلم هذا الدين وتعلمه غيرك . وكيومرث لم يجد من يقبله ، فأمسك عن التكلم ، وهذا خير لك ، لأنني أقول وأنت تسمع ، وأنت تقول والناس يسمعون ويقبلون .

فقال زردشت لأورمزد : هل أريت هذا الدين أحدا قبلي غير كيومرث ؟

قال : بلى ! أريت هذا الدين «جم» خمسين نجما خمسا ، من أجل إنكاره الضحاك .

قال : إذا كنت عالما أنه لا يقبله ، فلماذا أريته ؟ قال : لو لم أره لما صار إليك ، وقد

أريته أيضا أفريدون ، وكيكاوس ، وكيقباد ، وكشتاسب .

قال زردشت : خلقتك العالم ، وترويحك الدين لأي شيء ؟

قال : لأن فناء العفريت الأئيم لا يمكن إلا بخلق العالم وترويج الدين ، ولو لم يتزوج

أمر الدين لما أمكن أن تتزوج أمور العالم .

فلما أخذ زردشت الدين من أورمزد الوهاب واستحكه وعمل به ، وزمزم في بيت أبيه

عليه ؛ غاظ ذلك كون الأثيم وأقلقه ؛ إذ كان شريرا ممتلئا موتا وظلمة وبلاء ومحنة ، فدعا بشياطينه ، وأسماءهم : برى ديوانياخ ، ودويهان زوش ، ونومربنارديو . وأمرهم جميعا بالمسير إلى زردشت وقتله . فلم زردشت بذلك ، فقرا وزمزم ، وأراق الماء على يدي مارسيان ، فانهزموا عنه مقهورين . وجرت محاربات أخرى فهزمهم زردشت بإحدى وعشرين آية من كتابه أوستا ، وتوارت الشياطين عن الناس .

ولما بلغ زردشت مبلغ الكمال بأربعين سنة ، وتمت له الخطابات في سبع عودات إلى أورمزد ، أكل فيها معرفة شرائع دين الله وفرائضه وسننه ، أمره الله بالمسير إلى كشتاسب الملك ، وإظهار ذكر الله واسمه . فنفذ لأمر الله ودعا ملكين كانا بذلك الصقع يقال لهما : فوربماراي ، ويويدست ، فدعاهما إلى دين الله والكفر بالشيطان ، وفعل الخير ، واجتناب الشر . فلم يقبل قوله ، وأخذتهما العزة بالإثم . فجاءتهما ريح فحملتهما من الأرض ، ووقفت بهما في الهواء ، واجتمع الناس ينظرون إليهما ؛ فغشيتهما الطير من كل ناحية ، وأتوا على لحومهما ، وسقطت عظامهما على الأرض .

ولما بلغ كشتاسب لقي منه كل ما أنبأ به أورمزد من الحبس والبلاء ، حتى حدث أمر الفرس الذي دخلت قوائمه في باطن بدنه ، حتى لم ير أثرها في جسده ، واستبهم حاله على الناس وتحيروا . وأخرجه كشتاسب من الحبس وسأله الحال ، فقال : تلك آية من آيات صدق الذي أخبرني به إلهي وخالقي ، وشارطهم على الإيمان به إن هودعا وأخرج قوائم الفرس وشرطوا ، ودعا باسم الله ، فخرجت قوائم الفرس كما كانت . فأمن به كشتاسب . وأمر يجمع علماء أهل زمانه من بابل ، وإيران شهر . وأمرهم بمحاورة زردشت فتناظروا فاعترفوا له بالفضيلة .

قال : ومما جاء به زردشت المصطفى من دين مارسيان أن إلهه أورمزد لم يزل ، ولم يزل معه شيء سماه : أسنى أسنه ، وهو شيء مضى حوله وهو فوق . وأن إبليس لم يزل معه شيء سماه : أستا أستاه ، وهو مظلم حوله ، وهو أسفل .

وأول ما خلق الله من الملائكة بهمن ، ثم أردیبهشت ، ثم شهر يور ، ثم إسفندارمز ، ثم خرداد ، ثم مرداد . وخلق بعضهم من بعض كما يؤخذ السراج من السراج من غير أن ينقص من الأول شيء . وقال لهم : من ربكم وخالقكم ؟ فقالوا : أنت ربنا وخالقنا . وعلم أورمزد أن إبليس سيتحرك من ظلمته ، فأعلم بذلك الملائكة ، وبدأ بإعداد ما يورطه ، ويدفع شره وأذاه عن عالمه ، ويبطل إرادته . فخلق السماء في خمسة وأربعين يوما ، وسمى كاهينازى شورم . ومعناه : ظهور ضماثر أهل الدنيا ، إلى سائر الكاهينازات المذكورات عندهم . وخلق الأرض في خمسة وأربعين يوما .

وأول من ابتعته أورمزد إلى الأرض : كيومرث ، وقد كان يستنشق النسيم ثلاثة آلاف سنة ، ثم أخرجه في قامة ثلاثة رجال . ولما أن جاء وقت تحريك إبليس في ظلمته ، ارتفع ورأى النور . وطمع في الاستيلاء على « أسنى أورمزد » وتصويره مظلما . ودخل السماء يكيد ثم لكيومرث ثلاثين سنة ، وصارت نطقته ثلاثة أقسام : قسم أمر الله الأرض أن تحفظه . وقسم أمر سروس الملك أن يحفظه . وثالث : اختطفته الشياطين .

وأمر أورمزد بسد الثقوب التي صعد منها إبليس ، فبقى داخل السماء منقطعا عن أصله وقوته ، فانتصب لمناجزة أورمزد ، ورأى الصعود إلى الجنان ، فدفعه عن ذلك قدر ثلاثة آلاف سنة ، ثم أعلمه أنه يسعى في الباطل والخسار ، ويروم مالا يقدر عليه . واتفق الأمر بينهما على أن يبقى إبليس وجنوده في قرار الضوء تسعة آلاف سنة ، ويروى سبعة آلاف سنة ، ثم يبطل ، ويحتمل خلقه الأذى في هذه السنين ، ويصبرون عليه وعلى ما ينالهم من الفقر ، والبلاء والموت وسائر الآفات ، ليعوضهم منها الحياة الدائمة في الجنان .

واشترط إبليس لنفسه وشياطينه ثمانية عشر شرطا :

الأول منها : أن تصير معيشة خلقه من خلق الله . والثاني : أن يكون ممن خلقه على خلق الله . والثالث : أن يسلط خلقه على خلق الله . والرابع : أن يخلط جوهر خلقه بجوهر خلق الله . والخامس : أن يصير له السبيل إلى أن يأخذ الطين الذي في خلق الله .

والسادس : أن يصير له من النور الذى فى خلق الله ما يريد . والسابع : أن يصير له من الرياح التى فى خلق الله حاجته . والثامن : أن يصير له من الرطوبة التى فى خلق الله . والتاسع : أن يصير له من النار التى فى خلق الله . والعاشر : أن يصير له من المودة والمصاهرة التى فى خلق الله ليخلط الأشرار بالأخيار . والحادى عشر : أن يصير له من العقل والبصر الذى فى خلق الله ليعرف خلقه مسالك المنافع والمضار ، والثانى عشر : أن يصير له من العدل الذى فى خلق الله ليجعل للأشرار فيه نصيبا ، والثالث عشر : أن تخفى على الناس معرفة عمل الصالحين والأشرار إلى يوم القيامة والحساب ، والرابع عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يبلغ بأهل بيت الشراة والخبث غاية الغنى والدرجات ، ويصيرهم عند الناس صالحين . والخامس عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يجعل كذب الأشرار مقبولا على الأخيار . والسادس عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يعمر من أهل الدنيا من أراد من خلقه ألف سنة ، أو ثلاثة آلاف سنة ، ويصيرهم أغنياء أقوياء قادرين على ما يريدون ، وأن يلهم الناس حتى يكونوا بإعطاء الأشرار أسخى منهم بإعطاء الأخيار وأطيب نفسا . والسابع عشر : أن يصير له السبيل إلى إفناء أهل بيت الصالحين ، حتى لا يعرف منهم أحد بعد ثلاثمائة وخمسين سنة . والثامن عشر : أن يملك أمر من يحيى الأموات ، ويبقى الأخيار ، وينفى الأشرار إلى يوم القيامة .

فتمت البيعة وأقاما عليها ، ودفعا سيفيهما إلى عدلين ، على أن يقتلا من رجع عن شرطه . وأمر الله تعالى الشمس والقمر والكواكب أن تجرى لمعرفة الأيام والشهود والأعوام التى جعلها عدة الإنظار والإمهال .

وعما نص عليه زردشت أن للعالم قوة إلهية ؛ هى المدبرة لجميع مافى العالم ، المنتهية مبادئها إلى كالاتها ، وهذه القوة تسمى مشاسبند ، وهى على لسان الصابئة : المدبر الأقرب ، وعلى لسان الفلاسفة : العقل الفعال . ومنه الفيض الإلهى ، والعناية الربانية . وعلى لسان المانوية : الأرواح الطيبة ، وعلى لسان العرب : الملائكة ، وعلى لسان الشرع والكتاب الإلهى : الروح (تنزل الملائكة والروح فيها^(١)) .

وأثبت غيره : منشاه ، ومنشايه ، ويعنى بهما آدم وحواء فى العالم الجسمانى ، والعقل
والنفس فى العالم الروحانى .

الفصل الثمانى

الثنوية

هؤلاء هم أصحاب الاثنين الأزايين . يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف
المجوس ، فإنهم قالوا بحدوث الظلام ، وذكروا سبب حدوثه .
وهؤلاء قالوا بتساويهما فى القدم ، واختلافهما فى الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان
والأجناس ، والأبدان والأرواح .

١ - المانوية

أصحاب مانى بن فاتك الحكيم الذى ظهر فى زمان سابور بن أردشير ، وقتله بهرام
ابن هرمز بن سابور ، وذلك بعد عيسى ابن مريم عليه السلام . أحدث ديناً بين
المجوسية والنصرانية ، وكان يقول بنبوة المسيح عليه السلام ، ولا يقول بنبوة موسى
عليه السلام .

حكى محمد بن هارون المعروف بأبى عيسى الوراق ، وكان فى الأصل مجوسياً عارفاً
بمذاهب القوم : أن الحكيم مانى زعم أن العالم مصنوع مركب من أصليين قديمين : أحدهما
نور ، والآخر ظلمة ، وأنهما أزليان لم يزالا ، ولن يزالا ، وأنكر وجود شيء إلا من أصل
قديم ، وزعم أنهما لم يزالا قوين حساسين ، دراكين سميعين بصيرين ، وهما مع ذلك
فى النفس ، والصورة ، والفعل ، والتدبير متضادان . وفى الحيز متحاذيان ، تحاذى
الشخص والظل .

ولمّا تبين جواهرهما وأفعالهما فى هذا الجدول :

الظلمة	النور	
جواهرها : قبيح ، ناقص ، لثيم كدر ، خبيث ، متن الریح ، قبيح المنظر .	جواهره : حسن ، فاضل ، كريم ، صاف ، نقي ، طيب الریح ، حسن المنظر .	الجوهر
نفسها : شريرة ، لثيمة ، سفیهة ضارة ، جاهلة .	نفسه : خيرة ، كريمة ، حكيمة نافعة ، عالمة .	النفس
فعلها : الشر ، والفساد ، والضرر والغم ، والتشويش ، والتبیر والاختلاف .	فعله : الخير ، والصلاح ، والنفع والسرور ، والترتيب ، والنظام ، والاتفاق .	الفعل
جهتها : جهة تحت . وأكثرهم على أنها منحة من ناحية الجنوب . وزعم بعضهم أنها يجنب النور .	جهته : جهة فوق . وأكثرهم على أنه مرتفع من ناحية الشمال ، وزعم بعضهم أنه يجنب الظلمة .	الحيز
أجناسها خمسة : أربعة منها أبدان والخامس روحها . فالأبدان هي : الحريق ، والظلمة ، والسموم ، والضباب . وروحها الدخان وتدعى الهامة ، وهي تتحرك في هذه الأبدان .	أجناسه خمسة : أربعة منها أبدان والخامس روحه . فالأبدان هي : النار ، والنور ، والريح والماء . وروحها : النسيم ، وهي تتحرك في هذه الأبدان	الأجناس
ميته ، شريرة ، نجسة ، دنسة . وقال بعضهم : كون الظلمة لم تزل على مثال هذا العالم : لها أرض وجو . فلأرض	حية ، خيرة ، طاهرة ، زكية . وقال بعضهم : كون النور لم يزل على مثال هذا العالم : له أرض وجو . فأرض النور	الصفات

الظلمة	النور
<p>الظلمة لم تزل كثيفة على غير صورة هذه الأرض ، بل هي أكثف وأصلب . ورأيتها كريمة ، أنتن الروائح . وأوانها ألوان السواد .</p>	<p>لم تزل لطيفة على غير صورة هذه الأرض ، بل هي على صورة جرم الشمس ، وشعاعها كشعاع الشمس . ورأيتها أطيب رائحة ، وألوانها ألوان قوس قزح</p>
<p>وقال بعضهم : لا شيء إلا الجسم والأجسام على ثلاثة أنواع : أرض الظلمة . وجسم آخر أظلم منه وهو الجو . وجسم آخر أظلم منه وهو السموم</p>	<p>وقال بعضهم : لا شيء إلا الجسم والأجسام على ثلاثة أنواع : أرض النور وهي خمسة : وهناك جسم آخر ألطف منه وهو الجو ، وهو نفس النور ، وجسم آخر وهو ألطف منه وهو النسيم ؛ وهو روح النور .</p>
<p>قال : ولم تزل تولد الظلمة شياطين وأراكنة ؛ وعفاريت ؛ لا على سبيل المناكحة ، بل كما تتولد الحشرات من العفونات القذرة .</p> <p>قال : وملك ذلك العالم هو روحه ويجمع عالمه : الشر ، والذميمة ، والظلمة .</p>	<p>قال : ولم يزل يولد النور ملائكة وآلهة ، وأولياء ، لا على سبيل المناكحة ، بل كما تتولد الحكمة من الحكيم ، والمنطق الطيب من الناطق ،</p> <p>قال : وملك ذلك العالم هو روحه ويجمع عالمه : الخير ، والحمد ، والنور .</p>

انتم اختلفت المانوية في المزاج وسببه ، والخلاص وسببه . قال بعضهم : إن النور والظلام امتزجا بالخلط والاتفاق ، لا بالقصد والاختيار . وقال أكثرهم : إن سبب المزاج أن أبدان الظلمة تشاغل عن روحها بعض التشاغل ، فنظرت الروح فرأت النور ، فبعثت الأبدان على ممازجة النور ، فأجابتها لإسراعها إلى الشر . فلما رأى ذلك ملك النور ، وجه إليها ملكا من ملائكته في خمسة أجناس من أجناسها الخمسة ، فاختلطت الخمسة النورية بالخمسة الظلامية ، فخالط الدخان النسيم ، وإنما الحياة والروح في هذا العالم من النسيم . والهلاك والآفات من الدخان ، وخالط الحريق النار ، والنور الظلمة ، والسموم الريح ، والضباب الماء . فما في العالم من منفعة ، وخير وبركة ، فمن أجناس النور ، وما فيه من مضرة وشر وفساد ، فمن أجناس الظلمة .

فلما رأى ملك النور هذا الامتزاج أمر ملكا من ملائكته فخلق هذا العالم على هذه الهيئة لتخلص أجناس النور من أجناس الظلمة . وإنما سارت الشمس والقمر وسائر النجوم والكواكب لاستصفاء أجزاء النور من أجزاء الظلمة . فالشمس تستصفي النور الذي امتزج بشياطين الحر ، والقمر يستصفي النور الذي امتزج بشياطين البرد . والنسيم الذي في الأرض لا يزال يرتفع لأن من شأنها الارتفاع إلى عالمها . وكذلك جميع أجزاء النور أبدا في الصعود والارتفاع . وأجزاء الظلمة أبدا في النزول والتسفل حتى تتخلص الأجزاء من الأجزاء ، ويبطل الامتزاج ، وتنحل التراكيب ، ويصل كل إلى كله وعالمه ، وذلك هو القيامة والمعاد .

قال : ومما يعين في التخليص والتمييز ، ورفع أجزاء النور : التسبيح ، والتقديس ، والكلام الطيب ، وأعمال البر ، فترتفع بذلك الأجزاء النورية في عمود الصبح إلى فلك القمر ، ولا يزال القمر يقبل ذلك من أول الشهر إلى نصفه فيمتلئ فيصير بدرا . ثم يؤدي إلى الشمس إلى آخر الشهر ، وتدفع الشمس إلى نور فوقها ، فيسرى ذلك في العالم إلى أن يصل إلى النور الأعلى الخالص . ولا يزال يفعل ذلك حتى لا يبقى من أجزاء النور شيء .

في هذا العالم إلا قدر يسير منعقد ، لا تقدر الشمس والقمر على استصقائه ، فعند ذلك يرتفع الملك الذي يحمل الأرض ، ويدع الملك الذي يجذب السماوات ؛ فيسقط الأعلى على الأسفل . ثم توقد نار حتى يضطرم الأعلى والأسفل ، ولا تزال تضطرم حتى يتحلل ما فيها من النور ، وتكون مدة الاضطرام ألفا وأربعمائة وثمانيا وستين سنة .

وذكر الحكيم ماني في باب الألف من الجيلة الأولى ؛ وفي أول الشايرقان : أن ملك عالم النور في كل أرضه لا يخلو منه شيء ، وأنه ظاهر باطن ، وأنه لا نهاية له إلا من حيث تنهى أرضه إلى أرض عدوه . وقال أيضا : إن ملك عالم النور في سرّة أرضه . وذكر أن المزاج القديم هو امتزاج الحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة . والمزاج المحدث هو : الخير ، والشر .

وقد فرض ماني على أصحابه العشر في الأموال كلها . والصلوات الأربع في اليوم والليلة . والدعاء إلى الحق ، وترك الكذب ، والقتل ، والسرقة ، والزنا والبخل ، والسحر ، وعبادة الأوثان . وأن يأتي على ذي روح ما يكره أن يؤتى إليه بمثله .

واعتقاده في الشرائع والأنبياء : أن أول من بعث الله تعالى بالعلم ، والحكمة : آدم أبو البشر . ثم بعث شيثا بعده ، ثم نوحا بعده ، ثم إبراهيم بعده عليهم الصلاة والسلام ، ثم بعث بالبديدة إلى أرض الهند ، وزردشت إلى أرض فارس . والمسيح كلمة الله وروحه إلى أرض الروم والمغرب . وبولس بعد المسيح إليهم . ثم يأتي خاتم النبيين إلى أرض العرب .

* * *

وزعم أبو سعيد المانوي ؛ رئيس من رؤسائهم ؛ أن الذي مضى من المزاج إلى الوقت الذي هو فيه ، وهوسنة إحدى وسبعين ومائتين من الهجرة : أحد عشر ألفا وسبعمائة سنة ، وأن الذي بقي إلى وقت الخلاص : ثلاثمائة سنة .

وعلى مذهبه مدة المزاج اثنا عشر ألف سنة ، فيكون قد بقى من المدة خمسون سنة
في زماننا هذا ، وهو إحدى وعشرون وخمسمائة هجرية .
فتحن في آخر المزاج وبدء الخلاص . فإلى الخلاص السكى ، وانحلال التراكيب
خمسون سنة !

٢ - المزدكية

أصحاب مزدك . ومزدك هو الذى ظهر فى أيام قباد والد أنوشروان . ودعا قباد إلى
مذهبه فأجابه . واطلع أنوشروان على خزيه وافترائه فطلبه فوجده فقتله .
حكى الوراق أن قول المزدكية كقول كثير من المانوية فى الكونين ، والأصلين .
إلا أن مزدك كان يقول : إن النور يفعل بالقصد والاختيار . والظلمة تفعل على الحبط
والاتفاق . والنور عالم حساس ، والظلام جاهل أعمى . وأن المزاج كان على الاتفاق
والحبط ، لا بالقصد والاختيار ، وكذلك الخلاص إنما يقع بالاتفاق دون الاختيار .
وكان مزدك ينهى الناس عن المخالفة والمباغضة والقتال . ولما كان أكثر ذلك إنما
يقع بسبب النساء والأموال ، أحل النساء وأباح الأموال . وجعل الناس شركة فيهما .
كاشتراكهم فى الماء والنار والكلا . وحكى عنه أنه أمر بقتل الأنفس ليخلصها من الشر
ومزاج الظلمة .

ومذهبه فى الأصول والأركان أنها ثلاثة : الماء والأرض والنار . ولما اختلطت حدث
عنها مدبر الخير ، ومدبر الشر . فما كان من صفوها فهو مدبر الخير ، وما كان من كدرها
فهو مدبر الشر .

وروى عنه : أن معبوده قاعد على كرسيه فى العالم الأعلى ، على هيئة قعود خسرو فى العالم
الأسفل ، وبين يديه أربع قوى : قوة التمييز ، والفهم ، والحفظ ، والسرور ، كما بين يدي
خسرو أربعة أشخاص : موبذ موبذان ، والمهربد الأكبر ، والأصبهد ، والرامشكر .

وتلك الأربعة يدبرون أمر العالم بسبعة من ورائهم : سالار، ويشكار، وبالون، وبراون، وكازران، ودستور، وكوذك. وهذه السبعة تدور في اثني عشر روحانيين : خواننده، ودهنده، وستاننده، وبرنده خورنده، ودونده، وخيزنده، وكشنده، وزنده، وكفننده وآبنده، وشونده، وبابنده.

وكل إنسان اجتمعت له هذه القوى الأربعة، والسبع، والإثنا عشر : صار ربانيا في العالم السفلي، وارتفع عنه التكليف. قال : وإن خسرو العالم الأعلى إنما يدبر بالحروف التي مجموعها الاسم الأعظم. ومن تصور من تلك الحروف شيئا انفتح له السر الأكبر. ومن حرم ذلك بقي في عمى الجهل والنسيان والبلادة، والنعم في مقابلة القوى الأربعة الروحانية.

* * *

وهم فرق : الكوذية، وأبومسلمية، والمهاانية، والأسبيدخامكية. والكوذية بنواحي الأهواز، وفارس، وشهرزور. والآخر بنواحي سفد سمرقند، والشاش، وإيلاق.

٣ — الدِّيَصَانِيَّة

أصحاب ديضان. أثبتوا أصليين : نورا، وظلاما. فالنور يفعل الخير قصدا واختيارا. والظلام يفعل الشر طبعيا واضطرارا.

فما كان من خير ونفع، وطيب، وحسن؛ فمن النور. وما كان من شر وضرر، وتتن، وقبح؛ فمن الظلام. وزعموا أن النور : حي، عالم، قادر، حساس، دراك، ومنه تكون الحركة والحياة. والظلام : ميت، جاهل، عاجز، جماد، موات، لا فعل له ولا تمييز. وزعموا أن الشريعة منه طبعا وخرقا. وزعموا أن النور جنس واحد، وكذلك الظلام جنس واحد، وأن إدراك النور إدراك متفق، فإن سمعه وبصره وسائر حواسه شيء واحد.

فسمعه هو بصره ، وبصره هو حواسه . وإنما قيل سميع بصير لاختلاف التركيب ؛
لأنهما في نفسيهما شيئان مختلفان . وزعموا أن اللون هو الطعم ، وهو الرائحة ، وهو المحسة ،
وإنما وجدوه لونا لأن الظلمة خالطته ضربا من المخالطة ، ووجد طعما لأنها خالطته بخلاف
ذلك الضرب ؛ وكذلك القول في لون الظلمة وطعمها ورائحتها ومحستها . وزعموا أن النور
بياض كله ، وأن الظلام سواد كله . وزعموا أن النور لم يزل يلقى الظلمة بأسفل صفحة منه ،
وأن الظلمة لم تنزل تلقاه بأعلى صفحة منها .

واختلفوا في المزاج والخلاص ، فزعم بعضهم أن النور داخل الظلمة ، والظلمة تلقاه
بخشونة وغلظ ، فتأذى بها . وأحب أن يرققها ويلينها ، ثم يتخلص منها . وليس ذلك
لاختلاف جنسهما ، ولكن كما أن المنشار جنسه حديد ، وصفحته لينة ، وأسنانه خشنة ؛
فاللين في النور ، والخشونة في الظلمة ، وهما جنس واحد ، فتلطف النور بليته حتى يدخل
تلك الفرج . فما أمكنه إلا بتلك الخشونة . فلا يتصور الوصول إلى كمال وجود إلا
بليين وخشونة .

وقال بعضهم : بل الظلام لما احتال حتى تشبث بالنور من أسفل صفحته ، فاجتهد
النور حتى يتخلص منه ويدفعه عن نفسه ، فاعتمد عليه فلبس فيه . وذلك بمنزلة الإنسان
الذي يريد الخروج من وحل وقع فيه ، فيعتمد على رجله ليخرج فيزداد لجوجا فيه . فاحتاج
النور إلى زمان ليعالج التخلص منه والتفرد بعالمه .

وقال بعضهم : إن النور إنما دخل أجزاء الظلام اختيارا ليصلحها ويستخرج منها
أجزاء صالحة لعالمه . فلما دخل تشبثت به زمانا فصار يفعل الجور والقبيح اضطرابا لا اختيارا ،
ولو انفرد في عالمه ما كان يحصل منه إلا الخير المحض ، والحسن البحت . وفرق بين الفعل
الاضطرارى ، وبين الفعل الاختيارى .

٤ - المَرْقِيُونِيَّة

أصحاب مرقيون: أثبتوا أصليين قديمين متضادين: أحدهما: النور، والثاني: الظلمة. وأثبتوا أصلا ثالثا هو المعدل الجامع، وهو سبب المزاج. فإن المتنافرين المتضادين لا يمتزجان إلا بجامع. وقالوا: إن الجامع دون النور في المرتبة، وفوق الظلمة. وحصل من الاجتماع والامتزاج هذا العالم.

ومنهم من يقول: الامتزاج إنما حصل بين الظلمة والمعدل، إذ هو أقرب منها. فامتزجت به لتطيب به، وتلتذ بملاذه. فبعث النور إلى العالم الممتزج روحا مسيحية، وهو روح الله وابنه، تحننا على المعدل الجامع السليم الواقع في شبكة الظلام الرجيم، حتى يخلصه من حبائل الشياطين. فمن اتبعه فلم يلامس النساء، ولم يقرب الزهومات؛ أفلت ونجا. ومن خالفه خسر وهلك.

قالوا: وإنما أثبتنا المعدل، لأن النور الذي هو الله تعالى لا يجوز عليه مخالطة الشياطين. وأيضا فإن الضدين يتنافران طبعاً، ويتمانعان ذاتاً ونفساً، فكيف يجوز اجتماعهما وامتزاجهما؟ فلا بد من معدل يكون بمنزلة دون النور، وفوق الظلام، فيقع الامتزاج منه. وهذا على خلاف ما قالته المانوية، وإن كان ديصان أقدم. وإنما أخذ ماني منه مذهبه، وخالفه في المعدل. وهو أيضاً خلاف ما قال زردشت، فإنه يثبت التضاد بين النور والظلمة، ويثبت المعدل كالحاكم على الخصمين، الجامع بين المتضادين: لا يجوز أن يكون طبعه وجوهره من أحد الضدين، وهو الله عز وجل الذي لا ضده ولا ند.

وحكى محمد بن شبيب عن الديصانية أنهم زعموا أن المعدل هو الإنسان الحساس الدراك؛ إذ هو ليس بنور محض، ولا ظلام محض. وحكى عنهم: أنهم يرون المناكحة وكل ما فيه منفعة لبدنه وروحه حراماً. ويحتززون عن ذبح الحيوان لما فيه من الألم.

وحكى عن قوم من الثنوية أن النور والظلمة لم يزايا حين ، إلا أن النور حساس عالم ، والظلام جاهل أعمى . والنور يتحرك حركة مستوية مستقيمة ، والظلام يتحرك حركة عجزية خرقاء معوجة . فبيناهما كذلك إذ هجم بعض هامات الظلام على حاشية من حواشى النور ، فابتلع النور منه قطعة على الجهل ، لا على القصد والعلم . وذلك كالطفل الذى لا يفصل بين الجرة والتمر . وكان ذلك سبب المزاج . ثم إن النور الأعظم دبر فى التخلص ، فبنى هذا العالم ليستخلص ما امتزج به من النور ، ولم يمكنه استخلاصه إلا بهذا التدبير .

هـ — الكينونية ، والصيامية والتناسخية منهم

حكى جماعة من المتكلمين أن الكينونية زعموا أن الأصول ثلاثة : النار ، والأرض والماء . وإنما حدثت الموجودات من هذه الأصول دون الأصلين اللذين أثبتتهما الثنوية . قالوا : والنار بطبيعتها خيرة ، نورانية . والماء ضدها فى الطبع ، فما كان من خير فى هذا العالم فمن النار . وما كان من شر فمن الماء . والأرض متوسطة . وهؤلاء يتعصبون للنار شديداً من حيث إنها علوية ، نورانية ، لطيفة ، لا وجود إلا بها . ولا بقاء إلا بإمدادها . والماء يخالفها فى الطبع فيخالفها فى الفعل ، والأرض متوسطة بينهما . فتركيب العالم من هذه الأصول .

والصيامية منهم أمسكوا عن طيبات الرزق ، وتجردوا لعبادة الله ، وتوجهوا فى عباداتهم إلى النيران تعظيماً لها وأمسكوا أيضاً عن النكاح والذباح .

والتناسخية منهم : قالوا بتناسخ الأرواح فى الأجساد ، والانتقال من شخص إلى شخص . وما يلقى الإنسان من الراحة ، والتعب ، والدعة ، والنصب ، فترتب على ما أسلفه من قبل وهو فى بدن آخر ، جزاء على ذلك . والإنسان أبداً فى أحد أمرين : إما فى فعل ، وإما فى جزاء . وما هو فيه : فإما مكافأة على عمل قدمه . وإما عمل ينتظر

المكافأة عليه . والجنة والنار في هذه الأبدان ، وأعلى عليين : درجة النبوة ، وأسفل الساقطين : دركة الحية . فلا وجود أعلى من درجة الرسالة ، ولا وجود أسفل من دركة الحية . ومنهم من يقول . الدرجة الأعلى درجة الملائكة ، والأسفل دركة الشياطين .

ويخالفون بهذا المذهب سائر الثنوية ، فإنهم يعنون بأيام الخلاص . رجوع أجزاء النور إلى عالمه الشريف الحميد ، وبقاء أجزاء الظلام في عالمه الخسيس الذميم .

* * *

وأما بيوت النيران للمجوس :

فأول بيت بناه أفريدون : بيت نار بطوس ، وآخر بمدينة بخارى ، هو بردسون . واتخذ بهمن بيتا بسجستان يدعى كركو . ولهم بيت نار آخر في نواحي بخارى ، يدعى قباذان ، وبيت نار يسمى كويسه ، بين فارس وأصبهان ، بناه كيخسرو . وآخر بقومس يسمى جربر . وبيت نار يسمى كنكدز ؛ بناه سياوش في مشرق الصين ، وآخر بأرجان من فارس اتخذ أرجان جد كشتاسب ؛ وهذه البيوت كانت قبل زردشت .

ثم جدد زردشت بيت نار بنيسابور ، وآخر بنسا . وأمر كشتاسب أن يطلب نارا كان يعظمها جم ، فوجدها بمدينة خوارزم فنقلها إلى دارا بجرد ، وتسمى آذرخره ، والمجوس يعظمونها أكثر من غيرها ، وكيخسرو لما خرج إلى غزو أفراسياب عظمها وسجد لها . ويقال إن أنوشروان هو الذي نقلها إلى كاريان فتركوا بعضها ، وحملوا بعضها إلى نسا .

وفي بلاد الروم على أبواب قسطنطينية بيت نار اتخذ سابور بن أردشير ، فلم يزل كذلك إلى أيام المهدي ، وبيت نار بإستينيا ، على قرب مدينة السلام لبوران . بنت كسرى .

وكذلك بالهند والصين بيوت نيران .

وأما اليونانيون فكان لهم ثلاثة أبيات ليست فيها نار ، وقد ذكرناها .
والججوس إنما يعظمون النار لمعان فيها ، منها أنها جوهر شريف علوى ، ومنها أنها
ما أحرقت الخليل إبراهيم عليه السلام ، ومنها ظنهم أن التعظيم لها ينجيهم في المعاد من
عذاب النار .

وبالجملة هي قبلة لهم ، ووسيلة وإشارة ، والله أعلم .

تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى

وأوله الباب الأول

أهل الأهواء والنحل

فهرس

الجزء الأول من كتاب الملل والنحل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة	٤٠	الباب الأول : المسلمون
١١	مقدمات الشهرستاني	٤٠	١ - الإسلام ، والإيمان ، والإحسان
١٢	المقدمة الأولى : تقسيم أهل العالم	٤١	٢ - أهل الأصول
	جملة مرسلة	٤٣	٣ - المعتزلة ، والجبرية
١٤	المقدمة الثانية : تعيين قانون لتعديد		والصفحات والمختلطة منهم
	الفرق الإسلامية	٤٣	الفصل الأول : المعتزلة
١٦	المقدمة الثالثة : أول شبهة وقعت في	٤٤	ما اتفقوا فيه من الآراء
	الخليقة وانشعابها	٤٦	١ - الواضعية
٢١	المقدمة الرابعة : أول شبهة وقعت	٤٩	٢ - الهديلية
	في الإسلام وانشعابها	٥٣	٣ - النظامية
٣٣	المقدمة الخامسة : سبب ترتيب	٦٠	٤ - الخاطبية ، والحدثية
	الكتاب على مناهج الحساب	٦٤	٥ - البشرية
٣٥	خاتمة المقدمات	٦٥	٦ - المعمرية
٣٧	مذاهب أهل العالم من أرباب	٦٨	٧ - المرادارية
	الديانات والملل ، وأهل الأهواء	٧٠	٨ - الثمائية
	والنحل	٧٢	٩ - الهشامية
٣٨	تمهيد : أرباب الديانات والملل	٧٥	١٠ - الجاحظية
	من المسلمين ، وأهل الكتاب ومن	٧٦	١١ - الخياطية والكعبية
	له شبهة كتاب		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٨	١٢ الجبائية ، والبشمية	١٣٤	٧ — الإباضية :
٨٤	كلام المعتزلة من البغداديين	١٣٥	(أ) الحفصية
٨٥	الفصل الثاني : الجبرية	١٣٦	(ب) الحارثية
٨٥	الجبرية	١٣٦	(ج) الزيدية
٨٦	١ — الجهمية	١٣٧	٨ — الصفرية الزيدية
٨٨	٢ — النجارية	١٣٧	رجال الخوارج
٩٠	٣ — الضرارية	١٣٩	الفصل الخامس : المرجئة
٩٢	الفصل الثالث : الصفاتية	١٣٩	معنى الإرجاء ، وأصناف المرجئة
٩٢	إثبات الصفات ونفيها	١٤٠	١ — اليونسية
٩٤	١ — الأشعرية	١٤٠	٢ — العبيدية
١٠٣	٢ — المشبهة	١٤١	٣ — الغسانية
١٠٨	٣ — الكرامية	١٤٢	٤ — الثوبانية
١١٤	الفصل الرابع : الخوارج	١٤٤	٥ — التومنية
١١٤	الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية	١٤٥	٦ — الصالحية
١١٤	أول الخوارج ، وكبار فرقهم	١٤٦	رجال المرجئة
١١٥	١ — المحكمة الأولى	١٤٦	الفصل السادس : الشيعة
١١٨	٢ — الأزارقة	١٤٧	آراء الشيعة في الإمامة ، وفرقهم
١٢٢	٣ — النجدات العاذرية	١٤٧	١ — الكيسانية
١٢٥	٤ — البيهسية	١٤٧	(أ) المختارية
١٢٨	٥ — العجاردة	١٥٠	(ب) الهاشمية
١٣١	٦ — الثعالبية	١٥٢	(ج) البيانية
١٣٢	(أ) الأخنسية	١٥٣	(د) الرزامية
١٣٢	(ب) المعبدية	١٥٤	٢ — الزيدية :
١٣٢	(ج) الرشيدية	١٥٧	(أ) الجارودية
١٣٢	(د) الشيدانية	١٥٩	(ب) السليمانية
١٣٣	(هـ) المكرمية	١٦١	(ج) الصالحية والبترية
١٣٣	(و) المعلومية ، والمجهولية	١٦٢	رجال الزيدية
١٣٤	(ز) البدعية	١٦٢	٣ — الإمامية :

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٦٥	(أ) الباقورية ، والجعفرية الواقعة	٢٠٥	٢ - حكم الاجتهاد والتقليد ،
١٦٦	(ب) الذاووسية		والمجتهد والمقلد
١٦٧	(ج) الأفطحية	٢٠٦	٣ - أصناف المجتهدين : أصحاب
١٦٧	(د) الشميطية		الحديث ، وأصحاب الرأي
١٦٧	(هـ) الإسماعيلية الواقعة	٢٠٨	الباب الثاني : أهل الكتاب ، ومن
١٦٨	(و) الموسوية ، والمفضلية		له شبهة كتاب
١٦٩	(ز) الإثنا عشرية	٢٠٨	أهل الكتاب ، والأميون
١٧٣	٤ - الغالية	٢٠٩	اليهود ، والنصارى
١٧٤	(أ) البائية	٢١٠	الفصل الأول : اليهود خاصة
١٧٤	(ب) الكاملية	٢١١	آراء اليهود ومعتقداتهم ، وكتابهم
١٧٥	(ح) العلبائية		وفرقتهم
١٧٦	(د) المغيرية	٢١٥	١ - العنانية
١٧٨	(هـ) المنصورية	٢١٥	٢ - العيسوية
١٧٩	(و) الخطابية	٢١٦	٣ - المقاربة ، واليوذعانية
١٨١	(ز) الكيالية	٢١٨	٤ - السامرة
١٨٤	(ح) الهشامية	٢١٩	ما أجمع عليه اليهود
١٨٦	(ط) النعمانية	٢٢٠	الفصل الثاني : النصارى
١٨٨	(ك) النصيرية ، والإسحاقية	٢٢٠	أمة المسيح ، وكيف اختلفت ؟
١٩٠	رجال الشيعة ومصنفو كتبهم	٢٢٢	١ - الملكانية
١٩١	٥ - الإسماعيلية	٢٢٤	٢ - النسطورية
١٩٨	الفصل السابع : أهل الفروع	٢٢٥	٣ - البعقوبية
	المختلفون في الأحكام الشرعية	٢٢٦	ما أجمع عليه أصحاب التليث ، وما
	والمسائل الاجتهادية		اختلفوا فيه
١٩٨	(أ) أصول الاجتهاد وأركانه	٢٢٩	الباب الثالث : من له شبهة كتاب
٢٠٠	(ب) شرائط الاجتهاد	٢٢٩	(أ) صحف إبراهيم عليه السلام
٢٠١	١ - أحكام المجتهدين في الأصول ،	٢٣٠	(ب) المجوس ، وأصحاب الإثنين
	والفروع		والمانونية ، وسائر فرقهم
		٢٣٣	الفصل الأول : المجوس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٣٣	معتقدات المجوس الأصلية	٢٤٤	١ — المانوية
٢٣٣	١ — الكيومرثية	٢٤٩	٢ — المزدكية
٢٣٤	٢ — الزروانية	٢٥٠	٣ — الديصانية
٢٣٦	٣ — الزردشتية	٢٥٢	٤ — المرقونية
٢٣٩	مقالة زردشت في المبادئ	٢٥٣	٥ — الكينوية ، والصيامية
٢٤٤	الفصل الثاني : الثنوية		والمتأسخية
٢٤٤	أصحاب الإثنين الأزليين	٢٥٤	بيوت النيران للمجوس

Bibliotheca Alexandrina



0393135